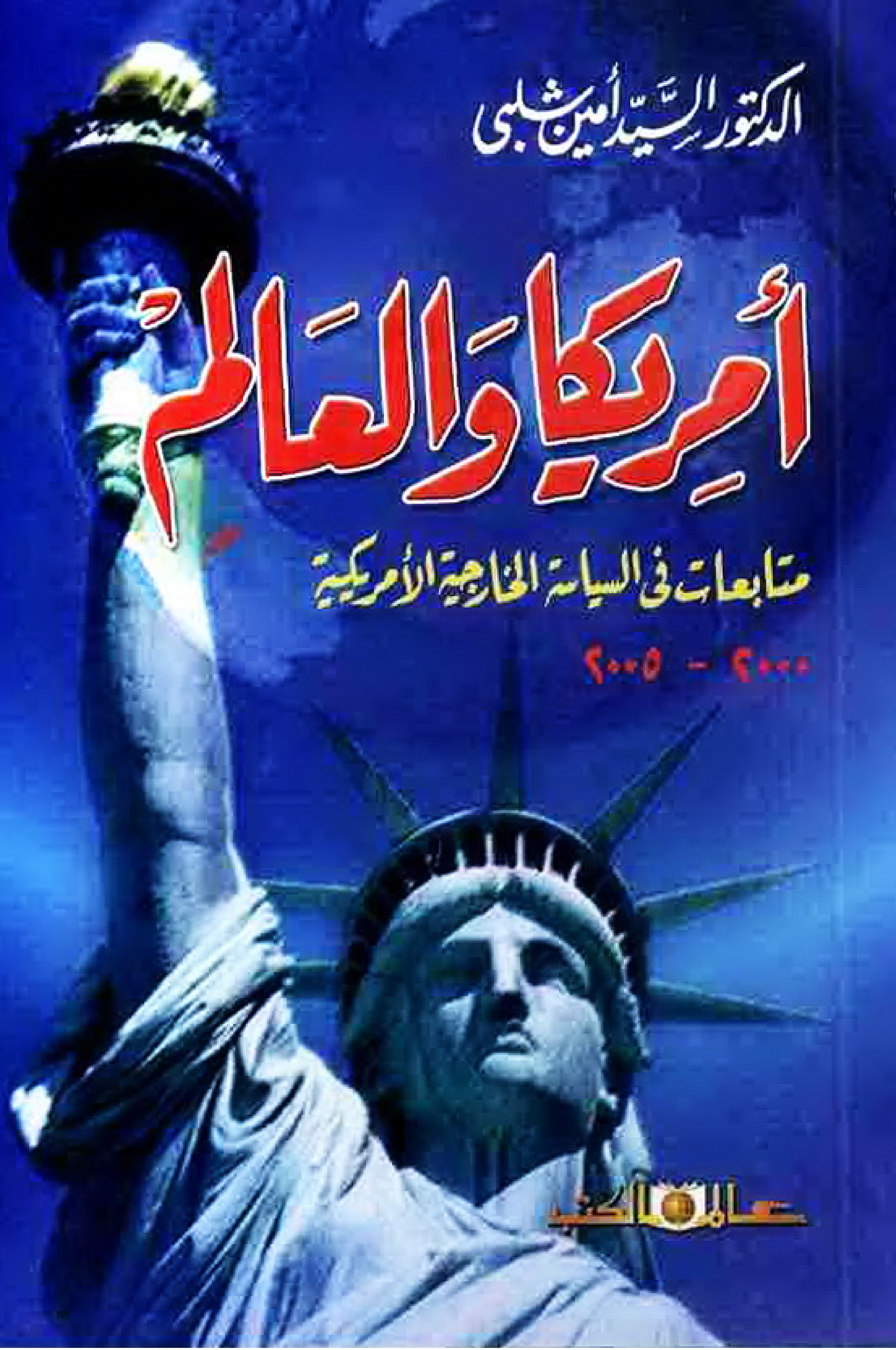


الدكتور السيد أمين شلبي
أمريكا والعالم
متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية
٢٠٠٠ - ٢٠٠٥
عالم الكتب


منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET

أمريكا والعالم

متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية

عالم الكتب

نشر . توزيع . طباعة

❖ الإدارة :

16 شارع جواد حسنى – القاهرة

تليفون : 3924626

فاكــس : 002023939027

❖ المكتبة :

38 شارع عبد الخالق ثروت – القاهرة

تليفون : 3926401 - 3959534

ص . ب 66 محمد فريد

الرمز البريد : 11518

❖ الطبعة الأولى

رجب 1426هـ - سبتمبر 2005 م

❖ رقم الإيداع 14743 / 2005

❖ الترقيم الدولى I.S.B.N
977-232-470-9

❖ الموقع على الإنترنت : WWW.alamalkotob.com

❖ البريــد الإلكتروني : info@alamalkotob.com

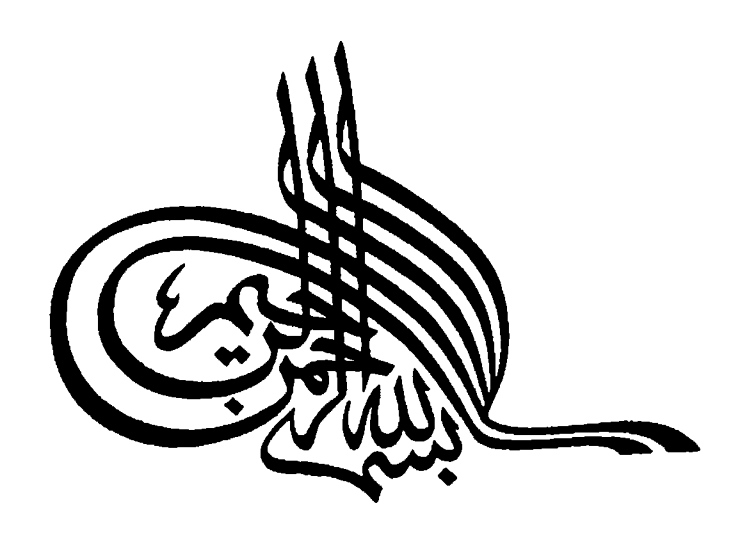
أمريكا والعالم

متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية

٢٠٠٠ - ٢٠٠٥

الدكتور السيد أمين شلبي

عالم الكتب



تقديـــم

فى عام ٢٠٠٠ اصدرت لى "عالم الكتب" كتابًا تحت عنوان" التسعينيات؛ اسئلة ما بعد الحرب الباردة"، وكان وجهه هذا الكتاب وتركيزه هو رصد الأحداث والتطورات التى جرت فى حقبة التسعينيات والتى غيرت من البنية والنظام الدولى كما عرفته فترة الحرب الباردة والذى قام على أساس قوتين عالميتين يتنافسان على المكانة والنفوذ فى العالم وتسرب هذه المنافسة إلى شتى مناطقه، وقد جاء اختفاء هذا النظام باختفاء احد القطبين وهو الاتحاد السوفيتى لكى يثير جدلا واسعا وتفاعلات حول القوة أو القوى التى سوف تقود النظام الدولى فى الحقب المقبلة. ولهذا لم يهتم الكتاب برصد هذا التحول والتحولات فى الاقتصاد الدولى والثورة التكنولوجية التى صاحبته فحسب، وإنما حاول أن يتوقف ويحلل الأسئلة العديدة التى أثارتها هذه التحولات حول القوى الدولية الرئيسية وادوارها ومكانتها فى النظام الجديد وكانت هذه القوى أساسا هى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى والصين وروسيا.

وقاد انقضت الآن خمس سنوات على رصد هذه التحولات، وهى مرحلة تستحق أن نرصد إيضا ما جاءت به من تطورات وبشكل خاص على الساحة الأمريكية والتى انهت عقد التسعينيات وقد امتلكت القدرات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية التى لا تمتلكها قوى أخرى مجتمعة، ففى نهاية هذه الحقبة بدت الولايات المتحدة فى فترة نمو للقوة والتوسع الاستراتيجى وحيث بلغ مجموع الناتج الاجمالى للولايات المتحدة ٢٦, ١١ ترليون دولار وهذا ما يمثل ٣١٪ من المجموع ناتجها الإجمالى، وبلغ معدل نموها عام ٢٠٠٤، ٥, ٤٪ بما اظهر قوة استعادتها قوتها بشكل يجعلها هى محرك الاقتصاد العالمى وبلغ حجم انفاقها العسكرى عام ٢٠٠٣، ٤٥٠مليار دولار بما يمثل ٤٧٪ فى الانفاق العالمى بما يتعدى انفاق مجموع الانفاق العسكرى للخمسة وعشرين دولة التى تليها، هذا فضلا عما تأكد عن قيادتها العالمية فى العلوم والتكنولوجيا.

غير أن من أهم ما شهدته الولايات المتحدة وشهده العالم خلال الخمس سنوات الماضية هو تولى إدارة جمهورية جديدة تتبنى مفاهيم واستراتيجيات مثلت تحولا عن ما استقرت عليه ومارسته إدارات أمريكية متعاقبة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مفاهيم مثل العمل الدولى المنفرد unilateralism ، وتجاهل الاتفاقيات والقوانين الدولية والاستخفاف بالمنظمة الدولية والعمل خارج نطاقها إذا لم تستجيب للارادة الأمريكية، ومفاهيم مثل الضربات الاستباقية Premtive strikes وتأكيد مفهوم الهيمنة الامريكية فى مقابل التعاون الدولى حتى مع حلفائها، وتبنى مفاهيم نشر الديموقراطية فى العالم إلى غير ذلك من المفاهيم التى جعلت التعامل مع هذه السياسات معضلة لدول العالم وحتى لاقرب حلفاء الولايات المتحدة. وليس من شك أن وراء هذه المفاهيم التى تبنتها إدارة بوش كانت الأحداث الأرهابية التى تعرضت لها الولايات المتحدة فى ٩/ ١١/ ٢٠٠١وهزت اليقين التى كانت تعيش عليه أنها قوة وتجمع آمن وأكدت ذلك خبراتها التاريخية، وقد فسرت الإدارة الأمريكية ومنظريها من مجموعة المحافظون الجدد هذه الأحداث بالشكل الذى جعل محاربة الإرهاب هو جوهر السياسة الخارجية الأمريكية

وقمة أولوياتها والمنظار الذى تحدد به وتقيم علاقاتها بدول العالم، وبفعل هذا المفهوم شنت الولايات المتحدة حربين فى افغانستان والعراق، بكل تداعياتها الأقليمية والدولية، وحكمت مفاهيم مثل "حلف الشر" "ومن ليس معنا فهو مع الارهاب".

لذلك لم يكن غريبا أن ينصب اهتمام هذا الكتاب على التوقف بالرصد والتحليل عند السنوات الخمس المنقضية وبالتركيز على الساحة الأمريكية وما أفرزته من قضايا وما اثارته من أسئلة حول مستقبل هذه السياسات والأفكار التى تقف وراءها، وبالتوازى مع هذا تحليل انعكاس هذه السياسات على علاقات الولايات المتحدة مع العالم وقواه المختلفة مثل علاقاتها مع حلفائها الأوربيين، وروسيا والصين فضلا عن منطقة الشرق الأوسط وقضيتها المركزية وهى الصراع الفلسطينى الإسرائيلى.

نرجو ان يساهم هذا الكتاب وفصوله، التى نشرت على مدى السنوات الخمس الماضية فى الصحف والمجلات والدويات المصرية والعربية، فى مزيد من الفهم للسياسة الامريكية وخاصة كما تطورت فى السنوات الخمس الماضية وحيث نعتقد، كما يذهب بعض المؤرخين، أنه لكى تفهم العالم عليك أن تفهم الولايات المتحدة.

د/ السيد أمين شلبى

المعادى يونيو ٢٠٠٥

المحتويـــات

أولا: فى قضايا السياسة الخارجية الامريكية

- ❑ من أسئلة القرن الجديد
- ❑ عام دولى جديد واحتمالات مفتوحة
- ❑ فى ملامح النظام الدولى القادم
- ❑ نحو بناء نظام دولى جديد
- ❑ من يحكم أمريكا؟
- ❑ الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ سبتمبر
- ❑ هل ستتغير الولايات المتحدة حقا؟
- ❑ فى مفارقة القوة الأمريكية: لماذا لا تستطيع القوة الوحيدة فى العالم التصرف بمفردها؟
- ❑ المحافظون الجدد: المفاهيم والاصول
- ❑ هل للمحافظون الجدد مستقبل؟
- ❑ من "إمبراطورية الشر" إلى "حلف الشر"
- ❑ أمريكا اذ تقف بمفردها: ماذا فعل المحافظون الجدد بأمريكا والعالم؟
- ❑ هل لنظرية الضربات الاستباقية مستقبل؟
- ❑ واشنطن ومشروع الدرع الصاروخية
- ❑ بوش بين الإرهاب والاستبداد
- ❑ جون بولتون فى الأمم المتحدة؟
- ❑ صامويل هانتجتون ومخاوفه على الهوية الأمريكية
- ❑ برنارد لويس واصول نظرية صدام الحضارات

من أسئلة القرن الجديد

يدفع بداية العام الأول من الألفية الثالثة إلى التأمل فى عدد من الأسئلة الكونية والتى وإن كانت تتصل بما يحمله وينبئ به القرن الجديد فإنها نبعت أساسا من أحداث وتحولات هذه الحقبة العجيبة من تاريخ القرن العشرين وهى حقبة التسعينات، فقد كانت أحداث هذه الحقبة من العمق والاتساع ما جعل المؤرخين يشبهونها، بما أحدثته من تحولات، بأحداث ماضية كبرى مثل الحروب النابوليونيه، والحربين العالميتين الأولى والثانية. والواقع أن التحولات التى شهدتها حقبة التسعينيات لم تقتصر فحسب على ما حدث فى خريطة العلاقات الدولية نتيجة الانهيار المدوى للاتحاد السوفيتى، وإنما صاحبها وترك تحولات اقتصادية وتكنولوجية كانت وراء ظاهرة العولمة بأبعادها الكونية. فقد تحول الاقتصاد من اقتصاد دولى، إلى اقتصاد عالمى، ساعد عليه ما صاحب ذلك من ثورة فى تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات التى كانت فعلا ثورة فى المكان والزمان، أثرت على مفاهيم تقليدية مثل

سيادة الدول، وفتحت حدودها تدفقات رأس المال والسلع والخدمات فضلا عن التيارات الثقافية والفكرية واتصال البشر والحضارات.

وقد كان من الطبيعى مع انتهاء "النظام القديم"نظام الحرب الباردة وتنافساتها وصراعاتها، ومع تراكمات ثورة العلم والتكنولوجيا وما فتحته من آفاق، إن تنشأ توقعات عن ظهور نظام جديد يعتمد على مبادئ القانون الدولى والشرعية الدولية، وتستعيد المنظمة الدولية دورها ، وأن يكون التقدم العلمى فى خدمة البشرية فى مجموعها وبمساهمتها، غير أن أحداث التسعينيات جاءت مخيبة لهذه التوقعات، فالنظام الدولى الجديد ما لبث أن تكشف عن نظام تهيمن عليه قوة دولية واحدة أعلنت حقها فى قيادة العالم، وانسحب هذا الوضع على المنظمة الدولية فتحولت إلى ما يشبه الأداه للقوة الدولية المهيمنة، وتفجرت صراعات ذات طبيعة عرقية وثقافية تفككت بسببها دول وكيانات، وظهرت الآثار السلبية لعولمة الاقتصاد ليس فقط بالنسبة للمجتمعات النامية، بل وكذلك داخل الدول المتقدمة وتبلور تعبير "الرأسمالية الطائشة" Rickless Dieplomacy أو المتوحشة، وبدا العالم ينقسم لاعلى أسس اقتصادية أو أيديلوجية، وإنما على أسس تكنولوجية، حيث ظهر أن جزءا صغيرا يبلغ ١٥٪ من سكان العالم هو الذى يقدم تقريبا كل الاختراعات والتجديدات التكنولوجية خاصة المتقدمة، وقد كان من الطبيعى أن تظهر محاولات لتصحيح هذا التنافس وربما الصراع التجارى والصناعى سوف يحول من الطبيعة التقليدية لهذه العلاقة، غير أن السؤال المركزى فى العلاقة الأمريكية الأوروبية هو ما إذا كانت اختلافات المصالح، وتطور خطوات الاتحاد الأوروبى نحو الوحدة الاقتصادية والنقدية والعسكرية، وربما فى النهاية الوحدة السياسية، سوف تجعل من أوروبا قوة دولية موازنة أن لم تكن منافسة للولايات المتحدة على النفوذ والقوة السياسية والاقتصادية فى العالم. أما الصين وروسيا فإن الاسئلة التى تدور حولهما تتصل بما تملكانه من مقومات ومن امكانياته وشروط تطور هذه المقومات لكى تجعل منهما قوى دولية فعالة. فقد حققت الصين منذ أن بدأت تجربتها فى التحديث منذ نهاية السبعينيات اشواطا بعيدة خاصة فى النمو الاقتصادى وبمعدل نمو بلغ فى

بعض مناطقها ١٠٪ وجعل منها ثالث اقتصاد فى العالم، نجد أن هذا النمو صاحب تحديات بدأت فى الظهورعلى المستنى الاقتصادى والاجتماعى والسياسى، ولذلك جاء سؤال أساسى فيما يتعلق بالصين هو ما إذا كانت سوف تتمكن من مواصلة مستويات النمو التى حققتها والتغلب على الثغرات والتحديات التى تواجه عملية النمو والتوفيق بين مترتبات التحديث والأنفتاح داخليا وخارجيا وبين طبيعة النظام السياسى وسلطة الدولة. أما روسيا الإتحادية فإن وضعها أو معضلتها تثير إشكالين أو سؤالين: يتعلق الأول بها إذا كانت روسيا بخبرتها التاريخية سوف تحقق الأمال التى نشأت فى الولايات المتحدة والغرب عقب الإنهيار السوفيتى بأنها سوف تبنى مجتمعها ومؤسساته السياسية والاقتصادية وفقا للنموذج الغرب، أم أن الطبيعة والتاريخ والتكوين الروسى فضلا عن سبعين عاما من الحكم السوفيتى لن تسمح لروسيا بأن تتحول تماما وفقا للنموذج الغرب الليبرالى فى شقيه الساسيى والاقتصادى، وفى سياق أشكالية العلاقة بين الغرب وروسيا، ورغم أنتهاء ومواجهات الحرب البارده، فإن السؤال يدور حول التوصيف الدقيق لعلاقة روسيا بالغرب وهل يمكن وصف العلاقة بالمشاركة خاصة فى صور الاختلافات فى المواقف والمصالح التى تطورت فى التسعينيات حول قضايا مثل العراق وكوسوفو وتوسيع حلف الأطلنطى ونظم واتفاقيات التسلح، أم تصف هذه العلاقة بالخصومة أم أنها تقع بين هذين الوصفين؟. أما السؤال المحورى المتعلق بمستقبل روسيا فقد أثاره عهد بوريس يلتسين فى يناير ٢٠٠٠ مما ارتبط به من تدهور فى الوضع الروسى على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية وانهيار سلطة الدولة وضعف مؤسساتها. وبمجئ رئيس جديد هو فلاديمير بوتين قدم نفسه على أنه داعية لإعادة بناء روسيا ومؤسساتها واحترام النظام والقانون ومحاربة الفساد واستعادة هيبة الدولة فضلا عن استعادة مكانة روسيا الدولية، ولذلك فإن السؤال الذى أثاره قدوم الرئيس الروسى الجديد هو: هل روسيا مقبلة، رغم كل التحديات، على صحوة تعيد بها بناء قوتها الشاملة وتكتسب صوت محترم ومسموع فى المسرح الدولى والمشاركة فى بناء النظام الدولى البازغ؟

ومما له دلالة بالنسبة للأسئلة الجوهرية التى يثيرها القرن الجديد أن يشهد عامه الأول اكتشافا جديدا وصف بأنه يفوق أكبر اكتشافات القرن العشرين حيث انتهى العلماء، وبعد عشر سنوات من البحث، إلى التوصل إلى الجزء الأكبر من خريطة الجينات البشرية أو ما عرف بالجينوم تمثل الشفرة الوراثية للإنسان وصفاته الجسدية وتقدم مفتاحا للكشف عن أسرار الخلل الذى يحدث فى خلايا الإنسان، ويسبب أمراضا مثل السرطان والقلب وكل ما يتعرض له الجسم البشرى، وبشكل يمكن ان يطيل عمر الانسان ١٢٠ عاما. غير أن المفارقة أن مثل هذا الكشف قد أثار فى نفس الوقت، القلق حول آثاره على القيم الاجتماعية والأخلاقية للأفراد والمجتمعات ويشكل وصفه عالم الاجتماع المصرى د. أحمد أبو زيد بأنه يضع الضمير البشرى فى مأزق بين متطلبات مواصلة البحث العلمى، وبين مسلمات الإنسان العادى، ومعتقداته الدينية الرئيسية الراسخة التى يقوم عليها بناء المجتمع وكثير من نظمه وانساقه التاريخية.

عام دولى جديد واحتمالات مفتوحه

جاءت نهاية الحرب الباردة فى أوائل التسعينات لكى تنهى عهدا من العلاقات الدولية ارتكز على الثنائية القطبية التى دارات حولها تحالفات وإثارت مواجهات تسربت إلى مناطق العالم وسباقا للتسلح وصل إلى أعلى مستويات الخطورة. لذلك لم يكن غريبا أن تشهد حقبه التسعينات تغيرا أساسيا فى البيئة والخريطه الدولية وتصاحبها محاولات لبناء نظام جديد، وتحديد معالمه والقوة أو القوى التى سوف تتزعمه وتقوده.

ومع نهاية التسعينات كان قد استقر أن الولايات المتحدة بحكم ما تمتلكه من قوة سياسية واقتصادية وعسكرية وتكنولوجيه مجتمعه هى الموهله لقيادة النظام الجديد وبصوره لن تنافسها فيه قوة أخرى لعقود قادمة. وقد توافقت انتخابات الرئاسة الامريكية عام ٢٠٠٠ مع بلوغ الولايات المتحدة قمه الوضع الدولى، وكان من أهم الأسئلة المطروحة على الرئاسة المقبله هى تقديم إجابات على هذه الأسئلة التى دارت

حـول: ما الذى سـتفعله الولايات المتحـدة بـهذه القوة؟ ما هو الطريق الذى ستسلكه فى التعامل مع العالم بقواه المختلفة، وهل ستستخدم هذه القوة لتأكيد هيمنها على العالم وقيادتها المتفردة له uilateralism ام ستتعاون مع غيرها من القوى فى إطار من الأهداف المشتركة Mulateralism؟

غير أنه لم تمض شهور على الرئاسة الجمهورية الجديدة ، وفى غمره صياغتها لسياساتها حتى داهمتها أحداث ١١ سبتمبر التى جاءت لتمثل نقله فى حياة الولايات المتحده وحياة العالم لا تقل أهمية عن أحداث نهاية الحرب الباردة وما لحقها من تغيرات، وبفعل أحداث سبتمبر تغيرت نظره الولايات المتحدة إلى نفسها، واهتز اقتناعها بامنها وبما تتمتع به من حصانه، وبالشعور الذى جاءت به نهاية الحرب الباردة من غياب أى قوه خارجية تستطيع أن تهدد أمنها. ومما ضاعف من وقع احداث ١١ سبتمبر أن العدو الجديد يتابى عن التحديد ويبدو مجهولا وغير أكيد وغير مرئى: Unknown, uncertain, invisible

وبصوره لم تحدث منذ الحرب العالمية الثانية. كذلك كان من خصائص العدو الجديد انتشاره على مناطق العالم كله، ولذلك اعتبرت الإدارة الجديدة فى الولايات المتحدة نفسها فى حرب مسرحها العالم كله، حيث يمكن أن تقبع تنظيمات وخلايا وضربات هذا العدو، ومن ثم يتحتم مواجهته على نطاق عالمى.

غير أنه مع هذه الصفة العالمية لهذا العدو الجديد أو الأرهاب الدولى فإن التركيز جاء على العالمين العربى والإسلامى، وكان ذلك بفعل أن أحداث ١١ سبتمبر قد نسبت إلى عناصر جاءت جميعها من هذه المناطق وارتبطت بمنظمه تنتسب إليها، ولهذا اتجهت الحملة ضد الأرهاب الدولى إلى العالمين الإسلامى والعربى وهو ما بدأ فى أفغانستان باعتبارها موطن حركة طالبان التى تحتضن تنظيم القاعدة وتتبنى اسلاما راديكاليا مهددا، غير أن الحمله ضد أفغانستان اعتبرت الخطوه الأولى نحو خطوات متتالية لتتبع التنظيمات الإرهابية وقواعدها بل وفى الدول التى تتبناها ومصادر تمويلها، وقد كانت العراق هى الخطوة التالية بعد أفغانستان، ولم يكن

التوجه نحو العراق بحجه ارتباطه بالإرهاب أو تنظيهاته فحسب وإنها لاعتبار أكثر خطورة وهو امتلاكه أسلحة الدمار الشامل التى اكتسبت خطورتها فى التصور الأمريكى بعد ١١ سبتمبر تحت تصور إمكان تسربها للمنظمات والجماعات الإرهابية. ونتصور أن أخطر التطورات فى الفكر الأمريكى، الذى شهدناه فى العام المنصرم هو تبلور الربط بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل وسيطرة هذا الهاجس على التفكير الأمريكى الأمر الذى كان وراء مفهوم "محور الشر" الذى بلوره الرئيس الأمريكى فى مطلع العام وجمع بين ثلاث دول هى: العراق وإيران وكوريا الشمالية، وكان العنصر المشترك بينها هو امتلاكها أو محاولة امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل فضلا عما يجمعها من عداء للولايات المتحدة.

كذلك شهد عام ٢٠٠٢ فيما يتعلق بالاستراتيجية الأمريكية ، صياغة العقيدة الاستراتيجيه الجديدة حول الضربات الاستباقيه preemptive Strikes التى رأت الإدارة الأمريكية فيها الرد الملائم على الأخطار والتهديدات الجديدة وطبيعتها والتى لم تعد النظريات القديمة مثل الردع Detterence والاحتواء containment تكفى للتعامل معها.

وباعتبار أن منطقة الشرق الأوسط قد أصبحت من الساحات الرئيسية للحملة الأمريكية ضد الارهاب، فقد كان من الطبيعى أن يتداخل هذا مع قضية متفجرة هى قضية الصراع الفلسطينى الاسرائيلى، وعلى مدى العام الماضى، شهدت الساحة السياسية والفكرية الأمريكية جدلا حول مكان القضية الفلسطينية فى الجهد الأمريكى لمحاربة الإرهاب فثمة من اعتبر أن بقاء ... القضية الفلسطينية دون حل من شأنه تغذيه الاتجاهات الراديكاليه الموديه للارهاب، ومن ثم فإن الدور الأمريكى فى تحقيق تسويه عادلة للوضع الفلسطينى أنما يسهم فى تجفيف منابع الأرهاب، أما الاتجاه الآخر فهو الذى اجتهد ليفصل بين قضايا مثل فلسطين وبين الارهاب والذى يرد العمليات الأرهابية إلى عوامل أخرى كامنه فى تربه المجتمعات العربية والإسلامية التى تولد عناصر غاضبه ومحبطه، ومعاديه بالطبع للولايات المتحدة والغرب. غير أن أخطر تطور حدث هو نجاح شارون فى أن يقنع الأدارة

الأمريكية بأن مقاومة الفلسطينين للاحتلال هى لون من الإرهاب الذى تتعرض له الدولة العبرية، كما صور ياسر عرفات والسلطة الفلسطينية باعتباره بن لادن آخر، ومن ثم أوجد توافقا أمريكيا اسرائيليا وتبنيا امريكيا للكثير من المفاهيم والمواقف الاسرائيلية.

وكذلك كان من التطورات التى تستحق التسجيل لدلالتها بالنسبة للمستقبل ما شهدته نهاية عام ٢٠٠٢ من تطورين مهمين، الأول هو نجاح المجتمع الدولى فى إن يعيد القضية العراقية إلى الشرعية الدولية والتى يجعل التعامل معها وفقا لما يقرره المجتمع الدولى ممثلا فى مجلس الأمن وليس وفقا لإرادة الولايات المتحدة المنفردة وهو ما انعكس فى قرار مجلس الأمن رقم ١١٤١ ونصه على وجوب الرجوع لمجلس الأمن فيما يتعلق بأى عمل ضد العراق. أما التطور الثانى فهو أعلان الولايات المتحدة عن مبادرتها للمشاركة مع الشرق الأوسط والتى اعتبرت أنها تهدف إلى بناء جسور مع بلدان ومجتمعات المنطقة ومساعدتها على دفع الجهود لبناء وتطوير نظمها السياسية والاقتصادية والتعليمية، وهى المبادرة التى تعتبر أنها ترتبط بشكل وثيق بأحداث ١١ سبتمبر وبالمفهوم الأمريكى أن هذه الأحداث والعناصر التى نفذتها هى نتاج مجتمعات شرق أوسطيه تتميز بغياب المشاركة السياسيه، والضيق الاقتصادى، النظم التعليمية التى تذكى عدم التسامح.

وهكذا يبدأ عام ٢٠٠٣ بجدول أعمال متفجر بالنسبة لثلاث قضايا رئيسية متداخلة: القضية العراقية واحتمالات ضربه أمريكية، والاتجاه الذى سيأخذه الصراع الأسرائيلى الفلسطينى، ثم ما سيولده ويعكسه الأسلوب الأمريكى فى معالجة قضية الإرهاب الدولى على العلاقة بين الإسلام والغرب. وتبدو الاحتمالات فى القضايا الثلاث مفتوحه ومحملة بالأخطار. فوقوع عمل عسكرى أمريكى ضد العراق يعنى فوضى اقليمية تترتب على ما يحدث فى العراق داخليا من تمزق وما يسببه فى المنطقة من اضطراب وغليان واذكاء للقوى الراديكاليه وامتلاكها لذخيره جديده فى عدائها للولايات المتحدة، بل وللنظم المعتدلة فى المنطقة. وعالميا فإن آثار هذه الحرب سوف تعتمد على نطاقها وعلى ماذا كان العمل الأمريكى سيكون سريعا وحاسما، والنجاح فيها سيكون واضحا عسكريا وسياسيا، فسوف

يعنى هذا تأكيدا للهيمنة الأمريكية واستخدامات القوة فى الحسم فى العلاقات الدولية. وسوف تكون الولايات المتحدة عندئذ فى موقع تستطيع فيه ترتيب أوضاع المنطقة وعلاقاتها بالشكل الذى يتفق مع مصالحها النهائية، والعكس صحيح فى حالة تعثر العملية العسكرية الأمريكية وحدوث خسائر بشرية أمريكية واسعة، حيث سيعكس هذا اهتزازا فى مكانه الولايات المتحدة عالميا، وداخليا فى صورة الإدارة الأمريكية ورئيسها وعلى فرصة فوزه فى الانتخابات الرئاسية المقبلة.

وتتداخل التطورات المقبلة فى الصراع الفلسطينى الاسرائيلى مع ما سيجرى على الساحة العراقية خاصة فى حالة عمل عسكرى ضد العراق، حيث ستتراوح الاحتمالات ما بين اطلاق يد شارون فى مشروعاته تجاه الفلسطينيين، الترحيل Transfer ، وتجاه حزب الله وسوريا، وبين حرص الولايات المتحدة على احتواء شارون وتقييد تصرفاته بل والتقدم نحو تحرك جديد لتسوية الصراع الفلسطينى الإسرائيلى شبيه بما فعلته إدارة بوش الأب بعد حرب الخليج الأولى.

أما القضية الثالثة التى ستظل تتفاعل فى العام الجديد فهى قضيه التوتر فى العلاقة بين الإسلام والغرب، فمنذ أحداث ١١ سبتمبر ثمة مخاوف جديده من أن يكون العالم مقبلا على حرب باردة جديدة ليست أقل مدعاه للقلق وتحمل مواجهة مستمرة بين الثقافات وهى مواجهة لا تقسم العالم فقط، بل قد تصدع التماسك الداخلى للمجتمعات المتعددة الثقافات. مثل هذا الاحتمال المنذر بالخطر، هو الذى دفع عددا من المفكرين إلى التحذير من أنه كلما امتدت الحرب المفتوحة ضد الأرهاب اشتد خطر هذه المواجهه، وذلك أن الخطوط الأولى لهذه المواجهة لن تقع فقط فى قطر واحد وإنما فى عواصم العالم الإسلامى التى تشاهد شعوبها كل ليلة المعاناة التى يتعرض لها مسلمون من الغارات الحربية والهجمات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، الأمر الذى يولد التفافا وتعاطفا تلقائيا يجعل ما تبذله الولايات المتحدة من كسب العقول والقلوب فى العالم الإسلامى امرا فى غاية الصعوبة، كما سوف يعقد جهود القوى المستنيره فى العالم الإسلامى لبناء علاقات مع الغرب تعتمد على التسامح والقيم المشتركة للديانتين الإسلامية والمسيحية.

فى ملامح النظام الدولى القادم

حتى قبل اندلاع الحرب على العراق، وخلال الشهور التى سبقتها من المداولات والجهد الدولى لمنعها، وما عكسته هذه الجهود من تفاعلات دولية كانت جميعها تشير إلى أن الجدل والخلاف لم يكن فقط حول العراق، وإنما حول مستقبل النظام الدولى وعلاقات القوى فيه وهل سيترك لقوى واحدة تقوده وتتحكم فيه أم سيتطور على أساس من تعدد القوى والأقطاب. وباندلاع الحرب تأكد من جديد هذا التساؤل ونشأ التوافق على أن الحرب العراقية ستكون نقطة تحول نحو نظام دولى جديد، وبرغم أن نتائج هذه الحرب، وبشكل خاص مصير العمل العسكرى الأمريكى ومدى ما سيحققه من أهدافه، سوف يقرر إلى حد بعيد شكل ومضمون هذا النظام، إلا أن ثمة ملامح بدأت تتشكل وتصورات تنشأ لما سوف تكون عليه التحالفات المقبلة، وتنصب هذه التصورات على أوضاع علاقات القوى الكبرى مثل

الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، فرنسا، الصين، وروسيا، وكذا حول ما ستكون عليه أوضاع الاتحاد الأوروبى بعد الانقسامات التى ظهرت فيه، وكذلك حلف شمال الاطلنطى فضلا عن مستقبل الأمم المتحدة.

وبداية فإن الخلاف حول العراق قد أثبت أن اتحادا أوروبيا يتشكل من ٢٥ دولة لن يتفق حول قضية سياسية تختلف مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثمة ينشأ التصور إنه إذا أرادت أوروبا أن يكون لها ثقل سياسى فإنها تحتاج لأن تكون لها مجموعة نواة Core Grup من دول مصممة على تجميع السياسات والأدوات. وتقع فى قلب هذه المجموعة فرنسا وألمانيا، غير أن فاعلية مثل هذه المجموعة لن تتحقق إلا إذا ما ذهبت شوطا أبعد فى تكامل سياساتها ومصادر قوتها، وقد بدت بالفعل مؤشرات هذا الاتجاه، حيث أعلن فى ختام أعمال القمة الأوروبية التى عقدت من ٢٠ مارس الماضى أن كلا من فرنسا وألمانيا وبلجيكا قد اتفقت على أن تعقد الشهر القادم قمة ثلاثية لبحث اندماج القوات المسلحة للدول الثلاث فى إطار تشكيل قوى دفاعية أوروبية مستقلة عن حلف شمال الأطلنطى.

واتصالا بهذا يذهب عدد من المحللين إلى أن هذه المجموعة الأوروبية سوف تسعى إلى دعم موقفها وذلك لجذب قوى مثل روسيا والصين لتشكل تحالف فعليا تجاه طموحات القوه الدولية الأعظم فى العالم مستفيدة من تذمرها من النفوذ الأمريكى، ولكن ما هو مصير الاتحاد الأوروبى فى ضوء الانقسامات التى حدثت فيه حول العراق؟ فى هذا الشأن فإن الرئيس الفرنسى له نظرة متفائلة حول استعادة الاتحاد الأوروبى تماسكه، حيث يعتقد إن أوروبا قد سبق أن واجهت قبل ذلك عدة أزمات وخرجت منها أكثر قوةو، معربا عن أمله فى عالم متعدد الأقطاب تعيش فيه أوروبا ويحسب حسابها.

غير أن فى مقابل هذا التصور الذى من الواضح أنه يأخذ شكل التحالفات والتحالفات المضادة فأنه ثمة تصورا أخر يستند إلى أن الأطراف الدولية خاصة ألمانيا وفرنسا من ناحية والولايات المتحدة من ناحية أخرى قد تشعر بالحاجة إلى

سد الفجوة بينها اعتقادا بأنها تختلف حول الوسائل إلا أنها تتفق على الأهداف النهائية. وقد تدرك الولايات المتحدة الأمريكية أنها لن تستطيع تحمل أعباء العالم وحدها وأن من مصلحتها التوافق والتصالح مع القوى الأخرى، وأنها ستظل تحتاج إلى حلفاء وأصدقاء وإلى منابر دولية تستطيع من خلالها تشكيل تحالفات أوسع يمكن الاعتماد عليها، وهو نفس ما سوف تشعر به قوى أخرى مثل ألمانيا وفرنسا من أن روابطها التقليدية مع الولايات المتحدة الأمريكية فضلا عن عمق وتداخل مصالحها معها لا يسمح بالدخول فى مواجهات، وهو نفس المنطق الذى قد ينطبق على روسيا والصين، كما ستشعر أنها فى حاجة إلى منابر دولية تعبر عنها وعن مصالحها الأمر الذى سوف يبرز أهمية الأمم المتحدة باعتبار أنها تقدم هذا المنبر وهو ما سوف يثير قضية دعم المنظمة الدولية وجعلها أكثر كفاءة خاصة جهازها الرئيسى وهو مجلس الأمن.

نحو بناء نظام دولى جديد

عبر العصور الحديثة نشأت النظم الدولية فى أعقاب أحداث وحروب كبرى ، حدث هذا مع معاهدة وستفاليا التى أنشأت نظام الدولة القومية وذلك فى أعقاب حرب الثلاثين عامًا، ومع مؤتمر فينيا الذى أرسى نظامًا دوليًا استمر قرابة مائة عام وذلك عقب الحروب النابولينية عام ١٨١٥، ومعاهدة فرساى التى أقامت نظام ما بعد الحرب العالمية الأولى، ثم نظام ما بعد الحرب الثانية الذى أرسته مؤتمرات بوتسدام يالتا.

وعلى هذا المنوال كان من المتوقع أن ينشأ نظامًا دوليًا جديدًا بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتى وهو وأن كان قد تم بشكل سلمى وبدون إطلاق رصاصة واحدة إلا أنه حول نظامًا دوليًا ظل يحكم ويسود قرابة خمسين عامًا، وهو نظام القطبية الثنائية التى تحكمت فيــه كــلا من الولايات المتحــدة والاتحاد الســوفيتى . وفضلا عن هذه

العلاقة بين مفهوم النظام الدولى الجديد وبين السوابق التاريخية، فأن عبارة النظام الدولى الجديد بعد الحرب الباردة قد صكها الرئيس الأمريكى جورج بوش الذى عاصرت إدارته وشهدت عمليًا غياب الاتحاد السوفيتى وانقضاء الحرب الباردة، ولذلك نجد أن عبارة النظام الدولى الجديد قد تكررت فى بياناته. ففى خطابه عن حالة الاتحاد فى ٢٩ يناير ١٩٩١ تحدث بوش عن تصوره للنظام العالمى الجديد بأنه النظام "... الذى يحل القانون محل الغابة ... حيث تعترف الأمم بالمسئولية المشتركة حول الحرية والعدالة ... حيث يحترم القوى حقوق الضعيف وحيث تلتف الأمم المختلفة معا حول قضية مشتركة للوصول إلى الأمانى العالمية للبشرية: السلام والأمن والحرية وحكم القانون ... "غير أن الرئيس الأمريكى رأى أن مثل هذا النظام الجديد يمكن أن يتحقق فقط "... إذا ما قبلت الولايات المتحدة عبء القيادة التى لا غنى عنها ... وفى هذه اللحظات المحددة الفاعلة فى تاريخ الأمة فأن أمريكا هى القوة الوحيدة فى هذا العالم التى يمكن أن تجمع قوى السلام".

وعبر عقد التسعينات جرى جدل كبير وحوار واسع حول طبيعة النظام الدولى الجديد وهل سيكون نظاما أحاديا تتحكم فيه قوة واحدة أم يعود إلى نظام القطبية الثنائية، أم أنه نظاما متعدد المراكز والأقطاب تتوزع فيه القوة وتحتل فيه الأمم المتحدة وتمارس دورا فى تقدير قضايا السلام والحرب فى العالم، وقد أنقضى العقد وحسم بوضوح هذا الجدل فى صالح النظام الأحادى القطبية، وذلك بحكم ما أصبح واضحا من تملك الولايات المتحدة لعناصر القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والدبلوماسية التى لا تتوفر لقوة أخرى تستطيع أن تنافس أو تشارك الولايات المتحدة قياد ة المجتمع الدولى. وعلى الرغم من أن إدارة كلينتون كانت تدرك ما وصلت إليه الولايات المتحدة وموقعها على قمة الهرم الدولى، واعتبرت فيما عبرت وزيرة خارجيتها، أن الولايات المتحدة "لا غنى عنها" Indesbensible فى تقرير مصير العالم، إلا أنها كانت تمارس هذا الدور بشكل يتفق مع تقاليد السياسة الأمريكية فى بناء والاعتماد على التحالفات الدولية، وركزت بوجه خاص على بناء التكتلات والتجمعات الاقتصادية، غير أن مفهوم النظام الدولى الأحادى

القطبية قد ترسخ بشكل فج ومتطرف مع مجئ إدارة بوش الابن فى يناير ٢٠٠١، ورغم البداية التى بدأ بها خلال حملته الانتخابية والتى دعا فيها إلى "التواضع" فى التعامل مع العالم وأن هذا النهج هو الذى سيجذب العالم إلى الولايات المتحدة، إلا أنه ما لبثت مع تولى السلطة إلى التصرف عكس هذا الاتجاه، بتأكيد الهيمنة الأمريكية، وعلى استخدام القوة الأمريكية والأساليب الانفرادية فى التعامل وإدارة القضايا الدولية وتجاهل الاتفاقيات الدولية، وسواء كانت هذه هى المفاهيم الشخصية للرئيس الأمريكى أم أنها بفعل مجموعة الشخصيات التى اعتمد عليها وسيطرت على مؤسسات الإدارة ونعنى بها مجموعة "المحافظون الجدد" الذين يتبنون تقليديًا مفاهيم القوة والتصرف المنفرد وعدم الاعتراف بأى قيود تقيد تصرفات وأهداف السياسة الأمريكية، نقول أن هذا الاتجاه قد ازداد تأكدًا ورسوخًا فى عقلية الإدارة ومفاهيمها بفعل أحداث ١١ سبتمبر التى جاءت لكى تؤكد لدى شخصيات الإدارة تصورها لخطورة العالم الذى تعيش فيه الولايات المتحدة ووجوب أن تتصرف وتستخدم قوتها لمواجهة الأخطار التى تتهدد الأمن القومى الأمريكى وهى الأخطار التى أثبتت أحداث ١١ سبتمبر أنها طالت الداخل الأمريكى.

وفى تصور العديد من المؤرخين والمحللين أن النظام الدولى الراهن الذى تقع الولايات المتحدة على قمته وتنفرد به من الممكن أن يدوم لحقب قادمة وقبل أن تتبلور قوة أو قوى دولية أخرى تنافس الولايات المتحدة على هذه المكانة، أو فيما عبر الدكتور بطرس غالى فى إحدى مناقشاته، يحدث تحول فى القيادة والزعامة الأمريكية وبشكل تتبنى معه مفاهيم مختلفة عن القوة الأمريكية واستعمالاتها وعلاقاتها مع العالم. وهو الاتجاه الذى نميل إليه ونرجحه حيث توحى متابعة السياسة الخارجية الأمريكية والجدل الداخلى حولها إلى أن ثمة تيارًا، حتى داخل الإدارة الأمريكية، بدا يتنبه إلى أخطار التصورات التى قامت عليها السياسة الخارجية الأمريكية خلال الأعوام الثلاث الماضية وإلى نشوء الاعتقاد بأن الأمور من الصعب أن تسير بهذا الشكل الذى باعد بين أمريكا وبين حتى حلفائها.

غير أنه حتى يتحقق هذا التحول الأمريكى ثمة حاجة أمام المجتمع الدولى بهيئاته ومؤسساته وشخصياته، إلى أن يناقش ويعمل على خلق نظام دولى جديد، وبالنظر إلى توازنات القوى على المدى القريب والقصير، واستمرار امتلاك الولايات المتحدة لأرصدة القوة المجتمعة، فأن مثل هذا النظام لا نتصور أن يقوم إلا فى نطاق الأمم المتحدة، فرغم كل الانتقادات التى توجه إلى المنظمة الدولية، فهى المنظمة التى يمكن أن يتحقق معها نظامًا عالميًا واقعيًا من توازن القوى والأمن الجماعى، ولذلك فأن دعم وإعادة بناء الأمم المتحدة وبشكل خاص جهازها الرئيسى وهو مجلس الأمن وكذلك دور الجمعية العامة سيكون خطوة رئيسية نحو بناء نظام دولى جديد يعتمد على الشرعية الدولية والقانون الدولى وعدم انفراد قوة واحدة بتوجيه.

وكما عبر كوفى عنان فى تقريره عن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة للألفية فأن من متطلبات بناء نظام دولى جديد الحاجة "إلى تحسين، وإذا اقتضت الضرورة، تغيير هيكل ووظائف الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية وبشكل خاص قدرة مجلس الأمن على حشد أوسع تأييد ممكن لقراراته الأمر الذى سيتحقق إذا ما نظر إليه على أنه يمثل تمثيلاً عريضًا للمجتمع الدولى ككل".

أما المستوى الأخر من العمل من أجل نظام دولى جديد فهو المستوى الإقليمى ذلك مما سيدعم نظام الأمم المتحدة نشوء نظم إقليمية تضمن التماسك لإقاليمها وتدير شئونها وقضاياها الأمنية بشكل يحصنها ضد التدخلات الخارجية أو يغرى قوى خارجية على اختراقها وملأ الفراغ الأمنى فيها.

وباستثناء النظام الأمنى المتمثل فى حلف الأطلنطى، الذى يحاول الآن أن يمتد خارج نطاقه الأصيل، فأن مناطق العالم المختلفة لا تمتلك هذه النظم الأمنية التى تعالج قضاياها المتصلة بتقييد التسلح، وإدارة الأزمات، ومنع الصراعات وحل الصراعات وإجراءات بناء الثقة. وتقف منطق الشرق الأوسط، وبصراعاتها وتعقيداتها، من أكثر مناطق العالم حاجة إلى نظام أمنى نابع منها، غير أن مثل هذا النظام لا يمكن أن يتحقق بدون حل لعدد من القضايا المركزية فيه وفى مقدمتها:

١ـ الوضع فى العراق واستعادته لسيادته وتكامله الإقليمى وخلوه من القوات والقواعد الأجنبية.

٢ـ نزع فتيل التوتر بين الولايات المتحدة وإيران حول برامج إيران النووية.

٣ ـ تسوية عادل للقضية الفلسطينية على أساس من استجابة إسرائيل للحقوق الشرعية للفلسطينيين وأن تتحول إسرائيل فى نظر شعوب المنطقة إلى "دولة طبيعية" وليست دولة تسعى للهيمنة، وأن تتجاوب مع النداءات وجهود جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووى وباقى أسلحة الدمار الشامل.

من يحكم أمريكا ؟

فى إدارة العلاقات المصرية الأمريكية، وخاصة فى أوقات التوترات والخلافات حول قضايا ثنائية أو أقليمية، يثور التساؤل حول ما إذا كنا نمتلك وعيا كافيا بنظام الحكم الأمريكى وطبيعة مؤسساته وعملها والقوى وجماعات الضغط التى تساهم فى صياغة السياسية الخارجية الأمريكية ومجموعة الخيارات والبدائل التى يتعرض لها الرئيس الأمريكى لكى يحسم قضية ما، وقد إزداد هذا التساؤل مع إدارة بوش الحالية، ومع ما يبدو من تعدد الاتجاهات بين مؤسساتها وداخلها وإن كان واضحا سيطرة تيار بعينه هو التيار اليمينى المحافظ بمفاهيمه ورؤاه حول ما يجب أن تكون عليه السياسة الخارجية الأمريكية، ورؤيته وتحديده للمصالح الأمريكية وكيف تتحقق.

وقد حاول الاستاذ عاطف الغمرى أن يقدم إجابات على هذه الأسئلة، تطبيقا على إدارة بوش الحالية، فى كتابه الذى صدر مؤخرا بعنوان "من

يحكم أمريكا: جماعات الصقور ونظرتهم للعرب وإسرائيل" ولا شك أنه استفاد من خبرته كمتابع للسياسة الأمريكية ومؤسساتها خلال عمله كمدير لمكتب جريدة الأهرام لمدة خمس سنوات بواشنطن لذلك يذكرنا الكتاب، باسلوبه ومادته، بأعمال مراسلى الصحف الكبرى فى العواصم الرئيسية مثل موسكو وبكين وباريس ولندن من حيث اعتمادهم على المعايشة المباشرة للأحداث ومراقبتهم للشخصيات والقضايا التى تدور حول قضايا السياسية الخارجية.

ويبدأ الكتاب بالتنبيه إلى مفهوم "النخبة" فى السياسة الأمريكية ويدور هذا المفهوم حول طبقة محدودة من أصحاب الخبرة والرؤية والتميز التى تقف على قمة مجتمعاتها ومؤسساته السياسية والثقافية والعلمية والتعليمية لتصبح هى المتحكمة فى طرح الخيارات والبدائل وصناعة القرار وهى تعمل كأنها تحمل تفويضا من الرأى العام المشغول بتفاصيل حياته اليومية مستغلة عدم معرفته بشؤون العالم وجهله بها وخاصة عندما يختص الأمر بمسائل السياسة الخارجية. وقد كان تماسك النظام السياسى الأمريكى ونفوذ هذه النخبة يعتمد على ركن أساسى وهو التوافق بين الرأى العام وهذه النخبة، غير أن هذا التوافق قد انفرط عقده فى السنوات الأخيرة حين بدت أمريكا غير قادرة على إدارة الأزمات الخارجية مفتقدة لفكر واستراتيجية تتلاءم مع التغيرات العالمية، وبشكل جعل الخبراء يصفون الرئيس الأمريكى بأنه بلا سياسة خارجية وأنه يتعامل مع المشكلات حالة بحالة ويوما بيوم.

ويوضح الكتاب كيف أن مفهوم النخبة ونفوذها وقوتها قد ضاعف من تأثيره ظهور وانتشار مراكز البحوث Think Tanks منذ أن تبلورت قوتها فى السبعينات كمراكز للتحليل والتفكير السياسى والاستراتيجى، أما التطور الأخر المؤثر على صناعة القرار فهو بروز ظاهرة اللوبى، وهى المنظمات والمجموعات التى تمثل قوى خاصة لها مصالحها وتعمل على الضغط على السلطة التنفيذية وأعضاء الكونجرس لكى تجئ مواقفها متوافقة مع مصالح هذه القوى. ولقد كان لإسرائيل دور بارز فى هذا المجال حيث استطاعت أن تصنع لنفسها وجودا منظما سواء فى مراكز البحوث

أو فى خلق لوبى ضاغط ومنظم هو اللوبى اليهودى الذى يعمل وفق خطة منظمة وخطوات على المدى القصير والطويل، وهى تتصرف بادراك كامل للنظام السياسى الأمريكى وقواعد اللعبة فيه.

وإذا كانت صناعة القرار فى السياسة الأمريكية تقليديا تتم وفقا لعملية توازن بين مجموعة واسعة من العناصر والقوى، فإن هذه العملية فى حالة إدارة بوش الحالي قد ضاقت لكى تصبح ممارستها داخل دائر ضيقة تتكون من مساعدين بوش للشئون الخارجية، ولهذا يركز الكتاب على العملية التى تم بها اختيار بوش لمساعديه وكذلك أسلوب بوش فى العمل حيث يبدو أنه أقرب إلى أسلوب الرئيس ريجان من حيث ميله إلى الاستماع والاعتماد أكثر على معاونيه، لهذا اتجه فى اختيار الفريق المعاون إلى مجموعة لها خبراتها السابقة فى التعامل مع العالم الخارجى وفهمها للسياسة الخارجية من منظور ايدلوجى، وكذلك يلفت النظر إلى أن بوش لم يتعمد اختيار شخصيات يتطابق تفكيرها وإنما تتميز بالاختلاف والتباين، وعلى هذا فإن الأختلاف أمر مقصود يساعد على خلق حالة من التوتر الإيجابى والخلاف داخل فريق العمل ويولد أفضل ما عندهم من خلال تناقض الأراء واحتكاكها بشكل يساعد الرئيس على استكشاف الخيار الأفضل فى النهاية.

بهذا الشكل اختار بوش فريق العمل يضم شخصيات مثل ريتشارد تشينى ودونالد رامسفيلد وكولن باول وكوندلويزا رايس، وقد عكس اختيار الرئيس لشخصيات الصف الثانى نفس التنوع والاختلاف خاصة حول الشرق الأوسط ما بين شخصيات مثل ريتشارد هاس وريتشارد ارميتاج ووليام بيرنز الذين يتسم تفكيرهم بالتوازن والاعتدال وبين شخصيات مثل بول وولفيتس ودوجلاس فيث وريتشارد بيرل وجون هانا مستشار تشينى. ويلفت الكتاب الانتباه إلى أسباب التفاؤل بسياسة بوش عند مجيئه إلى السلطة والإشارات التى صدرت عنه مثل دعوته إلى التواضع فى التعامل مع العالم وإن لا تبدو أمريكا دولة متغطرسة، واعتراض كوندليزا رايس على التعبير الذى استخدمته مادلين اولبرايت فى وصف أمريكا "بأنها الدولة التى لا يمكن الاستغناء عنها".

ويخصص الكتاب فصلا خاصا عن تراجع هذا الأمل فى الرئيس الجديد ويقدم تفسيرا لهذا التراجع لما بدا من سياسات الإدارة الأمريكية فى مناطق ومجالات مختلفة فى بروز سيطرة التيار اليمينى المحافظ على الإدارة وايدلوجيته المتشددة ويؤصل لهذا التيار منذ بداية ظهوره فى بداية التسعينات وعلو صوته فى المطالبة بإعادة ترتيب اولويات السياسة الخارجية وضرورة إحياء المبادئ المحافظة الأصيلة، وقد توازى مع هذا النفوذ إنشاء معاهد ومراكز جديدة للبحوث مثل مؤسسة هيرتاج Hiretage ومعهد البحوث الأمريكى، وقد تميز المحافظون الجدد عن أقرانهم فى السبعينات والثمانينات بأنهم أكثر ثراء من منافسيهم ويمتلكون قدرة مالية للترويج لأفكارهم فى الصحف والتلفزيون والإذاعة والوصول بها إلى المؤسسات الرسمية ودوائر صناعة القرار السياسى، وقد توج نجاحهم فى انتخابات ١٩٩٤ بسيطرتهم على أغلبية مقاعد مجلسى الكونجرس الشيوخ والنواب، وقد ازداد تأثيرهم خطورة بدخولهم فى تحالفات مع كل المتعصبين اليمينيين مثل قوى الضغط اليودى والائتلاف اليمينى المسيحى الجديد المؤيد لأسرائيل بلا تحفظ والمعادى بشكل صريح للعرب، وهو التيار الذى يتزعمه شخصيات مثل بات ليبرسون وجيرى فولويل. وباعتبار الأغلبية الضئيلة والمشكوك فيها التى دخل بها بوش البيت الأبيض فقد كان همه منذ البداية بناء قاعدة تأييد قوية له تضمن فوزه فى الانتخابات القادمة لهذا بدا على الفور فى التقرب من اللوبى اليهودى المعروف بارتباطه بالليكود اليمينى فى اسرائيل ومهادنة التيار المحافظ فى حزبه، وفى هذا الأطار أيضا جرى الابتعاد عن الليبراليين فى الحزب الجمهوري والذين كثيرا ما نادوا بعدم اخضاع سياسة أمريكية للمصالح الضيقة لقوى الضغط اليهودى منبهين إلى أن ذلك سيؤدى لكارثة لاسرائيل وإنه ضد مصالح أمريكا فى الشرق الأوسط، كما يرى الابتعاد عن رجال ابيه الذين ارسوا السياسة الأمريكية تجاه عملية السلام ومراعاتهم عدم الازدواجية فى المعايير وموازنة مواقفهم بين العرب وإسرائيل. وفى مواجهة هذا التيار المحافظ المتشدد كان على رأس الجناح المعتدل كولن باول وزير الخارجية واعتبرت مستشارة الأمن

القومى هى الميزان الذى يحافظ على التوازن بين الاتجاهين المحافظ والمعتدل، وإن كانت مواقفها تقترب من الفريق المحافظ عندما لاح لها أنه هو الذى يسود.

وهكذا بدأت النزعه المحافظة تظهر تدريجيا فى سياسة بوش الداخلية والخارجية وبرزت ادوار وشخصيات مثل دونالد رامسفيلد ويزر الدفاع الذى تنتمى أفكاره لعصر الحرب الباردة وتشدده تجاه الصين وروسيا والسعى لبناء نظام دفاع صاروخى وإحياء التوتر فى العلاقة مع روسيا وتغيير مفهوم الشريك الاستراتيجى مع الصين إلى المنافس الاستراتيجى وتصور أن تكون الصين فى القرن الواحد والعشرين هى العدو البديل للاتحاد السوفيتى وضمور أولوية إنهاء النزاعات الأقليمية ما دامت تحت سيطرتهم وحصر تهديدها بالشكل الذى لا يوسع اخطارها وتتحول لأزمة كبرى تمس مصالح أمن أمريكا مما أدى إلى وضع النزاعات الإقليمية فى مرتبة متدنية فى الاهتمامات السياسية لإدارة بوش وتوازى هذا مع نزعة انفراده بالقرار وتجاهله لحلفاء أمريكا أن يتذكروا أنها هى التى تتولى الحفاظ على النظام فى العالم، وفى مواجهة هذا التيار المحافظ المتشدد كان على رأس الجناح المعتدل كولن باول وزير الخارجية واعتبرت مستشارة الأمن القومى هى الميزان الذى يحافظ على التوازن بين الاتجاهين المحافظ والمعتدل، وأن كانت مواقفها تقترب من الفريق المحافظ عندما لاح لها أنه هو الذى يسود. ويخصص الكتاب فصلا خاصا لبحث تأثير صعود التيار المحافظ اليمينى وحركة المحافظين الجدد وما جمعهم من تحالف مع اليمين فى إسرائيل خاصة الليكود لبحث تأثير هذا على سياسات وتوجهات الإدارة الأمريكية تجاه إسرائيل والتراع العربى ـ الإسرائيلى، وهو ما بدأ فى إعلان إدارة بوش بعد توليها السلطة رفع يدها عن ما يجرى فى الشرق الأوسط، ولم يكن ذلك رغبة فى عدم توتر النزاع لكن استجابة لمطالب الليكود فى أن تترك أمريكا له مهمة حل المشكلة الذى سيؤدى لاستخدام الآلية العسكرية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى وكسر إرادته وإضعاف مقاومته، ويمكن لأمريكا التدخل فى الوقت الذى يسيطر فيه أحد الطرفين على الأخر وهو منكسر ومستسلم فى تصور الليكود، وهكذا اتسمت سياسة إدارة بوش بما يسميه الكتاب المراوغة السياسية التى تعلن عن توجه سياسى معين بينما هى عمليا تسير فى اتجاه معاكس.

وينبه الكتاب إلى تحول الرأى العام الأمريكى بعد احداث سبتمبر فيما يتعلق بتقليد معروف فى الحياة السياسية الأمريكية حيث تنعدم ثقة الرأى العام فى الحكومة والمؤسسة السياسية الحاكمة خاصة فى الفترات التى يتضاءل فيها الشعور بالخطر الخارجى وهو ما جعل البعض يصف فترة الأثنى عشر عاما منذ انتهاء الحرب الباردة إلى إحداث ١١ سبتمبر بأنها فترة عطلة فى التاريخ السياسى الأمريكى إلا أن صدمة سبتمبر جاءت لكى تعلى من معدل الثقة فى الحكومة الفيدرالية إلى أقصى درجاتها، فحصل الرئيس الأمريكى على نسبة تأييد للسياسة الخارجية والحرب ضد الأرهاب ٩٠٪ وحدث التفاف كامل حول الرئيس الذى أصبح هو رمز المواجهة مع العدو الذى يهدد الأمريكيين، وإن كان التحول فى الرأى العام قد صاحبه إحساس وعدم التيقن فى قدرة فريق السياسة الخارجية المعاون للرئيس على وضع سياسة قادرة على القضاء على الأرهاب فى حرب قد تطول، وقد انعكس هذا القلق فيما ابداه عدد من الساسة فى أمريكا من شكوك فى صحة وفعالية فريق السياسة الخارجية وباعتبارها أن حرب أمريكا ضد الأرهاب فإن شرط نجاحها مشاركة الأخرين فى العالم وليس الهيمنة عليها، وينهى الكتاب هذا الفصل الهام بالتساؤل حول ماذا كان التغير التاريخى فى السياسة الخارجية لامريكا اعتبارا من ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٢، وهو التاريخ الذى اعلنت فيه الإدارة الأمريكية استراتيجيتها للأمن القومى وانهت العمل باستراتيجية الردع والاحتواء، هل كانت نتيجة تفاعل مكونات النظام السياسى الداخلى وتعبيرا عن الارادة الجماعية للأمة الأمريكية أم أنها فرصة اتيحت للفريق الذى يدير السياسة الخارجية فى إدارة بوش لاختطاف السياسة الخارجية الأمريكية وتنفيذ مفاهيم حول أولوياتها وأساليبها أم بالفرصة التى قد تتاح لغيرهم، خاصة إذا كانوا يمثلون التيار السياسى العام فى أمريكا للانقلاب على هذه الاستراتيجية الجديدة للأمن القومى.

ويطرح الكتاب سؤالا مركزيا يدور حول توجهات السياسة الأمريكية بعد ١١ سبتمبر وحيث كان من المتصور والمنطقى أن تتوجه السياسة الأمريكية إلى البحث

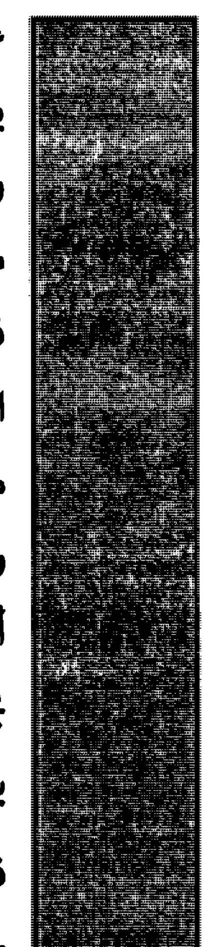
عن "الجذور" والمصادر الحقيقية التى قادت إلى ما تعرضت له وهو ما كان يتطلب، فى التحليل الموضوعى، إلى تغيير فى السياسات الأمريكية تتناسب مع هول الصدمة، فلماذا لم يحدث هذا التغيير؟ ويقدم الكتاب إجابة على هذا السؤال المحورى عملية التوافق التى حدثت بين الإدارة الأمريكية وشخصياتها وأفكارهم وبين الفكر الإسرائيلى كما تجسد فى الليكود والذى بدأ تحركه على الساحة الأمريكية منذ أن جاء نيتيناهو إلى الحكم عام ١٩٩٦ وبدأ يثبت فى المفهوم الأمريكى أن الإرهاب، الإرهاب الإسلامى تحديدا، هو العدو المشترك لكل من الولايات المتحدة وإسرائيل، وقد واصل شارون هذا التوجه وتحرك على الساحة الأمريكية بسرعة فى أعقاب ١١ سبتمبر لترسيخ هذا المفهوم واستفاد من الجناح المسيطر على الإدارة الأمريكية المتمثل فى تيار المحافظين الجدد وتحالفه مع الجناح الدينى اليمينى الذى تبنى مقولات توراتيه تجعل من تأييد إسرائيل واجبا وفرضا دينيا، ويفسر لنا هذا لماذا أطلقت الإدارة الأمريكية يد شارون فى حرية وقهر للفلسطينيين بعد أن رسخ فى الأذهان أنه مثلما تحارب الولايات المتحدة ضد الإرهاب الدولى يحارب شارون معركته ضد "الإرهاب" الفلسطينى ومنظماته وشخصياته وبنيته التحتية.

ويبرز الكتاب مفهوم أن أمريكا هى مجتمع الضغوط، وهو مفهوم يهم العالم العربى ويعنى أن الباب مفتوح أمام العرب للتأثير فى صناعة القرار وصياغة تصورات السياسة الخارجية الأمريكية، ويروى الأستاذ عاطف الغمرى ما ذكره مسئول رفيع المستوى بوزارة الخارجية الأمريكية أن "مشكلتنا مع العرب أن بعضهم يتعامل معنا وكأن القرار السياسى عندنا يتخذ بنفس الطريقة التى يتخذ بها فى أى دولة أخرى، فنحن مختلفون حتى مع دول أوروبا حليفتنا، فليس البيت الأبيض هو الذى يصنع قرار السياسى الخارجية لكن مراكز صناعة القرار والتأثير فيه متعددة وأن من يريد التأثير على القرار عليه أن يتحرك فى كل هذه المراكز والباب مفتوح لمن أراد إذا أراد "ومن هنا يستخلص الكتاب أن السياسة الخارجية الأمريكية تخضع لحد كبير جدا لحسابات السياسة الداخلية ويسمح النظام السياسى الداخلى لقوى عديدة متنوعة بأن تنشط للتأثير على النتيجة النهائية للتوجه السياسى

للبلاد لمختلف الأمور والقضايا وهو الوضع الذى استفاد منه اليهود ومنذ سنوات بعيدة لتطويع هذا النظام السياسى لأهدافهم ومصالحهم فى إسرائيل وفى رأى الكاتب"، أن الساحة الأمريكية مفتوحة والأبواب ليست مغلقة وسوف يظل قرار السياسة الخارجية الأمريكية ينظر إلى التأثير العربى فاما أن يأخذه فى الحسابات أو يسقطه من حسابه وسيظل فى هذا يوازن بين مختلف عناصر الضغط والتأثير الذى يجعله يقرر التوجه الذى تتخذه فى الشرق الأوسط، هذا هو حال أمريكا وطبيعة نظامها السياسى".

على أية حال، فإن الكتاب اضافة طيبة للجهود المبذولة من أجل بناء وعى علمى بالنظام السياسى الأمريكى ومؤسساته ودعوته للعرب للاستفادة من طبيعة هذا النظام المفتوح للنفاذ إليه والتأثير على قواه الفاعلة.

ماذا ينتظر الإدارة الأمريكية الجديدة؟



عندما سيعكف خبراء ومستشارو الرئيس الأمريكى الجديد لكى يتصرفوا ويحددوا معالم العالم الذى ورثوه عن الإدارة السابقة، والأوضاع العالمية والإقليمية والتحديات التى سيتعاملون معها فى مناطق ومع قوى رئيسية مثل أوروبا، وآسيا، خاصة مع قوة منافسة فيها هى الصين، ومع تجمعات فيها احتلت مركز الاهتمام العالمى فى الحقبة الأخيرة، ثم مع روسيا الاتحادية وريثه المنافس القديم التى مازالت تمتلك إمكانيات المنافسة القديمة وتعمل على احيائها وتأكيدها، ثم فى منطقة متفجرة، مثل الشرق الأوسط وبشكل يجعلها أول التحديات التى يجب على الإدارة الجديدة التعامل معها ... عندما يجلس هؤلاء الخبراء للتعرف على معالم الخريطة الدولية وماذا تعنى بالنسبة للولايات المتحدة فماذا سيجدون؟

فالنبدأ بالقارة الأوروبية التى كانت وسوف تظل، مركز التحالفات والترتيبــات الأمريكيــة منـذ نهاية الحرب الثانية ، فسـوف يجدون أن

العلاقة الأمريكية مع هذا القارة قد شهدت منذ نهاية الحرب الباردة، وغياب العامل الذى حفظ تماسكها وهو التهديد السوفيتى، تحديات عرضت علاقات التحالف التقليدية للاهتزاز وعلى مستويات ثلاثة: المستوى السياسى حيث بدأت تطفو اختلافات حول قضايا مثل البوسنة، والعراق، وإيران، وكوبا، واسلوب التعامل مع الصراع العربى الاسرائيلى، وخلافات حول قضايا عامة مثل البيئة، والألغام الأرضية، والمحكمة الدولية والانبعاث الحرارى، وارتفعت أصوات أوروبية ضد الهيمنة الأمريكية واقتصاديا أنهت العلاقات بشكل لا يخطؤه أحد نحو صراع حول مصالح اقتصادية وصناعية، وظهرت العملة الأوروبية الموحدة التى رغم الضعف الذى الم بها، إلا أن الخبراء الأمريكيين أنفسهم يتوقعون أنها سوف تستعيد يوما قوتها وتمثل منافسا قويا للدولار الأمريكى. أما المستوى الثالث فهو المستوى العسكرى والأمنى الذى تبلورت الخلافات حوله حول قضيتين رئيسيتين: اتجاه مجموعة الاتحاد الأوروبى لبناء قدرتها الدفاعية الذاتية، التى تبدى الولايات المتحدة نحوها موقفا متناقضا، فحيث يعبر مسئولوها عن عدم اعتراضهم على تكوين هذه القوة، إلا أن سلوكهم الفعلى يعبر عن خوف من أن تؤثر هذه القوة على تماسك الناتو بل وبتعبير وزير الدفاع الأمريكى يمكن أن تدمر التحالف، غير أن الخوف الأمريكى الحقيقى من هذه القوة هو أنها يمكن أن تجعل أوروبا أقل اذعانا للسياسات الأمريكية داخل التحالف وخارجه. أما القضية الأمنية الأخرى التى تطورحولها الخلاف فهى الشروع الأمريكى لبناء نظام قومى للدفاع ضد الصواريخ NMD وهو ما يعتبره الأوربيون فاتحة لسباق تسلح جديد ويهدد نظام منع الانتشار ويوجد ازدواجية أمنية داخل التحالف. ورغم أن إدارة كلينتون، وربما فى جانب منه بفعل الاعتراضات الأوروبية، قد أجلت البت فى هذا الموضوع وتركته للرئيس القادم، فإن ما ينبئ بتجدد الخلاف أن الرئيس المنتخب خلال حملته الانتخابية قد عبر عن تأييده لهذا المشروع وتصميمه على المضى فيه.

أما القارة الآسيوية، التى كاد التركيز والاهتمام بها بدورها العالمى وينتقل إلى المقدمة فى الحقبة الأخيرة، فإن المشهد الأخير فيها ينبئ عن أوضاع متغيرة يمكن أن

يجعلها تتنافس على الاهتمام بها، مع مناطق مثل أوروبا وروسيا والشرق الأوسط. ويتمثل المتغير الجديد الذى سيدعو إلى إعادة التقويم فيها تواجهه منظمات مثل المنتدى الاقتصادى لآسيا باسيفيكى ، ومؤشرات عن تراجع تجمع مثل الآسيان وفاعليته، وما تعرضت له دول جنوب شرق آسيا بسبب الأزمة المالية عام ١٩٩٧، وما تتعرض له الديمقراطية من اختبار فى ذلك فى واحدة من أكثر الدول الأسيوية وهى اندونيسيا، والتحديات التى تواجهها القيادات فى تايوان وماليزيا، والفلبين، والتيارات السياسية والاقتصادية التى تتعرض لها اليابان. أما التحدى الرئيسى الذى سيظل يواجه السياسة الأمريكية فهو فى كيفية التعامل مع الصين كقوة بازغة إقليميا ودوليا ، ويبدو حرج المرحلة المقبلة فى الانتقادات التى وجهها الرئيس الأمريكى المنتخب خلال حملته الانتاخببة إلى أسلوب تعامل الإدارة السابقة مع الصين وهو الأسلوب الذى قام على الارتباط وبناء علاقة مشاركة معها، كما أنه تعرض لأكثر مواطن هذه العلاقة حساسية وهى العلاقة مع تايوان وعزمه على بيع أسلحة لها وبشكل يذكر ببدايات عهد الرئيس الجمهورى الأسبق رونالد ريجان وما أثاره هذا الموضوع من توترات بين البلدين.

أما روسيا الاتحادية فسوف تظل القضية المركزية معها، مثلما كان الحال فى العهد السوفيتى، هى قضية خفض التسلح، ففضلا عن بقايا عهد كلينتون من توسيع الناتو فى حدود روسيا ومناطق نفوذها السابقة فى شرق أوروبا، فإن أول ما سيطفو على السطح فى عهد الإدارة الجديدة هى قضية بناء نظام الدفاع ضد الصواريخ وهو المشروع الذى أعلن الرئيس المنتخب خلال الحملة الانتاخبية تأييده له وعزمه على المضى فيه حتى لو اقتضى الأمر التخلى عن اتفاقية الصواريخ المضادة لعام ١٩٧٢ APM والتى تتمسك بها روسيا وتعتبر أنها كانت وسوف تظل أساس التوازن والاستقرار الاستراتيجى. غير أن فضلا عن قضايا التسلح فسوف تجد الإدارة الجديدة أنها تتعامل مع روسيا تتجه بشكل أكثر وأكثر إلى تأكيد نفسها ودورها العالمى، وإنه لم تأخذ فى هذا شكل المواجهة، وفى المناطق التى تعتقد أن لها فيها مصالح استراتيجية، ورصيدا بناه الاتحاد السوفيتى السابق مازال يمثل مصالح

استراتيجية دائمة لروسيا، وهو ما يفسر مواصلة روسيا بناء علاقات استراتيجية مع دول مثل الصين والهند، واليابان، التمسك بعلاقاتها التقليدية والقديمة مع بلدان مثل العراق وكوبا، وبتعاقدتها مع إيران حول مبيعات السلاح وتكنولوجيا الصواريخ، ورغبتها فى أن تكون لاعبا رئيسيا فى عملية سلام الشرق الأوسط.

أما الشرق الأوسط فإن مشهده الراهن يجعله من أكثر مناطق العالم تحديا وتنافسا مع اهتمامات الإدارة العالمية. فبعد ثمانى سنوات من إدارة كلينتون وسياستها فى الشرق الأوسط غابت منها الرؤية الاستراتيجية، واعتمدت على ردود الأفعال وعلى التكتيكات أكثر من الاستراتيجية والرؤية المتماسكة، وعلى مواقف تتراوح ما بين تبنى المواقف الأسرائيلية إلى محاولة التكيف معها وتقديم المواقف الأسرائيلية باعتبارها مبادرات أمريكية، والعمل على الضغط على الفلسطينيين لقبولها مبتعدة فى ذلك عن دور الوسيط النزيه، فضلا عن الوصول بالدعم حتى مع أعنف الممارسات الأسرائيلية ضد الفلسطينيين، بعد هذه السنوات وبهذه السياسة خلفت إدارة كلينتون وضعا متفجرا فى الأراضى الفلسطينية لم تشهده خلال السنوات العشر الماضية. ووصول صورة الولايات المتحدة وهيبتها فى المنطقة إلى أدنى مستوياتها ليس فقط مع الشعوب بل وبين حكومات ونظم صديقة لها ويتلازم مع ما وصلت إليه عملية سلام الشرق من تراجع ومأزق خطير، ما انتهت إليه أيضا سياسة الاحتواء المزدوج التى اعتمدتها إدارة كلينتون للتعامل مع كل من العراق وإيران من فشل واضح جعل خبراء ومحللين ومشرعين أمريكيين يعتبرون أنها كانت محكوما عليها بالفشل منذ البداية، وأنها كانت شعارا أكثر منها استراتيجية، فأساليب العقوبات والقصف الجوى ضد العراق، والمقاطعة والحصار الاقتصادى ومحاولات العزل السياسى ضد أيران لم تحل دون استمرار النظام فى العراق بل وبدأ استعادته لعلاقاته الأقليمية والدولية، ومسارعة حلفاء للولايات المتحدة لإقامة علاقات سياسية واقتصادية معه، وهو نفس المصير بالنسبة للأهداف الأمريكية مع إيران حيث تتسع دائرة التعامل معه واحترام نظامه إقليميا ودوليا خاصة بعد مجئ خاتمى.

فكيف ستستجيب الإدارة الأمريكية الجديدة وبشكل خاص تجاه ما وصلت إليه الأمور فى الشرق الأوسط وتحديدا تجاه المأساة الفلسطينية والنزاع العربى الإسرائيلى؟ من المسلمات المتصلة بالسياسة الخارجية الأمريكية فى عهودها واداراتها المختلفة تميزها بالاستمرارية حول القضايا والأهداف الاستراتيجية الكبرى، وأن هذه الاستمرارية تنطبق بشكل خاص على منطقة الشرق الأوسط حيث ثمة اتفاق عريض بين الجمهوريين واليمقراطيين حول الأهداف والدوافع الأمريكية فيها: ضمان تدفقات النفط وحماية طرق مواصلاته، وضمان وحماية أمن أسرائيل وتفوقها الكمى والنوعى، وجد اخيرا مقاومة ما تعتبره الدول المارقة وما يلتصق بها من حركات أصولية وتشجيع للأرهاب، وتحدى لنظام منع الانتشار النووى نجد أن السؤال الذى لابد أن يواجه خبراء الإدارة الأمريكية الجديدة، ومع ما وصلت إليه الأمور فى المنطقة ومعها الصورة الأمريكية، هو ما إذا كانت السياسات التى اتبعتها إدارة كلينتون فى تحقيق هذه الأهداف تتفق حقا مع المصالح الأمريكية العليا" وهو التعبير الذى بدأت يتردد فى إشارات وتصريحات فريق الإدارة الجديدة، أن الإجابة الموضوعية على هذا السؤال لابد أيضا أن تقود إلى تساؤل آخر عما إذا كان أمن إسرائيل الذى تحرص عليه، الولايات المتحدة يعنى بالضرورة استمرار احتلالها للأراضى الفلسطينية، وممارسة أقسى أنواع العنف ضد الفلسطينيين وأنكار تحقيق أمانيهم فى دولة مستقلة حقيقية وليس صورة مشوهة وممزقة كما تعرضه اسرائيل، واستمرار تحدى ومنازعة الفلسطينيين العرب والمسلمين فى مقدساتهم؟ الإجابة الموضوعية على هذا التساؤل من الطبيعى أن تنتهى إلى تناقض استمرار الدعم المريكى لهذه السياسات الإسرائيلية، وإن الأمور قد وصلت إلى الدرجة التى تتطلب "إعادة تقييم" أو وقفة على الأقل كتلك التى اتخدتها إدارة بوش الأب مع حكومة شامير حين لمست تعنتها ومقاومتها لاطلاق عملية سلام مدريد وحجبت عنها القروض التى كانت تطالب بها لتوجيهها لسياساتها الاستيطانية، ومن المأمول أن تتغلب هذه النظرة الموضوعية وأن كان من غير المشجع، ووفقا لشواهد سابقة، إن اعتبارات السياسة الداخلية الأمريكية، وقوى الضغط فيها غالبا ما يكون لها

الصوت الأعلى وتشوش على أى تقييم موضوعى وفى بعض الأحيان حتى على "المصالح الأمريكية العليا" الأمر الذى يفرض لموازنة ومحاولة تحييد فعل هذه القوى تماسكا ونضجا فى المواقف الفلسطينية والعربية، وتعبئة القوى الدولية التى لها مصالح والأمن والاستقرار فى المنطقة.

الولايات المتحدة ما بعد ١١ سبتمبر

حقا لا تعى الذاكرة الأمريكية منذ الحرب الأهلية، وحادث بيرل هاربر خبرة دموية بحجم وعنف ومفاجأة ما تعرضت له الولايات المتحدة ومدنها الرئيسية ورموز قوتها الاقتصادية والعسكرية والمدنية مثلما تعرضت له يوم الثلاثاء١١ سبتمبر ٢٠٠١، والذى سوف يعرف فى التاريخ بالثلاثاء الدامى، فى هذا اليوم بدت الولايات المتحدة ـ القوة العظمى الأولى والوحيدة فى العالم ـ فى موقف صعب، وعلى يد مجموعة من الأفراد أو الجماعات التى لا تعرف هويتهم، ولا من أين جاءو، وما الذى حرك فيهم هذه الطاقة من العنف، إزاء هذه اللحظة المشحونة بعدم التصديق والرعب صدر عدد من الأحكام والتوقعات والرؤى حول تأثير هذا الحدث على الولايات المتحدة وعلى العالم.

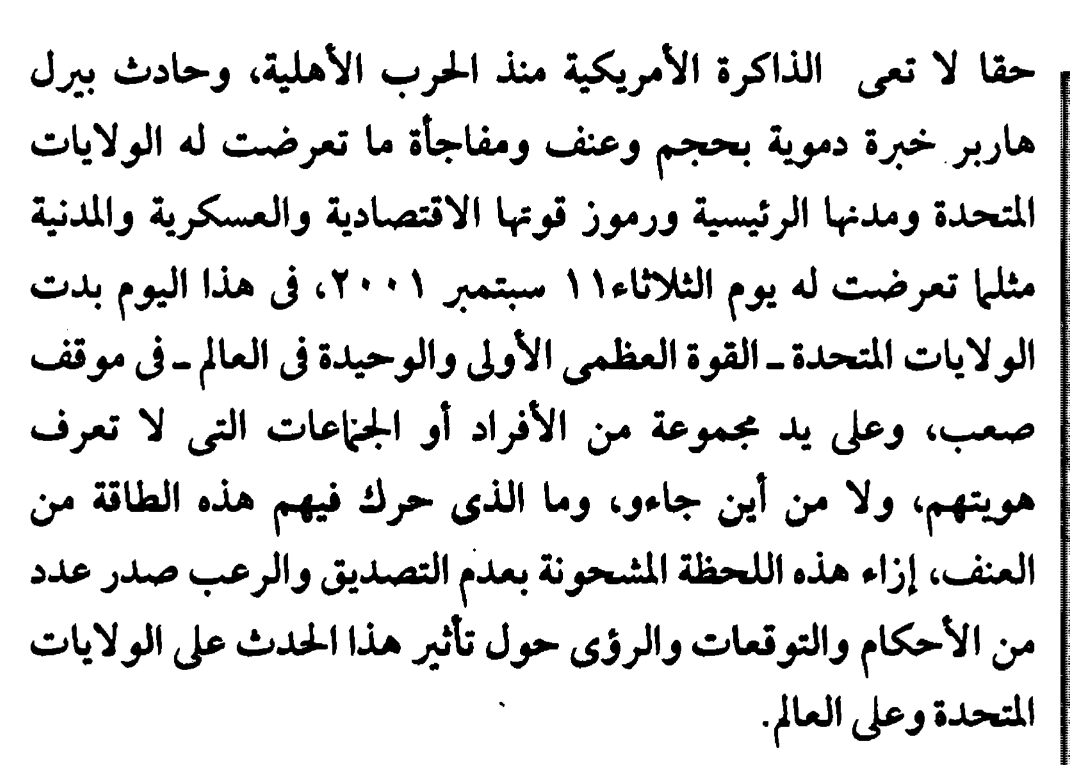
فقد قيل أنه فى هذا اليوم "تغيرت الولايات المتحدة"، وإن إدارتها الحالية قد ولدت فقط هذا اليوم، وإن امريكا بعد الحادى عشر من سبتمبر لن تكون مثلما كانت قبل هذا اليوم ، بل وانسحب هذا التوقع

على العالم والنظام الدولى وقواعده وعلاقاته. فهل ستحقق هذه الأحكام هذه النبوءة؟ . وهل سنرى على الأقل بعد أن ينقشع الغبار، ولايات متحدة مختلفة عن التى عهدناها من قبل؟ بداءة يتوقف مدى اتجاه التغيير المتوقع على زاوية الرؤية ووجهة نظر من يتصورون هذا التغيير ويتوقعونه، فقد يكون المقصود أن الأختلاف بين الأمس والغد سيكون فى نظام الحياة للمجتمع الأمريكى ونمط حياته، وما يتسم به من سهولة ويسر وتهاون، وربما براءة، وحول ما توقعه الفرد دائما، وما يمارسه من حريات فردية وأعلاء حريته الفردية وأمنه الشخصى على قيود المجتمع وما تتطلبه احتياجاته الأمنية، وقد يكون توقع الاختلاف فى اتجاه انتهاء ما عرف عن المجتمع الأمريكى من أنه مجتمع مفتوح للهجرات من مختلف الشعوب والثقافات، وإعادة النظر فى معايير وشروط الهجرة والأقامة، غير أن ثمة تصورا شاملا للتغير والاختلاف يتصل بصورة أمريكا عن نفسها وعن العالم، تلك الصورة التى بدأت تسود منذ عهد رونالد ريجان وتصوره لأمريكا "التى تقف عالية القامة" وترسخت بعد خروجها منتصرة من الحرب الباردة وشعورها بوضعها المنفرد فى العالم، ويتصل أكثر من هذا بأساسيات مواقفها وسياساتها الخارجية تجاه العديد من القضايا التى تمس شعوبًا وقارات وثقافات، وهى مواقف بدات أمريكا تقف منها موقف التباعد والتجاهل والتصرف فقط وفقا للأولويات والمصالح الأمريكية.
ويقف فى مقدمة هذه القضايا الموقف من النزاع العربى ـ الإسرائيلى، بما يتضمنه من ابعاد تمس المسلمين فى العالم مثل قضية القدس، ومعاناة الشعب العراقى، وتمتد هذه القضايا إلى قضايا عالمية انعقد حولها إجماع المجتمع الدولى تباعدت عنها الولايات المتحدة مثل قضية الاحتباس الحرارى، ومقاومة الألغام الأرضية، والأسلحة الصغيرة، والمحكمة الجنائية الدولية، فضلا عن مشروع الدرع الصاروخية الذى رأت فيه أقسام واسعة من القوى الدولية، بمن فيهم حلفاء أمريكا، إطلاقا جديدا لسباق التسلح، ونقضا لاتفاقيات تعتبر حجر الزاوية فى التوازن الاستراتيجى.

هذه نماذج من المواقف الأمريكية التى تراكمت عبر السنوات العشر الماضية بوجه خاص وخلقت هوة بين الولايات المتحدة والعالم وجعلت مفكرين وباحثين أمريكيين يكتبون ويتساءلون "لماذا يستاء العالم من أمريكا؟".

والواقع أن هذه القضايا، وغيرها هى الجديرة بأن تعيد الولايات المتحدة تقييم سياستها العالمية حولها، ومن منطلق المصالح الأمريكية العليا، وهى المصالح المرتبطة بعمق باستقرار العالم وأمنه، ومتأملة فى التعاطف الدولى الذى لقيته فى محنتها. وقد تكون اللحظة الراهنة المشحونة بالمشاعر والعواطف ليست هى اللحظة الملائمة لمثل هذه العملية العميقة لإعادة تقييم المواقف والسياسات، ولكن هل نتوقع أنه بعد أن تصفو الرؤية يعلو صوت العقل أننا سوف نشاهد أصواتا عاقلة ترتفع فى الولايات المتحدة تدعو إلى الممارسة النقد الذاتى والبحث عن الأسباب الشاملة لما حدث، إم أن الزمن سوف ينبئ أن السياسات والمواقف الأمريكية التى يشكو منها العالم عميقة الجذور فى التربة والعقلية والثقافة الأمريكية؟

هل ستتغير الولايات المتحدة حقا؟



حقا لا تعى الذاكرة الأمريكية منذ الحرب الأهلية، وحادث بيرل هاربر خبرة دموية بحجم وعنف ومفاجأة ما تعرضت له الولايات المتحدة ومدنها الرئيسية ورموز قوتها الاقتصادية والعسكرية والمدنية مثلما تعرضت له يوم الثلاثاء١١ سبتمبر ٢٠٠١، فى هذا اليوم بدت الولايات المتحدة ـ القوة العظمى الأولى والوحيدة فى العالم ـ فى موقف صعب، وعلى يد مجموعة من الأفراد أو الجماعات التى لا تعرف هويتهم، ولا من أين جاءو، وما الذى حرك فيهم هذه الطاقة من العنف، إزاء هذه اللحظة المشحونة بعدم التصديق والرعب صدر عدد من الأحكام والتوقعات والرؤى حول تأثير هذا الحدث على الولايات المتحدة وعلى العالم.

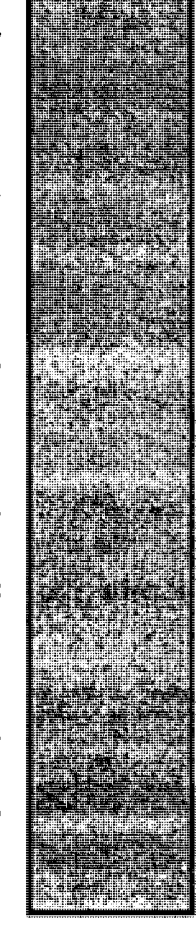
فقد قيل أنه فى هذا اليوم "تغيرت الولايات المتحدة"، وإن إدارتها الحالية قد ولدت فقط هذا اليوم، وإن امريكا بعد الحادى عشر من سبتمـبر لن تكون مثلما كانت قبل هذا اليوم ، بل وانسحب هذا التوقع

على العالم والنظام الدولى وقواعده وعلاقاته. فهل ستحقق هذه الأحكام هذه النبوءة؟ . وهل سنرى على الأقل بعد أن ينقشع الغبار، ولايات متحدة مختلفة عن التى عهدناها من قبل؟ بداءة يتوقف مدى اتجاه التغيير المتوقع على زاوية الرؤية ووجهة نظر من يتصورون هذا التغيير ويتوقعونه، فقد يكون المقصود أن الأختلاف بين الأمس والغد سيكون فى نظام الحياة للمجتمع الأمريكى ونمط حياته، وما يتسم به من سهولة ويسر وتهاون، وربما براءة، وحول ما توقعه الفرد دائما، وما يمارسه من حريات فردية وأعلاء حريته الفردية وأمنه الشخصى على قيود المجتمع وما تتطلبه احتياجاته الأمنية، وقد يكون توقع الاختلاف فى اتجاه انتهاء ما عرف عن المجتمع الأمريكى من أنه مجتمع مفتوح للهجرات من مختلف الشعوب والثقافات، وإعادة النظر فى معايير وشروط الهجرة والأقامة، غير أن ثمة تصورا شاملا للتغير والاختلاف يتصل بصورة أمريكا عن نفسها وعن العالم، تلك الصورة التى بدأت تسود منذ عهد رونالد ريجان وتصوره لأمريكا "التى تقف عالية القامة" وترسخت بعد خروجها منتصرة من الحرب الباردة وشعورها بوضعها المنفرد فى العالم، ويتصل أكثر من هذا وتعمق بأساسيات مواقفها وسياساتها الخارجية تجاه العديد من القضايا التى تمس شعوبًا وقارات وثقافات، وهى مواقف بدات أمريكا تقف منها موقف التباعد والتجاهل والتصرف فقط وفقا للأولويات والمصالح الأمريكية. ويقف فى مقدمة هذه القضايا الموقف من النزاع العربى ـ الإسرائيلى، بما يتضمنه من ابعاد تمس المسلمين فى العالم مثل قضية القدس، ومعاناة الشعب العراقى، وتمتد هذه القضايا إلى قضايا عالية انعقد حولها إجماع المجتمع الدولى تباعدت عنها الولايات المتحد\ة مثل قضية الاحتباس الحرارى، ومقاومة الألغام الأرضية، والأسلحة الصغيرة، والمحكمة الجنائية الدولية، فضلا عن مشروع الدرع الصاروخية الذى رأت فيه أقسام واسعة من القوى الدولية، بمن فيهم حلفاء أمريكا، إطلاقا جديدا لسباق التسلح، ونقضا لاتفاقيات تعتبر حجر الزاوية فى التوازن الاستراتيجى.

هذه نماذج من المواقف الأمريكية التى تراكمت عبر السنوات العشر الماضية بوجه خاص وخلقت هوة بين الولايات المتحدة والعالم وجعلت مفكرين وباحثين أمريكيين يكتبون ويتساءلون "لماذا يستاء العالم من أمريكا؟"

والواقع أن هذه القضايا، وغيرها هى الجديرة بأن تعيد الولايات المتحدة تقييم سياستها العالمية حولها، ومن منطلق المصالح الأمريكية العليا، وهى المصالح المرتبطة بعمق باستقرار العالم وأمنه، ومتأملة فى التعاطف الدولى الذى لقيته فى محنتها. وقد تكون اللحظة الراهنة المشحونة بالمشاعر والعواطف ليست هى اللحظة الراهنة المشحونة بالمشاعر والعواطف ليست هى اللحظة الملائمة لمثل هذه العملية العميقة لإعادة تقييم المواقف والسياسات، ولكن هل نتوقع أنه بعد أن تصفو الرؤية ويعلو صوت العقل أننا سوف نشاهد أصواتا عاقلة ترتفع فى الولايات المتحدة تدعو إلى ممارسه النقد الذاتى والبحث عن الأسباب الشاملة لما حدث، إم أن الزمن سوف ينبئ أن السياسات والمواقف الأمريكية التى يشكو نها العالم عميقة الجذور فى التربة والعقلية والثقافة الأمريكية؟

فى التحولات الدولية بعد ١١ سبتمبر



مع بداية التسعينيات، واختفاء الاتحاد السوفيتى كقوة عظمى كانت تشارك على مدى نصف قرن تقريبا فى صياغة النظام الدولى وعلاقاته وقواعده، سجل الباحثون والمحللون هذا الحدث باعتباره بداية لعهد جديد فى العلاقات الدولية وأصبح الحديث يدور حول "ما بعد الحرب الباردة" والبحث عن طبيعة ومقومات النظام الدولى الجديد.

وعلى الرغم من الاختلافات بين اختفاء قوة عظمى من المسرح الدولى وبعدما تعرضت له الولايات المتحدة فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١، إلا أن هذا الحدث الأخير باعتبار ما تميز به من تحد للقوة العظمى الوحيدة فى العالم، ومعانيه الشاملة، أصبح ينظر إليه باعتباره بداية لنظام عالمى يختلف فى علاقاته وأولوياته عن عالم ما قبل ١١ سبتمبر، وقد عبر عن هذا التحول عالم السياسة الأمريكى ارنست ماى الاستاذ بجامعة هارفارد حين قال أنه لم يكن يطرأ لأحد أن حدثا إرهابيا تتعرض له الولايات المتحـــدة يمكن أن يطـلق عـلاقات مختلفة تماما بين القـوى

العظمى، وأن يعيد بوجه خاصة قوى أساسية مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين إلى ما كانت عليه تقريبا نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة.

يهدف هذا المقال إلى تتبع ورصد أهم التحولات التى حدثت فى علاقات القوى الدولية والإقليمية بفعل أحداث ١١ سبتمبر وما أحدثته فى توجهات ومواقف كانت تعتبر مواقف تقليدية لعدد من الحكومات علاوة على الآثار الثقافية والحضارية والتى إن لم يكن هذا الحدث قد أطلقها إلآ أنه قد ضاعف منها وأبرزها إلى السطح. ولعله من الجدير أن نبدأ بالولايات المتحدة ذاتها باعتبارها موقع الحدث ومصدره والأكثر تأثرا به بما أحدثه فى تصورها عن نفسها وعن العالم، ولعل أبلغ تأثير تعرضت له الولايات المتحدة هو أنه هز الصورة التقليدية عن الأمن الذى كانت تشعر به، ونقل هذا التهديد من الخارج إلى الداخل، ومن قوى محددة ومعروفة إلى قوى مجهولة مراوغة تتحرك وتنتشر عبر العالم، ولهذا لم يكن غريبا أن يكون رد الفعل المباشر لهذا الحدث هو أن العالم قد تغير، وأن أمريكا قد تغيرت وأن رئيسها قد أصبح "إنسانا آخر" فيما عبر مسئول كبير فى الإدارة الأمريكية، وأنه بالنسبة لها فإن عالم ما بعد ١١ سبتمبر سيكون مختلفا عما قبله. وقد كان رد الفعل المباشر للرئيس الأمريكى فى توجهه إلى العالم وما تتوقعه الولايات المتحدة منه قاطعا حيث وضع دول العالم موضع الاختيار: إما الوقوف مع الولايات المتحدة أو مع الإرهاب وجعل هذا الأختيار معيارا جديدا للأصدقاء والأعداء. ومما قد لا يقل أهمية عن هذه التحولات فى السياسة الخارجية الأمريكية، هو التحول الذى حدث فى اتجاه الداخل ، ونحو ما كان يعتبر جوهر النظام والحياة الأمريكية بينما كان الفرد فيها يتمتع بضمانات دستورية وحريات مدنية وسياسية، وفى اتجاه معاكس جاء ت أحداث سبتمبر لكى تطلق عددا من القوانين المقيدة للحريات مثل إعلان حالة الطوارئ الاستثنائية، وتخويل السلطات حرية التفتيش والاحتجاز والتصنت على المكالمات التليفونية، والاعتقال بدون أمر قضائى، وأهم من ذلك إنشاء محاكم عسكرية لمحاكمة المتهمين بأعمال إرهابية بدلا من المحاكم المدنية وبصورة غير مسبوقة، والتصريح للمخابرات المركزية بعمليات اغتيال

سرية، وقد صبت جميع هذه الإجراءات فى اتجاه دعم المؤسسات الأمنية مثل FPI CIA فضلا عن دعمها للمؤسسة الصناعية العسكرية التى كانتت تخشى من تقلص نفوذها بسبب انحسار الحرب الباردة، وقد دفعت هذه الإجراءات إلى احتجاجات واسعة من منظمات حقوق الإنسان بل ومن مشرعين أمريكيين الذين اعتبروا أن الولايات المتحدة تقف على حافة كارثة تتعلق بالحريات المدنية، وأن ما يجرى فى هذا المجال يذكر بالحملة الماكارثية فى الخمسينيات.

وعلى المستوى الدولى وعلاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع قوى رئيسية مثل روسيا والصين ، فإن أحداث سبتمبر قد فرضت عددا من المساومات والحلول الوسط حول قضايا وخلافات فى السياسة الخارجية، فعلى المستوى الروسى الأمريكى، كان الرئيس الروسى الأكثر استجابة وتواؤما مع متطلبات التعاون مع الولايات المتحدة، فقد حسم منذ البداية اختياره وأعلن دعمه للحملة الأمريكية ضد الإرهاب، وفضلا عن المساعدات الروسية المباشرة مثل إتاحة الأجواء الجوية، والمعلومات الاستخبارية ودعم التحالف الشمالى فى افغانستان، فقد سمح لدول الاتحاد السوفيتى السابقة فى آسيا الوسطى أن تقدم فضاءها الجوى، وقواعدها العسكرية للاستخدام الأمريكى والحرب فى أفغانستان، وقد استكمل الرئيس الروسى هذا التحول فى السياسة الروسيةبما ابداه من تحول تاريخى تجاه حلف الناتو واستعداده للتعاون معه بل والعضوية فيه، وهو الاستعداد الذى قابلته قيادة لناتو بالإعراب عن استعداها أن تشارك روسيا فى صياغة قرار الناتو حول عدد من القضايا المشتركة مثل مقاومة الإرهاب، والحد من انتشار الأسلحة المتقدمة، أما مظهر التطور الآخر فى موقف الصين فهو قبولها للتشريع يابانى يسمح لليابان بتقديم مساعدات لوجوستيكية لأمريكا فى نزاع بعيد من الشواطئ اليابانية وكانت الصين دائما تعارض دعم اليابان تحالفها الأمنى مع أمريكا، وقبل ١١ سبتمبر كان من المستحيل على زعيم صينى ألا يعترض بشدة على مثل هذا المقابل الذى قدمته الصين لما كانت تطالب به اليابان من اعتذار على السلوك اليابانى تجاه الصين خلال الحرب الثانية وكانت اليابان تقاوم دائما تقديم مثل هذا الاعتذار، وجاءت أحداث سبتمبر لكى تقدم لرئيس الوزراء اليابانى المبرر لزيارة الصين وتقديم الاعتذار.

ويرتبط هذا، فيما يتعلق بالتطور فى المواقف اليابانية، بما أدت إليه أحداث سبتمبر من دفع للنقاش العام فى اليابان نحو تعديل مواد من الدستور اليابانى التى تحول دون اشتراك اليابان بقوات عسكرية فى المنازعات وتوسيع مفهوم هذه العمليات ليشمل الحرب ضد الإرهاب، وقد جدد هذ النقاش ـ مثلما سنرى فى الحالة الألمانية ـ إمكان خروج اليابان من حدود القوة الاقتصادية، إلى دور أكثر فعالية ووجود فى القضايا الدولية، ويذكر التطور اليابانى بتطور مماثل فى السياسة الألمانية، ففى أول أكتوبر من هذا العام، وتحت تأثير أحداث سبتمبر ومقتضياتها، أعلن المستشار الألمانى شرودر عن تطور سياسى مهم منذ تأسيس ألمانيا الغربية وحيث ظلت تنأى بنفسها ن إرسال قوات إلى خارج نطاق حلف الأطلنطى، ويتضمن التطور الجديد الإعلان عن إمكانية التدخل العسكرى الألمانى فى الخارج بما فى ذلك إمكان المشاركة فى عمليات قتالية ـ وقد يختلف المراقبون على ما إذا كان هذا التحول بفعل الوفاء الأخلاقى للولايات المتحدة أم أنه لتحقيق رغبة دفينة لاستعادة ألمانيا دورها الدولى الذى ظل على مدى الحقب الماضية دون مكانتها وقوتها الاقتصادية غير أنه من الثابت أن هذا التحول لا يعنى انبعاثا للقوة العسكرية الألمانية فثمة قيود والتزامات دولية تمنع من امتلاك نظم تسليح معينة مثل الأسلحة النووية أو الصواريخ المتوسطة والطويلة المدى. وتثير هذه التحولات فى علاقات القوى خاصة بين الولايات المتحدة وروسيا والصين وسؤالا حول مدى استمراريتها، وهل هى تحولات حقيقية سيكتب لها الدوام والاستقرار أم أنها تكتيكات مؤقتة لمواجهة الضرورية العاجلة للحرب ضد الإرهاب؟ ثمة من يتشكك خاصة حول ما قد تكون الولايات المتحدة قد ابدته من استعداد للتعاون مع القوى الدولية الأخرى هل هو إجراء مؤقت لتحقيق غايات قصيرة وحتى هذه اللحظة تبدى الولايات المتحدة ارتياحا للإستجابة الدولية على مختلف مستوياتها لحملتها ضد الإرهاب ويبدو لنا أن العالم هو الذى كيف نفسه وغير عدد من القوى الدولية مواقف وتوجهات كانت تعتبر من مواقفها التقليدية لكى تحقق التوقع الأمريكى، أكثر مما غيرت الولايات المتحدة بشكل جذرى مواقف لها كانت تعتبر حتى ١١ سبتمبر موضع خلاف وجدل بينها وبين العالم بما فى ذلك حلفاؤها وذلك بما كانت

تتخذ من مواقف انفرادية وتؤكد مفهوم "أمريكا أولا" ومعارضتها لعدد من الاتفاقيات الدولية، وتبنيها لمواقف تثير النقد الشديد لدى قطاعات واسعة من الرأى العام العالمى. ورغم أنه لا يبدو أن تغيرا جوهريا قد حدث فى هذه المواقف الأمريكية إلا أنه من الواضح كذلك أن الولايات المتحدة أصبحت أكثر اقترابا من العالم واستعدادا للتعاون معها ـ ففى منطقة مثل الشرق الأوسط ـ ورغم أن ثمة ما يشير إلى أن واشنطن كانت قبل ١١ سبتمبر فى سبيل أن تعلن عن تصور لها حول النزاع العربى ـ الإسرائيلى، إلا أنه من الواضح أن أحداث سبتمبر قد ضاعفت من إحساس الولايات المتحدة بالحاجة إلى حل عاجل لهذا النزاع، وإدراك لما يمثله من عدم استقرار فى منطقة الشرق الأوسط وقد يكون هذا وراء اقتراب خطاب وزير الخارجية كولن باول من القضايا الجوهرية للنزاع الفلسطينى ـ الإسرائيلى وفى منطقة مثل جنوب شرق آسيا ، وبعد سنوات بدت فيها أمريكا غير مبالية بهذه المنطقة مثل ما ظهر فى استجابتها البطيئة للأزمة المالية الآسيوية، جاءت أحداث سبتمبر كى تظهر أن المنطقة ذات أهمية استراتيجية اولى بالنسبة لواشنطن، وانعكس هذا فى زيارات عدد من زعماء المنطقة للولايات المتحدة وتخصيص ملايين الدولارات للفلبين فى حربها مع جماعات أبو سياف، وبدا ما تحتويه هذا المنطقة من ملايين المسلمين فى ضوء جديد. كذلك أملت أحدث سبتمبر أولويات جديدة بالميزانية وفى صياغة الفكر العسكرى وفى إعادة صياغة نشر القوة العسكرية والدبلوماسية فى الخارج، ونشط الجدل حول الاصلاحات العسكرية وإعطاء أولوية لقوات أكثر حركة ومجهزة بشكل مختلف كما جاءت هذه الأحداث لكى تؤكد التحول من الوجود العسكرى الأمريكى من أوروبا المستقرة إلى آسيا الأقل استقرارا. وهى التحولات التى اعتبر كولن باول أنها تضع علامة جديدة NEW BENCHMARK للدبلوماسية الأمريكية وإدارة مسئوليات حفظ السلام، وتبدو أهمية هذا التطور فى علاقة روسيا بالناتو فيما يمكن أن يؤدى إليه من تقليل معارضة روسيا لتوسيع الناتو لكى يضم دول البلطيق، وقد ألمح بوتين إلى ذلك حين ذكر أنه إذا تحسنت علاقة روسيا بالناتو بشكل كاف فإن ما يقلق روسيا حول توسيع الناتو قد يتقلص إلى حد كبير، ومع ذلك يبقى القول إن تحول علاقة روسيا مع الناتو جزء

من الصورة الكبيرة فى علاقة روسيا مع الولايات المتحدة، وخاصة حول الاختلاف حول نظام الدفاع الصاروخى الأمريكى. وبرغم أن اجتماع القمة الأمريكى ـ الروسى فى ١٣نوفمبر ٢٠٠٢ لم يتوصل إلى اتفاق حول موضوع الدرع الصاروخية، وصلته بمعاهدة الصواريخ المضادة لعام ١٩٧٢، ورغم أن الولايات المتحدة قد أعلنت انسحابها المنفرد من هذه المعاهدة فإن المنظور الموازى والذى قلل من أثر الأنسحاب الأمريكى وجعل من رد الفعل الروسى هادئا هو المفاوضات التى تجرى بين البلدين للتوصل إلى خفض جذرى فى الرؤوس النووية التى يملكها الطرفان يقوم عليها أبدته واشنطن من استعداد لخفض يصل إلى ما بين ١٧٠٠ ـ ٢٢٠٠ رأس نووى وما أبدته روسيا من استعداد لخفض ترسانتها النووية بمقدار الثلثين. غير أنه يجب القول إن التقارب الأمريكى ـ الروسى الجديد لا يخلو من الشكوك والمخاوف من جانب روسيا، فمع التأييد الذى ابدته روسيا للجهود الأمريكية، إلا أنها لم تخف تأكيدها للاحتفاظ بسلطتها على الشيشان وجورجيا وخاصة فيما يتعلق بأنابيب البترول التى تربط حقول بحر قزوين بالأسواق الأوروبية وحرص روسيا على أن تمر عبر أراض تخضع لنفوذها، ولذلك يلاحظ تأكيدها المسئولين الروس أن تعاون دول آسيا الوسطى مع الولايات المتحدة يجب أن يقتصر فقط على الحملة المضادة للإرهاب وبشكل لا يؤثر على منطقة النفوذ التقليدية لروسيا فى آسيا الوسطى. أما الصين فيبدو تطور علاقات الولايات المتحدة معها بعد أحداث سبتمبر أقل وضوحا بكثير من العلاقات مع روسيا، ذلك أن نقاط الخلاف بين واشنطن وبيكين حول تايوان، وحول طموحات الصين فى بحر الصين الجنوبى، أقل عرضة للمساومة، والحلول الوسط، وبرغم هذا لا ينكر أن قادة الصين قد تقبلوا الحملة الأمريكية ضد أفغانستان، وكانوا قبل ذلك يقاومون مثل هذا التصرف ويعتبرونه تدخلا فى الشئون الداخلية للدول الأخرى.

، إلا أن هناك أيضا من يخطئون هذا التصور ويعتبرون أن أمريكا قد تغيرت بشكل لا رجعة فيه بفعل أحداث سبتمبر فالأمريكيون لم يعودوا يشعرون بالأمان فى الداخل ولذلك فإن تجاهلهم للعالم لم يعد يجدى .. كذلك يرى بعض المحللين أن هذه التحولات يمكن أن يكتب لها الاستقرار بفعل وقائع الوضع العالمى، ومنها ما

أصبح يدركه زعماء روسيا والصين من ضرورات علاقات تعاونية مستقرة مع الولايات المتحدة والغرب عموما، ودواعى اندماجهم فى النظام العالمى السياسى والاقتصادى وأنه ليس أمامهم إلا هذا الخيار إذا ما أرادوا أن تتطور عملية بناء وتجديد بلادهم .. ومن هذه الوقائع كذلك وعكس ما كان عليه الحال عقب الحرب الثانية وتفكك تحالفه ـ أن العنصر الأيديولوجى لم يعد قائما أو على الأقل ليس بنفس القوة التى كان عليها بعد الحرب الثانية، هذا فضلا عن أن التحولات الجديدة تجرى فى عصر العولمة بجوانبها الإيجابية والسلبية وما توجده من مصالح مشتركة قوية فى مجالات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا، وإن كان هذا كله لا يعنى غياب التنافس ولكنه التنافس المحكوم بضرورات التعاون وإذا كانت هذه التحولات التى أشرنا إليها تقع فى مجال العلاقات السياسية والدولية بين القوى الرئيسية فى العالم، إلا أنها يجب ألا تحجب تحولا آخر أو اسراعًا بتحول أحدثته أحداث سبتمبر على المستوى الثقافى والحضارى، فقد أدت هذه الأحداث إلى أن تبرز من جديد مفهوم الصراع بين الحضارات الثقافات وجعلت هذا الصراع بين الحضارات والثقافات يبدو من الاحتمالات غير المستبعدة، برغم كل التحفظات والنيات الطيبة، وبشكل خاص بين الغرب والإسلام وحيث لم تبلغ العلاقة بين الجانبين مستوى من التوتر وسوء الفهم منذ أيام الحروب الصليبية أو العهد الاستعمارى، وحيث أعادت هذه الأحداث تقديم الإسلام باعتباره العدو الجديد للمدنية والحضارة، وأنه يمثل المشكلة الحقيقية وراء ظواهر الإرهاب، وهو الأمر الذى انعكس على صورة المسلمين ومجتمعاتهم، ووضعت الجاليات الإسلامية فى الولايات المتحدة والغرب، والتى كانت تتصور أنها أصبحت جزءا من نسيج هذه البلاد، موضع الشكوك والعداء، هذا فضلا عن أنها أبرزت حالة الاستقطاب القائمة بالفعل داخل المجتمعات الإسلامية بين القوى العلمانية والقوى الدينية بمسمياتها المختلفة.

من "امبراطورية الشر" إلى "حلف الشر"

يذكر ما تعرضت له الولايات المتحدة فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وما أحدثته من تحولات فى نظرتها لنفسها وللعالم وفى أولويات سياستها الخارجية والمعايير التى تحكم علاقاتها بدول العالم، بتحولات أساسية فى سياسة الولايات المتحدة الخارجية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الثمانينيات وأثرت بشكل رئيسى ليس فقط على مواقفها وتوجهاتها الأيديولوجية بل وكذلك على مجمل النظام الدولى وعلاقاته.

فخلال الحرب العالمية الثانية، ورغم أن ضرورات الحرب ضد النازية هى التى أملت التحالف مع الاتحاد السوفيتى، إلا أن الرئيس الأمريكى فرانكلين روزفلت ورؤيته وتصوره للاتحاد السوفيتى والدوافع التى تحركه كان له دور حاسم فى صياغة الساسة الخارجية الأمريكية خلال هذه الفترة ، فمنذ البداية اعتقد روزفلت أن الاتحاد

السوفيتى ضرورة للدفاع عن الولايات المتحدة ومن هنا كانت المساعدات التى قدمها لموسكو خلال السنوات الأولى من الحرب وفقا لقانون الإعارة والتأجير، غير أن أفكار روزفلت عن التعاون لم تكن مقصورة على فترة الحرب بل كانت كذلك حول إمكانيات بناء نظام دولى بعد الحرب يتعاون فيه كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى. وقد استمد روزفلت هذا التصور بمعرفة وثيقة بالماضى وتقديره للحساسيات التاريخية لدى الاتحاد السوفيتى وكان يعتقد أن الدبلوماسية الشخصية سوف تثبت حسن نوايا الولايات المتحدة وتوجد قاعدة للتعاون السلمى بعد الحرب.

غير أن هذه المرحلة من التعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى قد تحولت بشكل جذرى بمجئ رئيس أمريكى آخر فى أواخر عام ١٩٤٥ هو هارى ترومان، وقد توافق مجيئه مع تكاثر الشكوك حول نوايا الاتحاد السوفيتى بعد أن دعم وجوده العسكرى والسياسى والأيديولوجى فى منطقة شرق أوروبا، وبعكس ما كانت تأمل فيه الولايات المتحدة ويأمل فيه روزفلت من اتفاقيات يالتا، وبظهور النوايا والمطالب السوفيتية فى إيران وتركيا، وصعود القوى الشيوعية فى اليونان، فى هذه الظروف جاء هارى ترومان، الرئيس الجديد غير المجرب، برؤية ودوافع مختلفة أراد بها أن يدير السياسة الأمريكية على نطاق عالمى، ويتصور أنه يعرف ما هو خير للعالم، وقد أدت هذه الصفات إلى تصور نظرة مبسطة للعالم وبأن العالم تحكمه قوى الظلام وقوى النوروعلى هذا رأى ترومان عالم ما بعد الحرب على أنه مقسم بين واشنطن الطيبة وموسكو الشريرة وبين نوعية من الرجال: الشيوعيين والمعادين للشيوعية.

ومع عام١٩٤٧ أصبح المفهوم الأمريكى العام لا يحصر التحدى السوفيتى فى تصميم امبريالى، وإنما حملة سوفيتية تهدف إلى التدمير الكامل للتقاليد الغربية، وألغت إدارة ترومان بشكل قاطع المساعدات التى كانت تقدم للاتحاد السوفيتى وفقا لقانون الإعارة والتأجير وبدون أية إيضاحات، وسجلت الفترة من ١٩٤٧ - ١٩٤٩ افتقارا تاما للاتصال بين القوتين وتملكهما الاعتقاد بمخططات الآخر

العدوانية، وشرعت الولايات المتحدة فى بناء سياسة الاحتواء التى ضمت نطاقا من الاجراءات العسكرية والسياسية والاقتصادية تمثلت فى مشروع مارشال الاقتصادى الذى هدف إلى اعادة بناء الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى دول أوروبا الغربية، ثم إقامة حلف شمال الأطلنطى كأداة عسكرية لمواجهة ما هو متصور من الاتحاد السوفيتى من هذه السياسات بزغت الانعكاسات الحضارية والسياسية، ومعايير السياسة الأساسية التى ستسيطر لمدة ربع القرن المقبل على الأقل على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية بل وعلى السياسة الدولية.

أما التحول الثانى فى السياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الثانية ، فقد حدث مع نهاية عام ١٩٨٠ وتوافق مع الغزو السوفيتى لأفغانستان وما أحدثه هذا الغزو من تأثير فى سياسات الرئيس الأمريكى آنذاك جيمى كارتر وتحول نظرته إلى الاتحاد السوفيتى وإمكانيات التعاون معه، وعلى الرغم من شدة وتصميم الإجراءات التى اتخذها كارتر للرد على التصرف السوفيتى فى افغانستان إلا أنها لم تفلح فى تهدئة المشاعر التى أثارها العمل السوفيتى، ولا إلى أن تحسن من صورة رئيسها، غير أن ما هو أهم من ذلك توافق هذا مع حملة انتخابات الرئاسة وهكذا. بدأ الأعداد لهذه الانتخابات فى وقت سيطر فيه الأحساس بتراجع الهيبة والمكانة الأمريكية وفعالية السياسة الخارجية الأمريكية وافتقاد الثقة فى اتجاهها. وقد استغل الحزب الجمهورى ومرشحه رونالد ريجان هذا المناخ وجعل من شعار معركته الانتخابية العمل على استعادة مكانة الولايات المتحدة، والتصدى للتوسع السوفيتى واقترنت أدبيات حملته الانتخابية بنظرة محافظة تجاه الاتحاد السوفيتى أعادت إلى الأذهان ليس فقط صور الحرب الباردة وإنما ما اقترن بظهور الثورة البلشفية عام ١٩١٧وعن النظام ونواياه ومدى الثقة فيه وفى قارته وبالتالى حول أسلوب التعامل معهم، فقد تم تصوير الاتحاد السوفيتى على أنه قوه تكمن فيها العدوانية بصورة لا يمكن تغييرها من خلال المفاوضات أو بالاتفاق وإنما بمواجهته من موقع نفوذ وممارسة ضغوط جادة ومتماسكة عليه تجبره على تغيير طبيعته وشخصيته.

وهكذا جاء ريجان إلى الحكم بتصميم على تبنى مواقف أكثر جرأة لكى يوقف ما رأه أضمحلالا أمريكيا ورده إلى السياسات التى اتبعت خلال السبعينات ورأى أن مصدر المشكل هى القيادة الضعيفة خاصة فى فترة كارتر وليس نتيجة ضعف كامن فى أمريكا التى مازالت تحتفظ عنده بالقدرة على أن تظل الأمة المسيطرة فى العالم ووفقا لهذا الفكر المحافظ رأى ريجان، والتيار المحافظ الجديد الذى دعمه، العالم باعتباره مسرحا للنضال بين الحرية والعبودية، وفى هذا النضال تقف الولايات المتحدة حاملة لمشعل الحرية أما الاتحاد السوفيتى فهو تجسيد للعبودية وقد أدى هذا التحليل بإدارة ريجان إلى أن تستخلص أن الدفاع القوى هو الشرط الرئيسى للقوة والمكانة الأمريكية ومن هنا كان برنامج البناء العسكرى الذى تبنته إدارة ريجان والذى كان أكبر برنامج أقدمت عليه إدارة أمريكية فى زمن السلم، وهو البرنامج الذى توازن مع حملة أيديولوجية شنها ريجان شخصيًا على الاتحاد السوفيت وقيادته حيث وصف الاتحاد السوفيتى بأنه "امبراطورية الشر" "Evil Empire" ووصف قادته بأنهم يحتفظون لأنفسهم بالحق فى أن يرتكبوا أى جريمة وإن يكذبوا ويخدعوا من أجل تحقيق أهدافهم. وهكذا مثلت فلسفة ريجان، كما أوضحها منذ حملته الانتخابية ومنذ تسلمه السلطة، وتركيزه على الطابع الصراعى والمواجهة، تحولا أساسيا فى السياسات الخارجية للحقبة التى سبقته، فحيث ادار الرؤساء الأمريكيون: نيكسون وفورد، وكارتر السياسة الخارجية بشكل حاولوا فيه التكيف مع ضرورات عالم متغير واتبع ثلاثتهم دبلوماسية نشيطة لتعويض تعدد القوى الدولية، إلا أن رونالد ريجان قد جاء لكى يقلب هذا المنطق، فعنده لم تكن الولايات المتحدة هى المطالبه أو المسئولة عن التكيف مع العالم، وأن أمريكا القوية الواثقة من نفسها يمكن أن تجعل العالم يتكيف معها.

من هذا الاستعراض الموجز للتحولات التى جاءت بها إدارة رونالد ريجان فى الولايات المتحدة بوجه خاص (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) نستطيع أن نرى تشابها وامتدادا بين السياسات التى اتبعتها إدارته وتوجهاتها الأيديولوجية ونظرتها إلى أمريكا والعالم، وبين سياسات إدارة بوش الابن بعد عشرين عاما، وهى السياسات التى

تبلورت بشكل أكثر عقب احداث ١١ سبتمبر وعسكها بوش فى خطابه عن حالة الاتحاد فى ٢٨ يناير ٢٠٠٢ فحيث وصف ريجان خصمه آنذاك وهو الاتحاد السوفيتى، بأنه "امبراطورية الشر" وصف بوش خصومه بأنهم "حلف الشر" Axis of Evil ، وكما بدأ ريجان إدارته بالهجوم على إدارة كارتر اتهمها بالضعف فإن إدارة بوش قد باعدت بينها وبين إدارة كلينتون، وكما انتقد ريجان اتفاقايات نزع السلاح التى توصلت إليها إدارات سابقة واعتبر أنها ساهمت فى أضعاف أمريكا، كذلك رفض بوش التصديق على بعض الاتفاقيات التى كانت قد وقعتها إدارة كلينتون وحيث تصور ريجان العالم مسرحا للنضال بين الحرية، التى اعتبر أن الولايات المتحدة تجسدها، وبين العبودية، التى تمثلها خصمها آنذاك، اعتبر بوش أن النضال الحالى هو بين الحرية التى تمثلها الولايات المتحدة وبين الارهاب، ومثلما بنى ريجان أكبر قوة عسكرية أمريكية فى زمن السلم، كذلك وضع بوش ميزانية عسكرية هى الأضخم منذ الحرب الباردة وزيادة قدرها ٤٨٠ بليون دولار.

وحيث اعتبر ريجان أن الولايات المتحدة يجب أن تأخذ زمام المبادرة وتعتمد على المواجهه، كذلك التزم بوش بالحرب الشاملة الممتدة مع الارهاب واعتبر أن تأييد أمريكا فى هذه الحرب هو المعيار الذى تقيم به علاقاتها مع دول العالم، هذه التشابهات بين إدارتى ريجان وبوش تفرض تساؤلا مؤداه: إذا كانت السياسات التى جاءت بها إدارة ريجان فى أوائل الثمانينات وطبقتها خاصة فى عهد ولايتها الأولى قد أدت إلى أحياء الحرب الباردة وجعلت بعض المؤرخين وقتها يقولون أن ترومان، الذى أشعل الحرب الباردة، قد استيقظ من قبره، فهل يعنى هذا أن السياسات المشابهة لإدارة بوش وتوجهاتها الأيديولوجية قد تؤدى إلى حرب باردة جديدة؟

أمريكا والعالم : أسئلة الهيمنة الأمريكية

تقديم

منذ النصف الثانى من التسعينيات، ومع تراكم وتجمع عناصر القوة الأمريكية العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية وأدوارها الدولية واعتبار أن وجودها وتدخلها أصبح لا غنى عنه فى القضايا الدولية والإقليمية، تأكدت صورة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة الدولية الأولى الوحيدة فى العالم، وأن هذا الوضع سوف يستمر كذلك لعقود قادمة، إزاء هذا الوضع الذى وصف بالهيمنة Hegemony وقورن بإمبراطوريات تاريخية مثل الإمبراطورية الرومانية وقوى عظمى سيطرت على الحياة الدولية فى عصورها، مثل فرنسا وبريطانيا، كان لابد أن ينشغل الساسة والدبلوماسيون والمؤرخون وعلماء السياسة والعلاقات الدولية بتحليل النظام الدولى وفى جوهره هذه القـوة الميهـمنة ، وأن يناقشـوا العـديد من التساؤلات : هل الولايات

المتحدة "مؤهلة" لقيادة العالم وبشكل يضمن الأمن والاستقرار فى علاقاته والتصدى للمشكلات الكونية الجديدة التى يواجهها؟ ونتصور أن الإجابة على هذا السؤال المحورى تتطلب مناقشة وإجابة على عدد آخر من التساؤلات منها:

هل سيستمر الوضع الدولى الراهن الذى يتميز بتفوق الولايات المتحدة وبحيث لا تبدو فى المستقبل المنظور قوة أو قوى أخرى قادرة على منافستها أو المشاركة معها فى هذا الوضع؟.

وإذا كان من دروس التاريخ وعلاقات القوى أنه مهما بلغت قوة ما من تفوق وتفرد فن مصيرها إلى التراجع وبروز قوة أو قوى تستعيد وتصحح الاختلال فى التوازن الدولى، إذا كان الأمر كذلك فما هى القوة أو القوى الدولية المؤهلة للقيام بهذا الدور، وما هى مقوماتها الراهنة والمستقبلية؟.

أما السؤال المركزى الذى يتصل، على الأقل بالحقب القليلة القادمة، فهو يدور حول ما الذى ستفعله الولايات المتحدة بتفوقها الحالى، وهل ستتبع سياسات انفرادية Unilateral تفرض فيها تصوراتها وما تراه ملائمًا لمصالحها بغض النظر عن أثرها ومصالح الآخرين؟، أما أنها سوف تتجه إلى التعاون والتنسيق مع القوى والمجموعات الدولية والإقليمية وبناء تحالفات تخدم قضاياها المشتركة؟.

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة هذه الأسئلة، وتتبع الوضع الأمريكى منذ الثمانينيات حين جاءت إدارة ريجان إلى الحكم بتصميم على استعادة القوة والمكانة الدولية الأمريكية التى اعتبرت أنها تراجعت بفعل السياسة الأمريكية الضعيفة فى السبعينيات، وتعرض الدراسة للجدل الواسع الذى نشأ بعد انقضاء الحرب الباردة بين مدرستين فى الحياة السياسية الفكرية اعتبرت الأولى أن الولايات المتحدة وقد خرجت منتصرة من الحرب الباردة أصبحت هى القوة الدولية الأولى والوحيدة فى العالم، وأنها بهذا المعنى لها الحق فى أن تقود العالم، وتحفظت المدرسة الثانية على هذا الرأى واعتبرت أن خروج الولايات المتحدة منتصرة من الحرب الباردة لا ينفى عناصر الضعف فى مصادر قوتها بفعل ما تحملته من أعباء وإنفاق عسكرى خلال الحرب الباردة وإهمالها لمشاكلها الداخلية.

وتشير الدراسة أن هذا الجدل قد حسم فى التسعينيات ومع الأزدهار غير المسبوق الذى حدث فى الاقتصاد الأمريكى، والقدرة التكنولوجية الأمريكية، ووضوح الدور الأمريكى فى القضايا العالمية والإقليمية، واتصالاً بذلك تناقش الدراسة سؤالاً حول مستقبل الهيمنة الأمريكية وهل سيكتب لها الاستمرار أو سيصدق عليها ما جرى تاريخيًا لإمبراطوريات وقوى أخرى من تراجع؟ وتختتم الدراسة بمجئ إدارة بوش وما يواجهها من سؤالين رئيسيين يتعلق الأول بما سوف تفعله بالقوة والتفوق الأمريكى ويتصل الثانى بما إذا كانت الإدارة سوف تتبع سياسات انفرادية أم ستتبع سياسة تقوم على التشاور والتنسيق والتعاون مع القوى والمجموعات الدولية بشكل يحترم المصالح والأهداف المشتركة.

أولاً ـ الثمانينيات والجدل حول القوة الأمريكية

مع نهاية السبعينيات، والتى توافقت مع انتخابات الرئاسة الأمريكية وانتهاء الولاية الأولى للرئيس الأمريكى كارتر، ساد الولايات المتحد شعور بالإحباط وفقدان المكانة ـ وكان ذلك أساسًا بفعل الغزو السوفيتى لأفغانستان الذى اعتبر توسعًا سوفيتيًا على حساب المصالح الأمريكية، وتحديًا لسياسة الوفاق التى تبنتها إدارات أمريكية على مدى حقبة السبعينات واستغلالها لها، وأعقب ذلك سقوط شاه إيران، أكبر حليف للولايات المتحدة فى منطقة الخليج، وظهور نظام معادٍ للولايات المتحدة وتداعياته التى تمثلت فى قضية الرهائن الأمريكية. كل هذا خلق حالة من الإحباط والإحساس بالعجز وتراجعًا للنفوذ والقوة الأمريكية جعل كارتر نفسه يقول إن الأمة تمر بوعكة Malaise وأزمة ثقة "تضرب فى صميم قلب روح إرادتنا القومية" . وعلى الرغم من الإجراءات التى اتخذتها إدارة كارتر إلا أنها لم تفلح فى تغيير هذه الصورة. وقد توافق هذا مع انتخابات الرئاسة الأمريكية وظهور المرشح الجمهورى رونالد ريجان الذى بنى دعايته الانتخابية، وبدعم من تيار جديد سوف ينمو ويتأكد فى السياسة الأمريكية وهو تيار المحافظين الجدد New conservatism على أساس من التصميم على تبنى مواقف أكثر قوة وجرأة لكى يوقف ما رآه من تآكل فى القوة والمكانة الأمريكية، واعتبر ريجان ومدرسة

المحافظين الجدد التى حملته إلى الحكم أن الشرط الرئيسى للقوة والمكانة الأمريكية هو الدفاع القوى وأنه إذا أيد وقف تراجع وضع أمريكا الدولى ومواجهة القوة السوفيتية واتجاهها المتوسع، فإن القوة العسكرية والبناء العسكرى يجب أن يكون له الأولوية المطلقة.

وقد تبنى رونالد ريجان حين جاء إلى الحكم عام ١٩٨١ هذه المفاهيم وطبقها فى مواجهة شاملة مع الاتحاد السوفيتى بصورة أنتجت ما سمى بالحرب الباردة الجديدة، ودخل ريجان فى مواجهة أيديولوجية وسياسة وتنافس فى البناء العسكرى وهى السياسات التى تنسب إليها مدرسة ريجان الفضل فى انتهاء الحرب الباردة بالصورة التى انتهت إليها. وعلى الرغم من هذا الإنجاز الذى قطعته إدارة ريجان فى علاقة الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفيتى وبشكل جعل ريجان يقول مع انتهاء ولايته الأولى عام ١٩٨٥ إن "الولايات المتحدة أصبحت عالية القامة مرة أخرى" America is tall again إلا أن هذا الوضع لم يمنع من ان عملية من البحث فى الذاتَ وإعادة تقييم الأوضاع الأمريكية كانت تجرى، وأنه تحت سطح الظاهر ثمة تيارات كانت تدعو للقلق فيما يتعلق بحقائق القوة الأمريكية وبشكل خاص فى علاقتها النسبية مع قوى جديدة وخاصة على المستوى الاقتصادى والتكنولوجى، وهى قوى وإن لم تكن معادية بالمعنى السياسى والعسكرى، فإنها يمكن ان تكون كذلك بالمعنى الاقتصادى والإنتاجى، وقد جرت عملية البحث فى الذات هذه أساسًا فى الأوساط الأكاديمية بما عرف بمدرسة الاضمحلال School of decline وكان ممثل هذه المدرسة هو المؤرخ بول كندى الذى أخرج عام ١٩٨٨ عمله الضخم "صعود وسقوط القوى العظمى" وقد انتهت هذه الدراسة فى توصيف أوضاع القوى الأمريكية إلى ثلاث افتراضات:

ـ فقد رأت أن الولايات المتحدة تتراجع على المستوى الاقتصادى مقارنة بثلاث قوى هى اليابان، وأوروبا الغربية، والدول الصناعية الجديدة. وقد سجلت هذا التراجع فى تركيزها على الأداء الاقتصادى وعلى العناصر العلمية والتكنولوجية والتعليمية المرتبطة بهذا الأداء باعتبار أن القوة الاقتصادية هى العامل المركزى فى

قوة أى أمة، وأن هبوطًا فى القوة الاقتصادية سوف يؤثر فى الأبعاد الأخرى لقوة الأمة.

ـ أن الأنحدار النسبى للقوة الاقتصادية الأمريكية إنما يرجع بالدرجة الأولى إلى إنفاقها الكبير جـدًا على الإنفاق العسكرى ونتيجة لاحتفاظها بارتباطات والتزامات Overreaching لم تعد تقوى عليها، وقد انتهت هذه المدرسه إلى أن الولايات المتحدة إنها تكرر وتواجه نفس المشكلات التى واجهتها قوى إمبريالية سابقة.

ثانيًا ـ التسعينيات و "القوة التى لا غنى عنها"

ومع أوائل التسعينيات ورغم السقوط المدوى للاتحاد السوفيتى وغيابه عن المسرح الدولى، وظهور الولايات المتحدة "منتصرة" من الحرب الباردة وحيث بدت هى القوة المؤهلة لكى تقود العالم بل وتنفرد بهذه القيادة، إلا أن هذا الانتصار قد لازمه عملية فحص شاملة للقدرات الأمريكية، وللحالة التى خرجت بها أوضاعها ومؤسساتها الاقتصادية والتعليمية والعلمية وقدراتها التكنولوجية بل وقيمها ومبادؤها الأخلاقية وكيف تأثر هذا كله بصراع الحرب الباردة وتحمل الولايات المتحدة العبء الأكبر فى تكاليف هذا الصراع نيابة عن معسكرها. كذلك ثارت تساؤلات ـ وفقًا لما أنبأت به مؤشرات هذا الفحص ـ عما إذا كانت الولايات المتحدة قد خرجت فعلاً "منتصرة" من صراع الحرب الباردة، وهل هى فعلاً مؤهلة لقيادة النظام الدولى الجديد؟ وعما إذا كانت مستعدة لاستقبال القرن الواحد والعشرين، وما هى القضايا وجدول الأعمال الذى ينتظرها؟ وكيف ستستجيب لقوى التغيير العالمية؟.

أما المستوى الثانى من النقاش والفحص فقد اتجه إلى القوى الأخرى وإلى إمكانياتها وقدراتها، وعما إذا كانت هذه القدرات تؤهلها لأن تكون شريكة للولايات المتحدة فى قياد ة العالم من خلال نظام القطبية الثنائية، أم أنها فى تعددها ستقدم الأساس لعالم متعدد الأقطاب ومراكز القوة والثروة؟.

فعلى المستوى الأول من الفحص للقدرات الأمريكية بعد الحرب الباردة كشف البحث أن هزيمة خصمها فى الحرب الباردة لا يعنى بالضرورة انتصارًا مطلقًا للولايات المتحدة، ويدعم هذا التصور بمقارنة القوة الأمريكية قبل تصاعد الحرب الباردة بأوضاعها وقوتها بعد انتهاء هذه الحرب، ففى عام ١٩٤٥ كان للولايات المتحدة الاحتكار النووى وكانت تقريبًا غير معرضة للهجوم، ومع اقتراب الحرب الباردة من انتهائها كانت تواجه ترسانات نووية ضخمة ونظامًا للدمار والأمن المتساوى، وتصدق نتائج المقارنة على الوضع الاقتصادى كذلك، فرغم أن الولايات المتحدة مقارنة بـ ٤٥ عامًا مضت كان اقتصادها يبدو الأفضل مقارنة بخصومها، إلا أنها سجلت تراجعًا اقتصاديًا إذا ما قورنت بحلفائها. وعلى المستوى الاجتماعى فقد أدى توجيه الميزانية الأمريكية فى عهدى ريجان بوش إلى مضاعفة العجز الفيدرالى ثلاث مرات، وكان نتيجة ذلك أنه بينما كانت الولايات المتحدة بين ١٤٢ دولة هى الأولى فى الإنفاق العسكرى والتكنولوجيا والرؤوس النووية والطائرات المقاتلة، إلا أنها كانت فى الوقت نفسه الثامنه فى متوسط عمر الفرد، والثامنة فى الإنفاق على الصحة العامة، والثامنة عشر فى معدل وفيات الأطفال، وكشفت إحصاءات أمريكية بما يتعلق بالكسب والعمالة والتعليم والجريمة، أن الولايات المتحدة تبدو وكأنها تتكون من أمتين منفصلتين.

أما على المستوى الثانى من الفحص المتصل بقدرات القوى الدولية الأخرى ومدى ما تملكه من إمكانات تؤهلها لمشاركة الولايات المتحدة فى قيادة النظام الدولى فإنه مثلما أظهر فحص القوة الأمريكية عن مفارقات فى الوضع الأمريكى، فإن نفس المفارقات ظهرت فى القوة التى بدت أكثر ترشيحًا لكى تشارك الولايات المتحدة، إن لم تنافسها، وهى المجموعة الأوروبية. فقد كشفت الأداء الدولى للمجموعة ومستوى استجابتها للأزمات التى ظهرت بها فى ذلك الساحة الأوروبية نفسها، كشف عن مفارقة واضحة بين قدرات المجموعة وإمكاناتها وبين القدرة على تحول هذه القدرات إلى قوة موحدة تجعل منها لاعبًا دوليًا موازيًا للولايات المتحدة. وهكذا ووفقًا لهذا التقييم لعلاقات القوى القائمة، ساد الاعتقاد بأن الوضع الدولى

الجديد يتميز بالسيولة والغموض وعدم اليقين حول الاتجاهات التى سيأخذها، ورغم ما بدت عليه الولايات المتحدة بعد غياب الاتحاد السوفيتى من انها القوة الأعظم وبشكل تبدو معه قادرة على الحركة بسلطة وقوة أكبر مما تحركت به خلال الحرب الباردة، إلا أن أزمات مثل الصومال والبوسنة وهايتى، والنقاش الذى دار حولها قد أوحى بأن قادة الولايات المتحدة والرأى العام الأمريكى يرون عالم ما بعد الحرب الباردة عالمًا مربكًا ومحيرًا، وبدا أنهم لا يواجهون ما أسماه جورج بوش بالنظام العالمى الجديد وإنما عالم يفتقر إلى النظام وبلا قواعد تحكمه، وكذلك بدت الولايات المتحدة فجأة غير واثقة من نفسها ودورها ومصالحها ونوع العالم الذى تريد صياغته.

غير أنه مع منتصف التسعينيات وبداية الولاية الثانية للرئيس الأمريكى كلينتون طرأ تغير نوعى على الوضع الأمريكى وكان هذا أساسًا بفعل الأزدهار غير المسبوق الذى حدث للاقتصاد الأمريكى، فقد بدا الاقتصاد الأمريكى وهو يمتلك عناصر القوة والأزدهار، واختفى الخوف من التضخم الذى بدا فى أكثر فتراته انخفاضًا منذ عام ١٩٧٠ وازداد معدل النمو بنسبة ٤٪ وتولدت اكثر من ١٠ ملايين فرصة عمل، غير أن أهم عناصر التطور بدت فى قدرات تكنولوجيا المعلومات التى أصبحت تمثل ٢٥٪ من النمو الذى تحقق عام ١٩٩٣.وقد لخص موريتمور زكرمان الوضع الأمريكى عام ١٩٩٨ بأن الاقتصاد الأمريكى يعيش عامه الثامن من النمو المتواصل الذى يتجاوز ما حققته المعجزتين الألمانية واليابانية منذ عدة حقب، وخلال هذا ارتفع كل ما يجب أن يرتفع: حجم الناتج الإجمالى، الإنفاق الرأسمالى، الدخول، سوق الأسهم، العمالة، الصادرات، وفى مقابل هذا أنخفض كل ما يجب أن ينخفض: البطالة ، التضخم، معدلات الفائدة، وقد جعل كل هذا الولايات المتحدة تقع فى المرتبة الأولى بين الدول الصناعية الكبرى. هذه الصورة للوضع الأمريكى هى التى دفعت الرئيس الأمريكى فى رسالته عن "حالة الاتحاد" فى ٢٧/ ١/ ٢٠٠٠ يباهى بالقول "إننا محظوظون أن نكون أحياء فى هذه اللحظة التارخية، فلم يحدث أبدًا من قبل أن تمتعت أمتنا وفى نفس الوقت بمثل هذا القدر الكبير من

الرخاء والتقدم الاجتماعى مع القليل من الأزمات الداخلية والتهديدات الخارجية، فنحن نبدأ القرن الجديد بأكثر من ٢٠ مليون وظيفة جديدة، وأسرع نمو اقتصادى فى تاريخنا كله".

أما على المستوى الدولى فقد أصبح الأمريكيون يرون الولايات المتحدة كأقوى وأهم بلد حيث لا تبدو فى الأفق البعيد أى تهديدات عسكرية من قوة أعظم مناوئة، وتباهت وزيرة الخارجية الأمريكية بالولايات المتحدة كقوة "لا غنى عنها" والتى كانت فى الفترة الحرجة التى تلت انتهاء الحرب الباردة القوة الضامنة للاستقرار، كما أثبتت الأحداث فى عدد من المشكلات الدولية عندما أنقذت الكويت، وعقدت اتفاق دايتون للسلام فى البوسنة، وأنقذت المكسيك عام ١٩٥٥، وتولت القيادة فى الأزمات المالية عام ١٩٩٧، وهى التى حسمت الأمور فى كوسوفو، ونفذت الاستراتيجية الجديدة لحلف الأطلنطى وفقًا لرؤيتها، ودفعت الوضع فى تيمور الشرقية إلى ما انتهى إليه. وبالنسبة لمن قدموا هذه الصورة الوردية لأمريكا فإن مثل هذا الوضع لم يكن فقط من صنع الولايات المتحدة وإنما ساهم فى تأكيدها أصدقاء وحلفاء أمريكا أنفسهم، فهم قد يعترضون على الهيمنة الأمريكية ولكن فى أوقات الأزمات فهم الذين يتوقعون أن تهب الولايات المتحدة لمساعدتهم إذا ساءت الأمور، كذلك ساهمت الأزمة التى تجلت فى التجربة الآسيوية فى إحياء الثقة الأمريكية فى نفسها وفى نموذجها كنموذج للقيم العالمية.

هذه الصورة التى بدت عليه الولايات المتحدة مع نهاية التسعينيات هى التى أغرت عددًا من المحللين إلى إعادة النظر فى الافتراض والتوقع الذى ظهر فى مناقشات ما بعد الحرب الباردة والذى قال إن النظام الدولى سوف يرتكز وخلال حقبة من الزمن على أساس تتعدد فيه القوى والمراكز الدولية وحيث ستتداخل توزيع عناصر القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، وأن التطور، فى هذا المدى الزمنى سوف يشهد منافسين محتملين للولايات المتحدة على النفوذ والمكانة ولكى يكونوا على الأقل ندًا لها فى معايير القوة، وهذه القوى المنافسة المحتملة هى: أوروبا، اليابان، والصين، وروسيا. وقد أظهرت عملية المراجعة وإعادة النظر هذه

من جانب هؤلاء الخبراء أن ثمة مسافة تفصل اقتصاديًا وعسكريًا ودبلوماسيًا بين هذه القوى وبين الوضع المتفوق للولايات المتحدة اليوم.

فالصين رغم معدلات نموها الاقتصادى تتهددها عوامل ضعف كامنة تبدو فى الصعاب الهيكلية، وعدم التوازن فى اقتصادها فضلاً عن استيعابها "الدرس الروسى" الذى لا يجعلها ترصد ضخ مبالغ ضخمة للتسلح فى قمة أولوياتها.

أما اليابان فإن من يضعونها كقوة منافسة للولايات المتحدة يفعلون ذلك على أساس أن معدلات النمو الاقتصادى هى العامل الوحيد الذى يؤخذ فى الاعتبار عند تقييم ميزان القوى المقبل، وأن اليابان سوف تواصل مثل الصين إلى الأبد نموها المرتفع. وحقيقة قد تمتلك اليابان عنصرًا أو عنصرين من عناصر القوة المنافسة مثل القدرات الاقتصادية والكفاءة التكنولوجية إلا أنها تفتقر إلى مؤهلات القوى المنافسة الأخرى هذا فضلاً عن أنه رغم امتلاك قوتها المسلحة للفن العسكرى إلا أنها تفتقر إلى إرادة استعماله، وهى تقف بدون أسلحة نووية وبدون عمق إستراتيجى وعند مفترق طرق مجالات حيوية وثلاث قوى نووية. أما الأوروبيون فهم عند اصحاب هذا التقييم مازالوا يتعلقون بالعربة الأمريكية ولا يصدر عنهم إلا إشارات قليلة على أنهم يريدون أن يكونوا على المستوى العسكرى منافسًا أو ندًا للولايات المتحدة، ولذلك فإن اليابانيين والأوروبيين سيظلون وللمستقبل القريب يضعون قيمة ومزايا تحالفهم مع واشنطن فوق أى مزايا يمكن ضمانها من ممارسة سياسة ودبلوماسية خاصة بهم. أما روسيا فإن القلق ليس من قوتها وإنما من ضعفها وعدم استقرارها الداخلى أكثر من مكانتها كخصم.

فى ضوء إعادة التقييم هذه للواقع الأمريكى وأدائه داخليًا ودوليًا خاصة خلال السنوات الخمسة الأخيرة من التسعينيات، وكذلك لعوامل وعناصر القوة الفعلية للقوى التى يمكن أن تشكل منافسًا للولايات المتحدة أو تتصرف كند لها،

استخلص من باشروا عملية المراجعة وإعادة التقييم هذه أن توقع توازن مركزى يقوم على تعدد وتوزيع القوى ليس مطروحًا فى الوقت الراهن وقد يظل كذلك لعقود قادمة وقبل أن يحدث تحول فى عناصر القوة الأمريكية ذاتها أو تظهر قوى أخرى تسمح بالانتقال إلى نظام تتعدد فيه القوى بشكل حقيقى.

فإذا صح هذا التوقع وظلت الولايات المتحدة تتمتع بهذا الوضع الفريد فإن السؤال الذى يطرحه بعض الخبراء الأمريكيين هو : ما الذى ستفعله الولايات المتحدة بهذا التفرد؟ وما هى صورة العالم الذى تريد أن تصنعه؟ وهل هو العالم الذى يعتمد على التعاون والتنسيق والتشاور والوصول إلى إجماع دولى حول القضايا الدولية الرئيسية؟ أم العالم الذى يقوم على التنافس والصراع ويغذى تحدى وضع أمريكا وهيمنتها؟.

وذهب من طرحوا هذا السؤال، مع اقتراب انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ٢٠٠٠، إلى أن حوارًا قوميًا واسعًا يجب أن يدور حوله وأن هذا سيكون من أهم مهام أى رئيس أمريكى جديد.

ثالثًا ـ ماذا ستفعل الولايات المتحدة بقوتها؟

وهكذا جاءت إدارة جورج دبليو بوش إلى الحكم فى يناير/ كانون الثانى ٢٠٠١ وهى تواجه السؤالين الرئيسيين حول ما إذا كان وضع الهيمنة والتفوق الأمريكى سوف يقدر له أن يدوم ويستمر؟ ، أم أن مصيره هو مصير قوى ميهمنة بل وإمبراطوريات سابقة فى التاريخ القديم والحديث، وحول ما إذا ستفعل الولايات المتحدة بوضعها المتفوق؟، وهل ستتغلب عليها غطرسة القوة Arrogance of power وستتصرف بشكل متفرد متجاهلة القوى الدولية والإقليمية الأخرى؟ ، أم تستكمل طرق التشاور والتنسيق والتعاون حول القضايا الدولية الكبرى؟.

عن السؤال الأول استعادت المناقشات خبرات الإمبراطوريات والقوى السابقة التى تراجعت قوتها بعد أن استنفزت قوى عارضت هيمنتها، فقد ظلت الإمبراطوريات الرومانية تسترشد بقول شيشرون "دعهم يكرهونك مادموا

يخشونك" واستخدمت روما قوتها المتفوقة فى البطش بل وإبادة شعوب مثل القرطاجين، وهو الأسلوب الذى حرك الثورات ضد روما وانتهت بتفككها وسقوطها.

كذلك استعادت المناقشات من التاريخ الحديث لحظتين استمتعت فيهما قوتان بالقطبية الأحادية، ففى القرن ١٧ اعتبرت فرنسا كقوة أوروبا العظمى ولكن مع بدايات القرن ١٨ وفى مواجهة لقوة فرنسا، برزت إنجلترا أو النمسا كقوة عظمى منافسة، ومن ناحية أخرى انتهت لحظة القطبية الأحادية بالنسبة لبريطانيا الفكتورية بصعود قوى جديدة ممثلة فى ألمانيا والولايات المتحدة واليابان. فى كل هذه التجارب كان تفرد وهيمنة قوة ما هو الذى يحرك قوة أخرى إلى مقاومة هذه الهيمنة بفعل أن الدول دائمًا فى حالة يقظة تجاه الحفاظ على أمنها، وعلى هذا فإنها تتجه إلى بناء قوتها العسكرية الخاصة وبناء تحالف يهدف إلى خلق توازن أمام القوة المهيمنة. والدرس التاريخى فى هذا هو أن من الأمور الإيجابية بالنسبة لقوة ما هو أن تكون قوية، ولكن ليس من صالحها أن تكون قوية جدًا ذلك أنها عندئذ تخيف الآخرين، ويبدأ العد التنازلى بالنسبة لقواتها المتفوقة.

وفى تطبيق هذه الخبرات والدروس التاريخية على الوضع الراهن للولايات المتحدة فإن النقاش الدائر حول مصير الهيمنة الأمريكية يتجه إلى أنه ليس هناك ما يجعل الولايات المتحدة استثناء من هذه القاعدة التاريخية، وأنه فى الحقب القادمة ستؤدى الهيمنة الأمريكية لبروز قوى مثل ألمانيا واليابان والصين وربما روسيا كقوى عظمى قادرة على التصرف كقوى معادلة للولايات المتحدة. ومن ناحية أخرى تذهب هذه المناقشات الدائرة إلى الأقرار بأن الولايات المتحدة فى وضع يمكنها من أن تظل القوة القائدة بالنسبة للسياسة العالمية ربما إلى وقت طويل القرن ٢١، ولكن لا يجب أخذ هذا على إطلاقه بل هو يعتمد على عدة افتراضات منها أن الاقتصاد والمجتمع الأمريكى سيظل قويًا ولن يتآكل وأن الولايات المتحدة سوف تظل محتفظة بقوتها العسكرية، وأن الأمريكيين لن يتصرفوا بشكل متغطرس يبددون به رصيد أمتهم خاصة فى القوة التى تمثل عناصر قوتها اليوم وهى ما سماه جوزيف

ناى ب ـ Soft power بمعنى عالمية ثقافتها والتحكم فى مجالات من النشاط الدولى مثل الطعام والسينما والمسلسلات التليفزيونية والأزياء والكتب وجامعاتها التى يقصدها طلاب العالم (٤٥٠,٠٠٠ سنوياً) ، وأنه لن تحدث سلسلة من الكوارث تؤدى إلى تعمق الاتجاه الأمريكى نحو الانعزالية، وأن الولايات المتحدة سوف تنجح فى أن تحدد مصالحها القومية بشكل عريض وواسع الأفق بحيث تجمع وتأخذ فى الاعتبار المصالح العالمية. وحتى إذا ما تحققت هذه الافتراضات فإن أمريكا سوف تظل القوة الأولى، ولكن ليست كما تعودت أن تكون خاصة فى عصر المعلومات والعولمة الذى ينتج فاعلين جدد فى القضايا العالمية ويصبح من مفارقات القوة الأمريكية فى القرن ٢١ أن أكبر قوة منذ الإمبراطورية الرومانية لا تستطيع أن تحقق هدفها بشكل منفرد فى عصر المعلومات.

ومما له دلالة أن شخصيات من الإدارة الحالية ومنهم ريتشارد هاس Richard Hass الذى يرأس الآن هيئة التخطيط السياسى بوزارة الخارجية الأمريكية، وقبل توليه هذا المنصب، شارك فى هذا النقاش حول مستقبل القوة الأمريكية، وبدأ بالتنبيه إلى أنه رغم عظمة القوة الأمريكية العسكرية والاقتصادية اليوم، إلا أن هذه القوة ليست بلا حدود فهى محدودة القيمة والموارد، كما أنها لن تدوم، فبانتشار القوة فى العالم، فإن قوة أمريكا النسبية سوف تتآكل، وقد لا يبدو هذا مقنعًا فى هذه اللحظة التى يبدو فيها الاقتصاد الأمريكى فى حالة ازدهار والدول الأخرى فى حالة تصلب، إلا أن الاتجاه الطويل الأمد لا يمكن أن نخطئه، فثمة قوى أخرى تصعد ولاعبون جدد يظهرون على المسرح الدولى ابتدءًا من بن لادن (كتب هذا المقال قبل أحداث ١١ سبتمبر)، المحكمة الجنائية الدولية وشخصيات مثل جروج سوارس تزداد عددًا وقوة، من كل هذا مما استخلصه هاس، فإن محاولات توسيع وتأكيد الهيمنة الأمريكية سوف لن يتحقق لها النجاح.

أما السؤال الثانى، حول ماذا ستفعل الولايات المتحدة الأمريكية بقوتها؟، وهل ستتصرف بشكل منفرد Unilateral أم على أساس متعدد Multilateral يأخذ فى الاعتبار وجهات نظر ومصالح الآخرين؟ ففى الواقع أنه مع نهاية الحرب الباردة

وشبح العزلة الأمريكية يسيطر على العديد من المراقبين، وأنه بالأضافة إلى الجدل التاريخى بين دعاة العزلة Isolationists وبين دعاة الارتباط بالعالم Internationlists، كان هناك انشقاق داخل المعسكر الثانى بين من ينادون بالعمل المنفرد وبين من يشجعون على العمل الدولى الجماعى، وفى هذا النقاش شجع البعض على العمل المنفرد "الذى يرفض أن تلعب الولايات المتحدة دور المواطن العالم المطيع Docile Intrnationlist" وأن تتبع بلا خجل أهدافها الخاصة".

غير أن إلحاح هذا السؤال على الحياة السياسية والفكرية الأمريكية قد تضاعف بفعل تطورين:

الأول هو تاثيرات ثورة المعلومات وبروز القضايا التى تتعدى القوميات Transintional ، والثانى هو أحداث ١١ سبتمبر.

فبالنسبة للاعتبار الأول، فقد أصبح واضح أن هناك الكثير والكثير من الأمور خارج نطاق سيطرة حتى أكبر القوى قوة. ورغم إنجازات الولايات المتحدة وفقًا لمعايير القوة التقليدية إلا أن هناك الكثير مما يجرى فى العالم لا تستطيع هذه المعايير السيطرة عليها، فتحت تأثير ثورة المعلومات والعولمة فإن السياسة العالمية تتغير بطريقة تشير إلى أن الولايات المتحد لا تستطيع أن تحقق أهدافها العالمية بالعمل المنفرد، ومن نماذج ذلك أن الاستقرار المالى العالمى أمر حيوى لرخاء الولايات المتحدة ولكنها تحتاج فى هذا إلى أن تتعاون مع الآخرين لضمان ذلك، كذلك الأمر مع التغير المناخى الذى يؤثر على نوعية حياة الأمريكيين لكن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تعالج المشكلة بمفردها.

وفى عالم أصبحت الحدود أكثر انفتاحًا أمام كل شئ: أسلحة الدمار الشامل، المخدرات، الأمراض المعدية، الإرهاب. فإن المعنى الرئيسى أنه على الولايات المتحدة أن تعبئ تحالفات دولية لمعالجة الأخطار والتحديات المشتركة. وهذا المعنى هو الذى جعل هنرى كيسنجر يقول إن التحدى الحقيقى أمام هذا الجيل من القادة الأمريكيين سيكون ما إذا كانوا سيستطيعون تحويل القوة الأمريكية المهيمنة الحالية إلى توافق دولى وإلى قواعد مقبولة بشكل واسع.

أما الاعتبار الثانى، الذى تداخل مع السؤال حول ماذا ستفعل الولايات المتحدة بقوتها وماذا سيكون أسلوب تعاملها مع العالم فكان أحداث ١١ سبتمبر، وهو الحدث الذى يشبه فى بعض معانيه الخبرة الأمريكية فى بيرل هاربر، فمثلما أيقظت هذه الحادثة الولايات المتحدة من تصور أنها تستطيع أن تعيش معزولة عن العالم وقضاياه، كذلك فإن حادث ١١ سبتمبر قد نال من مفهوم بعض الدوائر الأمريكية بأنها تستطيع أن تتصرف بشكل منفرد فى الحرب ضد الإرهاب. فقد كان الدرس الرئيسى لهذا الحدث أن الإرهاب يمثل ظاهرة عالمية تتحرك وتنتشر عبر العالم ولذلك فإن تتبعها ومحاربتها لا يمكن أن يتم إلا بالتعاون بين قوى ومناطق العالم المختلفة مع الولايات المتحدة.

وقد انعكس ذلك مباشرة من حيث إعادة تكييف سياستها الخارجيية فى اتجاه كسب تعاون العالم مع التحالف الذى بدأت تبنيه لحملتها الدولية ضد الإرهاب. وقد بدا هذا على مستوى علاقاتها الأوروبية حيث استضافت واشنطن بعد أحداث ١١ سبتمبر عددًا كبيرًا من رؤساء الدول الأوروبية، الأمر الذى أنعكس بالتالى على استجابات هذه الدول وإبداء تأييدها وتعاونها مع الحملة الأمريكية فى أفغانستان، وللمرة الأولى فى تاريخ حلف الأطلنطى يثير أعضاء الحلف المادة الخامسة منه والتى تعتبر أن العدوان على عضو فيه هو عدوان على أعضائه جميعًا، وبالنسبة للقوى مثل روسيا والصين غيرت الإدارة الأمريكية لهجتها تجاهها واختفت الانتقادات والتحفظات حول عدد من القضايا الداخلية والخارجية الخاصة بالدولتين، فقد اختفى التقليل من شأن روسيا والشكوك حول رئيسها فلاديمير بوتين، ولم تعد الصين كما أطلقت عليها إدارة بوش فى شهورها الأولى المنافس الاستراتيجى، وقد أكسب هذا الأسلوب تعاون الدولتين وبشكل خاص روسيا التى قدمت تسهيلات كبيرة للحملة الأمريكية فى أفغانستان وفتحت أجوائها للطائرات الأمريكية ودعمت قوى التحالف الشمالى فى أفغانستان ولكن ما هو أكثر أهمية سماحها بل تشجيعها لدول آسيا الوسطى على فتح قواعدها للطائرات

الأمريكية. وتجاه باكستان رفعت الإدارة الأمريكية العقوبات الاقتصادية التى كانت قد فرضت عليها بسبب تفجيراتها النووية كما شجعت المؤسسات الدولية على مساعدتها اقتصاديًا، وتجاه المنطقة العربية بدأت تصدر عن الإدارة إشارات عن استعدادها للتدخل فى الصراع العربى ـ الإسرائيلى بعد ان كانت قد تباعدت عنه فى شهورها الأولى.

غير أنه رغم هذه الإشارات الإيجابية التى صدرت عن الإدارة للتعاون والتنسيق مع الآخرين، إلا أن الشكوك كانت تراود العديد من المراقبين عما إذا كان هذا يعتبر شيئًا مؤقتًا استجابة لما فرضته اللحظة وضرورات الحملة الأمريكية فى أفغانستان، أم أنها ستكون سياسة دائمة ومستقرة، وكان يقلقهم إدراكهم لنفوذ التيار اليمينى داخل الإدارة الأمريكية والذى يمثل امتدادًا لتيار المحافظين الجدد الذى نما مع بداية الثمانينات وجاء كما أشرنا برونالد ريجان إلى الحكم وأثبت أنه من أكثر الشخصيات الأيديولوجية فى تاريخ الرئاسة الأمريكية، وهو التيار الذى تبنى مفاهيم العمل المنفرد فى تحقيق ما يتصور أنه فى صالح أمريكا بغض النظر عن مواقف الآخرين.

وبعد نجاح الحملة الأمريكية فى أفغانستان، جاءت مواقف الإدارة الأمريكية لكى تؤكد شكوك هؤلاء المراقبين، وتثبت أن ما أبدته الإدارة من رغبة فى التعاون كان شيئًا تكتيكيًا وليس إستراتيجية دائمة للعمل الدولى. وكان من نماذج هذه المواقف.

١ ـ انسحاب الولايات المتحدة المنفرد من اتفاقية الصواريخ المضادة Anti Ballistic Missils (ABM) الموقعة عام ١٩٧٢ والتى ظلت تعتبر ـ حتى فى نظر حلفاء أمريكا ـ أساس التوازن الاستراتيجى الدولى.

٢ ـ عدم تصديق الإدارة الأمريكية على بروتوكول كيوتو حول التغيرات المناخية، ورغم ما أبدته الإدارة من أنها سوف تقدم مقترحات جديدة وحلولاً وسطًا ـ إلا

أن المؤتمر الذى انعقد فى جراك فى أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠١ جاء لكى يؤكد رفض الولايات المتحدة لأى شئ تعتبره ضارًا بمصالحها.

٣ ـ ورغم أن أمريكا كانت من أوائل الدول التى وقعت على معاهدة حظر التجارب النوويـة، إلا أنها قاطعت مؤتمر التصديق على هذه المعاهدة، على أساس أن المعاهدة سوف تضع قيودًا على تطوير قدرات الولايات المتحدة النووية.

٤ ـ كذلك قاطعت الولايات المتحدة مؤتمر المراجعة الذى عقد حول الأسلحة البيولوجية وأعلنت واشنطن معارضتها لأى عمل جماعى لدعم الاتفاقية.

٥ ـ كما رفضت الإدارة تقديم معاهدة روما الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية لتصديق الكونجرس عليها.

٦ ـ وتجاه منطقة الشرق الأوسط، ومع تصاعد الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين، تصرفت الإدارة بما يتبنى مفاهيم رئيس الوزراء الإسرائيلى ربما إلى أعطائه الضوء الأخضر فى ممارساته ضد الفلسطينيين بل وذهبت إلى اعتبار المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال من أعمال الإرهاب.

وقد جاء خطاب الرئيس الأمريكى عن "حالة الاتحاد" فى يناير/ كانون الثانى ٢٠٠٢ لكى يبلور نظرة الإدارة الأمريكية للعالم، ولكى يستعيد المفهوم الأمريكى لبدايات الحرب الباردة الذى قسم العالم إلى معسكر الشر الذى يخاصمها، ففى هذا الخطاب واجه بوش العالم بخيار أن يكون مع الولايات المتحدة أو مع الإرهاب، وكان المعنى المباشر لذلك أن واشنطن وليس أى عاصمة أخرى هى التى ستقرر ما يجب عمله ومعايير علاقتها مع العالم الخارجى. وقد عاد الرئيس الأمريكى ليؤكد هذا المعنى بقولـه "ليس هناك أمة معفاة من المبادئ الأمريكية الحقة والثابتة للحرب والعـدالة للحرية، واحـترام هذه المبـادئ من الأمور التى لا يمكن التفاوض حولها Unnegotiatable" . وهـو ما أطلق عليه بعض المحللين "نظرية بوش" تعبـيرًا عن إقرار حمايـة وتوسيـع السلام الأمريكـى pax Americana ليس

فقط فى الشرق الأوسط، وهو السياق الذى كان يتحدث فيه بوش، وإنما لما هو أبعد من ذلك.

كانت هذه المواقف العملية من جانب الإدارة الأمريكية التى دفعت العديد من المراقبين إلى استخلاص أن أحداث ١١ سبتمبر لم تحدث تغييرًا جذريًا فى النمط الاستراتيجى الأمريكى، ولم تجعل الولايات المتحدة تتخلى عن إستراتيجيتها العالمية فى العمل المنفرد حين ترى مصلحتها فى ذلك، وقد رصد هؤلاء المراقبون ثلاثة أمور ظلت فيها السياسة الأمريكية كما هى:

١ ـ فبفعل قوتها الشاملة غير المسبوقة لم تغير الإدارة الأمريكية سياسة تأكيد الهيمنة الأمريكية.

٢ ـ لم يتغير سلوكها فى البحث عن الأمن المطلق Absolute Security من خلال نظام الصواريخ الدفاعية على المستوى العسكرى، بل طورت عقيدتها الإستراتيجية التى ظلت الولايات المتحدة تتبعها منذ بدايات الحرب الباردة والتى قامت على مبدأى الاحتواء Containment والردع Deterrence واستبدلتهما بمفهوم جديد هو الضربات الوقائية Preemptive ضد هجمات محتملة أو متصورة.

٣ ـ لم تتغير الولايات المتحدة اتجاهها فى الإبقاء على حلفائها الأوروبيين تحت سيطرتها والذين قد تتشاور معهم إلا أنها تؤكد فى نفس الوقت أنها ستفعل فى النهاية ما تراه صحيحًا حتى لو عارضوه.

الخلاصة

يشير استعراضنا للقوة والمكانة الأمريكية فى العالم أن النقاش حول مقومات هذه القوة ومستقبلها قد بدأ فى الولايات المتحدة فى الثمانينات وقبل أن تنتهى الحرب الباردة، حيث نشأت مدرسة فكرية تنبه إلى ما تتعرض له الولايات المتحدة من خطر مألوف لدى المؤرخين حول صعود وهبوط قوى عظمى سابقة وهو ما يمكن دعوته بالتوسع الإمبريالى الذى يفوق إمكانياتها وقدراتها الفعلية Imperial

Overstrength، كما نبهت هذه المدرسة إلى أن سياسة الرئيس الأمريكى ريجان فى إعادة إحياء القوة العسكرية الأمريكية قد أدت إلى التوسع العسكرى الأمريكى فى الخارج. الأمر الذى أضعف الاقتصاد الأمريكى وتسبب فى تراجعه النسبى. غير أن هذا النقاش حول قوة ومكانة الولايات المتحدة وحول مستقبل النظام الدولى الجديد قد احتدم بعد انتهاء الحرب الباردة وخروج الولايات المتحدة منتصرة من هذا الصراع، وظهرت مدرستان اعتبرت الأولى أن عالم ما بعد الحرب البادرة هو عالم القوة الواحدة التى لا تتحداها قوى أخرى بحكم ما تمتلكه من تجمع فريد Unique Combination للقوة العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية والجاذبية الحضارية التى لا تتحقق مجتمعة لقوة أخرى واحدة، وهو ما دفع البعض إلى القول بأن القرن العشرين كان قرنًا أمركيًا، وسيكون فى القرن الواحد والعشرين قرنًا أمريكيًا كذلك.

أما المدرسة الثانية فقد تحفظت على هذا الرأى واعتبرت أنه رغم خروج الولايات المتحدة منتصرة من صراع الحرب الباردة إلا أن مصادر القوة الأمريكية قد تعرضت للتآكل بفعل أعباء هذه الحرب التى أدت إلى الاعتماد بشكل زائد على القوة العسكرية وبنائها وتحويلها للموارد من الحاجات الاجتماعية والسياسية إلى برامج الأمن القومى التى شوهت الاقتصاد الأمريكى وأدت إلى عجز فى الميزانية وضعف الاستثمار وتحلل البيئة، ومع انقضاء تنافس الحرب الباردة بدأت عناصر هذا الضعف تطفو على السطح وتبدو إمكانية التخلف الأمريكى فى مجالات هامة عن قوى أخرى لم ترهقها الحرب الباردة. وعلى هذا الأساس تصورت هذه المدرسة أن النظام الدولى الجديد سوف يعتمد على نظام تعددى وتتوزع فيه مراكز القوى السياسية والاقتصادية والعسكرية، وحددت هذه القوى بالولايات المتحدة وأوربا الموحدة، واليابان والصين.

وقد استمر هذان التياران يتجاذبان الحياة السياسية والفكرية الأمريكية حتى منتصف التسعينات حين بدأت تراجع الشكوك حول مقومات القوة الأمريكية

بفعل الأزدهار الاقتصادى غير المسبوق، ومع نهاية التسعينات أو نهاية ولاية كلينتون الثانية، حيث وضح بكل الحسابات أن الولايات المتحدة أصبحت أعظم قوة فى العالم فهى تسيطر على الاقتصاد والتجارة والاتصالات، واقتصادها يبلغ حجمه حجم اقتصاد منافسيها مرتين، وهى تتمتع بتضخم منخفض وبطالة منخفضة ونمو قوى، ودبلوماسيًا أصبحت بتعبير وزيرة خارجيتها "الدولة التى لا غنى عنها Indispensable nation" وبحيث لا يحدث أى تحرك أو تطور هام فى العالم دون مشاركتها. هذا الوضع الفريد لعنصار القوة التى لا تتحقق مجتمعة لقوة دولية أخرى هو الذى جعل النخبة السياسية والفكرية الأمريكية تناقش السؤال المحورى عن ما سوف تفعله الولايات المتحدة بهذه القوة، وقد توافق بروز هذا السؤال مع مجئ إدارة جمهورية برئاسة جورج دبليو بوش تذكر بمنطلقاتها الفكرية وشخصياتها بإدارة الرئيس الأمريكى الأسبق رونالد ريجان (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) وكان هذا هو الذى حدد إجابتها على هذا السؤال حيث جاءت اختياراتها ومواقفها مؤكدة للهيمنة الأمريكية، ولأسلوب العمل المنفرد والنأى عن الالتزام بالاتفاقيات الدولية وتصورها أنها تضع حدودًا على المصالح الأمريكية.

وهكذا يواجه عالم اليوم بما فيه أصدقاء وحلفاء أمريكا معضلة التعامل مع السياسة الأمريكية، فهى من ناحية تمثل أضخم قوة دولية وبشكل لا يمكن تجاهلها أو العمل بعيدًا عنها، ولكن من ناحية أخرى فإن نظرتها إلى العالم وتعاملها مع قضاياه من خلال مفاهيم تبسيطية وتأكيد القوة من شأنه أن يجعل العالم الدولة أكثر تعقيدًا ويفاقم من المشكلات القائمة. ويظن حتى أصدقاء الولايات المتحدة وحلفاؤها أنه ليس أمامهم فى التعامل مع هذه المعضلة إلا أسلوب التشاور الدائم مع الإدارة الأمريكية والنصح والإقناع والعمل على تغيير مفاهيمها Shifting Perceptions وفى داخل الحياة السياسية والفكرية الأمريكية، ورغم ما يبدو من أن التيار السائد حتى الآن هو التيار اليمينى المحافظ المتبنى والمنفذ لأسلوب التعامل مع القضايا الدولية من خلال القوة والإجهاز وفرض الاختبارات الأمريكية، إلا أن أصواتًا بدأت ترتفع وتنبه إلى أن القوة والهيمنة الأمريكية لا يمكن أن تدوم إلى

الأبد، وأن القوة الأمريكية الراهنة تواجه تحديات لن تستطيع حلها بشكل منفرد، وإنما تحتاج إلى تعاون الآخرين، وهى لهذا تحتاج إلى أن تفكر بشكل خلاق وأكثر إستراتيجية فيتجاوز لحظة التفوق الراهنة، وتذكر هذه الأصوات الرئيس الأمريكى بما سبق أن دعا إليه خلال الحملة الانتخابية من البعد عن الغطرسة والتعامل "بتواضع" مع الآخرين لكسب احترامهم.

الولايات المتحدة: القيادة أم الهيمنة؟

زبجنو برجنسكى هو أحد المفكرين الاستراتيجيين الأمريكيين البارزين والذى تخصص أساسًا فى الشئون السوفيتية والكتلة الاشتراكية فى نشأتها وتطورها وفى قضايا الحرب الباردة وبشكل خاص فى قضايا إدارة العلاقات الروسية ـ الأمريكية. وهو ما أهلـه لأن يختـاره الرئيـس الأمـريكى الأسبق كارتر مستشارا للأمن القومى (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠). وقد انشغل برجنسكى بأوضاع ما بعد الحرب الباردة وخصص لذلك كتابيه "خارج السيطرة" **Out of Control** الذى أصدره عام ١٩٩٢ ثم كتابه "رقعة الشطرنج الكبرى" **The Grand Chess Borad** الذى أصدره عام ١٩٩٧ والذى تبنى فيه الرأى القائل بأن الولايات المتحدة وأن كانت قد برزت بعد الحرب الباردة باعتبارها القوة الدولية الوحيدة فى العالم إلا أن وضعها هذا يرد عليه العديد من القيود التى تحد من قدرتها على التصرف المنفرد وخصـص كتابه لنصـح أمريكا كيف تتصرف لكى تحافظ على وضعها

المنفرد لأكبر وقت ممكن والحيلولة دون ظهور قوة أو قوى دولية تنافسها على هذا الوضع.

ومنذ شهور أصدر برجنسكى كتابه الذى نعرض له(*) والذى حذر فيه الأمريكيين من أن قوتهم الحالية هى ظاهرة انتقالية Transitional وأنها لا تعنى أنهم يمتلكون قدرة كلية، وأن أمنهم القومى يرتبط بالأمن العالمى، وأن تسلط الخوف والتفسير الضيق للإرهاب واللامبالاة إزاء اهتمامات البشرية لمن يدعم من الأمن الأمريكى ولا يتفق مع ضرورات القيادة الأمريكية بل ويمكن أن يعرض الولايات المتحدة إلى العزلة ويؤدى إلى الأنقسام العالمى.

ويعتقد برجنسكى أن قوة أمريكا وديناميكيتها الاجتماعية إذا عملا معا يمكن أن يدفعا للظهور التدريجى لمجتمع عالمى ذو مصالح مشتركة، ولكن إذا ما أسئ استخدامهما وتصادما فأنهما يمكن أن يدفعا العالم إلى الفوضى فى الوقت الذى تترك فيه أمريكا محاصرة Besieged. وبعد أن استعرض برجنسكى إمكانيات القوى الدولية للعقود القادمة يستخلص أنه ليس هناك بديل للقوة الأمريكية كمكون لا غنى عنه للأمن العالمى، وفى نفس الوقت فأن الديمقراطية الأمريكية ونموذج النجاح الأمريكى وما ينتشر من تغيرات اقتصادية وثقافية وتكنولوجية تدفع بالروابط العالمية المتبادلة إلى ما وراء الحدود القومية فأن هذه التغيرات يمكن أن تقوض نفس الاستقرار الذى تريد القوة الأمريكية أن تضمنه، بل يمكن أن تولد عداء للولايات المتحدة، وبسبب هذا فأن الولايات المتحدة تواجه مفارقة فريدة: أنها القوة العظمى والوحيدة حقًا فى العالم ومع هذا فإن الأمريكيين يتزايد انشغالهم المزيد من مجموعة من المصادر المعادية. وفى هذا فإن الاعتماد الأولى على الممارسة المنفردة بالقوة، وخاصة إذا ما أقترنت بتحديد ضيق يخدم مصالحهم فقط، فإن هذا يمكن أن يولد العزلة والشعور النامى بالشك إزاء الآخرين والانكشاف المتزايد للفيروس المنتشر عالميًا لمعاداة أمريكا، وهكذا فأن أمريكا التى يستبد بها هاجس الأمن يمكن أن تجد نفسها معزولة عن العالم وأن تتحول إلى دولة عسكرية يسيطر عليها عقلية الحصار.

(*) Brzezinski, Zbigniew, "The choice: Global Domination or Global Leadership" Basic books, 2004.

إزاء هذا الوضع المتناقض يصبح السؤال الرئيسى فى رأى برجنسكى هو ما إذا كانت أمريكا تستطيع أن تمارس سياسة خارجية حكيمة ومسئولة وفعالة تستطيع أن تتفادى ثغرات العقلية المحاصرة ولكنها فى نفس الوقت تظل تنسجم مع وضع أمريكا التاريخى الجديد كأقوى قوة فى العالم وينصح برجنسكى أن مثل هذه السياسة يجب أن تبدأ بإدراك أن العولمة فى جوهرها تعنى الاعتماد العالمى المتبادل، ومثل هذا الاعتماد المتبادل لا يضمن المساواة فى المكانة أو الأمن لكل الأمم ولكنه يعنى أن أى أمة لا تملك حصانة كاملة من نتائج الثورة التكنولوجية والتى زادت بشكل واسع من القدرة البشرية على إلحاق العنف، ولكن فى نفس الوقت وثقت الروابط التى تربط بشكل متزايد البشرية معًا. وهكذا فأن السؤال المركزى الذى تواجه أمريكا هو "الهيمنة من أجل ماذا" فما هو موضع مخاطرة هو ما إذا كانت الولايات المتحدة سوف تجاهد من أجل عالم عالمى جديد يقوم على المصالح المشتركة أم سوف تستخدم قوتها العالمية فى الدرجة الأولى لكى تحصن أمنها؟ ويستخلص برجنسكى من هذه المقدمات أن الأمن العالمى هو جزء جوهرى للأمن القومى.

وفى تحليله لمعضلات التى تواجه الولايات المتحدة كقوة أعظم وحيدة يركز برجنسكى على كيف تستطيع الولايات المتحدة أن تتعامل مع عدو ضعيف ماديا ولكنه مدفوع بدوافع متعصبة وما لم تتجفف مصادر هذه الدوافع فأن محاولات إحباط وتصفية هذا العدو لن تجدى فالكراهية سوف تولد وقودا جديدا ومثل هذا العدو يمكن تصفيته بالاعتراف الجماعى بالدوافع والعواطف التى تحركه.

كذلك من المعضلات التى توقف عندها برجنسكى هى السيطرة السائدة لدى كثير من قطاعات العالم ومنها أمم حليفة للولايات المتحدة مثل فرنسا وأوروبا والصين حول العولمة والنظر إليها باعتبارها عقدية مادية ربما تشبه فى ماديتها الماركسية ولا تحتوى على مضمون روحى وهى تمثل بهذا الشكل الإمبريالية العالمية الأكثر قوة اقتصاديا وسياسيا وتتجسد فى الولايات المتحدة، وهذا ما يجعل نقاد

العولمة يرونها مرادفة للأمركة Americanization تفرض أسلوب الحياة الأمريكية على الأمم الأخرى وبشكل يؤدى إلى صياغة العالم على النموذج الأمريكى وهذه النظرة هى التى تفسر عند برجنسكى التوترات الثقافية الأمريكية وما عبر عنه وزير الخارجية الفرنسى من أن السياسة الأمريكية لا تنسجم مع الحاجة إلى احترام التنوع الثقافة العالمى، وحثه على تفادى مساواة العالمية بفرض أسلوب الحياة الغربية Westernization.

ورغم أن برجنسكى يقر بأن الهيمنة الأمريكية العالمية هى من حقائق الحياة إلا أنه يعتبرها مرحلة تاريخية انتقالية، فلا حقًا، أن لم يكن سريعًا، سوف تتلاشى الهيمنة العالمية الأمريكية وبذلك تصبح الاعتبارات الحقيقية المتصلة بهذا الوضع هو كيف يجب على أمريكا أن تمارس هيمنتها ومع من يمكن أن تشارك هذه الهيمنة ولأى أهداف نهائية يجب أن تكرس وما هو الهدف المركزى للقوة العالمية الأمريكية غير المسبوقة؟ ويعتبر برجنسكى أن الإجابة على هذا السؤال هى التى ستحدد فى النهاية ما إذ كان الإجماع العالمى سوف يضفى الشرعية ويدعم القيادة الأمريكية أو أن التفرد الأمريكى يعتمد بشكل واسع على السيطرة الجازمة المعتمدة على القوة.

ويحذر برجنسكى من أن السعى إلى الأمن يجب أن يتضمن جهودًا وتأييدًا عالميًا أعظم وإلا فأن الاستياء الدولى والحسد من التفرد الأمريكى يمكن أن يتحول إلى تهديد أمنى متصاعد. ويطبق برجنسكى هذا المفهوم على الغزو الأمريكى للعراق الذى أنتج مفارقة واضحة. فلم تكن مصداقية أمريكا العسكرية أعلى مما هو اليوم. ومع هذا فإن مصداقيتها السياسية لم تكن أقل مما هى عليه اليوم. واتصالاً بذلك فإن تركيز أمريكا على الإرهاب قد تكون سياسة جاذبة فى المدى القصير فإضفاء الشيطانية على عدو غير معروف واستغلال مخاوف غامضة قد تجمع تأييد شعبى ولكن على المدى الاستراتيجى الطويل فأنها تفتقر إلى الدوام ومن الممكن أن تولد الانقسام الدولى وعدم التسامح مع الآخرين وتدفع أمريكا إلى وصف دولة أخرى أنها "خارجة على القانون".

ويستخلص برجنسكى ثلاث نتائج استراتيجية من التحديد الأمريكى الخاص بالإرهاب باعتباره التهديد المركزى للأمن الأمريكى: أن من هو معنا فهم ضدنا، أن الضربات الاستباقية العسكرية Preemptive هى من الأمور المبررة، وأن التحالفات المؤقته adhoc يمكن أن تحل محل التحالفات الدائمة، وجميع هذه النتائج قد تسببت فى قلق واسع فى الخارج.

أما البديل الآخر فى رأى برجنسكى لهذا الأسلوب فى تحديد التحديات المركزية التى تواجه أمريكا فهو التركيز بشكل أوسع على "الغليان العالمى" فى مناطقه المختلفة ومظاهرة الاجتماعية وحيث الإرهاب هو فى الحقيقة أمرا مهدد، من أجل أن يؤدى إلى تحالف دائم وواسع وفى حملة واسعة ضد الظروف التى تكثف هذا الغليان، فالاستجابة الفاعلة للغيلان العالمى وأن كان يتطلب اعتمادا كبيرا على القوة الأمريكية كمطلب جوهرى للاستقرار العالمى، إلا أنه يدعو أيضا إلى التزام طويل المدى ينبع من الإحساس بالعدالة الأخلاقية وفى نفس الوقت من أجل المصلحة القومية الأمريكية، وإدراك أن المصالح المشتركة تتضمن توازن فى المنافع والمسئوليات والتمكين Empowerment وليس الإملاء وأيضا إدراك أن القيادة تتضمن إحساس بالاتجاه الذى يحرك الآخرين لا بالقوة من أجل القوة أو الهيمنة المكرسة للاستمرار الهيمنة فهذا ليس وصفة لاستمرار النجاح، فالهيمنة كغاية فى ذاتها هى طريق مسدود وهى لاحقا ستولد معارضة مضادة وتنتج غطرستها عمى تاريخى خادع للنفس.

ويحذر برجنسكى من أن الوجهة النهائية للعالم هى أما تقدم يأتى عبر الحقبتين القادمتين نحو مجتمع دولى تحكمه المصالح المشتركة أو اندفاع متسارع نحو الفوضى العالمية.

وفى ذكره لما يسميه برجنسكى "مناطق الغليان فى العالم" يركز على الشرق الأوسط ويعتبر أنه مجال هام لتعاون أمريكى أوروبى وحيث أصبحت "خريطة طريق" لسلام إسرائيلى فلسطينى أمر لا ينفصل عن الحاجة إلى إعادة تأهيل العراق

كدولة مستقرة ومستقلة وديمقراطية وبدون هذين الخطين فأن السلام فى المنطقة يصبح مستحيلا، وأكثر من هذا فأن عمل أمريكا وأوربا معا يمكن أن يكون أكثر تفادى الصدام بين الإسلام والغرب وتنجح أكثر الاتجاهات الإيجابية داخل العالم الإسلامى والتى تفضل إدخال الإسلام فى العالم الديمقراطى الحديث ولكن هذا يتطلب فهما حصيفا للقوى المتنازعة داخل الإسلام وتمتلك أوروبا ميز على الولايات المتحدة فى هذا الشأن.

ويحذر برجنسكى من أن محاولات نشر الديمقراطية فى العالم الإسلامى بحماس وتعصب ويتجاهل التقاليد التاريخية والثقافية للإسلام يمكن أن يؤدى إلى نفس الديمقراطية فالقضية تتطلب صبرا تاريخيا وحساسية ثقافية، فتجربة عدة دول إسلامية، وخاصة الملاصقة للغرب توحى بأنه حين تطبق الديمقراطية من خلال النمو لا من خلال الفرض من خلال قوة غربية، فأن المجتمعات الإسلامية يمكن أن تستوعب الثقافة السياسية الديمقراطية.

وهكذا، فإن جوهر كتاب برجنسكى هو أن جوهر الدور الأمريكى هو القيادة لا الهيمنة، وهو يكرس الكتاب لضمان أن تمارس أمريكا قيادتها بشكل آمن وتفادى ما يمكن أن يولد ضدها مقاومة ومعارضة عالمية بل والكراهية.

فى مفارقة القوة الأمريكية

لماذا لا تستطيع القوة الأولى الوحيدة فى العالم التصرف بمفردها؟

جوزيف ناى Joseph Nye هو عميد مدرسة نظم الحكومات فى جامعة هارفارد وهو وكيل وزارة الدفاع السابق فى عهد كلينتون. وهو منذ نهاية الثمانينات مشغول بالقوة الأمريكية وقدراتها وأبعادها ومكانها بين القوى الأخرى وذلك منذ أصدر فى عام ١٩٩٩ كتابه Bound to Lead والذى أراد أن يرد به على دعاة مدرسة الاضمحلال Declinist الذين تصوروا أن القوة الأمريكية تتراجع بشكل نسبى مقابل قوى أخرى صاعدة. وفى الكتاب الذى نقدمه اليوم يركز ناى على أن القوة ليست وحدها كافية لحل المشكلات الدولية مثل الإرهاب والتدهور البيئى ومنع الانتشار النووى وبدون الاعتماد على الأمم الأخرى ومن هنا دعوته للسياسة الأمريكية لكى تعيد توجيه مسارها لتعاون مع الآخرين والتعامل معهم، وكما أوصى إعلان الدستور الأمريكى، بالتهذيب وليس بالغطرسة والإملاء وعدم الاستماع إليهم.

وفى هذا السياق يعالج المعركة التى تدور فى الولايات المتحدة الأمريكية بين دعاة العمل المنفرد Unilatral والعمل المتعدد Multilateral وهو وأن كان من الواضح أنه من دعاة التعاون والعمل المتعدد إلا أنه لا يأخذ هذا على إطلاقه بل يضع معايير اللجوء إلى كلا الأسلوبين.

وعلى الرغم من أنه فى كتابه الأول Bound to Lead قد توقع أن تظل الولايات المتحدة الأمريكية فى مركز القيادة وأنها ستظل تمسك بعناصر القوه التى تميزها عن غيرها إلا أنه ينبه إلى أن للقوة أخطارها وهو فى كتابه الجديد(*) يطور فى مفهوم القوة وعناصرها، ويعتبر أن القوة هى القدرة على التأثير على النتائج التى تريد الولايات المتحدة الأمريكية تحقيقها وتغيير سلوك الآخرين لتحقيق هذه النتائج، وفى سياق القوة فأن القوة العسكرية تظل عامل حاسم فى بعض المواقف ولكن من الخطأ التركيز بشكل ضيق على الأبعاد العسكرية للقوة الأمريكية، وعنده أنه إذا أرادت الولايات المتحدة أن تظل قوية فأنها تحتاج إلى التركيز على القوة اللينة Soft Power ويميز بينها وبين القوة الصلبة Hard Power التى تركز على الدوافع والحوافز أما القوة اللينة فهى الطريق غير المباشر الذى يعتمد على الثقافة والأيدلوجية وجاذبية القيم لممارسة القوة التى تجعل أمم أخرى يمتلكها الإعجاب بهذه القيم وتريد تقليدها وتتطلع إلى مستواها من الرخاء والانفتاح وبهذا المعنى يدعو ناى إلى جدول أعمال للسياسة الدولية بشكل يعتمد على الجاذبية والإقناع والنموذج والاستماع للآخرين أكثر مما يعتمد على القسر والزجر. كما ينبه إلى أن الغطرسة واللامبالاة بآراء الآخرين والتفسير الضيق للمصالح القومية والعمل المنفرد هو طريق أكيد لتقويض هذه القوة اللينة، ومن كلا القوتين اللينة والصلبة يتكون مزيج القوة ومصادرها وسف يكون من الخطأ الأكبر للولايات المتحدة الأمريكية أن تعتمد على بعد واحد من عناصر القوة أو تعتقد أن الاعتماد على القوة العسكرية فقط سوف يضمن قوتها.

ويعطى ناى اهتماما بتحليل مفهوم الغطرسة ومناقشة "المحافظون الجدد" الذين يدافعون اليوم عن سياسة خارجية عمادها ما يسمونه الهيمنة الأمريكية

(*) Nye, Joseph, "The barodox of American Power: why the world only super Power Can't Go it alone" oxford university Press, 2002.

الحميدة Benign American Hegemony واعتبارهم أنه ما دامت القيم الأمريكية جيدة وتمتلك القوة العسكرية فأن الولايات المتحدة يجب أن تتصرف وفقا لذلك.

أما جوزيف ناى فهو يعتبر أن تحديد المصلحة القومية لكى تتضمن المصالح العالمية هو العامل الحاسم فى تحديد ما إذا كان الآخرون سوف يرون الهيمنة حميدة أم لا، ومن ثم فأن أى تركيز على القطبية الواحدة والهيمنة والعمل المنفرد وما يصاحب ذلك من غطرسة سوف يؤدى إلى تفتيت القوة اللينة والتى هى جزء أساسى من الحل وينطلق ناى فى تحليله للقوة الأمريكية من أنها ليست أبدية وإنها بددت قوتها اللينة من خلال المزيج بغطرسة واللامبالاة سوف يزداد تعرض أمريكا .. للخطر والإسراع فى تفتيت تفوقها.

ويطرح ناى سؤالا مركزيا وهو إلى متى سوف يستمر التفوق الأمريكى، وما الذى يمكن فعله بهذا التفوق، ويميز بين من يعتبرون أن التفوق الأمريكى هو ببساطة نتيجة لأنهيار الاتحاد السوفيتى وأن هذه هى "لحظة القطب الواحد" التى سوف تكون قصيرة وهو ما يعنى أن على الولايات المتحدة أن تتدخر قوتها وأن ترتبط بالعالم، وبين من يجادلون من أن القوة الأمريكية ضخمة وأنها سوف تدوم لعقود وأن لحظة القطب الواحد يمكن أن تصبح عهدا من القطبية، ومن وجهة نظر ناى فأن التفوق الأمريكى سوف يدوم فى هذا القرن ولكن بشرط أن تستطيع الولايات المتحدة أن تستخدم تفوقها بشك عاقل وإذا ما تحقق عددا من الافتراضات: منها أن التقدم الطويل الأجل للقدرة الإنتاجية الأمريكية سوف يستمر، وأن المجتمع لن يتعرض للتحلل، وأن الولايات المتحدة سوف تظل محتفظة بقدرتها العسكرية ولكنها لن تصبح ذات طابع عسكرى زائد، وإن الأمريكان لن يصبحوا متغطرسين فى قوتهم بشكل يبددوا فيه قوتهم اللينة وأنه لن تقع سلسلة من الحوادث الكارثية تحول بشكل عميق الاتجاهات الأمريكية فى اتجاه منعزل، وأن الأمريكيون سوف يحددون مصلحتهم القومية بشكل واسع الأفق يشمل المصالح العالمية.

حقيقة القوة فى عالم اليوم

فى توصيفه لأوضاع القوة فى عالم اليوم يرفض ناى مفهوم عالم القطب الواحد وكذا القطبية المتعددة ويعتبر أن كلا منهما مضلل أما حقيقة القوة فى العالم فهى أشبه برقعة الشطرنج ثلاثية الأبعاد حيث تقع فى قمتها القوة العسكرية وهى أحادية القطب بشكل واضح وحيث أن الولايات المتحدة هى القوة الوحيدة التى تمتلك أسلحة عابرة للقارات وقوات جوية وبحرية وأرضية قادرة على الانتشار عالميًا، ولكن وسط الرقعة فأن القوة الاقتصادية متعددة الأقطاب حيث تمثل الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا، اليابان ثلثى الناتج العالمى، وفى هذا البعد الاقتصادى فأن الولايات المتحدة الأمريكية ليست قوة مهيمنة وأن عليها أن تساوم أوروبا كطرف متساوى وهذا الوضع هو الذى جعل بعض المراقبين يسمونه عالم هجين من تعدد وتفرد الأقطاب Hybrid Uni - Multi Lateral World أما قاع رقعة الشطرنج فتشغله العلاقات عابرة القوميات التى تعبر الحدود وتقع خارج حدود سيطرة الحكومات وهذا المجال يضم لاعبين غير حكوميين من رجال البنوك الذين يحولون بلمسات إلكترونية مبالغ تتعدى ميزانية حكومات، وكذلك إرهابيين وفى قاع الرقعة فأن القوة موزعة بشكل واسع بحيث لن يكون هناك معنى للحديث عن القطبية أو التعددية أو الهيمنة.

ويستخلص ناى من هذا التوزيع للقوة أنه إذا كنت إزاء لعبة ثلاثية الأبعاد فسوف تخسر إذا ما ركزت فقط على البعد العسكرى وفشلت فى أن تلاحظ الأبعاد الأخرى ومدى الترابط بينها.

فى هذا التوزيع المعقد للقوى فأن ما يزيد من تعقيد الموقف بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، أن هناك الكثير والكثير من الأمور الى تقع خارج سيطرة حتى أكثر القوى قوة، فالولايات المتحدة الأمريكية تفتقر إلى المتطلبات الأولية لحل الصراعات الداخلية للمجتمعات الأخرى وإلى التحكم ورصد الصفقات عبر القومية التى تهدد الأمريكيين فى الداخل وإزاء هذا يرى ناى أنه ليس أمام الولايات

المتحدة إلا أن تقيم تحالفات دولية لكى تتعامل مع تهديدات مشتركة وتحديات يجعلها تتعلم بشكل أفضل كيف تشارك مثلما تقود وينقل فى هذا عن محلل بريطانى "أن مفارقة القوة الأمريكية فى نهاية هذا القرن هى أنها من العظمة بحيث لا تتحداها قوة أخرى، ولكنها ليست عظيمة بما فيه الكفاية لكى تحل مشكلات مثل الإرهاب الدولى. والانتشار النووى فالولايات المتحدة تحتاج إلى مساعدة واحترام الأمم الأخرى".

وفى استعراضه للمعركة بين دعاة العمل المنفرد ودعاة العمل المتعدد ورغم وضوح أنه يقف إلى صف الفريق الأول ويرى أن الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تعمل مع الأمم الأخرى حول المشكلات العالمية بطريقة متعددة ويتفق مع الرأى القائل بأن الولايا ت المتحدة لا تستطيع أن تضمن مصالحها بشكل منعزل، على الرغم من هذا فأنه لا يقبل العمل المتعدد على إطلاقه ويضع عدد من المعايير للاختيار بين أساليب العمل المنفرد أو المتعدد فهو لا يستبعد العمل المنفرد فى الحالات التى تتعلق بمصالح حيوية تتصل ببقاء الولايات المتحدة، ويقدم أزمة الصواريخ الكوبية نموذجا على ذلك كما يدعو إلى الحذر فى الترتيبات المتعددة التى تتدخل فى قدرة الولايات المتحدة على خلق سلام مستمر فى المناطق المضطربة إلا أنه يعتبر العمل المتعدد والتعاون مطلوبا وجوهريا فى القضايا ذات الطابع التعاونى الحقيقى والتى لا تستطيع أن تديرها الولايات المتحدة بدون مساعدة دول أخرى مثل قضايا التغير المناخى وانتشار الأمراض المعدية واستقرار الأسواق المالية العالمية والنظام التجارى الدولى وانتشار أسلحة الدمار الشامل وتجارة المخدرات واتحادات الجريمة الدولية والإرهاب الدولى، ففى كل هذه المشكلات التى تتصل بالمصالح القومية الأمريكية لا يمكن أن يتحقق إلا بالمشاركة والتعاون مع بقية العالم.

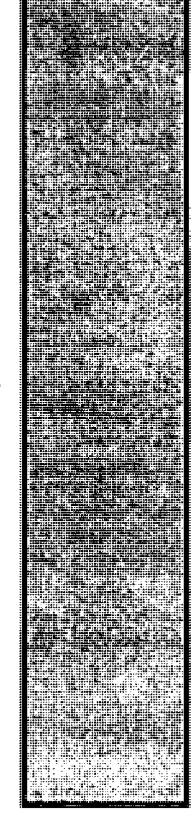
ويستخلص ناى فى النهاية أن مفارقة السياسة الأمريكية تكمن فى أن السياسة الدولية تتغير بطريقة تجعل من غير الممكن لأقوى دولة فى العالم منذ لإمبراطورية

الرومانية أن تحقق بعض أهدافها الدولة الحاسمة وحدها. فالولايات المتحدة تفتقر إلى كل من الطاقة والقدرة الدولية والداخلية لحل صراعات تعتبر داخلية لمجتمعات أخرى وأن تراقب وتتحكم فى تطورات عبر القومية تهدد الأمريكيين فى الداخل وفى الكثير من قضايا اليوم الرئيسية ، فأن القوة العسكرية وحدها لا تستطيع ببساطة أن تحقق النجاح وأن استخدامها فى بعض الأحيان قد يأتى بنتائج عكسية.

وقد جاءت الأحداث لكى تثبت الإدارة الأمريكية صحة وجهة نظر جوزيف ناى عن صعوبة التصرف بمفردها وبمنأى عن المجتمع الدولى ومنظمته الدولية. فبعد النجاح العسكرى الخاطف فى العراق اكتشفت الإدارة الأمريكية أنها لا تستطيع بمفردها تحمل أعباء ما بعد الحرب واستمرار وجودها سواء على المستوى العسكرى والبشرى أو الاقتصادى لذلك عادت إلى الأمم المتحدة، التى كان أقطابها حتى وقت الحرب يعتبرونها غير ذات موضوع Irrelevant ، لكى تضفى أولا الشرعية على وجودها ولكى تقنع دولا أخرى للاشتراك فى قوة دولية تشاركها العبء العسكرى فى العراق فضلا عن مساهمتها فى أعباء إعادة الإعمار فى العراق. كذلك بدأت الادارة المريكية وخاصة مع ولايتها الثانية فى إعادة ترتيب علاقتها مع الأوربين وخاصة مع قواها الرئيسية فرنسا والمانيا وتنسج معهم صيغ للتعاون وخاصة حول قضايا الشرق الأوسط. وهكذا أنهار أحد الافتراضات الهامة التى روج لها خبراء وأقطاب الإدارة الأمريكية وهى أن أمريكا قادرة على التصرف المنفرد أن لم تنصاع القوى الدولية الأخرى للاختبارات والمواقف الأمريكية، هذا فضلا عن افتراضات أخرى تثبت الأحداث كل يوم عدم صحتها.

أمريكا إذ تقف بمفردها :

ماذا فعل المحافظون الجدد بأمريكا والعالم؟



مع تعدد الكتابات التى صدرت عن مجموعة المحافظين الجدد فى الولايات المتحدة فأن هذا الكتاب(*) الذى صدر فى نهاية عام ٢٠٠٤ يتميز عنها فى ثرائه بما يقدمه عن هذه المجموعة وتطورها عبر إدارات أمريكية متتالية خاصة منذ الستينات حتى وصولها إلى قمة نفوذها بل "واختطافها" للسياسة الخارجية لإدارة بوش الابن فى سنوات ولايته الأولى ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤، وصياغتها للمفاهيم والاستراتيجيات التى تصرفت هذه الإدارة وفقًا لها ووضعتها موضع التنفيذ. ويبحث هذا الكتاب فى نفوذ وتسرب هذه المجموعة إلى كافة المؤسسات الأمريكية وخاصة العسكرية والإعلامية، وكتاباتهم الكثيفة عن رؤاهم. ويبدو الكتاب فى أفضل صورة حين يناقش التأثير الذى أحدثته هذه المجموعة على الولايات المتحدة خارجيا وداخليا وعلى الصورة التى بدا بها النظام الدولى بفعل ممارسات سياسة بوش وقناعاتها الأيديولوجية . فخارجيا يقول الكتاب أن الأمريكيين وأمتهم أصبحوا

(*) Stefan Helper, Jona then Clarke, "America Alone" The new conservatives and the Global order" Cambridge university Pycss 2004.

فى خطر أعظم أكثر من أى وقت مضى منذ أزمة الصواريخ الكوبية، وداخليا اقتربت أمريكا من حالة استقطاب لم تشهدها منذ حرب فيتنام، ولهذا فأن هذا الكتاب هو مناقشة للخطأ الذى جرى وكيف وصلت أمريكا إلى هذه الحالة وينتهى إلى أن المسئولية الرئيسية تكمن فى المحافظين الجدد فى أساسيات أيديولوجيتهم التى تفسر النظام الأحادى القطبية الذى صنعه التفوق العسكرى الأمريكى.

وبداءة يعتبر الكاتبان أن القوة العسكرية الأمريكية، والتى سيطرت لقرابة القرن، قد وصلت إلى قمم جديدة لا يمكن تحديها، كما ظلت قوتها الاقتصادية متفوقة، ورغم هذا الواقع الجدير بالترحيب فأن قوتها الأخلاقية معرضة للخطر وهذا بسبب أن السياسات التى تبنتها استجابة للرعب المأسوى وأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ قد قامت على سلسلة من المقدمات الخاطئة التى تفترض أن التحديات التى تواجهها هى أساسا ذات طابع عسكرى وأن القوة العسكرية وحدها هى التى يمكن أن تقدم النصر.

ولهذا يطالب الكتاب من الأمريكيين أن يتراجعوا عن المشاعر التى ولدها هذا اليوم الرهيب وأن يمسكوا بمرآه ليروا فيها أنفسهم ومحيطهم وعلاقاتهم مع جيرانهم وأصدقائهم، وهو يدعوهم أن يتأملوا التغيرات التى جرت وأن يسألوا ما إذا كانت هذه هى الصفات والمستقبل التى يودون أن تتبعه أمريكا. فسواء بوعى أو بغير وعى، وخلال هذه الفترة القصيرة منذ ١١ سبتمبر فقد تغيرت أمريكا كشعب ومجتمع، وفى علاقات أمريكا مع العالم الأوسع فأن كثيرًا قد تغير، فالموجه التلقائية من التعاطف بعد ١١ سبتمبر قد تحولت إلى عداء لأمريكا ومناهضة لها، وتفككت التحالفات التى شيدت بجهد عبر نصف قرن، فضعفت سلطة المؤسسات المتعددة الأطراف والتى ولدت بإلهام أمريكى، والسفارات الأمريكية فى الخارج أصبحت تختبئ خلف المدرعات وأصبح الأمريكيون أنفسهم مترددين فى السفر للخارج فى ضوء تحذيرات رسمية ضد السفر وراء البحار، وحين يسافرون فأنهم يندهشون من

العداء الذى يواجهونه، واقتصاديا فأن الثمن الذى دفعه المجتمع الأمريكى كان غاليًا، فقد تضخم عجز الميزانية وجزء كبير من هذا كان بسبب المتطلبات الأمنية، وامتلكت وزارة الأمن الداخلى ووزارة العدل سلطات غير مسبوقة فى الاقتحام والمراقبة، غير أن أعظم تغير كان سيكلوجيا، فقد اقنع الأمريكيون أنفسهم أن حالتهم الطبيعية هى الحرب، الحرب التى لا ابعاد لها مع عدو مراوغ وبلا تحديد لما يشكل النصر. وهكذا ، وفى ظل عقلية الحصار، أصبح الأمريكيون يعيشون فى "مزاج الأزمة" وأصبح الشعار السياسى هو "أنه الإرهاب يا غبى"، وكانت المحصلة النهائية هى هذه المفارقة الصارخة، فرغم الاستخدام الشامل لقوى النيران الأمريكية وراء البحار وتحويل مماثل للموارد للأمن الداخلى لا يشعر الأمريكيون بالأمن ولكن العكس تماما، تظهر الاستطلاعات أن الأمريكيون يشعرون أنهم مهددون شخصيا أكثر من أى وقت مضى فى تاريخهم. وليس هذا غريبا بعد أن أخرجت أيدلوجيات سابقة من الأدراج ونفض عنها الغبار وتسميتها أنها رد على الإرهاب والحقيقة أن هذه الأيدلوجيات ليس لها علاقة بمحاربة الإرهاب بل فى الحقيقة فأنها تجعل محاربة الإرهاب أسوأ، وهى الأيدلوجية التى كيفت الصراع التقليدى بين دولة ودولة على أنه يلائم عصر التهديدات فيه غير تقليدية وعابرة للقوميات. هذه الأيديولوجية التى توصف عادة بالمحافظة الجديدة، وأن كان أصحابها الذين يشعرون بالمذاق السلبى لهذه التسمية يفضلون تسميتها بـ "العالمية الأمريكية" American Internationalist أو "العالمية الديمقراطية" Democratic globalist، وينظرون إلى الدبلوماسية كعبء ثقيل على الانفرادية unipolarity الأمريكية ويتبنون سياسة خطرة ومغامرة التى تستخدم القوة العسكرية كأداة وملجأ أو لنطاق واسع مع التحديات، وتتصور أن الولايات المتحدة فى حالة توتر دائم مع العالم الخارجى ويميلون إلى مناخ من عدم التسامح والتطابق فى الداخل، والمحافظون الجدد فى الواقع يدافعوا عن الحديث عن الحرب العالمية الرابعة، ويتبنون بحماس فكرة "الحرب الجديدة"، ويشككون فى وطنية هؤلاء الذين تجرأوا على إثارة الأسئلة، وهكذا فطالما تدوم حالة حرب أو حالة أزمة، فأن النقاش،

ودعك عن الانشقاق Dissidence، يصاب بقشعريرة، وتمر البدائل بدون فحص، ويستخلص الكاتبان من تقديمهما لدور المحافظون الجدد فى ظل إدارة بوش، إنه رغم عملهم السابق مع رؤساء مثل ريجان وبوش الابن، فأن هذه المجموعة اليوم وفى وقت مختلف ورئيس مختلف يستبدلون المصالح بالأيديولوجية وبشكل تركت الأمة الأمريكية معزولة فى الخارج ومستقطبة فى الداخل، ولهذا يعتبر الكاتبان أن الولايات المتحدة فى مرحلة حاسمة غير عادية فى التاريخ الأمريكى، وباعتبار وصولهم إلى القوة العسكرية وأدوات السلطة الداخلية فأن هذه المجموعة الصغيرة نسبيًا لديها القدرة على وضع أفكارها حول أمريكا المعتمدة على القوة والمتجهة إلى الحرب موضع التفيذ، ولهذا يعتقد الكاتبان أن المحافظين الجدد يقدمون نموذجًا لا يمكن الدفاع عنه لمستقبل الولايات المتحدة، وتوحى كتابتهم الحديثة أنهم، وكما لاحظ تاليران عن البربون، أنهم يتذكرون كل شئ ولكنهم لم يتعلموا شئ من خبرات بلدهم هام ٢٠٠٣ فى أفغانستان والعراق، وفى مقابل هذا النموذج، يقدمان نموذجًا بديلاً عن السياسات التى تركز على المصالح الوسطية التى وجهت كلا من الإدارات الجمهورية والديمقراطية منذ عام ١٩٤٥ ـ ٢٠٠٠. وتتجه سياساتهم حول الاسنباقية الأمريكية Preeminence ، والاستعداد للعمل المنفرد، وحصولهم على قاعدة واسعة لا تتعرض للهجوم داخل الإدارة الأمريكية، ونتيجة ذلك وجدت الولايات المتحدة نفسها اليوم لسوء الحظ معزولة داخل المجتمع الدولى، وارتفعت بسرعة معارضة أمريكا، وتواجه الأمة نتيجة معقدة ومتزايدة الخطورة. وفى عرضهم لأكثر الثغرات ضيقًا للسيادة الأمريكية فقد ضيقت سياساتهم من الاختيارات الأمريكية وضاعفت من خسائر أمريكا البشرية والمالية، وما هو أكثر أهمية فأن تبنيهم للانفرادية قد شوهت سلطة أمريكا الأخلاقية وللمرة الأولى منذ الحرب الثانية تعانى أمريكا أزمة فى الشرعية الدولية.

أما داخليا فأن الضرر الذى نشأ من سياسات المحافظين الجدد لا ينسحب فقط على الساحة الدولية، فالأولوية الدائمة حقا، والتى تم التجاوز عنها منذ ١١ سبتمبر، كانت هى صحة المجتمع الأمريكى فى الداخل وهنا فأن الأثر المستمر

يمكن أن يعيش طويلا .. وفى الوقت الذى يظهر فجأة الأحساس بالأزمة ثم يختفى، فأن الحريات الداخلية بقيت تحت الضغوط وخاصة التعديل الرابع للحريات وافتراضات الخصوصية، كما تنحدر الحياة السياسية نحو الاستقطاب وحيث يوصم النقاد بعدم الولاء والانهزامية، وأصبح الجدل السياسى يجرى لا على أساس الأفكار وإنما على اساس التصنيف الأيديولوجى.

ويخصص الكاتبان معظم فصول الكتاب لكى يزيلوا الغموض المحيط بالمحافظين الجدد ويسألون كيف ومتى وصلوا إلى مناصبهم ونفوذهم، وينظرون فى تاريخهم ويتأملون فى نقاط قوتهم وضعفهم ويقيمون تأثيرهم على السياسة وعلى حياة الأمريكيين فى الداخل وأمنهم القومى. ويسجلان قمة قصتهم عند لحظة الأزمة القومية فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ حين وجدوا أنفسهم، جزيئا بالتصميم وجزيئا بالمصادفة، فى مراكز النفوذ العليا وتحركوا لكى يتولوا زمام آلة الحرب الأمريكية، ويستخلصون من هذا التتبع لقصتهم أنهم قد أخذوا العلاقات الدولية للولايات المتحدة إلى انعطافه سيئة الحظ بعيدة عن الأسلوب التقليدى القائم على بناء التوافق والاقتصادى فى الموارد، وكانت النتيجة النهائية لسياساتهم المنفردة التى تناولها منذ منتصف التسعينات هى أن أمريكا للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية تعانى أزمة فى الشرعية الدولية.

ويحدد الكاتبان القضايا التى يتوحد حولها المحافظون الجدد فى:

- الاعتقاد الناشئ عن اقتناع أو الوضع الإنسانى يتحدد باختيار بين الخير والشر وأن المقياس الحقيقى للطابع السياسى إنما يوجد فى استعداد الأول لمواجهة الثانى.

- التأكيد على أن المحدد الرئيسى للعلاقة بين الدول ترتكز على القوة العسكرية والاستعداد لاستخدامها.

- التركيز الأساسى على الشرق الأوسط والإسلام العالمى كتهديد رئيسى للمصالح الأمريكية فيها وراء البحار.

وفى وضعهم هذه المفاهيم موضع التنفيذ فأن المحافظون الجدد:

- يحللون القضايا الدولية كأبيض وأسود ووفق مستويات أخلاقية مطلقة، وأنهم وحدهم الذين يملكون التميز الأخلاقى ويجادلون بأن الاختلاف يرقى إلى الانهزامية.

- ازدراء المؤسسات الدبلوماسية التقليدية مثل وزارة الخارجية والمحللين البرجماتين، وهم على عداء مع المؤسسات المتعددة الأطراف غير العسكرية وعلى خصومة غريزية مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وشعارهم هو "الانفرادية العالمية" Global unilaterlism وهم يشعرون بالقوة من النقد العالمى ويعتقدون أنه يؤكد الفضيلة الأمريكية.

وبناء على هذه العقائد فأن المحافظون الجدد يجدون أنفسهم فى موضع المواجهة:

- مع العالم الإسلامى ولا يعلم أحد مع من فى المستقبل.

- مع حلفاء أمريكا وأصدقائها، ومع الحاجة للتعاون فى الأمم المتحدة وأماكن أخرى لتحقيق لأهداف الأمريكية.

- مع من يبحثون عن مواجهة العجز فى الميزانية وعلى التعقل فى الانفاق، ومع زملائهم الأمريكيين الذين لا يتفقون معهم ومع أهدافهم.

بالإضافة إلى هذا فأن المحافظون الجدد فى غاية الوضوح حول عقائد الشئون الدولية التى لا يتفقون معها، ففى الأيام الأولى لبوش فى المنصب أرسل مجموعة منهم الرئيس الجديد خطابًا ينصحونه أن لا تلقى اهتمامًا لأفكار مثل "الاستقرار" و "الحالة السوية" Normalcy، و "العلاقات الجيدة"، ويعتقدون أن مفاهيم مثل "الردع" "الاحتواء" ، "الواقعية"، "الأمن الجماعى" ، "بناء الثقة" ، "الحوار" و "التوافق" هى مفاهيم غير مجدية فى عالم اليوم، وعندهم فأن عبارة "التواضع" التى استخدمها بوش ليست أكثر من بلاغة انتخابية ونظروا إلى "عملية سلام" الشرق الأوسط كفكرة مشبوهة، وإلى المعاهدات والاتفاقيات باعتبارها "قيدًا على القوة

الأمريكية"، وهم يعطون اهتمامًا ضئيلاً لدور العوامل غير العسكرية مثل الحوافز الاقتصادية، وتخفيف الفقر والقوة اللينة Soft Power ، وخسائر البيئة، وللتجارة الدولية، وهم لا يظهرون اهتمامًا بالنتائج الاقتصادية لسياساتهم، وينظرون إلى من يعتبرون هذه المظاهر على أنهم "مخربيين" ، و "مكتئبين" أو "انهزاميين"، بل يشككون فى وطنيتهم.

من هم أصحاب وإعلام الفكر المحافظ الجديد؟

من أبرز الأسماء الذين تولوا مناصب رسمية من قبل وبشكل أكثر فى إدارة بوش الثانية: لويس ليبى، رئيس موظفى مكتب نائب الرئيس ديك شينى، والمستشار الخاص للرئيس الأمريكى اليوت ابرامز، ونائب وزير الدفاع بول وولفيتز، وشصخيات فى وزارة الارجية مثل جون بولتون ودافيد وورمزر، وفى الأجهزة الاستشارية ريتشارد بيرل واليوت كوجين ومن الأكاديميين دونالد كاجان الأستاذ فى جامعة بريستون برنارد لويس وآرون فريدبرج، وفى الإعلام محرر مجلة ويكلى ستاندرد ويليام كريستول الذى يعتبر من الجيل الأول للمحافظين الجدد فى التسعينات الذى يعتبر أن الأفكار هى التى تحكم العالم لأن الأفكار هى التى ستحدد طريقة تصور الواقع (وهذا ما جعل البعض يرى وجه الشبه بين هذا التفكير وتفكير لينين وتروتسكى)، كما يعتبر أن الديمقراطية الأمريكية ليس من المحتمل أن تبقى طويلاً فى عالم معادى بشكل بالغ القيم الأمريكية، وشارلز كرونهامر كاتب العمود فى واشنطون بوست، ومعظم كتاب الرأى فى الوول ستريت جورنال، ومحطة فوكس نيوز، ومدير المخابرات السابق جيمس وولس، وفى مراكز البحث ماكس بوت فى مجلس العلاقات الخارجية، ونورمان بورهرتز وميرياف وورمز فى معهد هدسون، ومعظم الباحثين فى معهد أمريكان انتربريز، وأعضاء مشروع القرن الأمريكى.

وثمة شخصيات قد لا تحسب مباشرة على الفكر المحافظ الجديد ولكنهم من الأفضل تسميتهم بالقوميين الأمريكيين American Nationalist إلا أنهم وجدوا

أن أفكارهم حول الاستثنائية الأمريكية American Exceptionalism والانفرادية إنما تتماشى مع عقائد المحافظون الجدد، مثل نائب الرئيس ديك تشينى، ووزير الدفاع رامسفيلد، والذين كان تأييدهم وراء اندفاع ونفوذ وتأثير أيديولوجيات المحافظون الجدد. وينتمى أيضًا لهذه الشخصيات أسماء أعضاء فى مجلس الشيوخ والنواب أبدوا اهتمامًا بحركه المحافظين الجدد: جاك كمب والسيناتور دانيل باتريك مونيهان، وتوم، نويت جينجرتش وجوزيف ليبرمان خاصة فى تأييده القوى للعمل العسكرى الأمريكى فى الشرق الأوسط.

وبين هؤلاء تحدث كاجان وكريستول عن تأسيس "مستوى من المنهجية العالمية التى تميل إلى تشكيل بيئة دولية لمصلحتها الخاصة"، وهما ينتقدان بقسوة التحديد الضيق "لمصالح أمريكا الحيوية" ويجادلان أن أهداف أمريكا الأخلاقية ومصالحها القومية متطابقان، ويطالبان بسياسة خارجية ودفاعية لا تقدم اعتذارات، ومثالية ومؤكدة وممولة جيدًا أكثر من المخصصات الحالية، فأمريكا "لا يجب فقط أن تكون رجل العالم ولكن يجب أن تكون منارته ومرشدته. وفى كتابهما "نهاية الشر" الذى ظهر عام ٢٠٠٣ بعد حروب أفغانستان والعراق، كرر ريتشارد بيرل ودافيد فروم هذه الأطروحات باعتبارها مادة المحافظة الجديدة للسياسة الخارجية فى المستقبل، وفى هذا الكتاب يتناول بيرل وفروم" الإرهاب العالمى" باعتباره تحدى السياسة الخارجية الوحيد للولايات المتحدة. ولدى بيرل أفكاره تفصيلية حول تطبيق القوة الأمريكية فى كل ركن من العالم، ولكن حين يأتى الأمر إلى الوصول إلى سلام بين العرب وإسرائيل فأنه يقول أن دور الولايات المتحدة قاصر فى أحسن الأحوال على مساعدة خلق دولة فلسطينية صغيرة محيدة "منزوعة السلاح".

أما موقف المحافظون الجدد من العراق فأن الكتاب يرجعه إلى أوائل التسعينات حين وجهوا عام ١٩٩٢ ما عرف بـ Defense Planning Guidance Paper وهى الوثيقة التى حازت تأييد وزير الدفاع وقتئذ ديك تشينى، وفى خطاب للرئيس كلينتون فى ٢٦ يوليو ١٩٩٦، كما برزت فيما عرف "بمشروع القرن العشرين" الذى

وقعه العديد من شخصيات المحافظين الجدد وأيده ديك تشينى، وطوروا تفكيرهم واعتبروا إمكانية أن يكون العراق قادر على استخدام أسلحة الدمار الشامل، وفى المدى القصير فأن هذا يعنى الاستعداد للقيام بعمل عسكرى حين تفشل الدبلوماسية، وقد كان بول وولفيتز وبعد أربعة أيام من ١١ سبتمبر هو الى شجع على الهجوم على العراق واتفق مع دايفيد فروم على أن الولايات المتحدة يجب أن تذهب إلى أبعد من الإرهابيين إلى الدول التى تأويهم. وهكذا وجد ١١ سبتمبر المحافظون الجدد وهم مستعدون تمامًا لتطبيق فكرهم القديم.

وثمة ثلاث مواقف ترتبط منذ البداية بالمحافظون الجدد منذ السبعينات: عداءهم لسياسة الوفاق مع الاتحاد السوفيتى كما تبناها نيكسون وتابعها كارتر حين وصفها بودهرتز على أنها سياسة "تجعل العالم أكثر أمنًا بالنسبة للشيوعية" ووصف سياسة كارتر تجاه السوفيت بأنها "ثقافة التهدئة" Culture appeasement" وهذا الموقف من الوفاق ومن أسلوب التعامل مع الاتحاد السوفيتى هو الذى قربهم من رونالد ريجان وأيدوا حملته الانتخابية ورأوا فيه أكبر أمل فى احتواء التوسع السوفيتى. وأن كانوا بدأوا يختلفون معه حين شرع ريجان فى سياسة الاقتراب من السوفيت خاصة مع مجئ جورباتشوف.

وباعتبار أن نضال المحافظون الجدد قد ارتكز على معاداة الشيوعية والاتحاد السوفيتى، فأن أنهيار الإمبراطورية السوفيتية قد واجه المحافظون الجدد بسؤال لم يواجهونه من قبل وهو: ماذا يجب أن يكون أساس السياسة الخارجية؟ وقد وجد، وخاصة الجيل الجديد من المحافظين الجدد Young Turks، هذا الأساس فى "الهيمنة العالمية" Universal Domination فى عالم "أحادى القطبية" Unipolar، وأنه مع تراجع الشيوعية فأن تقدم الديمقراطية يجب أن يكون حجر الزاوية فى الأيديولوجية الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية.

والموقف الثانى هو العلاقة مع الأمم المتحدة ونقدهم لها باعتبارها جهازًا غير فعال، وهو الموقف الذى تبناه أيضًا رونالد ريجان وجعله يعين شخصية معروفة

بنفوذها للمنظمة الدولية هى جين كركباتريك مندوبه للولايات المتحدة فى المنظمة الدولية وكانت هى وبودهيرتز وموبيهان يطالبون بتقييم واقعى لعلاقة الولايات المتحدة مع الجهاز الدولى وكانوا يعتقدون أن الاتحاد السوفيتى لا يحترم الأمم المتحدة كجهاز حل التراعات وجهاز للتوازنات، ومع هذا فأن الولايات المتحدة مصرة على اعتقاد خاطى فى ميثاق الأمم المتحدة كأداة مفيدة لإدارة السياسة الخارجية الأمريكية.

أما الموقف الثالث الذى ارتبط بالمحافظون الجدد وفكرهم فهو الاهتمام الفائق بشئون إسرائيل وهم يعتقدون أن التزام الولايات المتحدة بإسرائيل ينبع من طبيعة إسرائيل الديمقراطية وليس الدينية، وهذا التأييد لا يعنى أن حركة المحافظون الجدد كانت بشكل مسيطر ظاهرة يهودية، فالحركة قد جذبت مخلصين لها من مختلف الخلفيات الدينية فضلاً عن الالتزام بأمن إسرائيل كان مبدأ جوهريًا لكل الإدارات الأمريكية منذ اعتراف ترومان بإسرائيل عام ١٩٤٩، ومع هذا فإن بعض المحافظين الجدد يدعون أن العداء لهم هو قناع للعداء لإسرائيل، وفى نظر المحافظون الجدد فأن الالتزام بأمن إسرائيل والتأييد الوطنى للقيم الأمريكية يرتبطان بشكل لا ينقسم. وقد ساعد الموقف من إسرائيل على صياغة مواقف أخرى لحركة المحافظين الجدد مثل موقفهم من أوروبا حين بدأت تمثل إلى السياسات العربية، وكان تصور أن أوروبا بعد تقيمها لأمن اسرائيل على بذر بذور العداء لأوروبا بين بعض مثقفى المحافظين الجدد، وكتب عدد منهم المقالات بأن الأمم المتحدة والشيوعية، ومعظم العالم الثالث معادئين للسامية ومعهم عينات كبيرة من المقتفين الأمريكيين، وعلى هذا فقد استخلص المحافظين لجدد أن الولايات المتحدة وإسرائيل يشتركون فى صراع أيديولوجى مشترك ضد أعداء مشتركين.

ولهذا السبب فأنه إذا أراد أحد أن يفهم اتجاه السياسة الخارجية الأمريكية اليوم فأنه يجب أن يقرأ ماذا كان يكتب المحافظين الجدد منذ أكثر من سنوات، وقد يظن

الأمريكيون وحلفاءهم فيما وراء السياسة أنهم منغمسون ضد الإرهاب، وهذا جزيئاً ما يحدث، ولكن الجزء الأكبر من نظرية المحافظين الجدد والذى تطور خلال التسعينات وما يؤثر اليوم بشكل كبير أولويات واشنطون له علاقة بالإرهاب، وبدلاً من هذا فأن التركيز على "بروز الصين كقوة قوية ومصممة ومعادية محتملة، واتجاه التطورات المغلقة فى روسيا والتهديد المستمر التى تفرضه الديكتاتوريات فى العراق وصربيا وكوريا الشمالية" و "الانحدار المتزايد المنذر فى القدرات العسكرية الأمريكية"، فى ضوء هذا يصبح السؤال هو ما إذا كان إتباع هذه النظرية سوف يلهى أمريكا عن تعقب الإرهاب، أم أنه سوف تفاقم من خطره.

صعود المحافظين الجدد

مع انتخاب جورج دبليو بوش أمسك المحافظين الجدد بالفرصة، فخلال عشر سنوات من الإحباط تلت ما رأوه من نهاية غير ناضجة للحرب فى الخليج، فقد صقلوا أجندتهم وتطلعوا إلى ممارسة السلطة، ولكن كان يتعين معهم التصرف بحذر، وفى البداية أقصى بعضهم مثل وليم كريستول عن حفلات البيت الأبيض حيث ذكر أنه حذر الجمهوريين من أنه كان من الخطأ تأييد بوش، وإزاء هذا فأن جورج بوش لم يقترب من السلطة بسياسة خارجية تميل إلى برنامج المحافظون الجدد، وفى خطاب مؤتمر ١٩٩٩ قدم سياسة أمريكية عالمية تقوم على التوازن والجمع بين العناصر السياسية والاقتصادية والثقافية واعتبر "أن القوة العسكرية ليست هى المقياس النهائى للقوة" "دعونا نلفظ غمامات الإنعزالية" ومثلما نرفض تاج الإمبريالية، دعونا لا نسيطر على الآخرين، ودعونا نحصل على سياسة خاصة أمريكية تعكس تواضع القوة الحقيقية، وتواضع العظمة الحقيقية" وأكثر من هذا فأن المرشح بوش كان يرفض الأفكار الضخمة حول إعادة صياغة المجتمعات أو إعادة بناؤها أو تأييد العمليات العسكرية فى مناطق لا تمثل مصلحة حيوية للولايات المتحدة. وكان يميز بين السياسة الخارجية فى عهده وبين سياسة كلينتون "المدفوعة بالأفكار" وهو يؤمن "بناء الأمة" ولكنى "سأكون حريصًا جدًا فى استخدام قواتنا لبناء الأمم". ومقارنة هذه الأفكار التى طرحها بوش خلال حملته

الانتخابية بممارسات إدارته فى أعوامها الأولى، إنما يكشف عن أنه عندما تحول بوش إلى المحافظين الجدد بعد ١١ سبتمبر فقد ظهر كمن اهتدى إلى مذهب جديد قائم على الحدس والشخصية أكثر منه عن اقتناع عميق. وكان على المحافظين الجدد من أمثال ريتشارد بيرل أن يجتمعوا من أجل الوصول إلى بوش. ورغم هذا فأن تركيز بوش على إعادة بناء القوة ورؤيته للمصلحة القومية وافتقاده إلى أفكار قوية مسبقة عن السياسة الخارجية قدم الأمل للمحافظين الجدد، وكان مضى وقت طويل حتى وجد عددًا منهم طريقهم من مراكز البحث والجامعات ومكاتب المحاماة التى قادت السلطة فى واشنطون ويتولون مراكز رئيسية فى البنتاجون ومكتب نائب الرئيس ومجلس الأمن القومى ومن هذه المراكز المترابطة استطاعوا أن يدعموا بعضهم البعض وحول برنامجهم الذى صاغوه بمشقة فى الحقبة الماضية وحتى جاءتهم الفرصة بعد ١١سبتمبر كانوا أكثر استعدادًا من أى أحد فى الإدارة لكى يجمعوا البلد حول رؤيتهم للعالم، ووضعوها فى موضع المواجهة العالمية والإمبريالية التبشرية، وكان أهم ما حققوه هو أنهم دفعوا بوش والأمة للحرب على الإرهاب أن يغير من البيئة الاستراتيجية، وأن يتحول من المرشح "المتواضع" إلى الرئيس الذى تستند رئاسته على الضربة الاستباقية الآحادية وعلى الإيمان بالعصر الألفى لبناء الأمم Nation Building وقد كان مفتاح نجاحهم هو أنهم، على عكس غيرهم من صناع القرار، لم يكن عليهم أن يتوافقوا لكى يتأملوا أو لكى يتجادلوا حول أفضل طريق للعمل، ولكن لكى "يقدموا توصيات محددة" وهكذا كانت أجندة المحافظون الجدد بعد ١١ سبتمبر بعيدة كل البعد عن المحافظة المتوازنة التى شكلت جوهر خطاب بوش فى نوفمبر ١٩٩٩ والذى تحدث فيه عن "المثالية" بلا أوهام، والثقة، بدون خيلاء، والواقعية فى خدمة المصالح الأمريكية. وقد يكون كلمة "الاختطاف" قاسية ولكن ليس هناك وصف أفضل لما حدث فقد كان على أمريكا والعالم أن تعيش النتائج ولفترة طويلة بعد أن يكون المحافظون الجدد أنفسهم قد أصبحوا ذكرى. ولم ينعكس هذا التحول الذى أحدثه المحافظون الجدد مثلما انعكس فى خطاب بوش عن حالة الاتحاد فى ٢٩ يناير ٢٠٠٢ والذى وصف فيه إيران والعراق وكوريا المشالية "بمحور الشر" وبعد اعترافه بأن بعض

الحكومات قد تكون مترددة فى وجه الإرهاب فأنه قد حسم الأمر بقوله" إذا لم يتصرفوا فأن أمريكا سوف تتصرف"، وفى هذا الخطاب قدم أول الإشارات عن سياسة الضربة الاستباقية بقوله" لن أنتظر الأحداث" وحذر أنه "مع تجمع الأخطار فلن أقف اتفرج بينما الخطر يقترب" وبهذا البيان فأنه لم يغير سياسة الولايات المتحدة الخارجية ولكنه ألمح إلى أن سياسة أكثر أمنًا يجرى العمل بها. وفى بيانات حذر من امتلاك الإرهاب لأسلحة الدمار الشامل وأن على الولايات المتحدة أن تقوم بعمل قبل الحصول على هذه الأسلحة، " فالأخطار الجديدة تتطلب تفكيرًا جديدًا" و "إذا ما انتظرنا التهديدات لكى تتحقق فسوف نكون قد انتظرنا طويلاً جدًا" "الحرب على الإرهاب لن تكسب ونحن فى موقع الدفاع "أن الأمة سوف تتصرف" وأن هذا سوف يعتمد "على أن يكون كل الأمريكيين مستعدين للعمل حين يكون ضروريًا للدفاع عن حريتنا وعن حياتنا".

إما الوثيقة الثانية التى عكست تفكير المحافظين الجدد فقد كانت هى وثيقة "استراتيجية الأمن القومى" التى أعلنها بوش فى ١٧ سبتمبر ٢٠٢، وهى الوثيقة التى ليس لها أمثلة قليلة فى التاريخ الحديث للسياسة الخارجية الأمريكية، بعض الرؤساء الأمريكيين فى الماضى قد فكروا فى أعمال أجهاضية وكان أكثرها قربًا هى الأعمال العسكرية فى بنما وجرينادا ، ولكنه لم يحدث من قبل أن صاغ رئيس أمريكى نظرية قومية التى تضمنت العمل الاستباقى.

وقد كان تركيز المحافظون الجدد والبنتاجون المباشر على العراق بعد أحداث ١١ سبتمبر مثار الخلافات بينهم وبين ويزر الخارجية باول من ناحية وبن ديك تشينى ورامسفيلد من ناحية أخرى، فى هذا النقاش رد باول أن تصرفات الإدارة يجب أن تأخذ فى الاعتبار تأييد الرأى العام الأمريكى الذى يركز الآن على القاعدة، ولم يكن هذا الخلاف جديدًا بل أنه برز أيام حرب الخليج الأولى، وبدلاً من التركيز على القوة بعد ١١ سبتمبر، وبعد تأكيد وولفيتز أن الأسلوب القديم فى مكافحة الإرهاب لم يعد مقبولاً، حث باول على أن يكون المكون العسكرى محدودًا وعلى أن

يكون الرد الأمريكى واسع النطاق ويشمل الوسائل السياسية والمالية والقانونية والدبلوماسية، وإذا لم يكن المكون العسكرى محدوداً فأن الحملة ضد الإرهاب، قد تبدو كحرب ضد الإسلام وتتحول الحملة الأمريكية إلى مقدسة. وفى مقابل اعتبار البنتاجون سوريا كراعية للإرهاب ومنتجة لأسلحة الدمار الشامل، اعتبرتها وزارة الخارجية كعنصر استقرار فى لبنان ولاعب هام فى علمية سلام الشرق الأوسط، وهكذا شجع باول علاقات أرميكا مع سوريا. إما الفكرة التى تبناها المحافظون الجدد فى الفترة التى سبقت الحرب على العراق فهى إعادة صنع الشرق الأوسط، وبدت العراق وكأنها تقدم أفضل أمل فى إطلاق هذا الجهد، وقبل الحرب قال بيرل "أن هناك إمكانية ضخمة فى تحويل المنطقة فإذا ما سقط مستبد مثل صدام حسين فأن الآخرين سوف يبدأوا فى التفكير"، ويبدو أن مستشارة الأمن القومى كونداليزا رايس قد دعمت موقف المحافظون الجدد بمقارنتها المهمة فى العراق بإعادة بناء أوروبا بعد الحرب الثانية، وهنا يكمن أكثر التيارات مدعاة للقلق فى اختطاف المحافظون الجدد للسياسة الخارجية الأمريكية إلا وهو الافتقار للحقيقة فى السياسة.

وفى مناقشة كيف استجابت الولايات المتحدة على المستوى الداخل لأحداث ١١ سبتمبر وتأثير ذلك على القيم الأمريكية فى الحرية الفردية والمدنية يقدم الكتاب رؤية المحافظين الجدد التى قامت على أن الولايات المتحدة فى حالة حرب مشابهة للحرب العالمية الثانية، وأن كل الطرق التى كانت متاحة للحكومة خلال هذه الحروب يجب أن تتبع فى الحرب على الإرهاب وضمان سلامة الجمهور، ولم يظهروا أى تأنيب للضمير تجاه التشريعات التى ظهرت منذ ١١ سبتمبر بل واعتبروا أن معارضتها هى من قبيل "الهيستيريا المدنية" ، وهو ما جعل بعض الأكاديميين يرون هذه الصورة لأمريكا" كإمبراطورية الخوف" ، ويقدمون رؤية بديلة لأمريكا تقوم على الالتزام بالقيم الأمريكية وليس بقواعد وقيم خصومها، وتخشى هذه الرؤية أن المناخ الذى أثاره المحافظون الجدد وحديثهم عن الحرب الرابعة، وما يستتبعه من

التعدى على الحريات المدنية سوف يكون من الصعب تعديله فى المستقبل خاصة وإذا ما شن المحافظون الجدد طريقهم فأن أمريكا لن ترى "زمن السلام" فى المستقبل القريب.

المحافظون الجدد: الأصول والمفاهيم

على الرغم مما يبدو أن تيار المحافظين الجدد New Conser - vatism وشخصياته وسيطرتهم على مفاهيم وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية إنما يرتبط بالإدارة الجمهورية الحالية منذ أن جاءت إلى الحكم فى يناير ٢٠٠٠، إلا أنه فى الواقع فإن جذور هذا التيار تعود إلى الفترات المبكرة للحرب الباردة وتصاعد المد المعادى للشيوعية.

وقد تبلور هذا التيار حول عدد من المنابر والمؤسسات والشخصيات الثقافية مثل: ـ The Conyvess of Culture Freedom, Commentary, Incounter ، وفى السبعينات بدأ هذا التيار يؤكد نفسه ويلتقى أساسا حول معارضة التوجه الذى بدأ يتطور فى السياسة الخارجي الأمريكية الذى تبنته إدارة نيكسون وكيسنجر لإعادة ترتيب العلاقات مع الاتحاد السوفيتى وهو ما تبلور فى مفهوم الوفاق بهدف نقل هذه العلاقة من مرحلة المواجهة إلى مرحلة الحوار والتفاوض والتعامل مع قضايا سباق التسلح الاستراتيجى والتوصل إلى عدد من الإتفاقيات حول خفضها.

وقد بلغ تيار المحافظون الجدد ذروته فى نهاية السبعينيات حيث توسعت معارضتهم للعلاقات مع الاتحاد السوفيتى واتفاقيات الحد من الأسلحة الأستراتيجية SALT وكان آخرها ما تم التوصل إليه عام ١٩٧٩ بيت جيمى كارتر وبرجنيف وإلى جانب معارضتهم لسياسات كارتر "الرخوه" اعتبروا أن استمراره فى عملية الوفاق تمثل تنازلا أخلاقيا واستراتيجيًا للاتحاد السوفيتى الذى يستخدمها لتوسيع نفوذه واكتساب مواقع على حساب الولايات المتحدة.

ومع اقتراب معركة الرئاسة فى نهاية السبعينيات كان المحافظون الجدد قد بلوروا مفاهيمهم ونظرياتهم حول المبادئ الآتية:

١ـ أن الاتحاد السوفيتى هو قوة تكمن فيها العدوانية وبصورة لا يمكن تغييرها أو إصلاحها من خلال المفاوضات أو الاتفاقيات وإنما من خلال مواجهته من موضع القوة وممارسة ضغوط جادة ومتماسكة عليه تجبره على تغيير طبيعته، فجوهر الصراع مع الاتحاد السوفيتى يكمن فى هياكل نظمه وسياساته وهو بالتالى صراع لا يحل بمجرد تطويعه Mellowing وإنما سوف ينتهى بموت أحد النظامين أو تحوله.

٢ ـ إن مصدر المشكلة بالنسبة للولايات المتحدة هى فى القيادة الضعيفة وليس نتيجة ضعف كامن فى أمريكا التى مازالت تحتفظ بالقدرة على أن تظل الأمة المسيطرة فى العالم، إلا أن هذا يتطلب الرجوع إلى القيم التقليدية التى تلهمها وقيادات قوية توقف الاتجاه نحو الاضمحلال.

٣ ـ إن النضال الأساسى فى العالم المعاصر هو بين الحرية والعبودية، وفى هذا النضال فإن أمريكا هى الحاملة لمشعل الحرية بينما الشيوعية، وبالتحديد الاتحاد السوفيتى هى تجسيد للعبودية.

٤ ـ إن الدفاع القومى هو الشرط الرئيسى للقوة والمكانة الأمريكية وأنه إذا أريد وقف تراجع وضع أمريكا الدولى فإن القوة العسكرية والبناء العسكرى يجب أن يكون الأولوية المطلقة.

٥ ـ إن الولايات المتحدة ليست هى المسئولة أو المطالبة بالتكيف مع العالم، إن أمريكا القوية الواثقة من نفسها هى التى ستجعل العالم يتكيف معها.

بهذه المفاهيم وقف تيار المحافظين الجدد بكل قوتهم وراء المرشح الجمهورى فى انتخابات عام ١٩٨٠ رونالد ريجان وكانوا وراء نجاحه وبحيث تبنى أجندتهم فى مراجعة سياسة الوفاق مع الاتحاد السوفيتى ووقف محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية والأهم من ذلك أنه، وخاصة فى عهد ولايته الأولى ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤، قد شن ودخل فى مواجهة أيديولوجية وسياسية وسباق التسلح وطبق أكبر ميزانية للبناء العسكرى فى تاريخ الولايات المتحدة، وكان طبيعيا أن يحتل عدد من رموز هذا التيار مناصب مؤثرة فى إدارة ريجان من أمثال ريتشارد بيرل، واليوت ابرامز ، جين كيركباتريك، وبفعلهم تبلورت مفاهيم استراتيجية مثل مبادرة الدفاع الاستراتيجى. Stratigic Defense Iniative والتى اعتبرت من أكثر أدوات إدارة ريجان فى المواجهة مع الاتحاد السوفيتى، وإليها وألى حزمة السياسات التى اتبعتها للضغط على الاتحاد السوفيتى، يرجع هذا التيار ويفاخر بأن لهم الفضل فى انتهاء الحرب الباردة بالشكل الذى انتهت إليه ليس فقط بتطويع واحتواء الاتحاد السوفيتى وإنما باختفائه من المسرح الدولى.

وفى متابعة أصول ومصادر تيار المحافظين الجدد وتحالفه مع قوى أخرى، من المهم أن نشير إلى ارتباطين أساسين الأول هو ارتباطه بتيار اليمين المسيحى وشخصياته من أمثال جيرى فالويل وبان روبرتسون وحيث كانوا من الشخصيات المقربة إلى إدارة ريجان والبارزة فى مؤتمراتها، وليس مصادفة أن تكون هذه الشخصيات هى المقربة للرئيس الحالى، ومثلما يرتبط المحافظون الجدد واليمين المسيحى، سيرتبط بالعديد من المنظمات اليهودية المتطرفة كذلك كان الحال فى عهد ريجان مع منظمات مثل بناى بريث الأمر الذى جعل مصالح إسرائيل وأمنها من ركائز إدارة ريجان وسياستها الشرق أوسطية وبفعلها نشأ مفهوم التوافق الاسيتراتيجيى Sratigic consen -sus ثم تطوره إلى مفهوم التحالف الاستراتيجى

والذى أصبح الأساس الذى ستبنى عليه العلاقات الأمريكية الإسرائيلية فى الإدارات التالية.

ارتفاع سطوة المحافظي الجدد

غير أن المكانة التى اكتسبها المحافظون الجدد وفكرهم فى عهد إدارة ريجان لم يشأ لها أن تستمر أو تتأصل فى عهد إدارة جورج بوش ١٩٨٨ ـ ١٩٩٢ ، ذلك أن الرئيس الجديد بخبرته الطويلة فى الشئون الدولية ودرايته بقضاياها المعقدة لم يشأ أن يرتبط بفكر المحافظين الجدد وساعد على هذا انتهاء الحرب الباردة ومناخها ووجود الاتحاد السوفيتى الذى كان يشجع ويغذى هذا الفكر، ورغم وجود شخصيات فى إدارته تمثل هذا الفكر مثل بولوولفتيز الذى كان وكيلا لوزارة الدفاع لشئون السياسات، إلا أن المناصب المؤثرة فى السياسة الخارجية مثل وزارة الخارجية والأمن القومى والبيت الأبيض شغلتها شخصيات متوازنة مثل جيم بيكر، وبرنت سكوكرفت. ورغم هذا فإن ممثلى هذا التيار ظلوا يروجون لفكرهم ومشروعاتهم حيث قدم أثنان من ممثليهم وهو بول وولفيتز، وآى لويس ليبى عام ١٩٩١ إلى البنتاجون "دليل السياسات الدفاعية عن الاتسراتيجية الأمريكية خلال عقد التسعينيات" ، وهو الدليل الذى قام على ثلاث ركائز:

١ ـ ضمان التفوق العسكرى الأمريكى.

٢ ـ العمل على منع قيام قوة أخرى تنافس الولايات المتحدة فى وضعها الدولى العالمى كما خرجت به بعد الحرب الباردة.

٣ ـ إمكانية قيام الولايات المتحدة بعمليات وقائية Preventive strikes ضد أخطار محتملة.

وفى عام ١٩٩٧ جدد هذا التيار جهوده لتقديم مفاهيمه الاستراتيجية والأمنية حيث قدم مشروعا عرف بـ "مشروع القرن الأمريكى الجديد" والذى ركز على وجوب تبنى سياسة أمريكية شجاعة تعتمد على السيطرة العسكرية الأمريكية

كذلك ظل هذا التيار خلال التسعينيات يطالب بتكثيف القوة العسكرية الأمريكية لضمان استمرار الوضع الأمريكى المنتصر لما بعد الحرب الباردة ولقيادة العالم فى القرن الـ ٢١. غير إن إدارة كلينتون لم تستجب لهذه المشروعات حيث كان لها أجندتها وفكرها الخاص الذى كان يركز على النمو الاقتصادى وبناء التحالفات والمنظمات الدولية الإقليمية التى تخدم أهداف الولايات المتحدة التجارية مثل منظمة التجارة العالمية، ومنظمة NAFTA بينها وبين كندا والمكسيك ومنظمة IPAC.

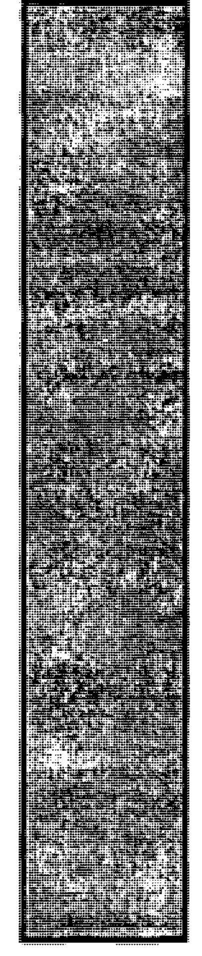
غير أن فرصة المحافظين الجد قد حانت وتجددت مع مجئ إدارة جورج بوش فى يناير عام ٢٠٠٠. ذلك أنه لم تمض عدة شهور على تولى الإدارة إلا وكان هذا التيار وممثلوه قد احتلوا مناصب مؤثرة فى وزارة الدفاع، والخارجية، ومجلس الأمن القومى، والبيت الأبيض شخصيات من أمثال: دوجلاس فايث "دافيد وورمتر، وبول وولفتيز، وريتشارد بيرل، وجون بولتون، واليوت ابرامز وتم جولجن" ـ وقد تعاون هؤلاء كذلك بشكل وثيق مع عدد من مراكز البحث المؤثرة. كما يلاحظ ارتباطهم الوثيق بأعنف الدوائر الإسرائيلية ذات الميول الجابوتنسكية وتقف ميولها متعارضة تماما مع ما يعلنه الرئيس الأمريكى عن رؤيته لدولة فلسطينية، ومما يجدر ذكره فى هذا الشأن فإن شخصيات منهم مثل فايث وولفيتز وبيرل هم أنفسهم الذين يقول عنهم ادوارد سعيد أنهم "وبشكل علنى طالبوا بضم إسرائيل للضفة الغربية وغزة، ودعوا إلى وقف اتفاقيات أوسلو واعتبروها فى غير صالح إسرائيل، ودعوا إلى الاستمرار فى بناء المستوطنات كما عملوا كمستشارين شخصيين لنيتانياهو خلال حملته الانتخابية عام ١٩٩٦.

وفى تأمل المشروعات التى قدمها هذا التيار خلال التسعينيات مثل مشروع "السياسات الدفاعية" "مشروع القرن الأمريكى الجديد" سوف نكتشف توافقها مع الاستراتيجية الأمنية التى تبعتها إدارة بوش الحالية والتى تبلورت فيما عرف "باستراتيجية الأمن القومى" والتى أعلن عنها فى سبتمبر ٢٠٠٢ وكان أبرز

عناصرها: ضمان التفوق العسكرى الأمريكى، وضمان استمرار الهيمنة الأمريكية ومنع أى قوة أو قوى أخرى من أن تنافس الولايات المتحدة على موقعا المنفرد فى العالم، ثم تبنيها لمفهوم الضربات الاستباقية، وهو المفهوم الذى طبقته عمليا فى أفغانستان والعراق.

وواضح أن أحداث ١١ سبتمبر وما فعلته فى العقلية والتفكير الأمريكى ونظرتها لنفسها وللعالم وهزها للمفاهيم الأمنية والتقليدية، قد جاءت لكى تقدم دعمًا قويًا لفكر المحافظين الجدد ومنطلقاتهم الاستراتيجية، ويخشى المراقبون أن يأتى الانتصار السريع والسهل الذى حققته العملية العسكرية فى العراق لكى يفتح شهية هؤلاء ويؤكد مكانهم فى السياسة الخارجية الأمريكية وتوجيهها. غير أنه إذا كان هذا هو انطباع اللحظة الراهنة فإن من يفكرون من المنظور الدائم والطويل لا يرون مستقبلاً لمثل هذا التيار فى السياسة الأمريكية إذ سوف تكتشف أنه يضعها فى مواجهة مع العالم، ويعقد ويؤثر على علاقاتها مع حلفائها، ويقوض تدريجيا مصادر قوتها، وسوف يبدو يوما بعد يوم أن هذا التيار يتغذى على ثلاثة عوامل غير طبيعية: الخوف المرضى من الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، والسذاجة والتعصب.

هل "للمحافظين الجدد" مستقبل؟



منذ مجئ الإدارة الجمهورية الحالية وقد ارتبط اسمها ومفاهيمها وأعمالها بما أصبح يعرف باسم "المحافظون الجدد"، وهو التيار الذى يمكن أن ترد جذوره فى الحياة السياسية الأمريكية إلى ما بعد الحرب الثانية مباشرة وإن كان تأثيره لم يتبلور إلا فى عهد الرئيس الأمريكى رونالد ريجان ١٩٨١ ـ ١٩٨٩ والذى أيدوه فى حملته الانتخابية وتبنى مفاهيمهم واستراتجيتهم وطبقها فى تعامله مع الاتحاد السوفيتى، وهى الاستراتيجية التى ردوا لها الفضل فيما انتهت إليه الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتى من حيث اعتمادها على مواجهته على المستوى الأيدلوجى والعسكرى والدولى وفقا لمفاهيمهم "إمبراطورية الشر" والتفاوض من موقع والقوة، تأكيد التميز الأخلاقى للولايات المتحدة.

وعلى الرغم من أن نفوذ المحافظين الجدد قد انحسر خلال عهدى بوش الأب وكلينتون إلا أنهم لم يكفوا عن صياغة مفاهيمهم وأفكارهم وكتابه التقارير التى تبلور فكرهم وتقديمها إلى دوائر

البنتاجون والبيت الأبيض وكانت جميعها تدور حول تأكيد القوة والتفرد الأمريكي وحماية هذا التفرد واستمراره وهو الفكر الذى تبلور فيما عرف "بمشروع القرن الأمريكى" ولهم رسائل معروفة موجهة إلى الرئيس كلينتون يحضونه فيها على إسقاط نظام صدام حسين، كما كان لهم مواقفهم من الصراع الفلسطينى الإسرائيلى وحثهم بنيامين نيتانياهو على التخلى عن اتفاقيات أوسلو واعتبارهم تهديدا لإسرائيل.

غير أن فرصة هذا التيار قد لاحت من جديد بمجئ الرئيس الأمريكى الحالى فى الحكم واستطاعوا أن يصلوا إلى مراكز نافذة فى البنتاجون والبيت الأبيض ومجلس الأمن القومى، وباختصار من يقرأ الوثائق الاستراتيجى للادارة مثل وثيقة الأمن القومى الاستراتيجى التى أعلنها الرئيس الأمريكى فى سبتمبر ٢٠٠٢ يستطيع أن يتبين أنها تعكس مفاهيمهم من حيث الاعتماد على القوة لا على الدبلوماسية، الاستهزاء بالأمم المتحدة وما تفرضه من قيود على العمل الأمريكى وعدم احترام الاتفاقيات الدولية ومفهوم الضربات الاستباقية، والعمل الدولى المنفرد، ومنع أى قوة أو قوى دولية من أن تنافس الولايات المتحدة على مكانتها الدولية.

وقد جاءت أحداث ١١ سبتمبر لكى تقدم فرصة جديدة للمحافظين الجدد لكى يؤكدوا مفاهيمهم ويواصلوا بشكل خاص تركيزهم على العراق فى نطاق محاربة الإرهاب الذى أصبح العدو الأول الجديد للولايات المتحدة، ومثلما صاغوا فى عهد ريجان مفاهيم "امبراطورية الشر" صاغوا مفاهيم "محور الشر" ومن ليس معنا فهو مع الإرهاب.

وباختصار تم لهم اختطاف السياسة الأمريكية متحالفين فى هذا مع اليمين المسيحى الأمريكى والقوى اليهودية الصهيونية مما انعكس على سياستهم تجاه الصراع الفلسطينى الإسرائيلى. والقوى اليهودية الصهيوني مما أنعكس على سياستهم تجاه الصراع الفلسطينى الاسرائيلى.

ومن المهم أن نفرق فى الحديث عن مجموعة المحافظين الجدد، وكما تمثلهم شخصيات مثل paul Wolfowitz, Ricird Peric, Douglas Feth, Lewis Feith,

Elliort Ahras, William Kristol, Robert Kagan, Charlcs Krautharmmer and joshua Mu ravchik وبين مجموعة أخرى قد تكون قريبة من فكرهم إلا أنها لا تصنف ضمن تيار "المحافظون الجدد" وهى المجموعة التى من الممكن أن نطلق عليها القوميون المتطرفون Assretive Nationalists والتى تتكون من نائب الرئيس ديك تشينى ووزير الدفاع رامسفيلد والفارق الدقيق بين المجموعتين هو أنه بينما يريد المحافظون الجدد إعادة تشكيل العالم وفقا للصورة الأمريكية تريد المجموعة الثانية استخدام القوة الأمريكية لإخافة الدول المنافسة وسحق التهديدات المحتملة للأمن الأمريكى ولكن يجمع الفريقين احتقارهم للمؤسسات الدولية وتشجيعهم على الحرب الوقائية.

وفى ضوء هذا كان لابد أن يثور التساؤل حول مستقبل المحافظين الجدد ومدى نفوذهم وتأثرهم فى توجيه السياسة الخارجية الأمريكية، وهو تساؤل يدور فى الواقع حول مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية نفسها، وينطبق هذه التساؤل حتى فى حالة فوز الرئيس الأمريكى الحالى بولاية ثانية والذى يواجهنا باحتمالين: استمرار تأثير ونفوذ هذه المجموعة باعتبار أن أفكارها ومفاهيمها تتلاقى مع عقدية وأفكار الرئيس الأمريكى نفسه وشخصيات رئيسية من إدارته مثل نائب الرئيس تشينى ووزير الدفاع رامسفيلد،؟ أو أن خبرة السنوات السابقة سوف تدفعه للتباعد عن هذا التيار وإعادة تكييف سياسته الخارجية ومنهجها فى التعامل مع القضايا الرئيسية للسيساة الخارجية ونود أن نكر أن هذا ما حدث مع الرئيس الأسبق رونالد ريجان حيث بعد التشدد والتركيز الأيديولوجى خلال ولايته الأولى اتجه إلى المرونة والاستعداد للتفاوض خلال ولايته الثانية.

كان ما تقدم هو ما طرحه كاتب هذه السطور على الحلقة النقاشية التى عقدتها لجنة العلوم السياسية بالمجلس الأعلى للثقافة وفى هذه الحلقة تحدث الأستاذ الدكتور مصطفى علوى مناقشا مستقبل تيار المحافظين الجدد فى ضوء تحالفهم مع الوطنيين الراديكاليين الذين يمثلهم شخصيات مثل ديك تشينى ودونالد رامسفيلد وحيث يقوى كل منهما الآخر وحيث إن هناك نوعا من تقسيم العمل بينهم فحيث

يصيغ المحافظون الجدد الاستراتيجيات يضعها الوطنيون الراديكاليون موضع التنفيذ، والخطورة التى يمثلها تيار المحافظين الجدد أنه ليس فقط فريقا إستراتيجيا ولكنه فريق استرايجى ايديولوجى يجعل نفوذهم يتسع ليشمل الطبقة المتوسطة العالية فى المجتمع الأمريكى وحيث أصبح الجيل الأصغر وجيل الوسط جزءا من هذا التحالف الاجتماعى الواسع المرتبط إلى حد كبير بالمجتمع الصناعى والقاعدة الأوسع من خريجى الجامعات المرموقة الذين كانوا أصلا مع الفكر الليبرالى. ولا تزال فرص استمرار هذا التحالف الاجتماعى فى كسب المعركة الانتخابية القادمة أكثر من ٥٠٪ وحيث أعطت آخر استطلاعات لبوش ٥٣٪ مقابل ٤٣٪ للديمقراطيين أو للمرشح الديمقراطى رغم أن الاستطلاع قد تم بعد أصعب أسبوعين فى العراق.

وقد لاحظ د. مصطفى علوى أن الضعف النسبى للمرشح الديمقراطى يرجع إلى تذبذب بمواقفة السياسة بما فيها الحرب على العراق ولكن الأخطر أنه لم يستطع أن يصيغ برنامجا سياسيا متكاملا Intergrated والسؤال الآن هل يستطيع فى الفترة المتبقية أن يصوغ مثل هذا البرنامج بشكل يحسن من قدراته. واتصالا بهذا لا يجب أن نهمل حدوث مواجهات بين بوش وإدارته مع الإرهاب العالمى قد تحسن من فرص جورج بوش مثل القبض على بن لادن، كما لاحظ أن القضايا الحاسمة فى الانتخابات الأمريكية المقبلة أصبحت قضية داخلية وهى قضية الإرهاب وقضية التعامل معها وبحيث تساوت مع القضايا الداخلية البحتة مثل الاقتصاد وأصبحت المواجهة مع الإرهاب لا تقل أهمية عن حالة الاقتصاد فى الفترة المقبلة. ولا يتصور د. مصطفى علوى حتى فى حالة نجاح كيرى انتهاء أثر المحافظين الجدد ذلك أن نظرياتهم ستظل أحد القيود الرئيسية على حملة جون كيرى وبالذات فى التعامل مع العالم العربى والإسلامى كمصدر للتهديد، فجون كيرى ليس مختلفا معهم فى ضرورة حرب عالمية ضد الإرهاب ولكن الاختلاف هو فى المنهج والتكتيك وليس فى الهدف وهذا أشد انطباقا على قضيتنا فى الشرق الأوسط وفلسطين خاصة بعد أن تبين أن جون كيرى لا يقل تشددا عن تصريحات بوش، وعلى هذا استخلص د. مصطفى علوى أنه لا يتوقع خفوًا تاما لمجموعة المحافظين الجدد.

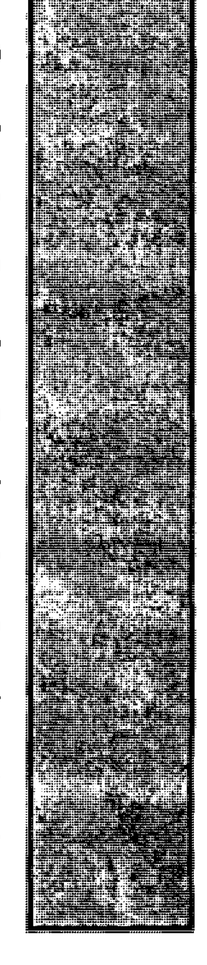
ثم تحدث الأستاذ عاطف الغمرى فركز أيضا على تقارب الوطنيين المتطرفين مع المحافظين الجدد والتوحد حول السياسات الأمريكية التى تقوم على مناطق القوة الأمريكية والحرب ضد الإرهاب، كما ركز على علاقة هذه المجموعة مع إسرائيل والمراكز والمعاهد البحثية التى تم انشاؤها مثل "المعهد اليهودى للأمن القومى" الأمر الذى جعل أمن اسرائيل فى مركز تفكير صناع القرار الأمريكى، كما أشرا على أوراق العمل التى قدموها فى عام ١٩٩٣ إلى نيتانياهو والتى تحثه على نبذ اتفاقيات أوسلو كما تركز على الدخول إلى العالم العربى والإسلامى لتغييره. ولاحظ الأستاذ الغمرى أن السياسة الأمريكية كانت تقوم دائما على توافق بين النخبه والرأى العام أما الآن فهناك أنقسام بين الطرفين حول تيار الاستراتيجيه وفى داخلها العلاقة بين الحلفاء الأمر الذى لا يمثل نقطة ذات بال لدى المحافظين الجدد الأمر الذى يعكس خللا فى بناء الاستراتيجية.. كذلك أشار إلى ما خلفه المحافظون الجدد، مما يسمى الرعب القومى فى أمريكا وحيث أصبح الشعب الأمريكى باعتباره حامى العالم، ومع هذا فإذا تزايدت الخسائر البشرية الأمريكية فى العراق فإن يمكن أن يؤثر على مستقبل بوش ومن ثم على تيار المحافظين الجدد.

ثم تحدث الأستاذ عبد العليم الأبيض وذكر أنه فى المدى المنظور فإن شعبية بوش مازالت كبيرة وأن الأرجح كسبه الانتخابات القادمة لأن أحداث ١١ سبتمبر مازالت قامة فى العقل الأمريكى وأن النظام الأمريكى نظام وسطى وحيث تيار المحافظين الجدد دائما موجود نسبة ٢٠٪ ولكنه ليس التيار الرئيسى فى أمريكا وهو فى حالة نشاط لأن الوضع الأمريكى له مواصفات خاصة بعد حرب فيتنام ومنذ إدارة ريجان ولكن الأمر الحاسم الآن هو ما أحدثته أحداث ١١ سبتمبر واستند الأستاذ الأبيض إلى كتاب برجنسكى الأخير The Choice واعتباره أن تيار المحافظين الجدد يواجه الآن صعوبات كبيرة لأنه يهدد التحالف التقليدى بين أوروبا والولايات المتحدة وأن على الولايات المتحدة أن تعود إلى الشراكة التاريخية الأمريكية أوروبية واستخلص الأستاذ الأبيض أن الوضع فى العراق يمكن أن يؤثر جدا فى الشعب الأمريكى لو ارتفع عدد الضحايا أكثر من هذا وأصبح مسألة

داخلية مثل فيتنام يزيد من ضعف تيار المحافظين الجدد خاصة أنه ظهر أمام الرأى العام أنه كذاب بالنسبة للافتراضات حول الحرب فى العراق ومبرراتها.

وقد استخلصت هذه الحلقة أن هذا الموضوع يستحق من الدارسين والباحثين مزيدا من التتبع فى الفترة القادمة لأنه فى الواقع يتحدث وينبئ عما ستكون عليه السياس الخارجية الأمريكي فى المستقبل.

هل لنظرية "الضربات الاستبقاقية" مستقبل؟



ثمة اتفاقا بين مؤرخي ومحللي السياسة الخارجية الأمريكية على أن الإدارة الأمريكية الحالية قد اجرت تغييرا جذريا فى أسس وقواعد وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية التى اتبعتها على مدى الحقب الخمسة الأخيرة ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وحيث نقلتها من الاعتماد على مبدأ الاحتواء containment والردع Deterrence والمساعدة فى إنشاء مؤسسات ومنظمات دولية مثل الأمم المتحدة وحلف الناتو إلى الاعتماد على العمل العسكرى ومواجهة ما تعتبره عدوا محتملا والقيام بذلك بشكل منفرد فقد جاءت سياسة الإدارة الأمريكية الحالية، وكما عكستها بشكل خاص عدد من بيانات الرئيس الأمريكي وتبلورت فى وثيقة الأمن القومى الامريكى التى صدرت فى سبتمبر ٢٠٠٢، والتى بلورت ما أصبح يعرف بـ "نظرية بوش" Bush Doctrin واعتمدت على تحقيق السلام من خلال الحرب الوقائية Preventive War أو الحرب الاستباقية pre - impative war . وكما يوضح المؤرخ الأمريكى ارثر شلنرنجر أن الرؤساء

الأمريكيين السابقين ابتداء من ترومان ومرورا بايزنهاور ونيكسون وكارتر وريجان ومع بعض التعديلات جورج بوش الأب وكليتنون اعتمدوا على مبادئ الاحتواء والردع ورفضوا تماما بعد الحرب الوقائية، بل وذهبوا إلى اعتبار من يدعون إليها على أنهم حمقى Loonies . واعتبر ترومان، وكما ذكر فى مذكراته، إنه من السيئ لجماعة أن تظن أن الحرب ممكن أن توقف بالحرب. وفى رده على سؤال عن الحرب الوقائية أجاب الرئيس ايزنهارو أن الحرب الوقائية فى نظره شئ مستحيل وأنه لن يستمع لاى شخص يتحدث بشكل جاد عن هذا الموضوع. كذلك رفض جون كيندى وهو يعالج أزمة الصواريخ الكوبية توصيات رئاسة الأركان الأمريكية بإزالة هذه الصواريخ عن طريق حرب وقائية.

وإذا كانت هذه هى مواقف رؤساء وإدارات أمريكية سابقة تجاه مفهوم الحرب الوقائية أو الحرب الاستباقية والنظر إلى من يدعون إليها، فإن الأمور قد تطورت فى الولايات المتحدة الأمريكية بحيث أصبح من يدعون لمثل هذه الحرب هم شخصيات مسيطرة داخل الإدارة الأمريكية، وأصبح مفهوم الحرب الوقائية يمثل النظرية الاستراتيجية الرسمية للإدارة الأمريكية الحالية.

وقد اعتمد الرئيس الأمريكى الحالى على المفهوم بناء على ما احدثته احداث ١١ سبتمبر من تأثير فى التفكير الأمريكى حول الأمن القومى والتهديدات الجديدة التى أصبح يتعرض لها الأمريكيين، وذهبوا إلى أن هذه التهديدات قد غيرت البيئة الأمنية للولايات المتحدة، كما جعلت النظريات القديمة لم تعد تتواءم أو تقدم سلاحا فعالا لمواجهة هذه التهديدات. وقد حدد خطاب الرئيس الأمريكى عن حالة الاتحاد فى ٢٩ يناير ٢٠٠٢ جوهر استراتيجية الدفاع الأمريكية فى عبارتين موجزتين "يجب أ ن نمنع الإرهابيين والنظم الذين يرغبون فى الحصول على اسلحة كيمياوية وبيلوجية أو نووية من شأنها تهديد الولايات المتحدة والعالم، وإننا لن ننتظر الأحداث فى الوقت الذى تتجمع فيه الأخطار". وفى يونيو ٢٠٠٢ وفى خطابه أمام كلية West Point أوضح بوش معانى تحوله الاستراتيجى حيث قارن الوضع الأمنى اليوم به أثناء الحرب الباردة فى معظم القرن الماضى اعتمد الدفاع

الأمريكى على نظريات الحرب الباردة فى الردع والاحتواء وفى بعض الحالات مازالت هذه النظريات سارية، ولكن إذا ما انتظرنا التهديدات أن تتحقق بشكل كامل فإننا نكون قد انتظرنا طويلا، إننا يجب أن ننقل المعركة للعدو وأن نواجه أسوا التهديدات قبل أن تنشا" (راجع: Francois Heisblurg, Is preemption (Necessary, The Washington Quarterly, Spring 2003

وقد مهدت هذه التصريحات للوثيقة الرئيسية الرسمية The National Security Strategy of the United States of America التى اذاعها البيت الأبيض فى سبتمبر ٢٠٠٢ والتى تضمنت "إنه باعتبار أهداف الدول المارقة والإرهابية فإن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تظل متمسكة فقط بسياسة رد الفعل التى اتخذتها فى الماضى، وإن عدم القدرة على ردع المهاجم المحتمل والحاح تهديدات اليوم وحجم الضرر المحتمل الذى يمكن أن يسببه خصومه واختيارهم لاسلحتهم لا يسمح بهذا الخيار، إننا لا نستطيع أن ندع اعدائنا يضربون ضربتهم الأولى".

وفى تقدير Arther Shilisnger إن مصدر إيمان جورج بوش بنظرية الحرب الاستباقية هو اعتقاده بأن الوضع الفريد للولايات المتحدة باعتبارها القوة العالمية المتفوقة عسكريا واقتصاديا وثقافيا يمثل سابقة غير مسبوقة للولايات المتحد لعرض نموذجها على البلدان الأخرى وبشكل يضمن لها الأمن.

وقد اختارت الإدارة الإمريكية العراق بعد أفغانستان لتكون نموذجا لتطبيق مفهوم الحرب الوقائية، وبررت شخصياتها هذه الحرب بافتراضات ذكروا فى البداية أنهم ليس لديهم لحظة شك فيها، وهى امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل وعلاقة النظام فى العراق بتنظيم القاعدة وبالإرهاب، غير أنه بعد أن تبين خطا هذه الافتراضات، تطور الجدل إلى التساؤل حول الأهداف الحقيقية من غزو العراق وتعددت التفسيرات التى ذهبت إلى الرغبة فى تأمين بترول العراق والمنطقة وتامين وجود أوسع للقواعد العسكرية الأمريكية فى المنطقة بعد الشك فى القواعد فى المملكة العربية السعودية فضلا عن تأمين وسلامة اسرائيل، كما كان من ضمن

التفسيرات الانتقام من محاولة اغتيال بوش الأب. غير أن حديث الرئيس الحالى مع الكاتب بوب وود وارد فى كتابه Bush at War يوضح أنه كان لبوش أفكاره الكبيرة Big Ideas واهدافه من غزو العراق والتى تتمثل فى رؤية عالمية أوسع Worldwide Vision والتى تهدف إلى تأسيس مكانة له فى التاريخ بتحويل العالم العربى إلى الديمقراطية. كذلك يعتبر الكاتب وود وارد إن بوش يوجهه إيمانه بأنه على صواب وأن يصدر عن عقيدة دينية ورؤية أكبر لخطة الأهية أعظم God's, master paln ، وكما ذكر بوش لمساعدة كارل روف فإن يتصرف على أساس كيف سيحكم التاريخ على افعاله، وكما علق أحد مساعديه الرئيسيين فإن الرئيس قد وجد فى هذا المنصب لكى يقوم بما يقوم به، أى أن سياسته العسكرية هى جزء من خطة الهية.

والسؤال الآن بعد ما اظهرته الحرب فى العراق عن فشل التقديرات الأمريكية وتصوراتها والافتراضات التى استندت إليها وأيضا بعد ما بلغه المشروع الأمريكى فى العراق من مأزق يطلق عليه الديمقراطييون بأنه مستنقع، السؤال هو ما مصير نظرية الحرب الوقائية، وهل يمكن فى ضوء هذه التجربة استخدامها فى مواقع أخرى تعتبر الإدارة الأمريكية أن الأوضاع فيها لم تحسم بعد وفقا للأهداف الأمريكية مثل إيران وسوريا وكوريا الشمالية، وهل تستطيع الإدارة الأمريكية الحالية لو ارادت ان تشكل مرة أخرى ما اسمته فى حربها على العراق بتحالف الراغبين Coalition of the willing أم أن سحب أسبانيا لقواتها وتفكير اخرين فى أن يحذو حذوها سوف يضاعف من مأزق السياسة الأمريكية فى العراق بوجه عام ونظرياتها عن الحرب الوقائية بشكل خاص.

واشنطن ومشروع الدرع الصاروخية



عندما أرجأ الرئيس الأمريكى السابق بيل كلينتون، اتخاذ قرار بشأن المضى فى تنفيذ مشروع الدرع الصاروخية NMD وترك ذلك إلى الرئيس الجديد المنتخب، هاجمه معسكر المرشح الجمهورى للرئاسة جورج بوش الابن، واتهموه بالتردد فيما يتعلق بدواعى الأمن الأمريكى وما تتطلبه "الأخطار " الجديدة التى يتعرض لها وعدم إدراكه لها، وقد ظن البعض وقتئذ أن نقد أنصار بوش لكلينتون هو من قبيل الجدل والمزايدات الانتخابية، إلا أن الأمر بدا على عكس ذلك، بعد تولى بوش للرئاسة، إذ أصبح موضوع الدفاع الصاروخى والإصرار عليه يكمن فى قلب مفهوم بوش ومستشاريه عن العالم الخارجى، وبشكل لم يكن متصورا خلال الحملة الانتخابية، أصبحت القضية الغالبة هى البحث عن طريقة تدافع بها أمريكا عن نفسها ضد هؤلاء الذين يمكن أن يهددوا شواطئها بالصواريخ الباليستية، وخلال الشهور السبعة التى انقضت منذ تولى الإدارة ، لم تعد تمر مناسبة إلا

وتؤكد الإدارة وشخصياتها تصميمها على المضى فى هذا المشروع، وقد أثار هذا التصميم اختلافات بين الإدارة وحلفائها الأوروبيين، الذين تخوفوا من أن يؤدى هذا المشروع إلى بدء سباق تسلح جديد، فضلا عن إمكانية استعداد روسيا والصين ودفعهما إلى إعادة وتسريع بناء ترسانتهما النووية الصاروخية، غير أن هذه الاعتراضات الأوروبية التى تدعمت باعتراضات أشد من روسيا والصين، لم تخفف من عزم الإدارة الأمريكية على تنفيذ المشروع، وما زاد الأمر تعقيدا، ما يتضمنه هذا المشروع من تعارض مع معاهدة الصواريخ المضادة ABM الموقعة عام ١٩٧٢ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، والتى تعتبر حجر الزاوية منذ هذا الوقت فى التوازن والاستقرار النووى والاستراتيجى، فى هذا الشأن ذهبت الإدارة الأمريكية وشخصياتها إلى حد القول إن هذه المعاهدة "قد عفى عليها الزمن" ولم تعد تتفق مع التطورات العالمية والتكنولوجية، وما استجد من أخطار جديدة، بل واستخلص خبراء أمريكيون فى استعراضهم لإمكانيات انتشار الصواريخ الباليستية، أن أمريكا الآن تتعرض لأخطار لم تكن قائمة خلال الحرب الباردة، وذهبت الإدارة إلى حد إبداء الاستعداد لإلغاء معاهدة الصواريخ المضادة من جانب واحد، فور اللقاءات المتعددة التى جرت مع الجانب الروسى، ابتداء من زيارة كونداليزا رايس لموسكو، ولقاءات بخبراء وعسكريين من الجانبين، ذهبت واشنطن إلى تطور أفكارها بشأن الموقف من المعاهدة، وعرضت الانسحاب من جانب واحد بعد إطلاع موسكو على قرار الإنسحاب قبل ستة شهور، حتى لا تعتبر خطوتها خرقا للاتفاقية، وهو ما يتوقع المراقبون أن يكون موضوع النقاش بين الرئيسين الأمريكى إلى أزمة خطيرة فى العلاقة مع الغرب، خاصة إذا ما نشرت روسيا مرة أخرى صواريخها متوسطة المدى، ومثل هذا الخيار يمكن أن ينفذ فقط إذا ما انسحبت الولايات المتحدة منفردة من معاهد الصواريخ المضادة.

والخيار الثانى: هو أن توافق روسيا على التفاوض حول بعض التعديلات لمعاهدة الصواريخ المضادة محققة بذلك هدفين، الأول هو أن تحاول موسكو الحد من نطاق نظام الدرع الصاروخية الأمريكى المقبل حتى لا يؤثر فى قرارات روسيا

الانتقامية، أما الهدف الثانى فهو أن الكرملين يستطيع أن يحصل على موافقة الولايات المتحدة على صواريخ Mirving , Toplom وربما يحقق أيضا بعض المكاسب السياسية والاقتصادية، هذا الخيار سوف يمكن روسيا من الحصول على مكسب ضيق مقابل الموافقة على خطط الولايات المتحدة، وهى خطط ليس نطاقها وإمكاناتها واضحة على الإطلاق.

ورغم هذا، وفيما يتعلق بالسياسة الداخلية، فإن الموافقة على التفاوض حول تعديلات لمعاهدة الصورايخ المضادة سوف ينظر اليها كخسارة للمكانة، وكنموذج للتنازلات التى قدمتها السياسة الخارجية الروسية بعد العهد الشيوعى للولايات المتحدة حول قضايا حاسمة للأمن القومى، بالإضافة إلى هذا كان مثل هذا الخيار يمكن أن يعرض للخطر العلاقات الروسية ـ الصينية والتى تعتبرها موسكو هذا الأيام على درجة كبيرة من الأهمية.

أما الخيار الثالث، فهو أن تبدى روسيا مزيدا من المعارضة، لخطط الولايات المتحدة إن عاجلا أو آجلا، سوف تتحقق من أن نظامًا كفئا للصواريخ المضادة قد يصعب تحقيقه، وسوف تهجر خططها الحالية، فى هذه الحالة، أن روسيا باعتبارها المعارض الرئيسى للمشروع الأمريكى للنظام الصاروخى، سوف تحقق نصرا مهما فى سياساتها الخارجية، ولكن مثل هذا الخيار يتضمن أيضا، أنه إذا انسحبت الولايات المتحدة من معاهد ة الصواريخ المضادة، وبدأت فى تطوير مشروع الدرع الصاروخية ومكوناته، فإن على روسيا أن تنفذ إجراءاتها المضادة المعلنة والتى يمكن أن تسبب أزمة عسكرية وسياسية خطيرة.

خلاصة القول أنه حتى الآن فإن الفجوة مازالت واسعة بين الجانبين، خاصة فيما يتعلق بتعديل اتفاقية عام ١٩٧٢ وبشكل يفتح الطريق أمام بوش لتطبيق مشروع النظام الدفاعى ، وقد عكست هذه الفجوة آخر التأكيدات التى صدرت عن الجانب الأمريكى على لسان بول وولوفيتز نائب وزير الدفاع الإمريكى بإدارة بوش، سوف نبدأ برنامجا اقتحاميا واسعا فى آلاسكا والجزر المحيطة بها. حيث

ستقام ميادين تجارب وقواعد للصواريخ المضادة، وذكر ولوفيتز أن هذا البرنامج يقتضى "الخروج عن أطر" معاهدة عام ١٩٧٢ بين واشنطن الاستقرار الاستراتيجى، أن التوقعات الروسية تحققت ولم تجدد الحجج التى قدمتها أثناء المشاروات مع الجانب الأمريكى فى وقف مخططات نشر شبكة الدرع الصاروخية، وذهب سيرجييف إلى أن تصميم الولايات المتحدة يهدف إلى الانفراد بقو الردع وتجريد الآخرين منها، وحذر من عواقب خطيرة ستنجم عن ذلك، من بينها "انهيار كل أنظمة منع الانتشار الصاروخى" وأعلن أن العالم يدخل الآن سباق تسلح جديدا سيكون وقفه مستحيلا، وأن هذا ما تريده الولايات المتحدة وليس روسيا، وإن كان قد نوه فى النهاية بأنه مازال هناك متسع لاتخاذ قرار "متزن".

إزاء هذا الإصرار الأمريكى على المضى فى تنفيذ مشروع الدرع الصاروخية، وما ينصحها به بعض الخبراء الأمريكيين من أن فى استطاعتها ذلك دون أى عقاب أو إجراءات روسية مضادة، فهل حقلا لا تملك روسيا أى خيارات بديلة تواجه بها المشروع الأمريكى، على العكس من ذلك، يطرح بعض الخبراء الروس عددا من الخيرات التى تستطيع أن تواجه بها روسيا الإصرار الأمريكى ويحددون هذه الخيارات فى ثلاثة:

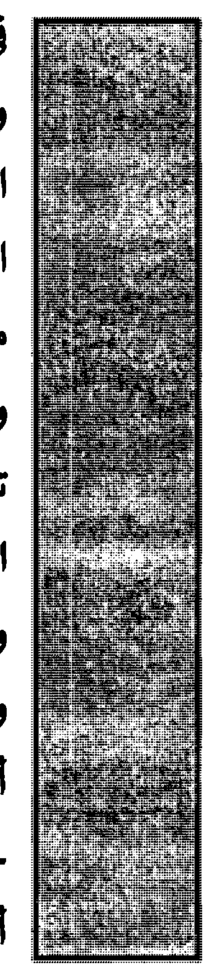
الخيار الأول: هو استخدام نيات واشنطن تجاه الدفاع الصاروخى لتبرير انسحاب روسيا من الاتفاقيات الأساسية للحد من التسلح، والتخلص بهذا الشكل من القيود الصعبة على القوات الاستراتيجية النووية والأسلحة التقليدية، وبهذا الشكل سيكون لدى روسيا الفرصة لتسليح صواريخها الجديدة Topol M بصواريخ Mirvs معوضة بذلك تخفيضات أسلحتها الاستراتيجية التى تفرضها الدواعى الاقتصادية ووقف توظيف صواريخ OCBMS التى انتهت صلاحيتها، غير أن هذه الاستراتيجية يمكن أن تؤدى مرة أخرى فى أوروبا.

وهكذا تبدو دقة وصعوبة الخيارات المتاحة أمام روسيا، وسوف تبدو أكثر إذا أخذنا فى الاعتبار الصعوبات الداخلية لروسيا، وحالة اقتصادها، والتى تفرض

نفسها كأولوية أولى فى ظل توجهات الرئيس بوتين واتصالاته الخارجية، بما يتضمنه من ضرورات والابتعاد عن المواجهات الكبيرة، والتصالح والتوازن وقبول الحلول الوسط، وربما كان هذا الاعتبار وراء ما عبر عنه هنير كيسنجر عقب لقائه فى موسكو أخيرا مع بوتين عن تفاؤله بإمكان التوصل إلى حل وسط غير أنه من الجدير أن نلاحظ أيضا أن من المعالم المصاحبة لتوجهات بوتين والنخبة المحيطة به، تأكيدهم مكانة روسيا ودورها الدولى، حيث ترى آخر وثائقهم الاستراتيجية. يونيو ٢٠٠٠ ـ أن روسيا واحدة من أكثر المراكز تأثيرا فى العالم المعاصر، وعليها مسئولية فى المحافظة على الأمن على المستويين العالمى والإقليمى.

كانت هذه هى الصورة قبل وقوع الهجمات الأخيرة التى تعرضت لها المفاهيم الدولية والأمنية للولايات المتحدة، وإعادة تقويمها، وفيما يتعلق بمشروع الدرع الصاروخية فنستطيع أن نقول مبدئيا إنه سوف يتعرض لوجهتى نظر، سوف تدور وجهة النظر الأولى، والتى سوف تستخدمها وتركز عليها القوى الخارجية المعارضة للمشروع، وكذلك أقسام من المؤسسات الأمريكية، إن ما تعرضت له الولايات المتحدة فى حاجة إلى صواريخ خارجية، فضلا عما أظهرته الهجمات من قصور فى أجهز ة الأمن والاستخبارات الأمريكية الداخلية، أما وجهة النظر الثانية، فهى التى سوف يتبناها أنصار المشروع والفكر الأمنى الأمريكى التقليدى، وهم ـ وإن كانوا سوف يقرون أن ما تعرضت له الولايات المتحدة قد جاء من الداخل ـ إلا أنه لم ينف مفهومهم العريض والأساسى الذى يحكم منطق الدرع الصاروخية حول "الأخطار الجديدة" التى تتعرض لها الولايات المتحدة، وأنهم مثلما يضعون الإرهاب الدولى ضمن هذه الأخطار، فإنهم يضعون كذلك ما أصبح من أهم سمات عصر ما بعد الحرب الباردة وهو انتشار الصورايخ ووقوعها فى أيدى قوى وربما أفراد معادين للولايات المتحدة، وعلى هذا فإنه فى منطق أصحاب وجهة النظر تلك، أن ما تعرضت له الولايات المتحدة يجب إلا يقلل من المنطق والدوافع وراء مشروع الدرع الصاروخية والاستمرار فيه.

بوش بين الإرهاب والاستبداد



فى المجادلات بين الحزبين الجمهورى والديمقراطى حول الإرهاب ومسؤوليات فشل التصدى وتوقع هجمات ١١ سبتمبر، أتهم الديمقراطيين الجمهوريين بأنهم لم ينصتوا إلى تحذيراتهم عند عملية انتقال السلطة بعد انتخابات عام ٢٠٠٠ بأن قضية الإرهاب هى أهم ما سوف يواجههم وهو ما قللت شخصيات الإدارة الجديدة منه بل وتجاهلت تحذيرات وتقارير وكالات وأجهزة وخبراء أمريكيين من توقع هذه الهجمات. غير أنه على وقع أحداث ١١ سبتمبر أصبح الإرهاب الدولى والحرب عليه هى محور سياسة وتفكير إدارة بوش وهى التى تحدد نظرتها للعالم وتقييم بها مواقف القوى الأخرى وعلاقاتها بها، وبفعل هذه النظرة شنت الولايات المتحدة حربيين فى أفغانستان والعراق مازالت وستظل اصدائهما تتردد فى العالم ويقود إلى جدل وتفاعلات واسعة داخل الولايات المتحدة ، وبفعل هذه النظرة أيضـا صاغت الإدارة الأمريكـية مفهوم "محور الشر" التى جمعت فيه

كلا من العراق وإيران وكوريا الشمالية، ورغم أن هذا المفهوم كان يحكمه سعى هذه الدول إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل إلا أن عنصرا حاكما فيه كان أيضا أن هذه الدول هى راعية وداعمة للإرهاب، وبفعل هذه النظرة إلى الإرهاب وما رتبه صاغت الإدارة مبادراتها حول "الشرق الأوسط الكبير" والذى كان محصلة عملية تنظير قامت بها بشكل خاص مجموعة المحافظون الجدد المنبثون فى الإدارة ومؤسساتها الرئيسية وكانت خلاصة ما انتهوا إليه أن العناصر التى قامت باحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ هى نتاج مجتمعات مريضة يسيطر عليها الاستبداد السياسى وغياب الحريات والمشاركة السياسية فضلا عن انتشار الفقر والبطالة والفساد، وسيادة ثقافة تشجع على كراهية الأخر ومعاداته، ولهذا فإن التصدى الحقيقى للإرهاب يجب أن يبدأ من إصلاح هذه النظم وربما تغييرها ولو بالقوة.

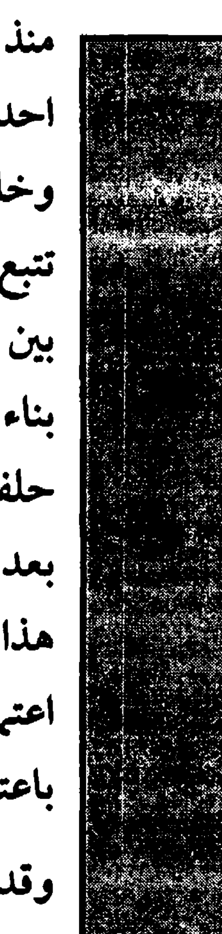
كانت هذه المفاهيم هى التى تسطير على إدارة بوش حتى ولايتها الأولى عام ٢٠٠٤ والتى كان يحكمها ويوجهها نظرتها للإرهاب باعتباره هو الهدف الرئيسى للسياسة الخارجية الأمريكية ، غير أنه مع الأسابيع الأولى لولاية بوش الثانية بدا ثمة تغيير فى خطاب الإدارة ونقاط تركيزها وهو ما ظهر بوضوح فى خطابات بوش الذى استهل بها ولايته الثانية وتحديدا فى خطاب تنصيبه فى ٢٠ يناير ٢٠٠٥، ثم فى خطابه عن حالة الاتحاد فى ٣ فبراير ٢٠٠٥. فى هذين الخطابين بدا محاربة والتصدى "للاستبداد" Tyrannyيتقدم على التصدى للإرهاب، وترددت عبارة "الحرية" أكثر من ٤٩ مرة فى هذه الخطابات، وقدمها الرئيس الأمريكى باعتبارها رسالة إلهية عليه وعلى الولايات المتحدة انجازها، وذهب إلى الربط بين محاربة الاستبداد وسيادة الحرية فى العالم وبين مصالح أمريكا نفسها، وقد رددت كوندليزا رايس وزيرة الخارجية ـ باعتبار توافقها الفكرى والإيدلوجى مع الرئيس الأمريكى ـ هذه المفاهيم خلال رحتلها الأوروبية حيث دعت الأوروبين إلى العمل مع أمريكا "لنشر الحرية والديمقراطية فى العالم "واشارتها إلى "رياح الحرية المنتشرة من شوارع المناطق الفلسطينية إلى مراكز الاقتراع فى العراق "واعتبارها أن الحرية تمثل تحديا نحن عازمين على خوضه "وخصت العالم العربى والإسلامى بقولها "إن نشر الحرية والديمقراطية يمثل مهمة ملحة غير قالبة للتأجيل".

ماذا يعنى هذا التغيير فى نقاط التركيز فى الخطاب الأمريكى، وما هى الدوافع والقوى الايدلوجية ورائه؟ بداءة فإن التركيز على "الاستبداد" لا يعنى تراجع مفهوم الإرهاب والتصدى له عالميا حيث سيظل هذا المفهوم هو الموجه لسياسات الإدارة الإمريكية الحالية وإدارات قادمة، ولكن بروز مفهوم الاستبداد والعمل من أجل الحرية عالميا، نراه يرتبط بشكل وثيق بمفهوم الإصلاح فى ولايتها الأولى والذى ظن بعض المحللين أنه قد تراجع بفعل تجربة اقامة الديقراطية فى العراق وأن هذه التجربة سوف تخفض من السقف السياسى لتوقعات الإدارة عن الإصلاح وإقامة الديمقراطية فى الشرق الأوسط، ولا نستطيع هنا إلاّ أن نتساءل إذا ما كانت الانتخابات الفلسطينية والانتخابات العراقية ورؤية الإدارة لها قد قوت من اعتقادها إمكان نشر الديقراطية فى الشرق الأوسط، بل إن ثمة نماذج إشار لها الرئيس الأمريكى بالفعل قد تحققت باشارته لدول مثل البحرين والمغرب والإردن ومطالبته بل وربما تحديه لدول أساسية فى المنطقة مثل مصر والسعودية أن تقدم نموذجا للديمقراطية فى المنطقة، وواضح أن هذا ما شجع صحيفة مثل واشنطن بوست أن تكتب افتتاحية تنتقد فيها حالة الديمقراطية فى مصر. ومما لا شك فيه أن عقائد بوش الشخصية، وقوة العقيدة الدينية لديه واحساسه بالرسالة ورؤيته لدور أمريكا فى العالم كانت وراء هذا التركيز على الحرية كقيمة على أمريكا أن تعمل من أجلها فى العالم، غير أن هذا لا يمنع من وجود تأثيرات خارجية وربما هى التى تؤثر على قناعاته مثل شارانسكى المنشق الروسى الأصل والذى وصل إلى أن أصبح نائبا لرئيس وزراء اسرائيل ويلعب دورا مؤثرا فى السياسة الإسرائيلية، كما يلفت النظر أن يطلب الرئيس الأمريكى الالتقاء به خلال وجوده مؤخرا فى الولايات المتحدة لكى يروج ويقدم كتابه The Case for democracy: the power of freedom to overcome tyranny and terror وقد وصل الأمر فى تأثر بوش بهذا الكتاب أن يحث مساعديه على قراءته وأن يصرح بأن من يبحث عن السياسة الأمريكية الخارجية فإنه سوف يجدها فى هذا الكتاب بعد فوز بوش فى انتخابات الرئاسة، بل حتى خلال الحملة الانتخابية، كان التساؤل حول ما إذا كان بوش فى ولايته الثانية

سوف يكو أكثر برجماتية وأقل ايدلوجية من ولايته الأولى، وحول هذا التساؤل نشأت مدرستين، اعتبرت الأولى أن بوش سوف يتعلم دروسا من ولايته الأولى وأن هذا سيجعله رئيسا مختلفا يراجع الكثير من معتقداته ويجعله أكثر تفهما لوقائع العالم، أما المدرسية الثانية فقد خالفت هذا الرأى واعتمدت على تحليل لشخصية بوش ذاتها يقوم على أساس العقيدة Faith based وليس على أساس العقل Reason based ولهذا فإن لن يكون من السهل عليه تغيير معتقداته وأيدلوجيته ورؤيته الدينية. وإذ أخذنا خطابات بوش فى حفل تنصيبه وخطابه عن حالة الاتحاد يبدو أن المدرسة الثانية كانت أقرب إلى الحقيقة، ورغم هذا فثمة من الكتاب والمحللين الأمرييكن ممن عقبوا على خطابات بوش واللغة المثالية التى استخدمها حول الاستبداد ونشر الديمقراطية من اعتبروا أن ثمة تناقض بين هذه البيانات المثالية وبين أفعال هذه الإدارة التى مازالت تدعم حكومات سلطوية فى الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وتتسامح مع أفعال بوتين ضد الشيشانيين وشارون ضد الفلسطينيين بل وتعارض اختيارات ديمقراطية مثل ما حدث فى انتخابات فنزويلا الأخيرة.

على أية حال ليس هذا التناقض بين مثالية بيانات بوش ولغة خطابه وبين الممارسات الفعلية إلا حلقة مستمرة لتناقضات السياسة الأمريكية التاريخية واختياراتها الصعبة بين المثالية والواقعية.

السياسة الخارجية الأمريكية: البديل الديمقراطي



منذ أن جاءت الإدارة الجمهورية الحالية وهى تتعرض ـ وخاصة بعد احداث ١١ سبتمبر ـ للانتقادات والهجوم من داخل الولايات المتحدة وخارجها حول توجهاتها وادائها فى السياسة الخارجية واتهاماها بأنها تتبع سياسة طائشة وايدلوجية أكثر من أى إدارة سابقة وأنها باعدت بين أمريكا والعالم، وتخلت عن احترام قواعد السياسة الأمريكية وهى بناء الاعتماد على التحالفات، وانها قسمت الأمم المتحدة واضعفت من حلف شمال الأطلنطى، وبددت التعاطف الذى تلقته الولايات المتحدة بعد احداث ١١ سبتمبر ، واصبحت الآن تحارب بمفردها فى العراق، هذا فضلا عن تجاهلها للقانون الدولى والاتفاقيات الدولية وعدم اعتمادها على الدبلوماسية والاعتماد اكثر على القوة واللجوء إلى الحرب باعتبارها الاختيار الأول وليس الملاذ الأخير.

وقد كان طبيعيا أن تتصاعد هذه الانتقادات مع قدوم انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام ٢٠٠٤، والذين يتابعون خطابات مرشحى

الحزب الديمقراطى للرئاسة سوف يدركون تخصيصهم لمؤتمرات يعقدونها لكى يعبر كلا منهم عن رؤيته للسياسة الخارجية الأمريكية إذا ما تم انتخابه رئيسا. والواقع، بحكم خبراته منذ حرب فيتنام ودوره فيها، كان السيناتور جون كيرى من أكثر المرشحين الديمقراطيين الذى بلور رؤية متكاملة عن السياسة الخارجية الأمريكية وما ينوى فعله إذا ما انتخب رئيسًا، وقد قدم السيناتور الأمريكى كيرى أفكاره فى الخطاب الذى القاه أمام مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى يوم ٢٠ ديسمبر.

وابتداءا اعتبر كيرى إن إدارة بوش الحالية يسيطر عليها فكرة الحرب الاستباقية preemption والقوة العسكرية الإمريكية، كما بدا كيرى طرحه بالربط بين السياسة الداخلية والخارجية، معتبرا أنه كلما تحقق النجاح فى الداخل فإنه يحقق النجاح فى الخارج وإنه إذا ما فشلت السياسة الأمريكية الخارجية فإن السياسة الاقتصادية سوف تترنح. فى نهاية الأمر، وعلى هذا فإن سوف يعمل كرئيس على استبدال سنوات بوش فى العزلة بعهد جديد من التحالفات لأنه إذا كانت الحرب الباردة قد انتهت فإن الاجة الأمريكية للحلفاء لمواجهة والتغلب على نطاق مختلف من الأخطار والتحديات هو أعظم من أى وقت مضى. وكرئيس فإنه لن يتنازل عن إمن الولايات المتحدة لأى أمة أو مؤسسة لكنه سوف يتفهم دائما أنه حتى القوة الأعظم الوحيدة فى العالم لا تستطيع أن تنجح بدون تعاون وحلول وسط مع حلفائها واصدقائها. وبدلا من تجاهل الدبلوماسية والحط منها فإنه سوف يستعيد الدبلوماسية كاداة قوة وسوف يستخدم الخبراء وذوى الفكر من كلا الحزبين كمبعوثين لكى يحملوا رسالة إمريكية جديدة حول العالم، بل إنه سوف يحمل شخصيا هذه الرسالة خلال الأيام المائة والأولى فى الحكم وسوف يتوجه إلى الأمم المتحدة ويسافر إلى الحلفاء التقليدين للتأكيد على أن الولايات المتحدة قد عادت للانضمام إلى العائلة الدولية.

ومع تفهمه أن الأمم المتحدة مترددة للعمل فى العراق، ولسبب وجيه، ولكنه يعتقد إذا ما كان دور الأمم المتحدة واضحا بشكل مطلق وجوهريا بشكل حقيقى

فإن سكرتير العام والأعضاء الأخريين سوف يؤيدون هذا الطريق، وإنه مما لا شك فيه أن الولايات المتحدة سوف تواجه صعوبة فى اقناع الدول المترددة فى المساهمة فى إعادة اعمار العراق ما لم تضع مسؤوليات حقيقية فى إيدى الأمم المتحدة والمجتمع الدولى وبالنسبة للأمم المتحدة اعتبر كيرى أنه سوف يتعاون معها كشريك كامل ليس فقط حول الإرهاب ولكن حول محاربة اعداء مشتركين مثل الإيدز والفقر العالمى. أما عن قضية الإرهاب فقد اعتبر كيرى أنها لست قضية أمريكية ولكنها صراع عالمى ضد عدو متخفى بوجوه متعددة وإماكن مختلفة وايا كانت القوة التى تمتلكها الولايات المتحدة فإنها لن تستطيع أن تنتصر بمفردها فيجب عليها أن تعمل مع المجتمع الدولى لصياغة وتحديد استراتيجية عالمية تضم الجميع ولا تستبعد احدا وان تكون استراتيجية جماعية وليست امبريالية.

وحول العلاقات مع ابران نعى كيرى على الإدارة الإمريكية أنها ترفض بعناد أن تتبع سياسة واقعية بعيدة عن المواجهة معها حتى لو كان ذلك ممكنا ولكن كرئيس فإنه سوف يكون مستعدا لاستكشاف مناطق المصالح المشتركة مع إيران مثلما كان مستعدا لتطبيع العلاقات مع فيتنام منذ عقد مضى، أما المملكة العربية السعودية فقد لاحظ كيرى أنها الآن تطارد تمويل الإرهابيين وإن كانت الأفعال لم تساير الأقوال ولهذا فإن الولايات المتحدة يجب أن تفعل كل شئ ممكن لضمان إن الإصلاحات السعودية حقيقية وليست ظاهرية.

أما عن عملية البحث عن سلام فى الشرق الأوسط فقد اعتبر أنها أكثر المناطق توترا فى العالم وإن الإدارة الأمريكية لا تبدى اهتماما حقيقيا تخصصه للسلام فى الشرق الأوسط وهو أمر حيوى لمحاربة الإرهاب، وعنده أن القادة ذوى النوايا الطيبة ويدركون، كما أدرك كلينتون، أنه سيكون سهلا لكسر الجمود وانتهاء العنف الذى يغذيه المتطرفون إذا ما كانت النهاية End Game، فى مركز الاهتمام وليست الخطوات المؤدية لها، وفى أيامه الأولى فى الإدارة، فإن كيرى سوف يعين مبعوثا رئاسيا لعميلة السلام والذى سوف يرفع تقاريره بشكل مباشر له ولوزير الخارجية

والذى سيعمل يوما بعد يوم لتقدم هذه العملية وسيكون هؤلاء المبعوثين على مستوى الرئيس كارتر ووزير الخارجية الأسبق جيمس بيكر والرئيس كلينتون.

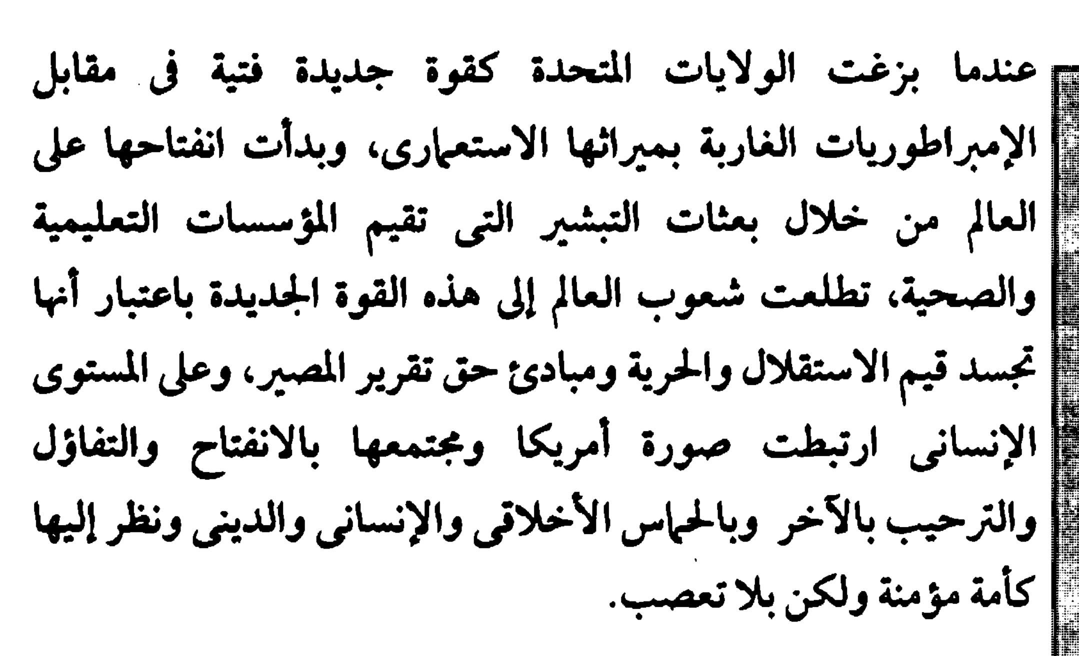
وعلى المدى الطويل والانتصار فى الحرب على الإرهاب، وعد كيرى ببناء جسور جديدة مع العالم الإسلامى، ومن أجل هذا سوف يوسع من تمويل الوجود الأمريكى الدبلوماسى وسوف يوجه الممثلين الأمريكيين لأقامة علاقات مباشرة والوصول إلى الشعوب وليس الحكومات فقط، فعلى الولايات المتحدة أن تستمع وأن تتكلم وفى هذا سوف يعين مبعوثا رئاسيا للعالم الإسلامى الذى سوف يعمل على تقوية الإسلام المعتدل وإيجاد السبل الجديدة لعزل الإرهابيين وأن يؤكد اقتناعنا أن العالم العربى واسرائيل يجب ويستطيعوا العيش معا فى سلام أمن.

كذلك شارك مرشحون اخرون للرئاسة عن الحزب الديمقراطى فى هذا النقاش وعرضوا أفكارهم حول قضايا السياسة الخارجية الأمريكية، وكان من الطبيعى أن يكون الوضع فى العراق، مركز للنقاش، حيث اعتبر الدكتور هاوارد دين أن من الصعاب والماسى التى تواجهها الولايات المتحدة فى العراق الآن تظهر أن الإدارة قد شنت الحرب بالطريق الخطأ وفى الوقت الخطأ وكان التخطيط غير ملائم وبمساعدة غير كافية وبتكلفة مبالغ فيها بلغت حتى الآن ١٦٦ بليون دولار، كذلك أعطى دين اهتماما خاصة لقضية منع الانتشار النووى ووعد بتخصيص ٣٠ بليون دولار على مدى السنوات القليلة القادمة لمحاربة الأسلحة غير التقليدية حول العالم، وفى خطوط عامة قال دين أن سياساته الخارجية سوف تسترشد بالشرعية التى تنبع من حكم القانون والمصداقية التى تأتى من قول الحقيقة والقوة من خلال التحالفات والدبلوماسية القوية وانتهى إلى أن الأمريكيين يجب أن يختاروا بين الأمن القومى القائم على الخوف والسياسة التى تدعمها الآمال المشتركة، وبين المفاخره الفجة والثقة التى تخاطب معتقدات الشعوب فى كل مكان وانتهى الاعتقاد بأن الإدارة الأمريكية تتصرف على أساس أن لا شئ سوف تجنيه من العمل مع الأمم التى وقفت إلى جانبنا لعدة أجيال وهم فى ذلك مخطئون وأنهم يقودون الولايات المتحدة فى اتجاه راديكالى خاطئ.

أما السيناتور جون ادوارد فقد ركز على قضية الانتشار النووى واصفا سياسة الإدارة الحالية بقصر النظر فيا يتعلق اخطار التهديد النووى ووعد إذا ما انتخب أن يضاعف ثلاثم مرات الاتفاق على ضمان سلامة المخزون النووى للاتحاد السوفيتى السابق وأنه سوف يعين مبعوثا عالميا لمنع الانتشار ويعقد مؤتمرا قمة خلال الستة شهرو الأولى لرسم ميثاق نووى عالمى Global Nuclear Compact ووعد بالعمل مع اليابان وكوريا الشمالية لترع تهديد كوريا الشمالية وانهى ادوارد بان الولايات المتحدة لا تحتاج إلى نظرية الضربات الاستباقية ولكنها تحتاج إلى استراتيجية تعتمد على المنع والوقاية Prevention ووعد بالعمل مع العالم لتحويل الظروف الأساسية للاستبداد والتى تغذى قوة الأعداء وتحطم أمال الأصدقاء وسوف يتخذ إجراءات حقيقية لمنع وقوع أكثر الأسلحة خطورة فى الأيدى الخاطئة.

من هذه المناقشات والمجادلات نستطيع أن نتوقع أن معركة انتخابات الرئاسة الأمريكية القادمة ـ خلاف سابقاتها ـ ستكون أكثر انشغالا بقضايا السياسة الخارجية والأمن القومى، وسيكون فى مركزها قضايا العراق والإرهاب والإنتشار النووى وهى القضايا التى سيستعين بها الديمقراطوين لمهاجمة الإدارة الجمهورية وادائها فى مجال السياسة الخارجية.

أمريــكا الأخــرى



عندما بزغت الولايات المتحدة كقوة جديدة فتية فى مقابل الإمبراطوريات الغاربة بميراثها الاستعمارى، وبدأت انفتاحها على العالم من خلال بعثات التبشير التى تقيم المؤسسات التعليمية والصحية، تطلعت شعوب العالم إلى هذه القوة الجديدة باعتبار أنها تجسد قيم الاستقلال والحرية ومبادئ حق تقرير المصير، وعلى المستوى الإنسانى ارتبطت صورة أمريكا ومجتمعها بالانفتاح والتفاؤل والترحيب بالآخر وبالحماس الأخلاقى والإنسانى والدينى ونظر إليها كأمة مؤمنة ولكن بلا تعصب.

هذه الصورة الإيجابية التى تكونت عن الولايات المتحدة هى التى دفعت البعض اليوم إلى استدعائها ومقارنتها بالصورة النقيض السائدة عن أمريكا وبشكل خاص خلال عهد إدارتها الحالية. فقد كتبت شخصية ثقافية أوربية (مجلة Time ٢٠ يناير ٢٠٠٢) تقول "أن الأوربيين نظـروا دائما بافتتـان إلى الولايـات المتحدة ولكنهم اليوم

ينظرون إليها بعدم تصديق متزايد، وهم يتساءلون كيف أن البلد الذى يفاخر بنجاحه الاقتصادى فيه مثل هذا العدد الكبير من الفقراء، وكيف أن البلد الذى يصر على دور القانون يسعى لأن يعفى نفسه من الاتفاقيات الدولية؟ وكيف أن البلد الذى يعتبر منارة الديقراطية تجرى فيه انتخابات تسيطر عليها جماعات المصالح الثرية؟ وبالنسبة لى أصبح السؤال هو: كيف يتصرف البلد الذى أنتج كل هذه الثقافة والثروة الاقتصادية بمثل هذه الكآبة؟". ومن خلال خبراته فى السنوات التى أمضاها فى الولايات المتحدة يقول الكاتب "أننى أستطيع أن أملئ صفحات بأسماء الأمريكيين الذين أثروا فى وأمتعونى وعلمونى فهم يمثلون ما احترمه فى أمريكا: اصالة الفكر القوية، والثقة بأن الأمور يمكن أن تتغير إلى الأفضل، كانت هذه هى أمريكا التى عشت فيها، وكانت فعلا من أفعال الأيمان، الأيمان بأن الشئ الآخر أو المختلف Otherness ليس مصدر تهديد ولكنه مغذى، والأيمان بأنه يمكن أن يكون ثمة بلد كبير فى الروح لكن يرحب بكل التنوع الذى يقذف به العالم إليه. ولكن أحداث ١١ سبتمبر أصابت هذه الرؤية بالكسوف بفعل الشك، والانطواء على الذات بحيث أصبحت تمثل جيتو أو جماعة تحيط بها الأسوار ومثل هذه الجماعة تأخذ موقفا دفاعيا وتجعل من الخوف والعزلة أسلوب حياتها.

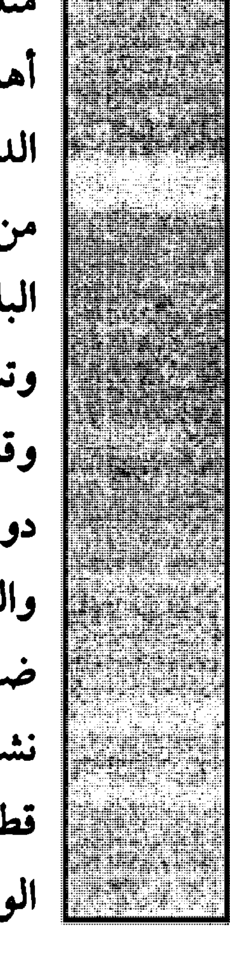
ومؤخرا كتب كبير الروائيين الألمانى والحائز على جائزة نوبل فى الأدب جونتر جراس (Herald Tribune ١١ إبريل ٢٠٠٣) يتساءل "هل هذه حقا هى الولايات المتحدة البلد الذى كنا ننظر إليه بغرام، المحسن الكريم صاحب خطة مارشال؟ وصاحب دروس الديمقراطية والناقد الصريح للذات البلد الذى استعملت يوما تعاليم التنوير الأوربى لكى تزيح سادتها المستعمرين وتقدم لنفسها دستورا هو مضرب الأمثال؟ هل هذا هو البلد الذى جعل حرية التعبير حقا لا ينكر؟".

وعلى المستوى الأمريكى كتب السيناتور الديمقراطى ريتشارد جبهارت (Foreig Policy مارس ـ إبريل ٢٠٠٣) يستذكر أن "السياسة الخارجية الأمريكية تستند إلى أرث طويل من القيادة الذى يشكل السياسة الخارجية للولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الثانية حيث واجهت الأمة فى كثير من المنعطفات خلال النصف

قرن الماضى تحديات الخيار بين القيادة العالمي أو العودة إلى الأمن المخادع للانعزالية، ومن حسن الحظ أن القادة الأمريكان التزموا مررا وتكررا بالخيار الأول من خلال فهمهم المتوقد لمصلحة أمريكا طويلة الأمد، ومن خلال إدراكهم الثابت بضرورة أن تنخرط الولايات المتحدة فى الأحداث العالمية، من خلال جهودهم الدائمة لجذب البلدان الأخرى إلى قضيتنا والقيم التى تواجهها" أما اليوم يقول جبهارت "فلسوء الحظ اختار الرئيس بوش طوال العامين الماضيين أن يتجاهل هذه المبادئ الأساسية وأن يتابع أهدافه من خلال خطوات أحادية وعقيدة استباقية، ومن المحزن أن طريق بوش قد أدى إلى عزلة أمتنا وتنفير حلفائنا والأكثر خطورة من ذلك أنه أدى إلى تقويض أمننا وقيمنا عبر العالم كله".

إزاء هذه الأصوات التى تذكر بصورة أمريكا الإيجابية فى مقابل صورتها المتردية اليوم هل نتطلع إلى أن تنهض "قوى التصحيح" فى الأمة الأمريكية لكى تستعيد صورتها وقيمها التى نالت يوما احترام العالم وثقته؟

جون بولتون فى الأمم المتحدة: النوايا الحقيقية



مثلما كانت منظمة الأمم المتحدة ومبادئها وما صاغه ميثاقها من أهداف بعد انقضاء الحرب العالمية الثانية تجعل منها أداة المجتمع الدولى فى صياغة السلم والأمن الدوليين، وأداته فى تسوية ما قد يثور من منازعات دولية، كانت المنظمة الدولية بهذا المعنى ضحية الحرب الباردة، وصراعاتها بين القطبين المتنافسين واستقطابهما للحياة الدولية، وتسرب هذا التنافس على النفوذ والمكانة فى العالم إلى جميع مناطقه وقاراته، وانعكاس هذا على قضاياها وازماتها، وبالصورة التى بهت بها دور المنظمة الدولية، واديرت فيه معظم القضايا والمنازعات الأقليمية والدولية، بعيدا عنها وخارج نطاقها، كذلك كانت الأمم المتحدة ضحية تطورات ما بعد الحرب الباردة وخريطة العلاقات الدولية التى نشأت نتيجة التحول الجذرى الذى شهده النظام الدولى باختفاء أحد قطبى الحرب الباردة، وبروز القطب الآخر باعتباره القوة الدولية الوحيدة التى لا تنافسها فى مقومات القوة قوة أخرى أو قوى أخرى

مجتمعة، وازاء هذا الاعتبار تراجعت الأمال التى ازدهرت عقب نهاية الحرب الباردة بأن تستعيد المنظمة الدولية مكانتها ودورها فى المجتمع الدولى، ويستعيد ميثاقها ومبادئه فاعليته فى التعامل مع قضيا السلام والأن الدوليين، ولم تتحقق تصورات رجال الاستراتيجية الذين تصوروا أن "هذه هى اللحظة" التى يمكن أن تصبح فيها المنظمة الدولية عامل التوازن الجديد فى القوى بعد الاختلال الذى حدث فيه، وأن تملأ الفراغ الذى نشأ وتكون المقابل لانفراد قوة وحيدة بالحياة الدولية، ذلك أنه وكما شهدت سنوات التسعينات شاءت إرادة القوة "المنتصرة" فى الحرب الباردة إلا تشاركها قوة أخرى فى إدارة وتوجيه النظام الدولى الجديد، وارتات أن هذه هى مسؤولياتها أو "عبئها" الذى يجب أن تتحمله، ومثلما انسحب هذا التصور على القوى الدولية، انسحب كذلك على المنظمة الدولية وعلى ما كان متوقعا منها.

وقد دخل وضع الامم المتحدة ودورها مرحلة جديدة من التراجع مع مجئ إدارة بوش الابن عام ٢٠٠٠ وتبلور مفاهيمها حول العمل الانفرادى الدولى Unilatirlasim فى مقابل مفهوم العمل المتعدد الأطراف والتعاون الدولى Multilateralsim واستخفافها بقواعد القانون الدولى والمنظمات الدولية واعتبارها عبئا وقيدا على حرية تصرفها، ووصفت مجموعة المحافظون الجدد التى أصبحت ذات دور مؤثر فى الإدارة الأمريكية المنظمة الدولية بأنها غير ذات موضوع irrelevant، ولم تلجأ الإدارة الأمريكية إلى المنظمة الدولية إلا لكى تحصل على تاييد وشرعية لتصرفاتها، وتجاهلتها وتصرفت بشكل منفرد عندما لم تحصل على ذلك وكانت الأمم المتحدة ومكانتها لذلك ضحية الحرب الأمريكية على العراق.

غير أنه مع حصول بوش على ولاية ثانية تصور البعض أنه فى هذه الولاية سوف يستفيد من خبرات وتجارب الفترة الأولى وأنه سوف يراجع عددا من مفاهيمه ومنها العمل المنفرد ويتجه إلى التعاون الدولة واحترام الآخرين والعمل معهم والرجوع إلى الأمم المتحدة واعتماده عليها، ومع نهاية ولايته الأولى وبداية ولايته

الثانية ظهرت بالفعل مؤشرات طفيفة على ذلك، فقد طلب من الأمم المتحدة أن تشرف على الانتخابات العراقية وطلب من حلف الأطلنطى تدريب قوات الأمن العراقية، وقد ظهرت هذه المؤشرات الجديدة خلال زيارة بوش الأوروبية، واكد، وأكدت وزيرة الخارجية الأمريكية، إن الإدارة الأمريكية ستعتمد على العمل مع حلفائها الأوروبيين وأنها تدرك أن العالم ومشكلاته لا يمكن أن تحلها قوة منفردة.

وقد كان من المتوقع أن تشمل هذه الإشارات نحو العمل المتعدد والتعاون الدولى مع المنظمة الدولية ودورها إلا أن ثمة تطورا جاء لكى يلقى الشكوك على هذا التصور، واختارت ادارة بوش شخصية عرفت بنقدها الحاد للأمم المتحدة وهو جون بولتون لكى يكون مندوبا دائما للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، وهو شخصية محسوبة على تيار المحافظون الجدد وشارك منذ التسعينات ووقع على مشروعاتهم ووثائقهم التى تحمل رؤاهم ومفاهيمهم وأنه لا يبدى حماسا للعمل المتعدد، وعند تعيينه وصفته كوندليزا رايس بأنه ذو عقل صلب المزاج والتفكير، وأنه بهذه العقلية ساعد على نجاح المفاوضات التى أدت لتخلى ليبيا عن برامجها النووية وفى توقيع معاهدة خفض الأسلحة النووية مع موسكو واستعاد المراقبون دورة فى مفاوضات السداسية مع كوريا الشمالية ووصفه نظامها بأنه "كابوس شيطانى"، Hellish nightmare " وإن زعيمه "ديكتاتور مستبد"، وردت عليه كوريا الشمالية ووصفته بأنه "نفاية بشرية ومحب للدماء" مما أدى لاستبعاده من المفاوضات. كذلك استعاد المراقبون تصريحاته عام ٢٠٠٢ بأن هدف الولايات المتحدة هو "تدمير كوريا الشمالية" وتصريحاته عام ٢٠٣ لصحيفة معاريف الاسرائيلية بأنه بعد هزيمة العراق، فإن الولايات المتحدة يجب أن تتعامل مع سوريا وإيران وكوريا الشمالية، كما لعب دورا بارزا عام ١٩٩١ فى إلغاء قرار الأمم المتحدة مساواة الصهيونية بالعنصرية وقال أنه يعتبر القرار أكبر وصمة عار على سمعة الأمم المتحدة. أما مواقفه وتصوراته عن الأمم المتحدة فقد استعاد المراقبون قوله "أنه ليس هناك شئ أسمه الأمم المتحدة" ، وقوله "إذا دمرت عشر طوابق من

الأمم المتحدة فلن يكون هناك فرق"، وقوله "إذا اعدت تشكيل مجلس الأمن فسوف أجعله من عضو دائم واحد فقط لأن هذا يعكس توزيع القوة اليوم فى العالم، وهذا العضو هو الولايات المتحدة".

وقد انقسمت ردود الفعل فى الولايات المتحدة تجاه تعيين بولتون بين من اعتبروا أن تعيينه يثير الشكوك حول توجه الإدارة الأمريكية الحقيقى تجاه العمل الدولى والعمل فى نطاق المنظمة الدولية فضلا على أن يعنى أن مجموعة المحافظون الجدد مازال لها نفوذها واقدامها الثابتة فى الإدارة، وبين تأييد اليمين الأمريكى لهذا التعيين الذى عبرت عنه صحيفة وول ستريت جورنال فى ٩ مارس ٢٠٠٥ حيث هاجمت المنظمة وعدم كفاءتها ورصيدها السيئ فى الصومال ورواندا، وقضية البترول مقابل الغذاء فى العراق، واعتبرت أن تعيينه يحى تقاليد شخصيات مثل جين كيركباتريك ودانيال مونيهان ودفاعهما عن المصالح الأمريكية فى المنظمة، ومعروف أن كلا من جين كيرباتريك ودانيال مونيهان كانا من الشخصيات التى عكست مواقف إدارة ريجان المتشددة إلى الأمم المتحدة وهى المواقف والنظرة التى دفعتها إلى الأنسحاب من منظمة اليونسكو والامتناع عن دفع ديون الولايات المتحدة للمنظمة الدولية. فهل ننتظر، إذا ما صدق الكونجرس الأمريكى على تعينه إياما صعبة جديدة للأمم المتحدة؟

نحو نظرية جديدة للسياسة الخارجية الأمريكية

ريتشارد هاس Richard Hass هو الرئيس الحالي للمجلس الأمريكي للعلاقــات الخارجية "U. S "Council Of Foreign Relation وهو من اعرق المراكز البحثية الأمريكية وأكثرها مكانة وقد شغل قبل هذا منصــب مدير هيئة التخطيط السياسي بوزارة الخارجية الأمريكية خلال ادارة كلينتون. وخلال حياته البحثية وعمله رئيسا لكرسي الامن الدولي بمعهد بروكينجز Brookings، اظهر هاس اهتماما بقضـية القـوة والمكانـة التـي بلغتهـا الولايـات المتحـدة والسـؤال الـذي تثيره وحول ما يمكن أن تفعـله بهـذه المكانـة، (راجـع : What to do with America Primacy " Foreign Affairs, vol n47, p no 5) Sept – October 1994.

ويبدا هاس من مقولة ان مزايا الولايات المتحدة الامريكية الاقتصادية والعسكرية ليست دائمة ولا غير مشروطة، هذا فضلا عن ان التفوق الامريكي لن يدوم، فمع انتشار القوة حول العالم ، فان وضع امريكا النسبي بالنسبة لاخرين سـوف يتآكل ، وقد اسـتخلص هاس من هذه

المقدمة ان هدف امريكا يجب ان يكون هو ان تحث مراكز القوة السياسية والاقتصادية والفكرية الاخرى أن تعتقد انه من مصلحتها ان تؤيد أفكار بناءة حول كيف يمكن للمجتمع الدولي ان ينظم وان يعمل، وان يصبح هدف السياسة الخارجية الامريكي المناسب هو ان تشجع تعددية أقطاب Multipolarity تتصف بالتعاون والتنسيق اكثر من التنافس والصراع.

وفي كتابه الذي صدر حديثا (يونيو ٢٠٠٥) تحت عنوان " الفرصة"
The Opportunity : America 's moment to alter history course

يبني هاس ويطور هذا المفهوم، ويعتبر انه رغم ان الوضع الدولي الراهن يدفع الى الاكتئاب بل وصاعقا بما يحمله من إمكانيات الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل ، والامراض والفقر، وما تشير اليه بعض المآسي من ان ما يعانيه البشر هو من صنع حكوماتهم ومواطنيهم، الا انه رغم هذه الصعوبات فان هذه اللحظة تمثل فرصة امام الولايات المتحدة والعالم بالعمل مع غيرها من القوى العظمى تستطيع ان تشكل مجرى القرن الواحد والعشرين وتصنع عالما يتصف الى حد بعيد بالسلام والازدهار والحرية لشعوب العالم.

غير ان هذا يعتمد على ما سوف تفعله الولايات المتحدة والعالم بهذه الفرصة، فاما تتحول الى عصر للسلام الدائم والرخاء او الى عصر من التحلل التدريجي وعصر جديد للظلام، يصنعه فقدان الولايات المتحدة والقوى الكبرى الاخرى للسيطرة، ويتصف بانتشار اسلحة الدمار الشامل، والدول الفاشلة، والارهاب المتزايد وعدم الاستقرار وفيما يتعلق بالولايات المتحدة تحديدا ودورها في هذه الفرصة فان هاس يعتبر انه رغم ما تمتلكه اليوم من قوة لم تحظى بها قوة واحدة في التاريخ، فان قلة من البلدان والامبراطوريات هي التي استمتعت بهذه المزايا عن معاصريها مثلما تفعل الولايات المتحدة اليوم، ورغم هذا فان كل هذه القوة لا تضمن عصرا من السلام الدائم او تعني ان التاريخ قد انتهى او ان الولايات المتحدة تنعم بالامن فمن الممكن ان تبرز تحديات تقليدية للهيمنة الامريكية. كذلك

تتعرض الولايات المتحدة لحالة انكشاف Vulnerability في اوضاعها العسكرية والاقتصادية والمالية والمجتمعية الى الحد الذي اصبح فيه الامريكيين وبلدهم اقل امنًا من اي وقت مضى ربما باستثناء الايام العشرة التي شهدت ازمة الصواريخ الكوبية.

واذا كان المشهد الدولي الراهن يتعايش فيه عدم النظام Disorder مع النظام وهو شيئ ليس جديد في التاريخ، فالتاريخ دائما هو توازن او صراع بين النظام والفوضى، واذا كان التاريخ انها يتحدد بالدرجة التي تستطيع فيه قوى العصر العظمى ان تتفق على قواعد الطريق Ruls Of The Road، وان تفرضها على هؤلاء الذين يرفضونها وفان السؤال الان هو اي جانب سوف ينتصر؟ النظام ام الفوضى؟ ورغم ان هاس يعتقد انه من المبكر كثيرا الإجابة على هذا السؤال، ولكنه ليس من التسرع تاكيدا ان اكثر العوامل تاثيرا سوف يكون ما تفعله الولايات المتحدة ، القوة الاعظم Hyper Power كما اسماها هربرت فيدرين وزير خارجية فرنسا السابق. وازاء هذا يتساءل هاس ما الذي يجب ان تفعله امريكا؟ ويجيب ان على الولايات المتحدة ان تستخدم قوتها ونفوذها لاقناع القوى العظمى اليوم، الى جانب العديد من البلدان الاخرى، والمنظمات والاتحادات والافراد لكي توقع مجموعة من القواعد والسياسات والمؤسسات التي تصنع عالما يصبح فيه الصراع المسلح بين الدول وداخل الدول استثناء، وحيث يجد الارهابيين صعوبة في النجاح، وحيث يتوقف انتشار اسلحة الدمار الشامل ، وحيث الاسواق مفتوحة للسلع والخدمات، وحيث المجتمعات حرة ومفتوحة للافكار وحيث شعوب العالم لديها حظ جيد لكي تعيش حياة خالية من العنف والفقر المدقع والامراض المميتة، وهكذا فان الخيار امام الولايات المتحدة يقع بين تعددية فعالة وبين العودة التدريجية الى عالم تتنافس فيه القوى العظمى او عالم تغمره القوى الممزقة او كلاهما. ويعتقد هاس انه لكي تنجح الولايات المتحدة فانها سوف تحتاج لكي تنظر الى القوى الكبرى الاخرى بشكل اقل كمنافس وبشكل اكثر كشركاء، وفي هذه الحالة عليها ان تقبل بعض القيود على حريتها في العمل، وتنغمس اكثر في اصلاح مجتمعات اخرى،

وفي كل هذا لن تستطيع الولايات المتحدة ان تفرض اولوياتها، فالقوة power ليست هي النفوذ Influence، بل على العكس فان القوة تفهم بشكل افضل كامكانية Potential وحيث يصبح هدف السياسة الخارجية هو تحويل هذه الامكانية الى نفوذ دائم. وفي صياغة وتحديد العلاقة بين القوى الكبرى فان هاس يعتبر ان قواعد الطريق Rules Of The Road هي ضرورة في الزمن المعاصر وما هو مطلوب فيها ليس مجرد التفاهم " السلبي" بين القوى العظمى الذي يفرض قيودا على التنافس ولكن التزامات "ايجابية" حول كيفية العمل معا لمواجهة التحديات الملحة، اما الهدف النهائي للسياسة الخارجية الامريكية فيجب ان يكون لدفع واقناع الاخرين للعمل مع الولايات المتحدة وحثهم على انه لا هو من الحكمة العمل ضد الولايات المتحدة باعتبار قوتها، ولا هو ضروري باعتبار نواياها.

ورغم ان هاس يوافق على تركيز ادارة بوش على ضرورة الاحتفاظ بميزة قوة الولايات المتحدة التي يمكن ان لا تشجع قوى اخرى على ان تتحداها، الا انه يعتبر ان هناك قيودا على هذا الاسلوب، فالولايات المتحدة ليست في وضع تمنع فيه صعود قوى اخرى، فصعود وسقوط قوى اخرى يتصل باعتبارات ديموجرافية وثقافية ومصادرها الطبيعية ونظمها التعليمية وسياستها الاقتصادية واستقرارها السياسي والفرص الفردية واطارها القانوني، وجميعها امور تقع خارج نطاق الاخرين، فضلا عن ان جهد من جانب الولايات المتحدة لاحباط صعود بلدا اخر سوف يضمن عداوة هذا البلد وعملها ضد الولايات المتحدة في العالم كله، ويذهب هاس الى انه لا يجب على الولايات المتحدة ان لا تشجع ظهور بلادا قوية، بل على العكس فهي تحتاج ان تكون البلدان الاخرى قوية اذا كان لها ان يكون لديها الشركاء الذين تحتاجهم لمواجهة التحديات التي تفرضها العولمة، وهكذا فالقضية بالنسبة للولايات المتحدة يجب ان تكون ليس ما اذا كانت الصين ستصبح قوية ولكن كيف تستخدم الصين نموها المتزايد. ونتيجة لهذا كله يستخلص هاس ان هدف السياسة الخارجية للولايات المتحدة لا يجب ان يكون ببساطة هو المحافظة على عالم يتحدد، بالتفوق العسكري الامريكي، وانما ان يكون اولوية السياسة

الخارجية الامريكية هو ان تتكامل Integrate الدول الاخرى مع الجهود الامريكية للتعامل مع تحديات العولمة، وهذا يمكن تحقيقه فقط من خلال الرضا وليس القسر ومثلما لاحظ هنري كيسنجر بحق فان "القوة الامريكية هي حقيقة من حقائق الحياة ولكن فن الديبلوماسية هو ترجمة هذه القوة الى توافق" Consensus . ويفصل هاس مفهومه او نظريته في التكامل Integration بان لها ثلاثة ابعاد؛ الاول يستهدف خلق علاقة تعاونية بين قوى العالم العظمى - نوع من الاتفاق Concert للقرن الواحد والعشرين (على غرار الاتفاق الذي صنعته تسويات ما بعد الحروب النابوليونية في اوروبا)، ينبني على التزام مشترك لتعزيز مبادئ معينة ونتائج، وثانيا، ان يعمل على ترجمة هذه الالتزامات الى ترتيبات فعالة وافعال، وثالثا العمل على جلب بلدان اخرى ومنظمات والشعوب للاستفادة من مزايا الامن والفرصة الاقتصادية والحرية السياسية.

ومقابل نظريته التي يدعو اليها يعتبر هاس ان الادارات الامريكية الثلاث التي جاءت بعد انتهاء الحرب الباردة لم تنجح في ان تصيغ نظرية شاملة للامن القومي، فاذا كانت ادارة بوش الاول قد تحدثت عن" نظام عالمي جديد" الا انها لم تحدده ابدا، كما تحدثت ادارة كلينتون عن توسيع دائرة الديمقراطيات ولكنها لم تضع هذا المشروع في مركز سياسة خارجية متماسكة، اما بوش الابن فان " نظريته" في ولايته الاولى لم تكن الا مزيجا من محاربة الارهاب ، وتنمية الديمقراطية، والضربات الاستباقية فيه Pre- emption والعمل المنفرد Unilaterlism ويستخلص هاس ان الفرصة سانحة لعصرنا لكي يصبح تكاملا حقيقيا، اكثر من اي بديل اخر، فان نظرية التكامل تقدم استجابة متماسكة للعولمة وللتهديدات عبر القومية التي تشكل التحديات الرئيسية لعصرنا. وهكذا يستبعد هاس ، الانفرادية Unilateralism كنظرية للامن القومي، فليس ثمة قوة واحدة مهما كانت قوتها تستطيع ان تتنافس بنجاح بمفردها مع التحديات العالمية، مثل هذا المجهود سوف يفشل بل سيكون له اثارا عكسية اخرى: فسوف يدفع بظهور عالم يحدده توازن القوى كما سوف تتاكل معه الاسس الاقتصادية (وربما السياسية والعسكرية) لقوة للولايات المتحدة.

غير انه اذا كان هاس يدعو في نظريته الى التكامل والتعاون مع قوى العالم الاخرى، فانه لا يعنى ان هذا ضد قيادة الولايات المتحدة، الا ان القيادة تتضمن وتستلزم المرافقة Followership فالانفرادية ليست الا العمل بشكل منفرد، في الوقت الذي فيه معظم مشكلات العالم لا يمكن للولايات المتحدة مواجهتها بمفردها باعتبار طبيعة المشكلات نفسها والحدود الواقعية للقوة الامريكية. ويتفق هاس مع ما تجادل به الادارة الامريكية من ان الولايات المتحدة لا تحتاج ان تنتظر اذنًا من الامم المتحدة لكي تعمل، فاي قوة وخاصة قوة كبرى، لن تسمح انفسها ان تفقد الفعالية ، ولكن هذا عند هاس لا ينفي حقيقة ان الولايات المتحدة تستطيع فقط ان تحقق ما تريده في العالم اذا ما عمل الاخرين معها وليس ضدها، فالولايات المتحدة لا تحتاج لاذن العالم لكي تتصرف، ولكنها تحتاج لتاييد العالم لكي تنجح.

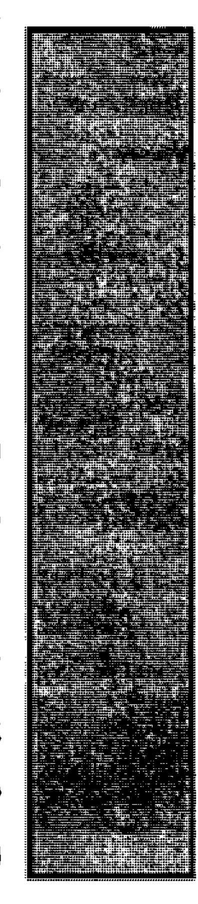
ويشبه هاس الفترة الحالية التي يعيشها العالم بعصر ما بعد الحرب الثانية، فعندئذ، كما هو الان، بزغت الولايات المتحدة من سنوات من صراع كثيف باعتبارها اقوى بلد في العالم، وعندئذ ، كما هو الان، بزغت الولايات المتحدة منتصرة من صراع لكي تواجه الاخر. وعندئذ، كما هو الان، احتاجت الولايات المتحدة الى شركاء لكي تواجه مجموعة التحديات التي تواجهها، وهي قد فعلت ذلك في فترة ما بعد الحرب الثانية بطريقة غير عادية متمثلة في مجموعة التحالفات والمؤسسات التي خلفتها مثل، معاهدة شمال الاطلنطي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي واتفاقية التعريفات والتجارة، ونظريات وسياسات الردع النووي وانشاء مجلس الامن القومي الامريكي، ازاء هذه التجارب، يتساءل ريتشارد هاس عما اذا كانت الولايات المتحدة سوف تثبت انها ايضا خلاقة الان، فهذا هو وقت الفكر الجديد حول السيادة، وحول كيف تنظر الى القوى العظمى الاخرى وحول هدف السياسة الخارجية، وهو ايضا وقت برامج وترتيبات جديدة: للصراع مع الارهاب، ومنع انتشار الاسلحة النووية، وتقليل عدد الناس الابرياء حول العالم الذين يتعرضون لخطر الصراعات الداخلية والامراض، ومساعدة العالم العربي على

تحديث مجتمعاته حتى لا تنتج فيالق من الشباب والشابات الذين يشعرون بالاغتراب ويتشوقون للموت اكثر من العيش من اجل قضاياهم.

ويعود هاس الى قضية كتابه الرئيسية وهي "الفرصة" ويعتبر ان السؤال الرئيسي الذي تثيرها هو ما الذي سيفعله الامريكيون والاخرين بهذه اللحظة، فقد تبدد بالفعل الكثير من الوقت والامكانيات وبشكل يصبح مطلوبا بشكل عاجل سياسة خارجية مختلفة تقوم على تعزيز تكامل العالم.

وهكذا، وازاء ما يعتبره هاس من ان الادارات الامريكية الثلاث التي جاءت بعد انتهاء الحرب الباردة لم تنجح في تقديم نظرية متماسكة للسياسة الخارجية والامن القومي، فهو يتقدم بنظريته في تكامل العمل الدولي ويدعو فيها الولايات المتحدة الى العمل مع القوى الاخرى فهو السبيل الفعال للتعامل مع التحديات وقضايا ملحة مثل الارهاب، ومنع الانتشار، والفقر والامراض، وجميعها قضايا لا تستطيع قوة بمفردها، مهما كانت قوتها، ان تتعامل معها بفعالية. ووفقا لنظريته يدعو هاس السياسة الخارجية الامريكية ان تجذب الاخرين للعمل معها وان يكون ذلك من خلال الاقناع وليس من خلال الاكراه وفرض ما تفضله الولايات المتحدة. وواضح ان نظرية هاس تتعارض كلية مع النظرية التي تبنتها ادارة بوش وخاصة في ولايتها الاولى والتي اعتمدت على العمل المنفرد وتجاهل الاخرين ورفض اي قيود على السياسة الخارجية الامريكية. وهكذا نستطيع ان نعتبر ان نظرية هاس في التكامل والتي تدعو في جوهرها الى العمل والتعاون مع الاخرين وعدم الانفراد الدولي هي صيغة اخرى من العمل المتعدد Multilateralism والاعتراف بعالم تتعدد فيه المراكز وان كانت الولايات المتحدة ستظل تحتل فيه مركزا متميزًا.

صامويل هنتجتون ومخاوفه على الهوية الأمريكية



أصدر المؤرخ وعالم السياسة الأمريكية صامويل هنتجتون مؤخراً كتابًا تحت عنوان "Who are we" الذى اثار ومازال يثير جدلا واسعا فى الولايات المتحدة والعالم شبيه بالجدل الذى أثاره عام ١٩٩٣ حين نشر مقاله الشهير عام ١٩٩٣ والذى تحول عام ١٩٩٦ إلى كتاب بالعنوان نفسه عن "صدام الحضارات". ومثلما حذر هنتجتون فى كتابه الأول من الخطر الإسلامى الكونفوشيوس الذى تتعرض له الولايات المتحدة والغرب، فأنه فى كتابه الجديد(*) يحذر من الخطر الذى تتعرض له الهوية والثقافة الأمريكية، كما تشكلت على مدى ثلاثة قرون وجوهرها الأنجلوبروتستانتى، من القوة المتعاظمة من الأمريكيون من أصول لاتينية وخاصة المكسيكيين وحيث باتوا يشكلون أكبر أقلية فى الولايات المتحدة وأصبح تعدادهم حوالى ٤٠ مليون نسمة وبشكل أصبح يهدد بانقسام ثقافى ولغوى فى المجتمع الأمريكى.

(*) Huntigton, Samuel, "who Are we?" Free Press, 2004.

ويعالج كتاب هنتجتون التغيرات التى تحدث فى السمة البارزة وجوهر الهوية القومية الأمريكية، ويقصد بالسمة البارزة ما يوليه الأمريكيون من أهمية لهويتهم القومية مقارنة بهوياتهم المتعددة الأخرى، وهو فى هذا يقدم عددًا من النقاط الجوهرية منها أن ما يشكل جوهر الهوية الأمريكية قد اختلف عبر التاريخ، فعند نهاية القرن الثامن عشر كان المستوطنين البريطانيين يحددون هويتهم ليس فقط كسكان لمستعمراتهم ولكن أيضًا كأمريكيين، وعقب الاستقلال بدأت فكرة الهوية الأمريكية تأخذ طريقها بشكل تدريجى وبطئ فى القرن التاسع عشر، ولكن بعد الحرب الأهلية أصبحت الهوية الأمريكية بارزة مقارنة بالهويات الأخرى، ومع هذا فأنه فى الستينات بدأت الهويات إلى المقدمة فكلما رأى الأمريكيون أمتهم مهددة فأنه من المحتمل أن يتكون إحساسًا عاليا من الهوية، فإذا ما تلاشى هذه التصور للتهديد فأن الهويات الأخرى يمكن أن تحتل الأولية مرة أخرى على الهوية القومية.

الجوهر الانجلوبروتستانتى للهوية الأمريكية:

ويعتبر هنتجتون أنه عبر القرون حدد الأمريكيون بدرجات متفاوتة، جوهر هويتهم فى ضوء العنصر Race، والعرق ethnicity ، الإيديولوجية والثقافة، وقد تم تصفية كلا من العنصر والعراق إلى حد كبير ، وأصبح الأمريكيون يرون بلدهم كمجتمع متعدد الأعراق والأجناس، وأصبحت "العقيدة الأمريكية" The American Creed كما صاغها فى البداية توماس جيفرسون وطورها آخرون، ينظر إليها باعتبارها العامل الحاسم المحدد للهوية الأمريكية وهى الهوية التى كانت نتاجًا للثقافة الأنجلوبروتاستينية المميزة للمستوطنين المؤسسين لأمريكا فى القرن السابع عشر والثامن عشر. وتتضمن العناصر الرئيسية لهذه الثقافة من: اللغة الإنجليزية، المسيحية، الالتزام الدينى والمفاهيم الإنجليزية لحكم القانون، مسئولية الحكام وحقوق الأفراد وقيم الفردية للمنشقين والبروتستانت، وأخلاقيات العمل والاعتقاد بأن البشر لديهم القدرة والواجب لمحاولة خلق الجنة على الأرض أو "مدينة فوق التل" City on the Hill. وقد أنجذب ملايين من المهاجرين لأمريكا

بفعل هذه الثقافة والفرصة الاقتصادية التى ساعدت على خلقها. وقد ظلت الأنجلوبروتستاتنية مركزية بالنسبة للهوية الأمريكية لمدة ثلاث قرون، وهى المشترك الذى امتلكه الأمريكيون وهى ما ميزهم عن شعوب أخرى، غير أنه فى نهاية القرن العشرين تعرضت السمة البارزة وجوهر هذه الثقافة لموجة جديدةمن المهاجرين من أمريكا اللاتينية وآسيا والشعبية التى أصبحت فى الدوائر المثقفة السياسية لنظريات تعدد الثقافات والتنوع، وانتشار الأسبانية كلغة ثانية، والاتجاهات اللاتينية Hisponization فى المجتمع الأمريكى، وتأكدت هويات المجموعات القائمة على العنصر والعرق والجنس وتأثير الشتات Diaspora وحكومات أوطانهم والالتزام المتزايد للصفوة للهوية العالمية. ويتوقع هنتجتون أنه فى الاستجابة لهذه التحديات التى تتعرض لها الهوية الأمريكية، فأن الهوية الأمريكية يمكن أن تتطور فى ثلاث اتجاهات:

١ ـ أمريكا قائمة على العقيدة تفتقر إلى جوهر ثقافى تاريخى ويوحدها فقط التزام مشترك لمبادئ العقيدة الأمريكية.

٢ ـ أمريكا منقسمة إلى شعبتين bifurcated بلغتين الأسبانية والإنجليزية وثقافتين الأنجلوبروتستاتينية واللاتينية.

٣ ـ أمريكا Exclusive تتحدد مرة أخرى بالعنصر والعرق وتخضع هؤلاء الذين ليسوا بيض وأوروبيين.

٤ ـ أمريكا استعادت هويتها مؤكدة ثقافتها الأنجلوبروتستانية التاريخية والتزاماتها الدينية وقيمها بمواجهاتها مع عالم غير صديق.

٥ ـ أو مزيج من كل هذا وإمكانيات أخرى. ويستخلص هانتجتون أن الكيفية التى سوف يحدد بها الأمريكيون بلدهم سوف تؤثر على المدى الذى سوف يتصورون به بلدهم فى علاقاتهم مع بقية العالم كقوة عالمية Cosmopoitan أو امبريالة أو قومية.

ويكتب هانتجتون هذا الكتاب مدفوعًا بعاملين: كونه وطنيًا وكونه باحثًا، فهو كوطنى يشعر بالقلق العميق إزاء وحدة وقوة أمريكا كمجتمع يقوم على الحرية والمساواة والقانون والحقوق الفردية، وكباحث فهو يجد أن التطور التاريخى للهوية الأمريكية وحالتها الراهنة تفرض قضايا هامة وآسره لدراسة فى العمق والتحليل، ويحكمه فى الدراسة اعتباره أن كل المجتمعات تواجه تهديدات متكررة لوجودها والتى قد تستلم لها بعد ذلك، غير أن ثمة مجتمعات حين تواجه مثل هذا التهديد قادرة أيضًا على تأجيل هويتها بوقف وعكس عملية الاضمحلال وتجديد حيويتها وهويتها. وهو يعتقد أن أمريكا تستطيع أن تفعل ذلك وأن الأمريكيون يجب أن يعيدوا الالتزام بالثقافة الأنجلوبروستاتنية والتقاليد والقيم التى احتضنها الأمريكيون من كل الأجناس والأعراق والديانات والتى كانت مصدر حريتهم ووحدتهم وقوتهم ورخائهم ومبادئهم الأخلاقية كقوة خير فى العالم.

أزمة الهوية القومية

ويسجل هانتجتون تأثير أحداث ١١ سبتمبر على الهوية الأمريكية فيلاحظ أنه قبل هذه الأحداث كانت ظاهرة رفع الإعلام الأمريكية فى كل مكان وبشكل لم يكن مألوفًا بهذا الحجم، وهو ما عكس الأزمة التى مرت بها الهوية الأمريكية قبل هذه الأحداث وضعف ما تتسم به عند الأمريكيين مثل بعض المتعلمين والنخبة الأمريكية حيث بدت الهوية الأمريكية وكأنها قد تورات عن النظر، وسحقت العولمة وتعد والثقافات والعالمية والهجرة ومعاداة القومية الوعى الأمريكى وأصبحت الهويات العرقية والعنصرية فى المقدمة، وعلى نقيض أسلافهم أصبح المهاجرين يحتفظون بمواطنة ثانية وأثار التدفق اللاتينى الجماعى العديد من الأسئلة حول وحدة اللغة والثقافة الأمريكية وأخلى تعليم التاريخ القومى السبيل أمام تعليم التواريخ العرقية والعنصرية، وحل الاحتفال بالتنوع محل ما يتمتع به الأمريكيون من عوامل مشتركة، وبدت الوحدة الوطنية والإحساس بالهوية القومية التى خلفها العمل والحرب فى القرنيين الثامن والتاسع عشر وتدعمت فى

الحروب العالمية فى القرن العشرين تتآكل، ومع عام ٢٠٠٠ وبمعانى كثيرة كانت أمريكا أمة أقل مما كانت عليه لمدة قرن، وارتفعت إعلام الهويات الأخرى بأعلى من العلم الأمريكى وتعددت الأحداث التى عكست التحديات التى تواجهها جوهر الهوية الأمريكية من الهويات الأخرى وواجهت عبارة "نحن الأمريكيين" مشكلة جوهرية حول الهوية الأمريكية، فهل "نحن" We أمة واحدة أم متعددة؟ وإذ كنا "نحن" يميزنا عن "هم Them" ومن هم من ليسوا نحن: العنصر، الدين، العرقية، القيم، الثقافة، الثروة السياسية أم ماذا؟ وهل الولايات المتحدة، كما جادل البعض "أمة عالمية" تقوم على مشترك لكل البشرية وتحتضن من حيث المبدأ كل القوى؟ أم أننا أمة غربية تحدد هويتها بميراثنا ومؤسساتنا الأوروبية؟ أم أننا نتميز بحضارتنا المتميزة، كما جادل المدافعين عن مفهوم "الاستثانية الأمريكية" American Exceptionatism عبر تاريخنا؟ وهل نحن أساسًا مجتمع سياسى تقدم هويته فق فى عقد اجتماعى تجسد فى الاستقلال والوثائق المؤسسية الأخرى؟ وهل تمتلك هوية ذات معنى كأمة تعلو فوق هوياتنا القومية والدينية الأخرى؟ كل هذه الأسئلة بقيت للأمريكيين بعد ١١ سبتمبر، وهى فى جانب منها أسئلة بلاغية ولكنها أيضا أسئلة لها معانى عميقة بالنسبة للمجتمع الأمريكى وللسياسة الأمريكية فى الداخل والخارج.

وقد انخرط الأمريكيون فى التسعينيات فى مناقشات حادة حول الهجرة والاستيعاب assimilation والتنوع وتعدد الثقافات والدين فى المجال العام وتعليم اللغتين ومناهج المدرسة والكلية والصلاة فى المدارس ومعنى المواطنة والقومية، والأنخراط الأجنبى فى الانتخابات الأمريكية وتطبيق القانون الأمريكى خارج الأراضى الأمريكية، والدور المتزايد للشتات فى أمريكا والخارج، وما يميز كل هذه القضايا هو السؤال عن الهوية القومية. وكان أى موقف حول أى من هذه القضايا يعنى افتراضات ما حول الهوية. وكذلك الأمر مع السياسة الخارجية، فقد شهدت التسعينات مناقشات حادة وواسعة حول المصالح القومية الأمريكية بعد الحرب الباردة وقد نشأ معظم هذا التشويش من تعقد خبرة هذا العالم ومع هذا لم يكن هو

عدم اليقين الوحيد حول الدور الأمريكى، فالمصالح القومية تنبع من الهوية القومية فعلينا أن نعرف من نحن قبل أن نعرف ما هى مصالحنا فإذا تحددت الهوية الأمريكية كمجموعة من المبادئ العالمية من الحرية والديمقراطية يصبح الافتراض عندئذ أن الترويج لهذه المبادئ يجب أن يكون الهدف الأول للسياسة الخارجية الأمريكية، أما إذا كانت الولايات المتحدة "استثنائية" فأن الأساس المنطقى للترويج لحقوق الإنسان والديمقراطية فى العالم يختفى. وإذا كانت الولايات المتحدة فى المقام الأول تحدد بميراثها الثقافى الغربى كبلد أوروبى فأن عليها إذن أن توجه اهتمامها لدعم روابطها مع أوروبا الغربية، فإذا كانت الهجرة تجعل من الولايات المتحدة أمة لاتينية أكثر فأننا يجب أن نوجه أنفسنا اساسا نحو أمريكا اللاتينية. فأن لم تكن الثقافة الغربية أو اللاتينية مركزية للهوية الأمريكية فأن من المفترض أن تتبع الولايات المتحدة لهويتها القومية يولد مصالح قومية وأولويات سياسة مختلفة، فالصراعات حول ما يجب أن تفعله أمريكا فى الخارج تجد جذورها فى الصراعات حول من نحن فى الداخل.

وفى اعتقاد هنتجتون أنه إذا كانت قلة من الناس هى التى توقعت تفكك الاتحاد السوفيتى، والتحرك نحو تحلل المملكة المتحدة قبل حقبة من تحققها، كذلك فأن قلة من الأمريكيين تتوقع تفكك أو حتى تغيرات جذرية فى الولايات المتحدة، ورغم هذا فأن نهاية الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفيتى، والأزمة الاقتصادية لشرق آسيا فى التسعينات، وأحداث ١١ سبتمبر تذكرنا بأن التاريخ ملئ بالمفاجآت. وأعظم مفاجأة يمكن أن تحدث هى ما إذا كانت الولايات المتحدة فى عام ٢٠٢٥ ستظل هى تلك البلد التى كانت عام ٢٠٠٠ أكثر منها دولة مختلفة جدا (أو بلدان) بتركيب مختلف جدا لنفسها ولهويتها عما كانت عليه منذ ربع قرن سابق. فالشعب الأمريكى الذى حقق الاستقلال فى نهاية القرن السادس عشر كان قليلا ومتجانسا وأغلبية من البيض والبروتستانت ويشترك بشكل واسع فى ثقافة مشتركة وملتزم بشكل غالب بالمبادئ السياسية التى تجسدت فى إعلان الاستقلال والدستور وغيرها من الوثائق المؤسسة، ولكن مع نهاية القرن العشرين تضاعفت أعداد

الشعب الأمريكى قرابة مائة مرة، وأصبحت أمريكا متعددة الجنسيات ٦٩٪ من البيض، ١٢٪ من اللاتيين ، ١٢٪ من السود، ٤٪ آسيويين ومتعددة الأعراق بدون أغلبية عرقية ومتعددة الجنسيات (٣٦٪ بروتستانت، ٢٣٪ كاثوليك ، ٨٪ ديانات أخرى ، ٨٪ بلاديانة)، وأصبحت الثقافة الأمريكية المشتركة تحت الهجوم من عديد من الأفراد والجماعات فى المجتمع الأمريكى، وجردت نهاية الحرب الباردة أمريكا من امبراطورية الشر التى كانت تحدد نفسها فى مواجهتها ولم تعد نحن الأمريكيون ماكنا عليه، وغير متأكدين مما سنصبح عليه.

وعلى الرغم من إدراك هنتجتون أنه ليس هناك مجتمع خالد، وأنه حتى أكثر المجتمعات نجاحا يصل إلى النقطة التى تهدد فيها بالتفكك والتحلل بقوى خارجية "بربرية" لا ترحم، ورغم مشاركته فى الرأى القائل لماذا أمريكا، أكثر من أى أمة أخرى، ربما ولدت لكى تموت، فأن هنتجتون يعتقد أن بعض المجتمعات وهى تواجه تحديات خطيرة لوجودها هى أيضا قادرة على تأجيل موتها ووقف تفككها بتجديد إحساسها بهويتها القومية وهدفها القومى والقيم الثقافية المشتركة، ويعتقد هنتجتون أن الأمريكيون قد فعلوا هذا بعد ١١ سبتمبر ولكن التحدى الذى يواجهونه فى السنوات الأولى من الألفية الثانية هو ما إذا كانوا عازمين على الاستمرار فى فعل هذا أن لم يكونوا معرضين للهجوم. ويلاحظ هنتجتون أن الخبرة التاريخية والتحليل السوسيولوجى يظهر أن غياب "الآخر" الخارجى من المحتمل أن يقوض الوحدة، ويولد الانقسامات داخل المجتمع، ومن غير الثابت ما إذا كانت الهجمات الإرهابية المتقطعة والصراعات مع العراق أو "دول مارقة" أخرى سوف يولد التماسك القومى الذى أحدثته حروب القرن العشرين، كما يلاحظ أن تصفية المكونات العنصرية والعرقية للهوية القومية والتحديات لمكوناتها الثقافية والعقائدية، إنما تثير أسئلة فيما يتعلق بمستقبل الهوية الأمريكية، وعنده أنه على الأقل هناك أربع هويات محتملة: أيديولوجية، أو هوية ذات شعبتين أو إقصائية Exclusive أو ثقافية، ويتوقع أن تكون أمريكا فى المستقبل مزيجا من هذه الهويات أو هويات أخرى ممكنة.

ويؤكد هنتجتون تأثير الهجرة اللاتينية على وحدة اللغة ووحدة الثقافة الأمريكية فيعتبر أن هذه الهجرة وخاصة بعد ١٩٦٥ يمكن أن تجعل من أمريكا قسمين فيما يتعلق باللغة (الإنجليزية والأسبانية) والثقافة (الإنجليزية واللاتينية) الأمر الذى يمكن أن يحل محل الأقسام bifurcation الأبيض والأسود باعتباره الانقسام الأكثر أهمية فى المجتمع الأمريكى. وسوف يصبح جزء من أمريكا وخاصة فى جنوب فلوريدا والشمال الغربى لاتينيا فى المقام الأول فى الوقت الذى تتعايش فيه كلا من الثقافات واللغات فى باقى أمريكا، وباختصار فأن أمريكا سوف تفقد ثقافتها ووحدتها اللغوية وتصبح مجتمعا فى اللغة والثقافة مثل كندا وسويسرا وبلجيكا، ويرد هنتجتون هذ١ الاتجاه إلى شعبية نظريات تعدد الثقافات والتنوع بين المثقفين والنخبة السياسية وسياسات الحكومة حول التعليم الثنائى اللغة، وكانت القوة الدافعة وراء هذا الاتجاه إلى الانقسام الثقافى هو الهجرة من أمريكا اللاتينية وخاصة المكسيك، وقد كان للهجرة المكسيكية هذا التاثير حسب الخصائص التى ميزتها من هجرات الماضى والحاضر من بلدان أخرى حيث لم يستطيع المهاجرين المكسيك أن يندمجوا فى المجتمع الأمريكى مثل ما يفعله المهاجرين الآخرين.

إزاء هذا الاحتمال يتصور هانتجتون أن القوى المختلفه التى تتحدى جوهر الثقافة والعقيدة الأمريكية يمكن أن تولد حركة من جانب الأمريكيين التى نبذت وضعفت الثقة فيها لخلق أمريكا تستبعد وتطرد أو تتجاوز أو تقهر الجماعات العنصرية والعرقية والثقافية الأخرى، وحيث توحى الخبرة التاريخية المعاصرة أن هذا رد فعل كبير الاحتمال من جانب عرقية وعنصرية تشعر أنها مهددة بصعود أخرى وهو ما يمكن أن يخلق بلدا عنصريا غير متسامح على درجة عالية من الصراع بين الجماعات.

ويؤكد هانتجتون مرارا على الجوهر الأنجلوبروتسنائى للهوية الأمريكية وغيرها كأساس لوحدة وتماسك هذه الهوية ويعتبر أن هذه الوحدة قد انبثقت من قدرة واستعداد النخبة الأنجلوبروتستانية على طبع صورتها على الشعوب الأخرى

التى أتت إلى أمريكا وهو الطابع الذى ظلت عليه قيمها وعاداتها وعلاقاتها الاجتماعية، ومستويات ذوقها وأخلاقياتها على مدى ٣٠٠ عام، ومازالت كذلك رغم الاحتفاء بالتنوع، بل أن ملايين المهاجرين وأطفالهم قد حققوا الثرو ة والقوة والمكانة فى المجتمع الأمريكى تحديدا لأنهم دمجوا أنفسهم فى الثقافة الأمريكية السائدة، وهكذا فإن جوهر هويتهم هى الثقافة التى خلقها المستوطنون والتى استوعبتها اجيال المهاجرين والتى خلقت العقيدة الأمريكية، وتقع البروتستانتية بقيمها التى تعتمد على المسؤلية الفردية وتقديس العمل فى قلب هذه العقيدة.

ويقارن هانتجتون بين قدرات جماعات المهاجرين على الاندماج فى الثقافة الأمريكية وخاصة اللغة والزواج، فيعتبر أن المهاجرين من الهند وكوريا واليابان والفلبين كانوا أسرع فى الاندماج بسبب قرب مستويات تعليمهم ولغتهم وخاصة الهنود والفلبينين، ولكن المهاجرين من أمريكا اللاتينية وخاصة من المكسيك، كانوا أبطأ فى عملية الاقتراب من المعايير الأمريكية ، كما يبدى المسلمين ـ وخاصة المسلمين العرب ـ بطؤا فى الاندماج، إذا ما قورونوا بالجمعات الأخرى التى هاجرت بعد عام ١٩٦٥، وقد يكون هذا راجعا إلى تحيز المسيحيين واليهود تجاه المسلمين، الأمر الذى قوى فى نهاية التسعينات وبعد حوادث الإرهاب التى قام بها جماعات إسلامية متطرفة، وقد يرجع هذا أيضا عند هنتجتون إلى طبيعة الثقافة الإسلامية واختلافها عن الثقافة الأمريكية. ولمدة أربعين عاما كانت أمريكا قائدة "العالم الحر" ضد إمبراطورية الشر" ، وبدون إمبراطورية الشر كيف تحدد أمريكا نفسها؟ أو كما تساءل باحث أمريكى" بدون الحرب الباردة ما هى فكرة أن تكون أمريكيا؟" فالنظرية السوسيولوجية وشهادة التاريخ توحى أن غياب العدو الخارجى، يشجع عدم الوحدة الداخلية. ولهذا فليس غريبا أن نهاية الحرب الباردة قوى من جاذبية الهويات الفرعية فى أمريكا كما فعلت فى العديد من البلدان الأخرى، فغياب تهديد خارجى هام يخفض من الحاجة لحكومة قومية قوية وأمة متماسكة ومتحدة، وكما حذر اثنان من الباحثين عام ١٩٩٩، فأن نهاية الحرب الباردة سوف يسبب فى تآكل التماسك القومى والسياسى فى الوقت الذى تبرز فى

المقدمة الاختلافات العرقية والطائفية، وبنفس المعنى رأى باحث آخر أن نهاية الحرب الباردة سوف تخلق أحساسا دائما بالمصلحة القومية وتقليل الاستعداد التضحية من أجل البلد، والثقة فى الحكومة ويخفف فى الالتزام الأخلاقى.

الحاجة إلى عدو:

ويستدل هنتجتون بما استخلصه باحثين آخرين من "أن الأمم تحتاج إلى عدو" وأنه بذهاب عدو يجب إيجاد آخر، وسوف يكون العدو المثالى لأمريكا عدائى أيديولوجى ومختلف ثقافيا وعنصريا وقوى عسكريا بما فيه الكفاية لكى يفرض تهديدا يعتد به للأمن الأمريكى. ولهذا كانت مجادلات السياسة الخارجية فى التسعينات إلى حد كبير حول من يكون هذا العدو. وقد خرج المشاركون فى هذا النقاش بعدد من الإمكانيات لم يحظى أحدها فى نهاية القرن بالقبول، ففى أوائل التسعينات حذر عدد من خبراء السياسة الخارجية، أن التهديد السوفيتى سوف يعود فى صورة قومية متجددة، وروسيا ذات حكم سلطوى، وبموارد طبيعية وأسلحة نووية لكى تتحدى المبادئ الأمريكية والأمن الأمريكى، ولكن مع نهاية الحقبة ومع الركود الاقتصادى الروسى وتراجع عدد السكان وضعف القوة العسكرية التقليدية، وانتشار الفساد والسلطة السياسية الهشة، توقف تصور روسيا باعتبارها العدو الممكن الأخر لأمريكا. وقد تعددت التصورات حول هذا العدو الآخر وظهرت صورة "الدول المارقة" و "محور الشر" الذى أضيف إليه كوريا الشمالية وليبيا وسوريا . كما ظهرت صورة الصين باعتبارها عدوا محتملا وباعتبار أنها هى والاتحاد السوفيتى شكلوا فى الخمسينات تحالفا إذا ما ظهر من جديد فأن الصين ستكون فى قلبه. غير أن مثل هذا التطور بدا غير محتمل فى المستقبل القريب. وفى البحث عن هذا العدو رأى بعض الأمريكيين فى الجماعات الأصولية الإسلامية أو بشكل أوسع الإسلام السياسى، كما يتمثل فى العراق وليبيا، وأفغانستان فى ظل طالبان وبدرجة أقل فى الدول الإسلامية وكذلك فى الجماعات الإرهابية الإسلامية مثل حماس، وحزب الله والجهاد الإسلامى وشبكة القاعدة. وجاءت هجمات

التسعينات على مركز التجارة العالمى، والسفارات الأمريكية فى تانزانيا وكينيا والمدمرة كول وغيرها من الهجمات الإرهابية التى أحبطت بنجاح، شكلت بالتأكيد حربا متقطعة منخفضة المستوى ضد الولايات المتحدة، وكانت خمسة من الدول السبعة التى أدرجتها الولايات التحد باعتبارها مؤيدة للإرهاب مسلمة، كما أن الدول والمنظمات الإسلامية تهدد إسرائيل والتى يراها الكثير من الأمريكيين باعتبارها حليفا وثيقا. وكانت إيران والعراق ـ فى عام ٢٠٠٣ ـ تفرض تهديدا محتملا لإمدادات البترول لأمريكا والعالم، كما فعلت باكستان على أسلحة نووية فى التسعينات وفى أوقات مختلفة قيل أن إيران والعراق وليبيا والعربية السعودية تتبنى نوايا وبرامج نووية. ودعمت الفجوة الثقافية بين الإسلام وأمريكا المسيحية والأ،جلوبروتستانية من مؤهلات الإسلام كعدو. وجاءت الهجمات على نيويروك وواشنطن وحرب أفغانستان والعراق "والحرب على الإرهاب" لكى تجعل الإسلام المتشدد عدو أمريكا الأول فى القرن الواحد والعشرين.

ويستخلص هنتجتون أن الهوية الأمريكية سوف تشكل بصورة حاسمة بالإدراك الجديد لاكتشاف أمريكا للهجوم الخارجى وتأثير تفاعلات أمريكا الشديدة مع شعوب ذات ثقافات وديانات مختلفة. فالتأثيرات الخارجية يمكن أن تدفع إلى إعادة اكتشاف وتحديد الأمريكيين لهويتهم التاريخية الدينية وثقافتهم الأنجلوبروتستانية.

ويحلل هنتجتون عملية التفاعل بين الهوية الأمريكية الأصلية وبين الهوية اللاتينية، فيعتبر أن النمو المتزايد لأعداد اللاتينيين ونفوذهم قد أدى ببعض المناصرين للهوية اللاتينية لكى يحققوا هدفين: الأول هو منع اندماج ذوى الأصول اللاتينية فى المجتمع الأمريكى الأنجلوبروتستانتى وثقافته وأن يخلقوا بدلا من هذا مجتمعا واسعا ذاتيا يتحدث الأسبانية وذو ثقافة لاتينية على الأرض الأمريكية، وهم يرفضون فكرة "المجتمع القومى الواحد" ويهاجمون "التجانس الثقافى" وينتقدون بقسوة جهود الترويج لاستخدام اللغة الإنجليزية باعتبار ذلك يعنى "العداء

للأجانب والغطرسة الثقافية"، وهم أيضا يهاجمون التعدد الثقافى والتعددية لأن هذه المفاهيم تنزل من مرتبة "الهويات الثقافية المختلفة" ويحولها إلى "كيان خاص"، وعندهم فأن اللاتينيين يجب أن لا يعتنقوا الهوية الأمريكية ولكن عليهم أن يحتضنوا "هوية لاتينية بازغة ووعى سياسى وثقافى" ويجب أن يطلبوا، وهم يطالبون "بمواطنة ثقافية " مختلفة تتضمن "فضاء اجتماعى متميز فى البلد".

أما الهدف التالى للمناصرين للهوية اللاتينية فهو ينبع من الأول، أنه تحويل أمريكا ككل إلى مجتمع ثنائى اللغة والثقافة، فأمريكا عندهم لا يجب أن تظل مجتمعا تقع الثقافة الأنجلوبروتستانية فى جوهره بالإضافة إلى ثقافات أثنية فرعية التى كانت لها لمدة ثلاث قرون، ولكن يجب أن يكون لأمريكا ثقافتين، اللاتينية والإنجليزية، وبشكل أكثر وضوحا، اللغتين الأسبانية والإنجليزية، فالاختيار يجب أن يتم "حول مستقبل أمريكا" فبذلك أصبحت بالفعل" مدينة ذات لغتين" حيث الأسبانية هى لغة الحياة اليومية فى التاريخ وفى الأعمال وفى الخدمات العامة الاجتماعية وفى المدارس والمنازل، وهكذا يقول هنتجتون، نحن نشهد إعادة تشكيل هوية الأمة اللغوية، والقوة الدافعة وراء عملية اختفاء الطابع والجوهر اللاتينى، وتدفق الهجرة المكسيكية، لا تظهر أى علامات على الضعف فالآن فأن اللغتين الإنجليزية والأسبانية أصبحت هامة بشكل متزايد للنجاح فى قطاعات رئيسية للأعمال، والجامعات ووسائل الأعلام والأكثر أهمية فى السياسة والحكومة، وهو أمر يجعل الذين يتحدثون اللغة الإنجليزية فقط فى وضع أسوا فى المنافسة على الوظائف، والترقيات والعقود، ويحذر هنتجتون أن رسم برامج التعليم على أساس لغتين قد أصبح له تأثيرا سلبيا على تكامل الطلاب اللاتينيين فى المجتمع الأمريكى.

يذكر هنتجتون قول تيودور روزفلت عام ١٩١٧ "بأننا يجب أن يكون لنا علم واحد، ولغة واحدة وهى لغة إعلان الاستقلال وخطبة جورج واشنطن فى الوداع وخطبة لينكولون فى جوتستبرج" ويقارن هذا بقول كلينتون عام ٢٠٠٠" فأنى آمل كثيرا أن أكون الرئيس الأخير الذى لا يتحدث الأسبانية"، ويحذر هنتجتون أنه إذا

ما استمر هذا الاتجاه فأن الأنقسام الثقافى بين اللاتينيين والإنجليز سوف يحل محل الانقسام العصنرى بين البيض والسود، وسوف تكون أمريكا المنقسمة بلغتين وثقافتين مختلفة بشكل جذرى عن أمريكا ذات لغة واحدة وثقافة أنجلوبروتستانية والتى عاشت لأكثر من ثلاث قرون.

الانبعاث الدينى:

وبعد الاستخلاصات التى انتهى إليها هانتجتون حول ما مرت به الهوية الأمريكية وما يشكل جوهرها من أساس أنجلوبروتستانتى، ثم عما تعرضت له منذ الستينات من تدفق الهجرة اللاتينية وما أحدثته من انقسامات ثقافية ولغوية فى المجتمع الأمريكى، يخصص هانتجتون فصلا مستقلا عما ينتظر الهوية الدينية والقومية الأمريكية فى القرن والواحد والعشرين. ويتصور أنه مع القرن الجديد بدأت الهوية الأمريكية مرحلة جديد تتشكل فيها بالانكشاف الأمريكى للهجوم الخارجى وتحول جديد إلى الدين، ويقظة عظمى فى أمريكا تساير انبعاث الدين فى معظم العالم. فحتى الثمانينات كانت هناك شكوى من غياب التاثير الدينى من الحياة الأمريكية العامة، ولكن فى التسعينات تعرضت الأفكار الدينية والاهتمامات والقضايا والجماعات والخطاب لولادة جذرية جديدة وتعدى الوجود الدينى فى الحياة العامة بكثير ما كان عليه فى هذا القرن، وكتب المؤرخون "أن أحد الملامح اللافتة وغير المتوقع فى نهاية القرن العشرني فى الحياة الأمريكية كان هو إعادة ظهور الشهور الدينى كقوة كبيرة فى السياسة والثقافة".

وفى هذا السياق ظهرت حركة المحافظين الدينين الذين غيروا النقاش الأمريكى، فقد غيروا من المشاركين فى هذا النقاش والافتراضات التى حملها ولغته ومحتواه بل وما خلص إليه، وباختصار فقد غيروا القواعد، عما هو أصبح طيبا، وما هو طيب أصبح سيئا وما هو سيئ أصبح طيبا.

وبعد ١١ سبتمبر قال الرئيس الأمريكى "أننا نرفض أن نعيش فى خوف"، ولكن هذا العالم هو عالم مخيف وليس أمام الأمريكيون إلا أن يعيشوا مع الخوف أن لم يكن فى خوف، والتعامل مع هذه التهديدات يتطلب تناوبا صعبا بين المحافظة

على الحريات التقليدية وبين المحافظة على أهم حرية التى أخذها الأمريكيون موضع تسليم وهى حرية أن يكونوا آمنين فى الداخل من عدو مخيف يهاجم حياتهم وممتلكاتهم ومؤسساتهم، هذا الاكتشاف أصبح شيئا مركزيا لكيف سيحدد الأمريكيين أنفسهم فى هذه المرحلة الجديدة من تطور هويتهم.

الإسلام المتشدد فى مواجهة أمريكا:

يبدأ هنتجتون فى وصف العلاقة بين أمريكا والإسلام المتشدد بالتنبيه بأن الأمريكيين لا يرون الإسلام شعبا ودينا وحضار باعتباره عدوا لأمريكا، ولكن الإسلاميين المتشددين سواء الدينيين أو العلمانيين يرون أمريكا وشعبها وحضارته باعتباره عدو الإسلام، وليس أمام الأمريكيين إلا أن يروا الإسلاميين المتشددين على هذا النحو. ويرى هنتجتون عدة تشابهات من هذه الحرب الجديدة بين الإسلام المتشدد وأمريكا وبين الحرب الباردة، فالعداء الإسلامى يشجع الأمريكيين على أن يجددوا هويتهم وفق شروط دينية وثقافية مثلما روجت الحرب الباردة لتحديدات سياسية وعقائدية لهويتهم، وتصف كلمات جورج كينان عام ١٩٤٦ حول التهديد السوفيتى بدقة أعداء أمريكا الإسلاميين:

"نحن إزاء قوة سياسية تلتزم بشكل متطرف بالاعتقاد بأنه مع الولايات المتحدة لا يمكن أن يكون ثمة تعايش Modus Vivendi" وأنه من المطلوب والضرورى أن يمزق تناسق حياتنا، وأن تكسرالسلط الدولية لدولتنا". وكما فعلت الدولية الشيوعية، فأن الجماعات الأسلامية المتشددة تحتفظ بشبكة من الخلايا فى بلدان العالم، ومثل الشيوعيين فأنهم ينظمون الاحتجاجات السلمية والمظاهرات ويتنافس الأحزاب السياسية فى الانتخابات. وهم يتبنون المنظمات والاحتجاجات السلمية والمظاهرات ويتنافس الأحزاب السياسية فى الانتخابات. وهم يتبنون المنظمات التى تتبع أهدافا دينية والتى يجذبون فيها الأعضاء. وتجد المجتمعات الإسلامية المهاجرة فى غرب أوروبا والولايات المتحدة بيئة غير مهددة وفى بعض الأوقات متعاطفة مشابهة بما قدمه المعجبين باليسار بالاتحاد السوفيتى. ومثلما أشار الرئيس الأمريكى للاتحاد السوفيتى باعتباره "إمبراطورية الشر" يشبه تشبيه الرئيس بوش دولتين

إسلاميتين، العراق وإيران، بالإضافة لكوريا الشمالية، باعتبارهم "محور الشر"، وهكذا فأن أمريكا الأيديولوجية والثقافية مع الشيوعية المتشددة قد تحولت إلى حربها الدينية والثقافية مع الإسلام المتشدد.

ويتتبع هنجتون تجمع الاتجاهات المعادية للمسلمين نحو أمريكا فيقول أنها اكتسبت قوة فى التسعينات وأصبحت واضحة بشكل جاد بعد ١١ سبتمبر، فعلى الرغم من أن المسلمين عامة قد عبروا عن فزعهم وتعاطفهم لما حدث فى هذا اليوم، ولكن كثيرين سرعان ما تبنوا نظريات تقول أن الهجمات قد نظمتها المخابرات الأمريكية أو الموساد الإسرائيلى، وعارضوا بشدة العمل العسكرى الأمريكى ضد القاعد فى أفغانستان ونظام طالبان، وأظهرت استطلاعات الرأى لعشرة آلاف مشترك فى ٩ دول إسلامية فى ديسمبر ٢٠٠١ يناير ٢٠٠٢، أن الذين تم سؤالهم قد اعتبروا أمريكا "قاسية"، عدوانية، متغطرسة، سريعة الاستثارة ومتحيزة ضد السياسات الأجنبية".

ويرجع هنتجتون خصومة المسلمين تجاه الولايات المتحدة جزئيا إلى التأييد الأمريكى لإسرائيل، كما لها أيضا جذورا من الخوف من القوة الأمريكية، والحسد للثروة الأمريكية، ولما ينظر إليه على أنه استقلال أمريكى، والعداء للثقافة الأمريكية العلمانة والدينية، واعتبار ذلك نقيض الثقافة الإسلامية. ومثل هذه الاتجاهات تنتشر وتزرع فى آلاف من المدارس الدينية التى تؤيدها الحكومات السعودية وحكومات أخرى ومؤسسات للإحسان من جنوب شرق آسيا إلى شمال أفريقيا. ورددت الخطب واللقاءات التى تقدم إلى ملايين الحجاج فى مكة فى عام ٢٠٠٣ صدى "صدام الحضارات". وينتهى هنتجتون إلى أنه إذا كان المسلمون يرون أمريكا بشكل متزايد باعتبارها عدوا، وإذا كان هذا هو قدر أمريكا التى لا تستطيع تفاديه، فأن البديل الوحيد هو أن تقبله وأن تتخذ الإجراءات الضرورية للتعامل معه.

ويصور هنتجتون أن التاريخ الحديث يوحى بأنه من المحتمل أن تنخرط أمريكا فى صراعات مختلفة مع بلدان وجماعات إسلامية وربما أخرى فى السنوات القادمة،

ويتساءل هل سوف توحد هذه الحروب أمريكا أو تقسمها؟ ويستشهد فى الإجابة على هذا السؤال بالتجربة التاريخية لكل من أمريكا وبريطانيا والتى تظهر أن درجة التماسك أو الإنقسام التى انتجتها الحروب ومن ثم تأثيرها على الهوية القومية إنما تشكل بشكل واسع بعاملين: الأول هو أنه كلما عظم تصور التهديد من العدو، كلما عظمت وحدة البلد، وثانيا كلما عظم تعبئة الموارد المطلوبة للحرب، كلما عظم الانقسام المحتمل أن يحدث بسبب الدرجات المختلفة من التضحيات التى سوف يطلب من الشعب تقديمها.

ويختتم هنتجتون كتابه بالتساؤل عن دور أمريكا فى العالم وهل سيوصف بالعالمية Cosmopolitan أم الإمبريالية أم القومية؟ فى هذا الشأن يتصور هنتجتون فى هذه المرحلة الجديدة ثلاث مفاهيم رئيسية تقوم فى أمريكا فى العلاقة ببقية العالم. فالأمريكيون يمكن أن يحتضنوا العالم بمعنى فتح بلدهم للشعوب والثقافات الأخرى أو أن يحاولوا إعادةصياغة هذه الشعوب والثقافات الأخرى فى ضوء القيم الأمريكية الموجودة أو أن يحتفظوا بتميز مجتمعهم عن الشعوب الأخرى، ويستعرض هنتجتون إمكانيات كل بديل وينتهى إلى أن كلا من الاتجاهين العالمى، والإمبريالى يحاولان أن يخفضا أو يصيغان الخلافات الاجتماعية والسياسية والثقافية بين أمريكا والمجتمعات الأخرى، أما البديل القوى فسوف يعترف ويقبل ما يميز أمريكا عن المجتمعات الأخرى، فأمريكا لا تستطيع أن تكون العالم وتظل أمريكا، كما أن الشعوب الأخرى لا تستطيع أن تصبح أمريكا وتظل نفسها، فأمريكا مختلفة وهذا الاختلاف يحدده بشكل كبير ثقافتها الأنجلوبروتستانية، فالبديل للعالمية والإمبريالية هو القومية التى تكرس نفهسا للحفاظ ودعم هذه الخصائص التى حددت أمريكا منذ نشأتها. ويركز هنتجتون على عنصر تدين أمريكا والذى يميزها عن غيرها من معظم المجتمعات الغربية، كما أن الأمريكيين مسيحيين بشكل غالب الأمر الذى يميزهم عن معظم الشعوب غير الأوروبية، ويقود التهديد الأمريكى إلى أن يروا العالم فى ضوء الخير والشر وإلى مدى أبعد بكثير مما يراه الآخرون. وفى عالم يصيغ فيه الدين التحالفات والعداوات فى كل قارة، فأنه لن يكون مفاجأه إذا

ما تحـول الأمريكيـون مـرة أخرى إلى الدين لكى يجدوا هويتهم القومية وهدفهم القومى.

يستخلص هنتجتون أن عناصر هامة من النخبة الأمريكية ترجع أن تصبح أمريكا مجتمعا كوزموبوليتانيا، وترغب نخب أخرى فى ان تتبع دورا إمبرياليا، ولكن الكتلة الغالبة من الشعب الأمريكى تلتزم بالبديل القومى والحفاظ وتقوية الهوية الأمريكية التى عاشت لقرون . وسواء اختارت أمريكا أن تكون عالمية أو إمبريالية أم قومية، فأن ما سيختاره الأمريكيون سوف يشكل مستقبلهم كأمة ومستقبل العالم.

والواقع أننا نرى فى كتاب هنتجتون الجديد امتدادا وتوسيعا لكتابه الأول عن "صدام الحضارات"، فإذا كان الكتاب الجديد يحذر من تآكل الهوية الأمريكية وأساسها الأنجلوبروتستانتى وما يتهددها من انقسام لغوى وثقافى، فأنه فى الفصل الذى خصصه لـ "مستقبل الحضارات"، وحديثه عن "تجديد الغرب" فى كتابه الأول يهاجم من أسماهم دعاة التعددية الثقافية الأمريكيون "الذين رفضوا تراث بلدهم الثقافى بدلا من محاولة توحيد الولايات المتحدة ويرغبون فى خلق بلد ذى حضارات متعددة أى بلد لا ينتمى لأى حضارة ويفتقر إلى قلب ثقافى .. ويرينا التاريخ أن دولة بهذا الشكل لا يمكن أن تستمر طويلا كمجتمع متماسك، فولايات متحدة متعددة الحضارات لن تكون الولايات المتحدة بل ستكون الأمم المتحدة .."

من ناحية أخرى فإذا كان جوهر كتاب "صدام الحضارات" هو تصور أن الصدام المقبل بين الحضارات سيكون بين الحضارة الأمريكية الغربية وبين حضارات اخرى من أبرزها الإسلام، فأن الكتاب الجديد يضع أمريكا فى مواجهة الإسلام، وهو وأن كان ينبه إلى أن الأمريكيين لا يرون الإسلام كشعب ودين وحضارة عدوا لهم، إلا أنه ينبه أيضا إلى أنهم يرون الإسلاميين المتشددين ـ حتى العلمانيين منهم على هذا النحو ـ وهو يستخلص أن العدو الحقيقى المحتمل للولايات المتحدة الآن هو الإسلام المتشدد وأنه إذا كان هذا هو قدر أمريكا فلابد أن تتحد وتتعامل معه على هذا النحو.

برنارد لويس وأصول نظرية صدام الحضارات



ارتبطت نظرية "صدام الحضارات" باسم المؤرخ الأمريكى صامويل هانتجتون، وذلك بعد أن نشرمقاله بهذا العنوان فى اوائل التسعينات ثم طورها فى منتصف العقد فى كتاب "صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمى" ومنذ هذا التاريخ، ومع الجدل والنقاش الذى اثارته هذه "النظرية" لم تعد تذكر الا مرتبطة باسم صامويل هانتجتون، غير أن قلة قليلة هى التى تعلم أن أول من صاغ هذا المفهوم هو المؤرخ اليهودى الديانة البريطانى المولد برنارد لويس (١٩١٦ ـ) ـ الذى بدأ حياته الأكاديمية فى مدرسة لندن للدراسات الشرقية فى جامعة لندن ـ وحصل منها على شهادة الدكتوراة عام ١٩٣٦ واوفدته الجامعة فى مهمة علمية لمدة عام لزيارة الشرق الأوسط حيث زار مصر وفلسطين وسوريا وتركيا، عاد بعدها ليعمل استاذا مساعدا فى التاريخ الإسلامى، ولكى يبدا كتاباته بغزارة عن الشرق الأوسط وعالم الإسلام والمسلمين، ولكى يصبح، خاصة بعد هجرته إلى جامعة

برنستون بالولايات المتحدة، هو الخبير بعالم الإسلام والشرق الأوسط الذى تستشيره وتستمع إليه الدوائر السياسية فى الولايات المتحدة والغرب، غير أن ما يعنينا فى هذا المقال هو الدراسة التى نشرها عام ١٩٩٨ تحت عنوان "جذور الغضب الإسلامى" "The roots of Muslim Rage" وضمها كتابه الذى صدر عام ٢٠٠٤ "from Babel to Dragomans Interpreting Middle Esat" . فى هذه الدراسة صك برنارد لويس تعبير "صدام الحضارات"، غير أنه قبل أن نعرض هذه الدراسة من المفيد أن نشير إلى الدراسة التي نشرها لويس عام ١٩٨٨ تحت عنوان "الثورة الإسلامية " islamic Revoution، وضمنها أيضا كتابه الأخير المذكور، والتى ركز فيها على الثورة الايرانية واعتبر أن الهدف الأول للاصولية ليس الاعداء الخارجيين ولكن العدو الداخلى وهم النظم والحكام الذين تخلوا عن الشريعة الإسلامية وتبنوا النظم والقيم الغربية، ولذلك فإنه فقط حين يخلع الحكام المرتدين عن الإسلام سوف تصبح الحرب ضد المعتدى الاجنبى والنصر عليه ممكنا، ويواصل لويس تفصيله للعلاقة بين الإسلام والغرب بقوله" تاريخيا، دارت الحرب فى المفهوم الإسلامى والمسيحية والتى عرفت بعد ذلك بأوروبا ثم تجددت فى الأزمنة الحديث بالغرب، وقد تدعم هذا المفهوم بقرون من الصراع والجهاد والحملات الصليبية والغزو وإعادة الغزو، والغزو الإسلامى للعالم الغربى والغزو الأوروبى للإسلام، فإذا كان المنافس الرئيسى هو المسيحية والعالم الغربى، فإن العدو الرئيسى كان هو القوة القائدة فى العالم، كانت فى وقت ما الامبراطوريات البيزنطية والرومانية، والقوة الامبريالية فى اوروبا والآن هى الولايات المتحدة أو كما صوروها الخومينى "بالشيطان الأكبر"، ورغم تعدد مصادر التهديد فإنه كان من الاسهل توجيه العداء للغرب باعتباره مصدر لكل الأخطار التى حلت بالعالم الإسلامى فى العصرالحديث والتى قوضت طريقة الحياة الإسلامية، وهكذا فإن هدف الثورة الإيرانية ثم بعد ذلك فى أماكن أخرى هو ازاحة التأثيرات الغربية التى فرضت على بلاد المسلمين وشعوبها فى عصر السيطرة الأجنبية واستعادة النظام الإسلامى الحقيقى كما قام فى عصر النبى وأصحابه.

ويتساءل لويس عن مصادر الغضب والثورة الإسلامية وعنده أن ـ الكتابات والخطب الثورية تكشف عن فرضين الأول هو الإحساس بالانحلال المتنامى وخاصة بين الفئات المتعلمة وخاصة الذين تلقوا تعليما فى الغرب، ولكن ما هو أكثر أهانة التراخى فى مراعاة المعايير الرئيسية وأسلوب الحياة الإسلامية وأصبح متاحا ومستهلكا بشكل علنى الطعام والشراب المحرم إسلاميا، وتعرض دور السينما والتلفزيون ما هو غير أخلاقى وغير مهذب. أما الفرضية الثانية فهو شيوع العادات والبضائع الغربية الاستهلاكية وما خلقته عملية التغريب من فجوة كبيرة بين الغنى والفقير وجعلتها أكثر وضوحا وبشكل جعل النخبة المستغربة والأغلبية الغير مستغربة تعيشان فى عوالم مختلفة وتهميش الولاءات التى جمعتهما معا من قبل. ومثل هذا التباين هو الذى أثار واشعل حالة الاغتراب والغضب التى دمرت رئيس الدولة فى مصر والنظام باكمله فى إيران.

بعد هذا التقديم للثورة الإسلامية ودوافعها واهدافها يتقدم لويس لكى يؤصل للغضب الإسلامى ويتعرف على أصله فى تاريخ الحضارة الإسلامية وحيث كان العالم الإسلامى وهو فى ذروة قوته، يرى نفسه كمركز الحقيقة والتنوير محاط ببرابرة كفار والذين سوف يتمدنون ويتنورون فى الوقت المناسب، ولكن كان ثمة اختلافات حاسمة بين مجموعات غير المؤمنين، فالبرابرة فى الشرق والجنوب كانوا مشركين ووثنيين لا يمثلون أى تهديد أو منافسة خطرة على الإسلام أما فى الشمال والغرب فعلى النقيض، وقد تعرف المسلمين منذ تاريخ مبكر على منافس حقيقى تمثل فى ديانة عالمية منافسة وحضارة متميزة تلتهمها هذه الديانة، وعلى امبراطورية، وإن كانت أصغر كثيرا إلا أنها لم تكن أقل طموحا فى دعاويها واما لها، كان هذا هو الكيان المعروف لنفسه وللاخرين بالمسيحية وهو التعبير الذى كان مرادفا لاوروبا وقد استمر الصراع بين هذين النطاقين المتنافسين لقرابة أربع عشر قرنا، وقد بدا يتقدم فى القرن السابع واستمر تقريبا حتى هذا اليوم، وتكون من سلسلة طويلة من الهجمات المضادة أو الجهاد والحملات الصليبية والغزوات والرد عليها.

وللألف عام الأولى كان الإسلام يتقدم والمسيحية تتراجع وتحت الهديد، وغزت العقيدة الجديدة الاراضى المسيحية القديمة المشرق وشمال افريقيا وغزت أوروبا وحكمت لفترة سيسلى واسبانيا والبرتغال وحتى اجزاء من فرنسا، وصدت محاولات الصليبيين لاستعادة اراضى المسيحية المفقودة فى الشرق وحتى ما فقده المسلمون من جنوب غرب أوروبا قد عوض بالتقدم الإسلامى فى جنوب شرق أوروبا والذى وصل مرتين إلى فيينا، إلا أنه وللثلاثمائة عام الأخيرة ومنذ فشل الحصار التركى الثانى لفيينا عام ١٦٨٣ وصعود الإمبراطوريات الاستعمارية الغربية فى آسيا وأفريقيا، اصبح الإسلام فى موضع الدفاع وجعلت الحضارة المسيحية لاوروبا والعالم كله بما فيه الإسلام فى نطاق محيطها. من هذا الأساس التاريخى يؤسس لويس ما يراه من المد الصاعد للثورة ضد هذا التفوق الغربى والرغبة فى إعادة تأكيد القيم الإسلامية واستعادة العظمة الإسلامية، فقد عانى المسلمون مراحل متتالية من الهزيمة، كانت الأولى هى فقدان السيطرة على العالم للقوة المتقدمة لروسيا والغرب، والثانية هى تقويض لسلطته فى بلاده ذاتها من خلال غزو الأفكار الأجنبية والقوانين وطرق الحياة وفى بعض الأحيان الحكام الأجانب والمستوطنين وامتيازات العناصر الغير اسلامية، أما الهزيمة الثالثة القاصمة فكانت تحدى سيادته فى بيته نفسه من النساء المتحررات، والأبناء المتمردين، ويستخلص هنتجتون أن هذه كان أكثر مما يمكن احتماله وكان اشتعال الغضب حتميا ضد هذه القوى الغريبة والكافرة التى دمرت سيطرته وفككت مجتمعه واخيرا خرقت حرمة بلاده، وكان طبيعيا أيضا أن يتجه هذا الغضب فى المقام الأول ضد هذا العدو وإن يستمد قوته من عقائد وولاءات قديمة.

وإذا كان هذا هو رصد لويس للعلاقة بين الإسلام والمسيحية، كما تجسدت فى أوروبا فماذا عن أمريكا؟ وكيف انتقلت مشاعر الغضب الإسلامى إليها؟ يقول هانتجتون أن فى بلاد الإسلام لم يكن شيئا ملحوظا يعرف عن أمريكا، وفى البداية اثارت الرحلات الاستكشافية بعض الاهتمام، وكانت أول رؤية عن اكتشاف العالم

الجديد كتبها جغرافى تركى فى القرن السادس عشر تحت عنوان "تاريخ الهند الغربية" ولكن مع هذا ضعف الاهتمام ولم يذكر شئ كثير عن أمريكا فى اللغة التركية أو العربية أو اللغات الإسلامية الأخرى حتى وقت متأخر نسبيا، وحتى الوجود الأمريكى الصغير ولكن المتنامى فى الأراضى الإسلامية فى القرن التاسع عشر فى صورة تجار وقناصل وإرساليات ومدرسين لم يثر إلا فضولا قليلا ولم يذكر غالبا فى الأدب الإسلامى أو صحف هذا الوقت. ولكن جاءت الحرب العالمية الثانية وصناعة البترول وتطورات ما بعد الحرب بالكثير من الأمريكيين للأراضى الإسلامية كما جاء عدد متزايد من المسلمين إلى أمريكا أولا كطلاب ثم كمدرسين أو رجال أعمال أو زوار وبعد ذلك كمهاجرين كما عرضت السينما وبعد ذلك التليفزيون طريقة الحياة الأمريكية أمام ملايين لا تحصى الذين كان اسم أمريكا من قبل غير معروف ولا يعنى شيئا، وبعد الحرب الثانية مباشرة وحين ضعفت تقريبا المنافسة الغربية، وقبل أن تظهر المنافسة اليابانية وصلت المنتجات والسلع الأمريكية إلى مناطق نائية خالقة أذواق جديدة وتطلعات. وبالنسبة للبعض أصبحت أمريكا تمثل الحرية والعدالة والفرصة بالنسبة للكثيرين. فقد مثلت الثروة والقدرة والنجاح فى وقت لم تكن هذه الصفات لا ينظر إليها كخطيئة أو جرائم، ثم حدث التغيير العظيم حين وافقت الصحوة الدينية بين اعدائهم واعداء الله، واعطوهم موطنا واسعا فى نصف الكرة الغربى، وفجأت أصبحت أمريكا العدو الرئيسى وتجسيدا للشر المعارض الشيطانى لكل ما هو خير وبشكل خاص للإسلام والمسلمين، ويفسر هنتجتون هذا العداء لأمريكا بالسبب الذى يذكر دائما وهو تأييد أمريكا لاسرائل وتزايده ولكنه يجد فى بعض الغرابة كسبب وحيد، ففى الأيام الأولى لقيام إسرائيل وحيث احتفظت أمريكا ببعض المسافة، منح الاتحاد السوفيتى اعترافا واقعيا فى الحال باسرائيل وارسلت الأسلحة التشيكية التى أنقذت الدولة الوليدة من الهزيمة والموت فى أيام حياتها الأولى، ومع هذا لم تبدو مشاعر سيئة تجاه الاتحاد السوفيتى وسياساته، كما لم تبدو مشاعر طيبة تجاه أمريكا، وفى عام ١٩٥٦ كانت الولايات المتحدة هى التى اجبرت بريطانيا واسرائيل على الانساب من مصر ومع

هذا ففى نهاية الخمسينات كان الاتحاد السوفيتى هو البلد الذى أقام حكام مصر وسوريا والعراق ودول أخرى روابط التضامن معه فى الأمم المتحدة، وفى العالم بوجه عام. وحتى حكام إيران وقبل وبعد وفاه الخومينى وحين قرروا ولأسباب تخصهم الدخول فى حوار ووجدوا ذلك أسهل للحديث إلى الغرب أكثر من واشنطن، وفى نفس الوقت عومل الرهائن الغربيين فى لبنان من جانب من أسروهم باعتبارهم فروع للشيطان الأكبر. ويضيف هنتجتون إلى التأييد الأمريكى لاسرائيل تفسيرات تذكر كثيرا خاصة من المنشقين الإسلاميين حيث يرجعون المشاعر العدائية لامريكا للتأييد لأمريكا للتأييد الأمريكى للنظم المكروهة التى ينظر إليها من جانب الراديكاليون باعتبارها نظما رجعية وغير ورعة بالنسبة للمحافظين وفاسدة ومستبدة بالنسبة للاثنين.

لكن لويس لا يكفيه هذه الأسباب ويرى أسبابا أعمق من هذه المظالم المحددة "شيئا أعمق يحول كل خلاف إلى مشكلة ويجعل كل مشكلة غير قابلة للحل"، وفى محاولته للوصول إلى هذا الشئ "الأعمق" يعترف هنتجتون أن هذا المقت لأمريكا وبشكل عام للغرب، ليس مقصورًا على العالم الإسلامى، فقد أثلر مزاج العداء وخيبة الأمل فى أجزاء كثيرة من العالم تتحدث عن نفسها وتدعى الحديث عن الشعوب المقهورة فى العالم الثالث، وتفسير ذلك عند لويس مألوف فيقول "نحن" فى الغرب متهمون بالانغماس فى الجنس والعنصرية والامبريالية والاستبداد والاستغلال ولكنه ينكر أن تكون أيا من هذه الخطايا قاصرة على الغرب والأمريكيين أو أن يكونوا الأسوأ.

صدام الحضارات

ويقترب لويس من مفهومه حول صدام الحضارات وتتبعه فى الاستجابات الأولى للعالم الإسلامى للحضارة الغربية والتى كانت اعجابا وتقليدا واحتراما ضخما لانجازات الغرب ورغبة فى تقليدها وتبنيها، وقد نشأت هذه الرغبة من وعى حاد ومتزايد بالضعف والفقر وتخلف العالم الإسلامى مقارنة بالغرب المتقدم،

وقد أصبح التباين أولا واضحا في أرض المعركة ولكن ما لبث أن انتشر بسرعة في مجالات أخرى من النشاط الأنسانى، وقد وصف الكتاب المسلمين ولاحظوا ثروة وقوة الغرب وعلمه وتكنولوجيته ومنتجاته وأشكال حكوماته، ولوقت ما رؤى أن سر النجاح الغربى يكمن فى إنجازين: التقدم الاقتصادى وخاصة الصناعة، والمؤسسات السياسية وخاصة الحريات. وقد حاولت اجيال عدة من الاصلاحيين والمحدثين أن يتبنوا هذه الانجازات يدخلوها فى بلادهم على أمل أنهم سوف يكونوا بذلك قادرين على أن يحققوا المساواة مع الغرب وربما يستعيدون تفوقهم المفقود. ويستخلص لويس من هذه الاستجابات الأولى أنه فى زماننا أخلى هذا المزاج من الأعجاب والتقليد بين الكثير من المسلمين السبيل إلى العداء والرفض، وبالتأكيد فإن هذا المزاج يعود فى جزء منه إلى الشعور بالمهانة وبأنهم قد تم تجاوزهم والتغلب عليهم من هؤلاء الذين كانوا يعتبرونهم أدنى منهم، ويفسر لويس هذا المزاج فى جزء منه بالاحداث فى العالم الغربى نفسه وإلى تأثير حربيين انتحاريتين والتى مزقت فيها الحضارة الغربية نفسها جالبة دمارا كبيرا لنفسها ولشعوب أخرى وحيث دخل المتحاربين فى جهد دعائى حول العالم الإسلامى. وقد وحدت الرسالة التى جاءوا بها الكثير من المستمعين والذين كانوا مستعدين للاستجابة وفقا لخبراتهم غير البعيدة مع الغرب. وقد جلبت دخول الأساليب التجارية والمالية والصناعية ثروة كبيرة ولكنها أصبحت حقا فقط للغربيين الذين زرعوا فى البلاد الإسلامية وللإقليات المستغربة، ولكنه فقط بين السكان المسلمين، ومع الوقت أصبحت هذه القلة أكثرية لكنهم ظلوا معزولين عن الجماهير ومختلفين عنهم حتى فى لباسهم وطريقة حياتهم، وكان حتميا أن ينظر إليهم كعملاء ومتعاونين مع ما اعتبر عالما معاديا، وحتى المؤسسات السياسة التى جاءت من الغرب جرى التشكيك فيها، وبالنسبة لإعداد واسعة من الشرق أوسطيين جلبت الأساليب الغربية الاقتصادية الفقر وجلبت المؤسسات السياسية الغربة والاستبداد بل وحتى نموذج الرفاهية الغربية جلب الهزيمة.

ويستخلص لويس أنه بعد هذا لم يكن غريبا أن كثيرين كانوا مستعدين لأن يسمتعوا لأصوات تقول لهم أن الطرق الإسلامية القديمة كانت أفضل وأن مبررهم الوحيد فى هذا أن يزيحوا جانبا التجديدات الوثنية للإصلاحيين وأن يعودوا إلى الطريق الحق الذى وصفه الله لشعبه.

أما صراع الأصوليين فهو فى نهاية الأمر عند لويس ضد عدويين: العلمانية والحداثة، والحرب ضد العلمانية واعية واضحة وهناك الآن ادبيات كاملة تدين العلمانية كشر وقوة وثنية جديدة فى العالم الحديث، وترجعها إلى اليهود والغرب والولايات المتحدة. أما الحرب ضد الحداثة فهى فى الجانب الأكبر ليست واضحة وليست عن وعى، وهى موجهة ضد عملية التغيير الذى جرى فى العالم الإسلامى فى القرن الماضى أو أكثر وحولت الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية للبلاد الإسلامية. وقد اعطت الأصولية الإسلامية هدفا شكل الاستياء الذى لا هدف له ولغضب الجماهير الإسلامية على القوى التى احطت من قيمهم التقليدية وولاءاتهم وفى التحليل الأخير معتقداتهم وافعالهم وكرامتهم بل وحتى من أسباب رزقهم.

ويرى لويس فى الثقافة الدينية للإسلام شيئا يهم حتى أكثر الفلاحين تواضعا وكرامة ولطفا تجاه الأخرين نادرا ما يوازيها فى الحضارات الأخرى، ورغم هذا فأنه فى أوقات الغليان والتمزق تتحرك عواطف عميقة، وحيث تخلى هذه الكرامة وهذا الاحترام للآخرين إلى خليط متفجر من الغضب والكراهية والتى تجبر حتى حكومة دولة قديمة ومتحضرة وحتى المتحدث باسم ديانة روحية عظيمة أن يدافع عن الخطف والاغتيال وأن يحاول أن يجد فى حياة نبيهم موافقة بل وحتى سوابق لمثل هذه الأعمال.

ويضيف لويس أن غرائز الجماهير التى تجعل الغرب كمصدر هذه التغييرات الضيقة، ويردون تمزق طرقهم القديمة فى الحياة إلى الغرب وإلى أثر السيطرة القديمة والدستور الغربى أو النموذج الغربى ليست زائفة، وطالما أن الولايات هى الوريث

الشرعى للغرب فقد ورثت المظالم الناتجة وأصبحت مركز الكراهية والغضب المتصاعد.

ويستخلص لويس أن "هذا ليس أقل من صراع حضارات ربما غير عقلانى ولكنه بالتأكيد رد الفعل التاريخى لمنافس قديم ضد التراث الصهيونى المسيحى أو الحاضر العلمانى" ، ويوصى لويس" بأنه من الأهمية القصوى أن على جانبنا يجب أ لا نستثار إلى رد فعل تاريخى مماثل ولكنه أيضا رد فعل غير عقلانى ضد هذا المنافس، وفى نفس الوقت يجب أن نحرص جدا على كل الجوانب لتجنب خطر حروب دينية جديدة تنشأ من تفاقم الخلافات واحياء التحيزات القديمة، ويخلص هنا إلى نصحيه بقوله " أنه من أجل هذه الغاية يجب أن تعمل على تحقيق تقدير أفضل للديانات الأخرى والثقافات السياسية من خلال دراسة تاريخهم وادبهم وانجازاتهم، وفى نفس الوقت يمكن أن نأمل فى أنهم سيحاولون التوصل إلى فهم أفضل لنا وخاصة أنهم سيتفهمون ويحترمون، حتى ولو لم يختاروا أن يتبنوا مفاهيمنها الغربية حول العلاقة السليمة بين الدين والسياسة". وهكذا نجد أن برنارد لويس، ورغم تحيزاته المعروفة عن الإسلام والمسلمين، وتفسيراته الضيقة لأسباب الغضب والاستياء الإسلامى من السياسات الأمريكية، فإنه فيما يتعلق بمفهومه عن صدام الحضارات، أفضل حالا من هنتجتون، فبيما قدم الأخير مفهومه عن صدام الحضارات وحديثه عن الحدود الدامية للإسلام بشكل رآه حتى مؤرخون أمريكيون بأنه أعلان عن حرب عالمية ثالثة، فإن لويس يدعو الولايات المتحدة والغرب لتجنب حروب دينية جديدة، ويدعوهم إلى تقديرا أفضل للديانات والثقافات السياسية الأخرى ودراسة تاريخهم وأدبهم وإنجازاتهم فى نفس الوقت الذى دعا إلى فهم واحترام متبادل.

غير أن هذا لا ينفى الدور الذى قام به برنارد لويس وبشكل خاص بعد أحداث ١١ سبتمبر حيث اعتمدت عليه الإدارة الأمريكية لتبرير حربها على العراق والتقطه المحافظون الجدد فى الولايات المتحدة واستخدموه لكى يقدم لهم الأساس النظرى

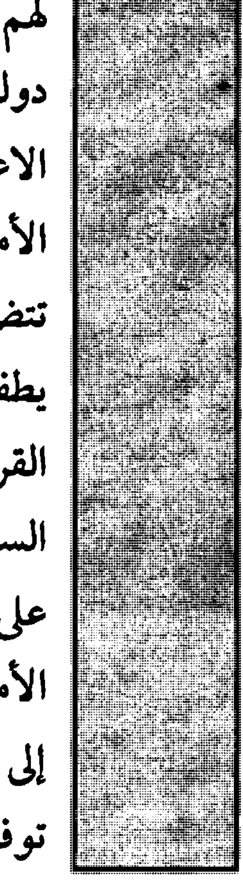
والتاريخى لاعدادهم للحرب على العراق، وعملهم الدائب لكى يحولوا الأسباب الحقيقية لاستياء المسلمين من الولايات المتحدة إلى عوامل وتفسيرات ساذجة مثل حسد المسلمين لرفاهية وتقدم وقوة الولايات المتحدة.

ثانيا: أمريكا والعالم

أمريكا والشرق الأوسط

- هل حققت الولايات المتحدة مصالحها فى الشرق الأوسط؟
- مستقبل السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط
- مستقبل خطة السلام الأمريكية
- كيرى وبوش والقضية الفلسطينية: ما الفرق؟
- عن الدور الأمريكى فى عملية السلام
- الشرق الأوسط فى انتخابات الرئاسة الأمريكية ٢٠٠٤
- عملية السلام فى الشرق الأوسط : خبرات أمريكية
- من هنرى كسينجر إلى كونداليزارايس

هل حققت الولايات المتحدة مصالحها فى الشرق الأوسط



بعد نصف قرن من اعتراض خبراء وزارة الخارجية الأمريكية وزملاء لهم من العسكريين فى وزارة الدفاع على تأييد الولايات المتحدة لقيام دولة يهودية فى وسط ومحيط إقليمى عربى، واحتجاجهم فى هذا الاعتراض بما سوف يحمله هذا التأييد من تأثيرات سلبية على المصالح الأمريكية الحيوية فى المنطقة والتى كانت قيمتها الإستراتيجية قد بدأت تتضح سواء فيما يتعلق بإمكانياتها البترولية أو التنافس الدولى الذى بدأ يطفو مع القوة الدولية البازغة وهى الاتحاد السوفيتى، بعد نصف القرن هذا بأحداثه وصراعاته فى المنطقة وحولها، وبعد أن أختبرت السياسات تجاهها، يصح لنا أن نتساءل: هل كان هؤلاء المعترضون على حق؟ وهل عاق الدعم والتأييد الأمريكى لإسرائيل المصالح الأمريكية فى المنطقة أم أنه على الرغم من هذا التأييد الشامل ووصوله إلى مستوى التحالف الإستراتيجى استطاعت الولايات المتحدة أن توفق بين هذا وبين الحفاظ على مصالحها فى المنطقة وتحقيق أهدافها كما

تبلورت خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة، ثم تطورت واكتسبت أهدافًا إضافية بعد انتهاء الحرب الباردة والتغيرات التى أحدثتها فى النظام الدولى وعلاقاته؟

تستهدف هذه الدراسة استعراض الأهداف والمصالح الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط، وكيف استطاعت أن توفق بين هذه المصالح التى تبدو متناقضة وكما تبلورت - حتى نهاية الثمانينات - فيما أصبح يعرف بـ "الثالوث المقدس": احتواء الشيوعية ومقاومة النفوذ السوفيتى فى المنطقة - المحافظة على المصالح الأمريكية فى البترول وضمان تدفقه لها ولحلفائها الغربيين بأسعار معقولة وإحباط محاولة أية قوة محلية أو إقليمية أو دولية للتحكم فيه - ثم دعم وجود إسرائيل وأمنها والتوصل إلى الاعتراف العربى بها وإدماجها فى محيطها الإقليمى.

كذلك تستعرض الدراسة ما تطورت إليه الأهداف الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة واختفاء الاتحاد السوفيتى، ومن ثم اختفاء أحد الأهداف الأمريكية الأساسية فى المنطقة وهو احتواء الشيوعية، والأهداف الجديدة التى برزت وتبلورت فى: منع أنتشار أسلحة الدمار الشامل فى المنطقة - مقاومة الحركات الأصولية الإسلامية - محاربة ومطاردة الإرهاب.

احتواء الشيوعية

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية انتهى أيضًا التحالف الذى جمع الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفيتى لمحاربة النازية، وبرزت الولايات المتحدة باعتبارها زعيمة "العالم الحر" فى الصراع الذى بدأ يتبلور مع الاتحاد السوفيتى، وقد بدأ هذا الصراع ينعكس ويتسرب إلى مناطق العالم الأخرى، وكان الشرق الأوسط فى مقدمة هذه المناطق بعد أوروبا وآسيا، وبدأ الشرق الأوسط يصبح وبشكل متزايد موضع اهتمام الولايات المتحدة بعد أن ظل حتى قبل الحرب العالمية الثانية لا يمثل بالنسبة لها قيمة سياسية أو إستراتيجية.

وفى نطاق صراعها البازغ مع الاتحاد السوفيتى بدأت قيمة الشرق الأوسط تتأكد مع ظهور طموحات الاتحاد السوفيتى فى إيران وتركيا وظهور قلاقل فى بلد ملاصق هو اليونان، وهو التطور الذى بدأت معه الولايات المتحدة فى بلورة سلسلة من المبادئ والنظريات تستهدف احتواء الاتحاد السوفيتى ومنع اكتسابه النفوذ فى الشرق الأوسط. وقد كان أول هذه النظريات هى نظرية ترومان فى مارس ١٩٤٧ والذى حذر فيها ترومان من تأثير انهيار اليونان على الشرق الأوسط وأوروبا وطلب من الكونجرس تخصيص ٤٠٠ مليون دولار لإمدادات اقتصادية وحربية. وقد جاءت هذه النظرية فى الواقع لتمثل نقلة ثورية فى السياسة الخارجية الأمريكية من حيث أنها أخذت على عاتقها بشكل معلن قيادة وزعامة الغرب فى احتواء النفوذ السوفيتى، بل إن البعض اعتبر هذا الإعلان بمثابة الإعلان الحقيقى عن الحرب الباردة. وقد تلى نظرية ترومان بدء تخطيط الولايات المتحدة ـ بالتعاون مع حلفائها الغربيين ـ سلسلة من الترتيبات الأمنية للدفاع عن الشرق الأوسط مثل "منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط" ، وحلف بغداد، وحلف السنتو، وهى الترتيبات التى اصطدمت بمقاومة من بلدان الشرق الأوسط وخاصة بعد بروز تيار القومية العربية بزعامة جمال عبد الناصر والذى اعتبر أن إسرائيل، وليس الاتحاد السوفيتى، هو التحدى الرئيسى الذى يواجه العالم العربى، ومن ثم لم يجد هذا التيار سببًا فى الأنضمام إلى الترتيبات الأمنية الأمريكية وهو الأمر الذى وضع الولايات المتحدة فى صدام مع هذا التيار خاصة بعد أن توجه جمال عبد الناصر إلى المعسكر الاشتراكى طلبًا لمصادر التأييد العسكرى والاقتصادى الذى حجبته عنه الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون.

أما المبدأ أو النظرية الثانية التى أعلنتها الولايات المتحدة لمقاومة النفوذ السوفيتى فى المنطقة فكانت نظرية أيزنهاور الذى أعلن فى خطاب له أمام الكونجرس عام ١٩٥٧ أن الشرق الأوسط قد وصل بشكل حاسم إلى مرحلة جديدة وحاسمة فى تاريخه المهم الطويل وأن المنطقة كانت دائمًا موضع قلاقل وعدم استقرار متزايد استغلته فى أوقات كثيرة الشيوعية الدولية، وأن المنطقة تحتوى تقريبًا على ثلثى

الاحتياطى الراهن المعروف من مخزون العالم من البترول فإذا ما فقدت شعوب هذه المنطقة استقلالها وسيطرت عليها قوى معادية فإن هذا سيكون مأساة للمنطقة ولعدد من الأقطار التى ستخضع حياتها الاقتصادية لما يقارب الاختناق. وفى ضوء هذا التصور الذى فسر العوامل التى أدخلت المنطقة فى تنافس القوتين، أعلن أيزنهاور مبدأه الذى تضمن إلى جانب تقديم مساعدات اقتصادية إمكان استخدام القوات الأمريكية المسلحة حين يطلب منها ذلك "لصد العدوان المسلح المكشوف من أى بلد تسيطر عليه الشيوعية الدولية". وقد وضعت هذه النظرية موضع التطبيق والاختبار فى عدد من الأحداث: فى الأردن عام ١٩٥٧، والأزمة السورية عام ١٩٥٧، والأزمة اللبنانية فى يوليو عام ١٩٥٨، وجميع هذه الأزمات كانت موضع اختبار لعلاقات الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والحدود التى يمكن أن يذهبا إليها فى هذا التنافس.

وقد جاءت حرب ١٩٦٧ فى الشرق الأوسط لكى تمثل قمة الصدام بين الولايات المتحدة وتيار القومية العربية بقيادة جمال عبد الناصر، وكانت بمعنى من المعانى تصفية من جانب الولايات المتحدة لحساباتها مع جمال عبد الناصر ولمقاومته لمشروعاتها فى المنطقة وإتاحته الفرصة للاتحاد السوفيتى للتواجد فيها. غير أن تغير الزعامة السياسية فى مصر بعد عام ١٩٧٠ من جمال عبد الناصر إلى أنور السادات جاء كبداية لتطورات بعيده المدى ليس فقط فى علاقة مصر بالولايات المتحدة، بل فى علاقاتها بالعالم العربى ودورها فى المنطقة على اتساعها. فقد أدى التحول الجذرى الذى أحدثه أنور السادات فى السياسة الخارجية المصرية فى أعقاب حرب ١٩٧٣ إلى تراجع المكانة والوجود السوفيتى فى المنطقة وتهميش دوره فى البحث عن تسوية سياسية للصراع العربى الإسرائيلى وهى العملية التى ستقوم فيها الولايات المتحدة بالدور الفعال فى مراحلها المختلفة ابتداء من اتفاق فض الاشتباك الأول والثانى بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٤، واتفاق فض الاشتباك على الجبهة السورية عام ١٩٧٥، وقد توج هذا الدور الأمريكى باتفاقيات كامب دافيد عام ١٩٧٨ وبمعاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية عام ١٩٧٩، وكانت هذه التطورات بمثابة

إعلان عن انتصار الدبلومايسة الأمريكية فى المنطقة وتهميش الدور والمكانة السوفيتية، وبشكل يمكن معه القول إن الولايات المتحدة فى نهاية الأمر، وبعد مواجهات الخمسينات والستينات، قد حققت اثنين من أهدافها فى المنطقة وهما: تحقيق سلام بين إسرائيل وأكبر دولة عربية، أما الهدف الثانى فكان تهميش وتراجع النفوذ والدور السوفيتى فى المنطقة وربما فيما بعدها، وقد لا يكون من المبالغة القول إن تراجع النفوذ السوفيتى فى المنطقة فى أعقاب حرب ١٩٧٣، وما أصبح للولايات المتحدة من يد عليا فى دبلوماسية السلام وتوجيه الأحداث فى المنطقة، كان من المقدمات والدوافع التى جعلت القيادة السوفيتية التى جاءت عام ١٩٨٥ بزعامة جورباتشوف تعيد تقييم السياسة الخارجية السوفيتية وأدوارها فى المناطق الإقليمية بل والعالم.

تأمين النفط

على الرغم من أن الوصول الأمريكى إلى بترول الشرق الأوسط يرجع إلى نهاية العشرينات حين وصلت الشركات البترولية الأمريكية عام ١٩٢٨ ونجحت فى التوصل إلى اكتشافات ضخمة، إلا أن بترول الشرق الأوسط لم يكتسب قيمة استرتيجية إلا بعد الحرب العالمية الثانية وبفعل عاملين رئيسيين: ما أصبح النفط العربى يمثله بالنسبة لاقتصاديات الولايات المتحدة والقوى الصناعية وحيث تبلور الإدراك بأن فقدانه يعنى اضطرابًا اقتصاديًا وسياسيًا فى العالم الغربى حيث أصبح الشرق الأوسط يمثل ٧٠٪ من احتياطى البترول العالمى ويمثل ثلثى استهلاك أوروبا واليابان ونصف صادرات الولايات المتحدة والغرب أن يكون أحد أهداف السياسة السوفيتية هو حرمانهم من هذا البترول وإلى الحد الذى رأينا معه أيزنهاور يعلن مبدأه عام ١٩٥٧ ويربط بين فقدان بترول الشرق الأوسط واختناق الاقتصاديات الغربية. كما سوف نرى رئيسًا أمريكيًا آخر هو جيمى كارتر حين فسر الغزو السوفيتى لأفغانستان فى ديمسبر ١٩٧٩ بأنه يستهدف تهديد مصادر النفط فى منطقة الخليج والاقتراب منها، أطلق نظريته فى يناير عام ١٩٨٠ التى اعتبر فيها "أن

أى محاولات من جانب قوى أجنبية للسيطرة على منطقة الخليج الفارسى سوف ينظر إليها كعدوان على المصالح الحيوية للولايات المتدة وسوف تقاوم بأية وسيلة ضرورية بها فى ذلك القوة المسلحة".

وبناء على هذه التصورات لأهمية بترول الشرق الأوسط أصبح من الأهداف الأساسية للولايات المتحدة فى المنطقة ضمان المحافظة على تدفق البترول من منطقة الخليج بشكل آمن وبأسعار معقولة ومنع أى قوة محلية أو إقليمية أو دولية من التعرض لهذه المصالح. من أجل هذا الهدف واجهت الولايا ت المتحدة، وواجهت المنطقة معها، ثلاث لحظات تاريخية انتهت جميعًا بدعم المصالح البترولية الأمريكية وتأكيد الوجود الأمريكى فى المنطقة والوصول به إلى وضع الهيمنة وفرض جدول الأعمال الأمريكى عليها ليس فقط فيما يتعلق بمنطقة الخليج بل على منطقة الشرق الأوسط فى مجموعها. كانت اللحظة الأولى حين حاولت الحركة الوطنية فى إيران بقيادة الدكتور محمد مصدق تأميم شركة البترول البريطانية الإيرانية وهو الإجراء الذى رأت فى الولايات المتحدة تهديدًا لكارتل النفط العالمى ودور ومساهمات الشركات الأمريكية فيه وسيطرته على السوق العالمى. وقد انتهى هذا التطور بالإطاحة بمصدق وتأكيد وجود الشركات البترولية الأوروبية فى إيران، هذا فضلا عن إعادة الشاه إلى عرشه والذى سيصبح الحليف الأكبر للولايات المتحدة فى المنطقة على مدى العقود الثلاثة التالية.

فى هذا السياق من المفيد أن نشير إلى حرب الخليج الأولى ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨ بين العراق وإيران، وقد كانت المحصلة النهائية لهذه الحرب إضعاف القوتين الرئيسيتين الخليجيتين وإنهاك اقتصادياتهما فضلاً عن اختلال الشعور بالأمن لدى بقية الدول الخليجية وهى اعتبارات صبت جميعها فى المصلحة الأمريكية. وقد واصلت الولايات المتحد سياسة إنهاك القوتين اقتصاديًا واحتوائهما سياسيًا وهى السياسة التى تبلورت فى عهد كلينتون فى سياسة "الاحتوء المزدوج"، ونتصور أنه، رغم المبالغات الأمريكية وما تحاول تصويره عن الأخطار التى ما زالت تمثلها العراق

وإيران، على عكس، فبحكم ما تعرض له من عقوبات اقتصادية متواصلة أعادته إل المراحل الأولى لنمو ه الاقتصادى والاجتماعى، وتفكك وحدته الإقليمية، قد أصبح قوة عاجزة عن أن تمثل تهديدًا حقيقيًا لجيرانها، أما إيران فإن التطورات التى مرت بها الثورة الإيرانية والضغوط الأمريكية التى تعرضت لها كانت وراء اتجاهها إلى الاعتدال وإعادة تكييف سياستها الخارجية وبشكل خاص تجاه دول الجوار والعالم العربى، وأيًا كان ما يبدو من استمرار التيار المعادى للولايات المتحدة فى إيران إلا أن مضمون السياسة الخارجية الإيرانية ودوافعها يختلف بشكل حاد، وخاصة بعد مجئ محمد خاتمى إلى الحكم عام ١٩٩٧، عما كان عليه من المجالات التى وصلت إلى حد المشاركة فى الحرب ضمن صفوف قوات التحالف الشمالى وتقديم أسلحة لهو من المؤشرات القومية على هذا الاتجاه المعتدل.

وقد جاءت تداعيات حرب ١٩٧٣ لكى تمثل اللحظة الثانية التى واجهت فيها الولايات المتحدة ما يهدد مصالحها البترولية فى المنطقة حين لجأ منتجو النفط العرب إلى ما لم يكن من الممكن التفكير فيه بفرض حظر جزئى على المستهلكين الأمريكيين والأوروبيين بحيث ارتفع سعر برميل البترول إلى ٣٥ دولار، وقد واجهت الولايات المتحدة ذلك أولاً التحركات الدبلوماسية التى قادها وزير خارجيتها هنرى كيسنجر لإنهاء هذا الحظر فى أيامه الأولى، ثم لجأت إلى حزمه من السياسات خلال عقد الثمانينات بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة التى أنشأتها مع الدول الغربية الصناعية المستهلكة عام ١٩٧٤ لمواجهة المنتجين ووضع إستراتيجيات وخطط وبرامج للحد من نفوذ الدول المنتجة من خلال تكوين مخزون إستراتيجى وتجارى لهذه الدول والتنسيق أثناء الأزمات واستطاعت الولايات المتحدة تقليص نفوذ منظمة الأوبك والحد من هيمنتها على السوق وحققت استقرارًا للسوق العالمى وأدت إلى انهيار أسعار النفط عام ١٩٨٦ وفقدان منظمة أوبك فاعليتها كمنظمة وكتلة تفاوضية جماعية

أما اللحظة الثالثة التى واجهت الولايات المتحد لحماية وضمان بترول الخليج فقد حلت مع حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠ حين أقدم الرئيس العراقى على غزو

الكويت، وجاء هذا العمل كسوء تقدير من الرئيس العراقى وفى لحظة فارقة فى النظام الدولى حيث كان الاتحاد السوفيتى يتفكك كقوة عظمى فى الوقت الذى تصور فيه صدام حسين أن الاتحاد السوفيتى سوف يسانده ويوازن قوة الولايات المتحدة. وأيًا كانت الادعاءات القانونية والأخلاقية التى بررت بها واشنطن تكوينها للتحالف الدولى لتحرير الكويت، إلا أن الدوافع الحقيقية كانت الدفاع عن مصالحها البترولية. وقد جاءت النتيجة المتوقعة لحرب الخليج ليست فقط بانسحاب العراق من الكويت بل وتدميره كقوة إقليمية وتأكيد الوجود الأمريكى فى المنطقة قبل غزو الكويت، فقبل حرب الخليج كان من الصعب على الولايات المتحدة أن تشترك فى تدريبات عسكرية أو فى زيارة لميناء دون أن يُطلب إذن بذلك قبل شهور، الأمر الذى تغير تمامًا وأصبح هناك وجود عسكرى أمريكى وفعال يقترب من ٢٥ ألف جندى مع تسهيلات كبيرة للبحرية الأمريكية فى البحرين وقوات برية متمركزة فى السعودية والتى أصبحت السعودية تشارك فى تكاليفها بما يقدر بـ ٧ مليون دلار سنويًا. هذا فضلا عن صادرات السلاح الأمريكى للمنطقة التى بلغت منذ حرب الخليج ٩٥ مليار دولار ساهمت فى إنعاش الصناعات العسكرية الأمريكية التى كانت قد بدأت تعانى بعد تراجع الطلب عليها فى أعقاب الحرب الباردة.

أما عن آثار حرب الخليج ونتائجها على الوطن العربى وأمنه القومى فقد أدى الوجود الأمريكى الأمنى فيها إلى جعل منطقة الخليج العربية منطقة شبه منفصلة عن الأمن القومى العربى، بل إن الولايات المتحدة قد سعت لإجهاض مشروع عربى لبناء أمن عربى يؤكد على ترابط أمن منطقة الخليج مع الأمن القومى العربى وهو المشروع الذى تضمنه إعلان دمشق الذى ضم مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجى والذى كان فى الواقع محصلة لخبرة حرب الخليج التى أظهرت الحاجة لحمايته فى إطار عربى. ويعكس موقف واشنطن من هذا المشروع رغبتها فى الانفراد بالهيمنة فى الخليج والتواجد الدائم وكما عبر وزير دفاعها "إلى أجل غير مسمى" واستبعاد أى صيغة يمكن أن تمثل بديلاً عن الوجود الأمريكى.

غير أن آثار وتداعيات حرب الخليج الثانية لم تقتصر على تأكيد واحد من أهداف ومصالح الولايات المتحدة فى المنطقة وهو ضمان وحماية نفط الخليج، وإنما امتد ذلك إلى هدف آخر وهو حماية أمن إسرائيل وتأكيد وجودها فى محيطها الإقليمى الأوسع. فقد ترك الغزو العراقى للكويت آثارًا نفسية عميقة على دول الخليج تجاه القضايا العربية وفى جوهرها القضية الفلسطينية وأصبحت الأولوية الأولى لدول الخليج هو ضمان أمنها الوطنى وتقبل كل ما من شأنه أن يحميه، ومن المعانى ذات الدلالة إشراك دول الخليج فى المسار الثانى المتعدد الأطراف ثم فى مؤتمرات قمة الشرق الأوسط والتى كان يقصد بها خلق شبكة من التعاون الإقليمى تشارك فيه إسرائيل وحول قضايا حيوية مثل المياه والبيئة والتسلح والتنمية، ومن خلال هذا أصبحت العواصم الخليجية مفتوحة للساسة والدبلوماسيين الإسرائيليين فضلاً عن إقامة مستويات من التمثيل بين إسرائيل وعدد من هذه الدول.

ضمان أمن إسرائيل

مثلما أشرنا فى تقديم هذه الدراسة كان ممن لهم علاقة عمل ومعرفة وثيقة بالشرق الأوسط من دبلوماسيين وخبراء وزارة الخارجية وكذلك عدد من العسكريين قد اعترضوا على تأييد الولايات المتحدة لإنشاء دولة يهودية واعتبروا ذلك مناقضًا للمصالح الأمريكية مع الدول العربية وكذلك لاعتبارات الحرب الباردة التى كانت قد بدأت تتبلور على الساحة العالمية وانعكاساتها على الشرق الأوسط، غير أن هذا الجدل قد حسمه الاختيار الشخصى للرئيس الأمريكى هارى ترومان والذى فضلاً عن تأييده لقرار التقسيم عام ١٩٤٧ بل وضغطه على أعضاء الأمم المتحدة لتأييده، وأضافة إلى ذلك أعلن ترومان تأييد الولايات المتحدة واعترافها بالدولة العبرية بعد ساعات من الإعلان عنها، وكان ترومان فى هذا يضع عينيه على النفوذ اليهودى فى الداخل وهو الاعتبار الذى سيظل يحكم اختيارات كل رؤساء أمريكا التاليين بدرجات متفاوتة.

ومنذ هذا التاريخ والتأييد الأمريكى لإسرائيل يأخذ شكلاً متصاعدًا وكان قد بدأ بصورة مستترة سواء فيما يتعلق بالمساعدات الاقتصادية أو العسكرية، واستمر

هذا طوال الأربعينات والخمسينات، وامتنعت الولايات المتحدة عن إشراك إسرائيل فى ترتيباتها ومنظماتها الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط وامتنعت إدارة أيزنهاور عن تزويد إسرائيل بالسلاح، بل إنه عام ١٩٥٧ اتخذ أيزنهاور موقفًا معارضًا لعدوان إسرائيل على مصر، وقد فعل أيزنهاور هذا بشكل سيبدو فريدًا فى تغليب المصالح القومية الأمريكية العليا حيث نظر إلى سلوك إسرائيل على أنه يخدم جهود الاتحاد السوفيتى فى التواجد والنفوذ فى منطقة الشرق الأوسط. غير أن هذا الموقف الحريص فى التعامل مع إسرائيل ما لبث أن تحول ابتداء من إدار كنيدى الذى كان أول من زود إسرائيل بصواريخ هوك، أما التحول الجذرى فقد حدث بفعل حرب ١٩٦٧ التى جاءت نتيجتها لكى تقدم دعمًا لمن كانوا يعتبرون إسرائيل رصيدًا إستراتيجيًا للولايات المتحدة فى منطقة يسودها الاضطراب وأنها تمثل القوة القوية القادرة التى يمكن لواشنطن الاعتماد عليها والارتباط معها بعلاقة مشاركة إستراتيجية، ومنذ هذا التاريخ أصبح من المواقف المبدئية لكل رئيس أمريكى سواء قبل انتخابه أو بعده أن يؤكد ليس فقط التزامه بأمن إسرائيل ووجودها وإنما بضمان تفوقها العسكرى وفى أرقى نظم التسلح تقدمًا على الدول العربية مجتمعة (Technological Edge) .

وقد وصل هذا الاتجاه قمته خلال إدارة الرئيس الأمريكى ريجان ١٩٨١ - ١٩٨٩، والتى رغم بعض الغيوم التى ظهرت فى علاقات البلدين خلال العامين الأولين للإدارة بفعل: ضرب المفاعل العراقى، وضم الجولان دون تشاور مع الولايات المتحدة، وبيع الولايات المتحدة لطائرات أواكس للسعودية، رغم هذه الغيوم فقد اكتسب التأييد الأمريكى لإسرائيل قوة دفع بدأت فى صورة مذكرة تفاهم إستراتيجى تضمنت الاتفاق على إجراء تدريبات مشتركة والتخزين المسبق للمعدات الأمريكية فى إسرائيل وتزويدها بالأسلحة التى تحتاجها، وقد تطورت هذه المذكرة إلى اتفاق مبادئ للتعاون المتبادل عام ١٩٨٤، وفى فبراير عام ١٩٨٧ أعلن ريجان رفع إسرائيل إلى مرتبة الحليف غير العضو فى منظمة حلف الأطلنطى وهو الإجراء الذى دعيت بموجبه إلى الاشتراك فى مبادرة الدفاع الاستراتيجى SDi

جنبًا إلى جنب مع حلفاء أمريكا الأوروبيين، هذا فضلاً عن المساعدة التى قدمتها الإدارة الإمريكية لحكومة إسرائيل للتغلب على التضخم، والاتفاق على إنشاء منطقة تجارة حرة بين البلدين.

وقد تواصل هذا الاتجاه فى التعاون الإستراتيجى بل واكتسب أبعادًا جديدة خلال إدارة كلينتون ومنذ عام ١٩٩٣ حين تعهدت الولايات المتحدة ببيع طائرات حربية متطورة لإسرائيل وتزويدها بتكنولوجيا أجهزة الكمبيوتر المتقدمة ـ السوبر كمبيوتر ـ ، إضافة إلى وضع خطة التعاون الفضائى بين البلدين لتدريب رواد الفضاء الإسرائيليين للقيام برحلات مكوكية. وفى الإتفاق الذى وقع فى واشنطن فى إبريل ١٩٩٦ وكان طفرة خطيرة فى حجم ونوعية التعاون العسكرى الإستراتيجى بين البلدين وبشكل وصل إلى مستوى الحلف غير المكتوب بين البلدين.

غير أن هذا الالتزام الأمريكى بتأييد إسرائيل والدفاع عنها لم يحل دون جهود ومبادرات أمريكية للتوصل إلى حل سلمى بين إسرائيل وجيرانها، وكان هذا مدفوعًا بإدراك أن مثل هذه التسوية لا تخدم فقط مصالح الولايات المتحدة فى المنطقة وإنما أيضًا أمن إسرائيل على المدى البعيد. ونستطيع أن نتتبع المحاولات الأمريكية فى هذا الاتجاه منذ الخمسينات حين قرر الرئيس أيزنهاور إيفاد بعثة برئاسة إيريك جونسون للسعى من أجل قبول العرب وإسرائيل لمشروع تنتمية إقليمى لنهر الأردن وكان هذا المشروع يهدف فى النهاية إلى وضع أسس لتسوية نهائية بين الطرفين، كذلك بدا فى محاولة أيزنهاور تحقيق لقاء بين بن جوريون وجمال عبد الناصر ـ مهمة أندرسون ـ ، والإشارات المبدئية التى صدرت عن إدارة كنيدى لتوفير حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ومبادرة روجرز عام ١٩٦٩، ومبادرة ريجان فى سبتمبر ١٩٨٢. غير أن أبرز هذه المحاولات الأمريكية وأكثرها أثرًا فى عملية البحث عن السلام فى الشرق الأوسط بجهود أمريكية جاءت خلال وفى أعقاب حرب ١٩٧٣ حين نجحت الجهود الأمريكية فى التوصل إلى اتفاق فض

الاشتباك الأول والثانى بين مصر وإسرائيل، واتفاق فض الاشتباك على الجبهة السورية، وتوجت هذه الجهود بإطار سلام كامب ديفيد عام ١٨٧٨ واتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩.

والواقع أنه رغم أن اتفاقيات كامب ديفيد لم تحقق سلامًا شاملاً فى المنطقة إلا أنها فى المنظور الأبعد قد غيرت من طبيعة النزاع وطبيعة الشرق الأوسط وحددت معايير جديدة له، وأكدت الوجود الإستراتيجى الأمريكى فى منطقة ويدها العليا فى الجهود الدبلوماسية وكانت بهذا المعنى خطًا تاريخيًا فاصلاً بالنسبة للعالم العربى وإسرائيل والولايات المتحدة. وكان من نتائجها المباشرة تحقيق هدف رئيسى من أهداف السياسة الخارجية الأمريكية سعت إليه منذ الخمسينيات وهو تحقيق سلام بين الدولة العبرية وبين أكبر دولة عربية وإنهاء أى تهديد عربى حقيقى لإسرائيل، فضلاً عن التشققات التى أحدثتها كامب ديفيد فى العلاقات العربية ومحاولات عزل مصر عن محيطها العربى، كما سوف تؤدى، فى المدى الأبعد، إلى قبول عربى أوسع للسلام مع إسرائيل وإلى اتفاقيات مشابهة فى أوسلو عام ١٩٩٣ بين الفلسطينيين وإسرائيل، واتفاق وادى عربة عام ١٩٩٤ مع الأردن.

أما المحاولة الأمريكية الثانية لتحقيق تسوية سياسية بين إسرائيل والعرب فقد جاءت فى الأعقاب المباشرة لحرب الخليج الثانية، فخلال الحرب أدركت الولايات المتحدة التأثير المباشر للصراع العربى الإسرائيلى على مصالحها فى الخليج حين حاول صدام حسين استخدام الوضع الفلسطينى للربط بين غزوه للكويت وبين القضية الفلسطينية وذهب إلى ضرب إسرائيل بالصورايخ وخشيت الولايات المتحدة على تماسك التحالف الدولى والمشاركة العربية فيه الأمر الذى جعلها تطالب إسرائيل "بضبط النفس" وعدم الرد على الصواريخ العراقية. ومن ناحية أخرى وعدت إدارة بوش أنها سوف تعمل بعد انتخاء الحرب مباشرة على تحقيق تسوية سياسية للنزاع العربى الإسرائيلى وهو ما أعلنه بوش فى ٦ مارس ١٩٩١ وهى المبادرة التى تطورت إلى انعقاد مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط فى

أكتوبر ١٩٩١. وإذا كان فى العلاقة الأمريكية الإسرائيلية ثمة "لحظات" من اختلاف الرؤية واضطرار الولايات المتحدة إلى اتخاذ موقف من إسرائيل فإن مرحلة الإعداد لمؤتمر مدريد كانت من هذه اللحظات حيث تحقق على خلفية مقاومة حكومة إسحاق شامير لحضور المؤتمر، وسبقه امتناع إدارة بوش عن تزويد إسرائيل بقرض لتمويل بناء مستوطنات جديدة.

وقد كان مؤتمر مدريد للسلام بداية مرحلة جديدة للسلام فى الشرق الأوسط واشتركت فيه سوريا التى لم تكن من قبل لاعباً فى جهود السلام واشتركت فيه دول عربية ليست من دول الطوق، وقد لا يكون المؤتمر فى ذاته قد حقق اختراقًا فى عملية السلام العربى الإسرائيلى إلا أن صيغته أصبحت من أسس عملية السلام فى الحقبة التالية كما مهد لتطورات من أهمها إطلاقه لمسارين من المفاوضات : المسار الثنائى حول القضايا السياسية حيث دارت حوله عدة جولات من المفاوضات على المسارات الأردنية ـ الفلسطينية، والسورية اللبنانية، ثم المسار المتعدد الأطراف. ورغم أن جولات المفاوضات التى جرت حول المسار الثنائى الأول لم تحقق تقدمًا إلا أنها هيأت الاختراق بين إسرائيل والفلسطينيين الذى تمثل فى إعلان المبادئ الذى تم التوصل إليه بعد مفاوضات سرية جرت فى النرويج. والمعنى الرئيسى لهذه المرحلة التى بدأت مع مؤتمر مدريد وما تخللها من تطورات واتفاقات وانتهت بمؤتمر كامب ديفيد الثانى والذى لعب فيه الرئيس الأمريكى دورًا شخصيًا مباشرًا لا يقارن إلا بدور جيمى كارتر فى كامب ديفيد الأول، ورغم أن هذه المرحلة لم تحق أى اتفاق نهائى، إلا أن معناها الرئيسى هو أنها أعادت تأكيد مركزية الدور الأمريكى وأصبحت الولايات المتحدة القوة التى "لا غنى عنها" ـ بتعبير وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة ـ فى جهود السلام فى المنطقة ـ فضلاً عن مناطق العالم الأخرى ـ بل إن هذا الدور أصبح مطلبًا عربيًا وسوف تتعرض الولايات المتحدة للانتقاد حين تباعد بينها وبين عملية السلام كما حدث فى الشهور الأولى لإدارة بوش الابن.

الخلاصة

يوحى عرضنا السابق للأهداف والمصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط أنها، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وطوال مرحلة الحرب الباردة، قد تبلورت فيما أصبح يعرف "بالثالوث المقدس" : احتواء الشيوعية وضمان وحماية بترول الخليج، وتأييد وضمان أمن أسرائيل وتفوقها العسكرى. كما توحى القراءة الموضوعية لمتابعة الولايات المتحدة وإدارتها لهذه الأهداف والمصالح أنها استطاعت ـ فى نهاية الأمر ـ أن توفق بين ما يبدو متناقضًا وخاصة فى هدفى علاقاتها بين مصالحها مع الدول العربية، وفى جوهرها النفط العربى، وبين دفاعها وتأييدها لإسرائيل. ففيما يتعلق بالهدف والمصلحة الاولى وهو احتواء النفوذ الشيوعى، فإنه رغم ما بدا من تصاعد النفوذ السوفيتى فى المنطقة فى حقبة الخمسينات والستينات، وبدء تواجده العسكرى فيها ـ ٢٠ ألف جندى عسكرى سوفيتى فى مصر فضلاً عن تسهيلات عسكرية ـ ورغم ما صاحب هذا من صدام بين الولايات المتحدة وتيار القومية العربية الذى قادته مصر فى المنطقة، على الرغم من هذا فإن المحصلة النهائية كانت تراجع النفوذ السوفيتى فى المنطقة وصعودًا للمكانة والدور والنفوذ الأمريكى وتحول خصومها إلى شركاء وحلفاء.

وحول المصلحة الثانية وهى الحفاظ على نفط الخليج، فقد رأينا أن الولايات المتحدة قد أجهضت محاولة قوة محلية فى إيران لتأميم شركات البترول الغربية، كما وفر غزو العراق للكويت الفرصة للولايات المتحدة لتأكيد وجودها بل وهيمنتها فى منطقة الخليج وضمنت بشكل أكيد مصالحها فى المنطقة.

أما فيما يتعلق بالهدف الأمريكى الثالث وهو تأييدإسرائيل ووجودها فى المنطقة فإنه من المستقر الآن أنه رغم الحروب والصراعات العربية الإسرائيلية على مدى نصف القرن الماضى، فإن إسرائيل ـ وبتأييد شامل وعلنى من الولايات المتحدة ـ قد خرجت ليس فقط كدولة معترف بها من الفلسطينيين والدول العربية، بل كقوة إقليمية متفوقة وذات قدرات عسكرية وتكنولوجية تقف بين المستويات المتقدمة فى العالم.

غير أنه إذا كان تحليلنا السابق قد تركز على الأهداف والمصالح الأمريكية كما تبلورت خلال الحرب الباردة، فإن هذه الأهداف والمصالح قد اكتسبت أهدافًا أخرى بعد انقضاء الحرب الباردة الاتحاد السوفيتى ومن انتفاء هدف احتواء الشيوعية ونفوذها فى منطقة الشرق الأوسط، أما الأهداف والمصالح الجديدة فقد بدأت تتطور منذ بداية التسعينيات وبلغت قمتها فى أحداث ١١ سبتمبر التى تعرضت لها الولايات المتحدة وهى:

- العمل على عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.
- مقاومة الحركات الأصولية الإسلامية.
- محاربة الإرهاب وشبكاته ومنظماته وقواعد بل والدول التى تشجعه وتأويه.

ففيما يتعلق بهدف منع انتشار أسلحة الدمار الشامل فقد أصبح عقب اختفاء الاتحاد السوفيتى من الأولويات الأمنية الأمريكية، واصبح الشاغل الرئيسى هو إمكان تسرب مواد نووية من روسيا ودول الاتحاد السوفيتى السابق إلى أيد معادية للولايات المتحدة، ولهذا ركزت الولايات المتحدة على ترتيبات أنفقت فيها حوالى ٤٠٠ مليون دولار لضمان تأمين القدرات والمواد النووية للاتحاد السوفيتى السابق سواء فى روسيا أو جمهورياته السابقة وخاصة أوكرانيا وكازاخستان وروسيا البيضاء، كذلك كان الشاغل الذى شغل الدبلوماسية الأمريكية طوال السنوات العشرة الماضية هو منع روسيا الاتحادية من تزويد دول مثل إيران بما يمكن أن يساعدها على تطوير قدرات نووية وصاروخية هذا فضلاً عن إصرار الولايات المتحدة على حصار العراق باقتناع بأنه مازال يمتلك ويطور أسلحة دمار شامل. وتصدر عن الكونجرس الأمريكى بوجه خاص تقارير عن انتشار أسلحة الدمار الشامل فى عدد من دول الشرق الأوسط: إيران ، العراق، ليبيان سوريا، السودان، ومصر. والواقع أنه من الصعب الحديث عن الاهتمام الأمريكى بقضية منع انتشار أسلحة الدمار الشامل دون أن نتذكر الموقف المتناقض حقًا للولايات المتحدة إزاء ما تمتلكه إسرائيل من ترسانة نووية وتسامحها معها بل ورفضها لجهود حث إسرائيل

على وضع منشآتها النووية تحت رقابة دولية، ومعروف أن الولايات المتحدة قد قادت حملة أولية للتمديد النهائى لمعاهدة منع الانتشار عام ١٩٩٤ وبدون أن تلتزم إسرائيل بهذه المعاهدة وتظل هى الدولة الوحيدة فى منطقة الشرق الأوسط التى لم تنضم إلى المعاهدة وبتسامح من الولايات المتحدة وكذلك تساعد فى نقض مبدأ هام وهو عالمية المعاهدة بل إنها بموقفها هذا تشع دولاً فى المنطقة على تصحيح الاختلال فى ميزان القوة بامتلاك مثل هذه الأسلحة، وبذلك تكون الولايات المتحدة قد هزمت أحد أهدافها الرئيسية وهو منع الانتشار.

أما هدفى مقاومة الأصولية الإسلامية ومحاربة الإرهاب فقد تداخلا حتى كادا يتطابقان فى التصور الأمريكى خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر. فعلى مدى التسعينات بدا الإسلام، مجسدًا فى التيار الأصولى الإسلامى المتصاعد، هو العدو الجديد للولايات المتحدة بل والحضارة الغربية، واعتماده فى ذلك على رفض الحداثة، وتصوره للعالم كساحة للصراع بين المؤمنين والكفار، ونظرته للولايات المتحدة باعتبار أنها تؤيد الدكتاتوريات التى تمنع تطبيق المفهوم الإسلامى فى الحكم. وعلى المستوى السياسى نظر هذا التيار للولايات المتحدة باعتبار أنها تساند أعداء المسلمين كما فى فلسطين، وتضرب أقطارًا إسلامية مثل العراق وليبيا والسودان.

وخلال التسعينيات انطلقت نظريات تحاول أن تؤصل لمفهوم العدو الجديد وتضعه فى إطار أشمل من صدام الحضارات. كذلك جاءت أحداث التسعينيات لكى تنقل المفهوم الأمريكى للتيار الأسلامى السياسى من مستوى التصور إلى مستوى الخبرة العملية من خلال ما تعرضت له فى مناطق ابتداء من الصومال إلى حادث الخبر فى السعودية، وإلى سفارتيها فى كينيا وتنزانيا، إلى حادث المدمرة كول فى اليمن ثم بلغ هذا الاتجاه قمته بأحداث ١١ سبتمبر، وفى كل هذه الحالات نُسبت أحداثها ومدبروها إلى جماعات ومنظمات إسلامية تنتشر عبر العالم وهى النقطة التى أصبحت معها هذه الجماعات مرادفة للإرهاب، وحدث الخلط بينها وبين الإسلام كدين وكعقيدة، ونشطت أصوات تعتبره أصل المشكلة وأنه دين يحض على العنف،

وإن كانت هناك أصوات وتيارات أمريكية وغربية حرصت على أن تنفى هذا الربط بين الإرهاب الذى تمارسه جماعات تدعى تمثيل الإسلام وبين التيار الإسلامى العريض والعقيدة الإسلامية.

وأيًا كانت هذه التفسيرات فإن ما يعنينا فى هذه الدراسة هو أن محاربة الإرهاب وتعقبه عالميًا أصبح من محاور إن لم يكن محور السياسة الخارجية الأمريكية والمعيار الذى يحدد أولوياتها وعلاقاتها بالعالم ودولة، وأنها مقبلة على مرحلة أخرى شبيهة بتلك التى بدأت مع انتهاء الحرب العالمية الثانية حين أصبح هدفها الرئيسى ومحور سياستها الخارجية هو أحتواء الشيوعية ونفوذها على مستوى العالم، وقد مارست الولايات المتحدة هذه العملية على كل الجبهات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والأيديولوجية، ومن أجل كسب معركة " العقول والقلوب" ضد الشيوعية وتأثيرها الأيديولوجى، وهى نفس المستويات التى بدأت بها الولايات المتحدة حربها ضد الإرهاب. فهل ستنجح الولايات المتحدة فى حربها الجديدة مثلما نجحت مع الاتحاد السوفيتى فى اختفائه واختفاء التهديد الذى كانت تتصوره فيه كمعاد للحضارة الغربية وقيمها؟.

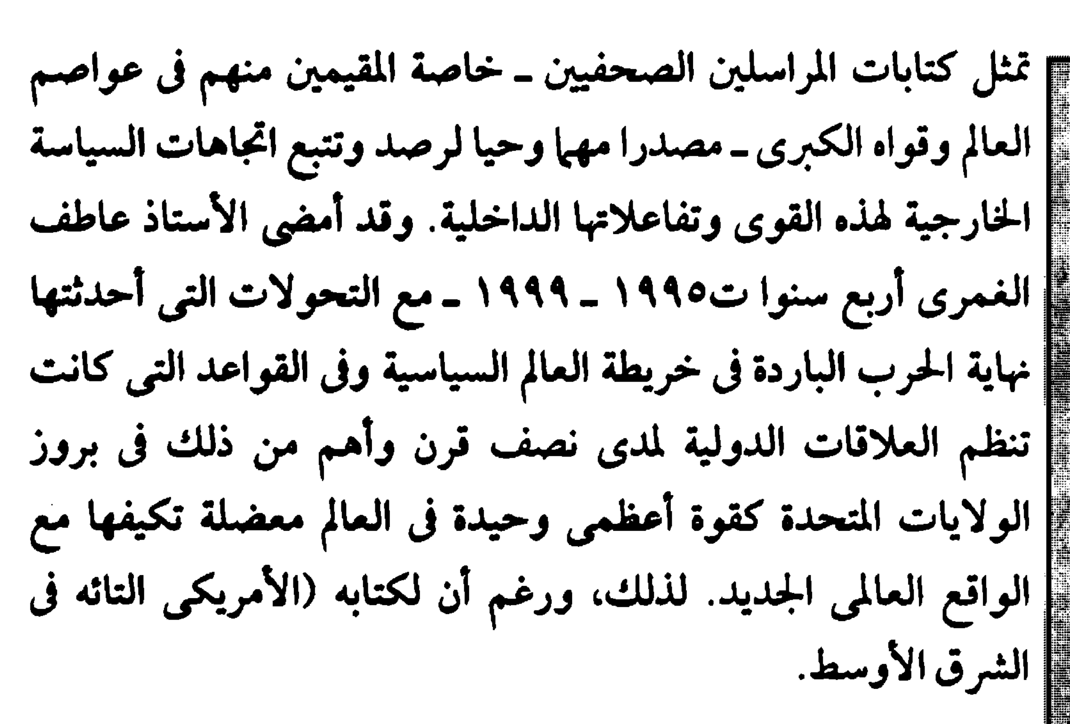
ونتصور أن الإجابة على هذا السؤال ليست مطلقة ذلك أن الأمر سيتوقف على مدى ما ستمارسه الولايات المتحدة من بحث فى الذات عن الأسباب الحقيقية Root causes لما حدث وإعادة فحص للمواقف والسياسات التى جلبت عليها استياء العالم ـ بما فيه حلفاؤها ـ ، وسخط العالم العربى والإسلامى، والتى خلقت بيئة صالحة لتوليد تيارات التطرف والعنف. وسيكون من الخطأ البالغ إذا ما نجحت بعض الدوائر الأمريكية فى منع عملية إعادة البحث والتقييم هذه وإقناع السياسة الأمريكية أن ما يسود العالم العربى والإسلامى من سخط على الولايات المتحدة هو نتيجة لما يحمله هذا العالم من حسد وحقد على قوة أمريكا ورفاهيتها أو رفض قيمها.

والواقع، وبعيدًا عن تبرير الإرهاب، فإن التيارات الراديكالية التى تتمسح فى الإسلام هى وليدة الإحساس بالظلم، بل والمهانة من السياسة الأمريكية خاصة

تجاه مأساة الفلسطينيين وتأييدها المطلق لإسرائيل على حساب حقوقهم الأساسية. وعندما تتوصل الولايات المتحدة إلى هذه الأسباب الحقيقية تكون قد قطعت أول خطوة نحو المحاربة الحقيقية للإرهاب وتجفيف منابعه، ونحو حربها الجديدة لكسب العقول والقلوب والأفكار فى العالم العربى والإسلامى.

ولكن يكف نساعد الولايات المتحدة على أن تستوعب هذه الرسالة وتتصرف على أساسها؟ إن الإجابة على هذا السؤال تكمن أولاً فى إدراك العرب للحقيقة البسيطة والمؤلمة فى واقعهم وفى علاقاتهم وهى فشلهم فى التوصل إلى استراتيجية عمل موحدة يواجهون بها ما يواجههم من تحديات، وهذه الحقيقة، مثلما توصل الأستاذ مايكل هدسون أستاذ الدراسات العربية فى جامعة جورج تاون، هى التى مكنت الولايات المتحدة من تحقيق المفارقة التى تتمثل فى الجمع بين مصالحها فى الشرق الأوسط بل والوصول إلى وضع الهيمنة فيه، وبين دعمها المطلق لإسرائيل وتبنيها لمواقفها. ويوم يبلور العرب ويتفقون على خطة عمل موحدة وفعالة ويُفَعِّلون مؤسسات عملهم المشتركة وآلياتها وفى قلبها الجامعة العربية، ويوم تدرك الولايات المتحدة أن الرسالة التى تصدر عن هذه الجامعة هى رسالة العرب جميعًا، عندئذ سوف تستمع الولايات المتحدة والغرب باحترام إلى الرسالة العربية ويقيمون عليها حساباتهم.

مستقبل السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط



تمثل كتابات المراسلين الصحفيين ـ خاصة المقيمين منهم فى عواصم العالم وقواه الكبرى ـ مصدرا مهما وحيا لرصد وتتبع اتجاهات السياسة الخارجية لهذه القوى وتفاعلاتها الداخلية. وقد أمضى الأستاذ عاطف الغمرى أربع سنوات ١٩٩٥ ـ ١٩٩٩ ـ مع التحولات التى أحدثتها نهاية الحرب الباردة فى خريطة العالم السياسية وفى القواعد التى كانت تنظم العلاقات الدولية لمدى نصف قرن وأهم من ذلك فى بروز الولايات المتحدة كقوة أعظمى وحيدة فى العالم معضلة تكيفها مع الواقع العالمى الجديد. لذلك، ورغم أن لكتابه (الأمريكى التائه فى الشرق الأوسط.

مكتب الشرق، ٢٠٠١) مخصص لتتبع السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط، إلا أنه يفتتح فصوله بفصل يخصص "المأزق" السياسة الخارجـية الأمريكية حيث تواجه حالة فريدة. ففى الوقت الذى لم يعـد هناك عدو واحد مـحدد تواجه إلا أنها لا تمتـلك ، كما عبر هنرى

كيسنجر، موارد بغير حدود تمكنهاً من تمويل سياسات التعامل مع العالم الجديد، كما لا تمتلك استراتيجيات جديدة تواجه بها حالة السيولة وعدم التحديد التى تتسم المرحلة الجديدة وبحيث أصبح من الصعب صياغة مثل هذه الاستراتيجيات إلى رؤية شاملة وتصور واضح للمستقبل، وكانت النتيجة فراغا فكريا واستراتيجيا يسعى الآخرون لملئه. أما فصول الكتاب السبعة التالية فيخصصها الكاتب للسياسة الخارجية الأمريكية فى الشرق الأوسط ويكاد يجعل محورها علاقة الولايات المتحدة بإسرائيل التى يصفها بأنها علاقة ثلاثية الأضلاع: الولايات المتحدة، إسرائيل واليهود الأمريكيين العدو التى بدونها لم يكن لإسرائيل أن تحصل على الثمار الناضجة من الشجرة الأمريكية خاصة فى أوقات اللحظات الحاسمة حيث عملت القوى اليهودية داخل أمريكا ومنظماتها الكبرى على ترسيخ الاعتقاد بأن إسرائيل ف حد ذاتها تمثل مصلحة حيوية للولايات المتحدة. ويتوقف الكاتب فى هذا السياق، مثل كثير من الخبراء الأمريكيين، عند تحولين كبيرين فى سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط، التحول الأول الذى أحدثه لندون جونسون عقب حرب ٦٧ . فبعد ١٨ عاما من تبنى السياسة الأمريكية لمبدأ رفض احتلال الأرض بالقوة، قبل حونسون الأمر الواقع الجديد بعد عام ١٩٦٧ حتى يصبح العرب على استعداد لأبرام سلام مع إسرائيل. أما التحول الثانى فقد جاء بفعل حرب ١٩٧٣، فبعد أن كانت إدارة نيكسون، وبشكل خاص مهندس سياستها الخارجية هنرى كسينجر، مترددة فى أن تعالج بعمد ملف الشرق الأوسط، فقد خلقت الحرب واقعا جديدا أدى إلى انغماس الإدارة الأمريكية، وكسينجر شخصيا، فى دبلوماسية ما بعد الحرب.

ويخصص الكتاب معظم فصوله لبحث التفاعلات الجادة داخل مجتمع اليهود الأمريكيين وتداخلها مع الساسة الداخلية ومؤسساتها وخاصة الكونجرس فضلا عن الانتخابات الرئاسية والتشريعية وانعكاسات هذا على السياسة الأمريكية فى المنطقة. وهو يبلور هذه التفاعلات والتناقضات فى تراوحها بين الارتباط والتأييد التقليدية الإسرائيل، أيا كانت الحكومة فيها وأيا كانت المواقف التى تتبناها، وبين

المخاوف من السياسات التى تتبعها هذه الحكومات وبشكل يمكن أن يهدد إسرائيل على المدى البعيد، وقد أدت هذه التفاعلات بقطاع كبير من اليهود الأمريكيين المراجعة طبيعة ارتباطهم بسياسة حكومة إسرائيل، وبلغت هذه لمرحلة ذروتها وتعقدها خلال حكومة نيتانياهو ١٩٩٦ ـ ١٩٩٩ ـ ، فخلال هذه الفترة، ومن ناحية، بلغت سياسة نيتانياهو قمتها فى تحدى الإدارة الأمريكية واللجوء إلى الكونجرس، ومن ناحية أخرى بدأت تظهر قيادات يهودية تشعر بأن الوقت قد حان للتخلى عن الأنماط القديمة والتأمين المطلق لأى سياسة تأتى من إسرائيل فضلاً عن إدراكهم أنهم مواطنون أمريكيون يلمسون أن مصالح أمريكا الحيوية لم تعد تتطابق مع السياسات الإسرائيلية، وبهذا المعنى بدأت هذه القيادات فى إقناع الرئيس الأمريكى بأن انقاذ عملة السلام لصالح إسرائيل نفسها حتى لو اقتضى الأمر الضغط على حكومة إسرائيل وأن كان الكاتب ينبه إلى أن هذه التفاعلات داخل المجتمع اليهودى الأمريكى ظهرت بشكل أكبر على مستوى القاعدة، والأغلبية الصامته، والمنظمات الجديدة ثم ظهرت منه "منظمة السلام الآن" منتدى السياسات الإسرائيلية"، بأكثر مما ظهرت بين القيادات والمنظمات الكبيرة مثل منظمة الايباك. غير أن هذا لا يخفى فى رأى الكاتب وضوح الخلافات التى بدأت تطفو على سطح المجتمع اليهودى الأمريكى، ففى الوقت الذى يجمع فيه هذا المجتمع على هدف محدد وهو أمن إسرائيل، إلا أن الاختلاف يقوم حول أفضل الطرق لتحقيق ذلك، وكما أوحت استطلاعات الرأى فإن ٧٢٪ من اليهود الأمريكيين يؤيدون عملية السلام، ويتمسكون باتفاقيات أوسلو. كما أن غالبيتهم يؤمنون بأن خطة توسيع حدود القدس عمل استفزازى إذ أن القدس ومستقبلها جيب أن يتقرر فى مفاوضات الوضع النهائى. وإذا كانت قوة اللوبى اليهودى وتأثيره فى السياسة الأمريكية يأتى فى الدرجة الأولى من قوته التصويتية فى الانتخابات وأكثر من هذا من مساهماته فى تمويل حملاتها، فإن الكتاب يتعرض لمحاولات اثارة هذا الوضع كما ظهر فى العديد من المؤتمرات والكتابات تم تحويلها إلى مشكلة ساخنة وحية وظهر تعبير "أن دولة المصالح الخاصة تهدد قدرة الشعب

الأمريكي على تحقيق مصالحه"، وربط خبراء أمريكيون مخضرمون فى قضايا الشرق الأوسط، مثل ريتشارد باركر، بين أى تحويل فى العلاقة الخاصة بين أمريكا وإسرائيل وبين تحقيق اصلاح شامل لنظام تمويل الحملات الأنتخابية ويخصص الكتاب فصلا لافتا تحت عنوان "وظهرت اسرائيل فى خانة الأعداء"، ويرصد فيه انتهاك اسرائيل المتكرر للوائح والقوانين الأمريكية وما أكدته تقارير المخابرات الأمريكية ولجان التحقيق فى مجلس النواب عن سلوك اسرائيل المنهجى والمنتظم بيع معدات عسكرية وتكنولوحيا أمريكية متقدمة إلى خصوم وأعداء امريكا، وقد ظلت الخارجية الأمريكية، بحكم الشخصيات التى حكمتها فى السنوات الأخيرة، تغطى على هذه الشواهد، إلا أن المشكلة تفجرت على نطاق واسع فى يونيو ٢٠٠٠ حين تكشفت صفقة تحديث إسرائيل لطائرات اليوشن تمتلكها الصين وتزيدها بأجهزة رادار متطورة بشكل يساهم فى تعزيز قدرات الصين العسكرية فى مواجهة تايوان وبما يتعارض مع مصالح أمريكا الأمنية.

وفى مناقشته لمستقبل السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط يتصور الكاتب أنها سوف تتعرض لثلاثة متغيرات: سيتحقق الأول حين تتوصل الولايات المتحدة إلى صياغة رؤية استراتيجية شاملة لدورها فى العالم يتلاءم مع أوضاع ومتغيرات ما بعد الحرب الباردة، ويبنى الكاتب تصوره للمتغير الثانى على اعتقاده بأن العلاقة الخاصة التى ربطت بين الولايات المتحدة وإسرائيل ليست أبدية وأنها سوف تتعرض للتآكل بفعل العديد من العوامل منها أن إسرائيل تبدو أكثر فأكثر بالنسبة للولايات المتحدة كشريك يأخذ ولا يعطى، بل ربما أصبحت عبئا استراتيجيا، وأن دورها فى الاستراتيجية الأمريكية يتراجع خاصة بعد زوال الاتحاد السوفيتى، هذا فضلا عن أن الولايات المتحدة قد بنت مشاركات استراتيجية وتحالفات مع عدد من بلدان المنطقة. أما المتغير الثالث فهو يتصل بالواقع العربى، فالكاتب لا يتفق مع القول أن العالم العربى حالة ميئوس منها وأنه فى حالة سكون وغرق ولا تمتلك إرادة سياسية واحدة فعنده أن ثمة تفاعلات ومراجعات تجرى داخله تخلق توافقا ورأيا عاما عربيا ضاغطا من أجل موقف واستراتيجية قومية فى مواجهة القضايا

المصيرية الكبرى. ونعتقد أن تصورات الكاتب وتوقعاته حول مستقبل السياسة الأمريكى فى الشرق الأوسط سوف تلقى تحفظات كثيرة خاصة من الذين يعتقدون أن العلاقة الأمريكية الإسرائيلية التقليدية أصبحت من ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية بفعل اعتبارات تاريخية وثقافية واستراتيجية، وبشكل يصعب توقع تغيرات جذرية فيها، اما مقولة ظهور ضغوط الرأى العام فإنها أيضا موضع تحفظ ممن يعتقدون أن الفجوة ستظل قائمة بين الرأى العام، وبيم مواقف الحكومات واعتباراتها.

مستقبل خطة السلام الأمريكية

منذ أن جاءت الإدارة الأمريكية الحالية إلى الحكم، وعقب فشل قمة كامب ديفيد وتدهور الأوضاع الإسرائيلية ـ الفلسطينية، والعالم العربى والمجتمع الدولى يطالب الإدارة بأن تتدخل بنشاط فى العمل من أجل الخروج من الأزمة التى جاءت لكى تعصف بالبقية الباقية من عملة السلام كما تطورت منذ مؤتمر مدريد، وقد أصبح هذا المطلب من الإدارة الأمريكية أكثر إلحاحا إزاء ما بدا من ترددها والمباعدة بينها وبين الأزمة وذلك بفعل تأثرها بما آلت إليه جهود كلينتون وانغماسه فى الصراع

وأيضا بفضل ذهنية رئيسها وشخصيات إدارته فضلا عن حسابات داخلية معروفة، غير أن تردد الإدارة قد تراجع بفعل الأبعاد الخطيرة التى تطور إليها الوضع الفلسطينى والطابع الدموى الذى اكتسبه بفعل ردود حكومة شارون الشرسة على الانتفاضة والمقاومة الفلسطينية ، ومـا بدا من اقتناع الإدارة فإن استمرار هذا الوضع يهدد

عددا من استراتيجياتها فى المنطقة خاصة فى تعاملها مع الوضع العراقى، فضلا عن تحريك ما يتعرض له الفلسطينيون لمشاعر الشعوب والمجتمعات العربية والإسلامية، وفى اتجاه الغضب من المواقف الأمريكية اللامبالية، وقد جاءت أحداث ١١ سبتمبر والجهد الأمريكى لبناء تحالف دولى ضد الإرهاب وحملتها فى أفغانستان وأهمية كسبها "لعقول وقلوب" هذه المجتمعات فضلا من تأييد حكوماتها، جاء هذا لكى يضيف إلى مبررات التدخل الأمريكى الذى بدا فى عدد من التحركات والإشارات، كان من أبرزها خطاب بوش فى الأمم المتحدة وتصوره لدولة فلسطينيه قابلة للحياة، ثم خطاب وزير خارجيته فى جامعة لونسفيل الذى فصل فيه هذه الرؤية وتعرض لعدة قضايا جوهرية مثل الاحتلال والمستوطنات، ثم جاءت زيارات عد من المبعوثين الأمريكيين مثل تينيت وبعثة ميتشيل، وزيارة باول للمنطقة، غير أن هذه التحركات لم تقنع كثيرًا العديد من المراقبين للأوضاع فى المنطقة وحاجتها لتدخل دولى حاسم وتصوروا، فيما يتعلق بالدور الأمريكى أن الأمر يتطلب أن تبلور الإدارة الأمريكية رؤية شاملة وتقدم خطة عمل للأطراف حول القضايا الرئيسية للصراع وأسلوب وآليات حلها، وهذا المطلب الذى ظلت الإدارة الأمريكية مترددة فيه ومنقسمة حوله، خاصة بفعل الجناح اليمينى المتشدد الذى ظل يجادل حول جدوى أن تنغمس الولايات المتحدة ورئيسها فى صراع له أبعاده وخطورته.

ولذلك عندما جاءت الخطة الأمريكية عكست اعتبارات متصادمة وحاولت التوفيق بينها: فقد قدمت للفلسطينيين وعدا ـ بدا نظريا ـ بإقامة دولة فلسطينية لها مصداقيتها، وانهاء الاحتلال الإسرائيلى، ووقف النشاط الاستيطانى، وقدمت للإسرائيليين تركيزا على الأمن وأولوياته، وجعلت كل ما طالبتهم به من "إجراءات محددة" مشروطا بمطالب تبدو غير واقعية من الفلسطينيين، كما أرضت الجناح اليمينى فى الإدارة بما اتسم به روح الخطاب وتجاهه العام متفهما للمفاهيم الإسرائيلية. وقد افاضت التعليقات التى صدرت فى مصر والعالم العربى والعالم فى تحليل الخطة الأمريكية من حيث ما تضمنته من عناصر إيجابية وعناصرسلبية

وافتقارها لإجراءات محددة وآليات للتنفيذ وتوقيتات زمنية. وفى معظم هذه التحليلات كان ثمة اتفاق على أهداف نهائية فى زقف موجات العنف الجارية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلى، ووقف النشاط الاستيطانى، وإنشاء دولة فلسطينية متكاملة لاركان تعيش فى استقرار وسلام مع دولة يهودية، ويود هذا المقال أن يركز عل ما يعتبره نقطة البداية فى التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف النهائية، وكل ما هو مطلوب أن يتحقق فى الأمد القصير وبشكل عاجل ووفقترتيبات متاوزنة متبادلة بهدف أيجاد المناخ والبيئةالصاحلة للتقدم نحو هذه الأهداف النهائية، وكل ما هو مطلوب أن يتحقق فى الأمد القصير وبشكل عادلووفق ترتيبات متوازنة ومتبادلة بهدف إيجاد المناخ والبيئة الصالحة للتقدم نحو تحقيق هذه الأهداف وهى البيئة التى تعترف أن هدفها الرئيسى أن تقدم للفلسطينيين بشكل خاص ـ وهم الجانب المقهور ـ دوافع لوقف ما يسمى بالعنف الفلسطينى، وباحساس بالتقدم فى ظروف حياهم، ولذلك نتصور أن الإجراءات التى تحدثت عنها الخطة الأمريكية من :انسحاب القوات الإسرائيلية من المواقع التى كانت علهيا قبل ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠، ووقف النشاط الاستيطانى، ورفع القيود عن حركة الفلسطينيين بشكل يسمح لهم بممارسة حياهم اليومية ونشاطهم الاقتصادى، والإفراج عن الأموال الفلسطينية المجمدة، مثل هذه الإجراءات يجب أن تكتسب أهمية عاجلة فى التطبيق، وأن لا ترتبط بالضرورة بشروط وتوقعات شاملة من الفلسطنيين سوف تستغرق وقتا طويلا ذلك أن تحقق هذه الإجراءات من شأنه أن يقدم للفلسطينيين كما أشرنا دوافع ملموسة حول إمكانيات التقدم، وتقلل من دوافع استخدام العنف ، باعتبار أن العنف هو رد واستجابة على الاحتلال والممارسات الإسرائيلية، وإن توجد البيئة الصحية التى تتحقـق فيـها بشكل طبيعى، وفى ظل ظروف طبيعية، إعادة بناء الفلسطينيين لحياتهم ومؤسساتهم السياسية والتشريعية، واجراء اصلاحات دستورية واقتصادية التى تمثل فى الواقع حاجة فلسطينية وليس إلى مجرد مطلب أو إملاء أمريكيا وإسرائيليا.

أن العمل على المدى العاجل والقصير، وايجاد البيئة التى تمهد وتؤدى نحو تحقيق الأهداف والقضايا الكبيرة وصولا إلى الدولة الفلسطينية هو ما يجب أن تركز عليه الدبلوماسية المصرية والعربية فى مشاروراتها مع الولايات المتحدة، بل ومع الإسرائيليين، وهو المشاروات التى نعتقد أنها يجب أن تتكثف وتتواصل فى المرحلة المقبلة. واتصور أن منطق الحاجة إلى تهيئة مناخ ملائم على المدى القصير يمكن أن يقنع الإدارة الأمريكية باعتبار ارتباطها الوثيق بمستقبل خطتها للسلام، غير أن المعضلة سوف تظل حول مدى استعداد وقدرة الإدارة على اقناع أو الضغط على شارون وحكومته للوفاء بمتطلبات لإيجاد هذه البيئة على المدى القصير وبدون ربطها بشكل كامل بشرط تبدو تعجيزية ومنفصلة عن الواقع القائم فى الأراضى الفلسطينية.

فى انتخابات الرئاسة الأمريكية:

بوش وكيرى والقضية الفلسطينية: ما الفرق؟

فى متابعة انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ٢٠٠٠ توقع الكثيرون، أو تمنوا، فوز المرشح الجمهورى George W. Bush وكان هذا التوقع يعتمد على تصور أن إدارة جمهورية جديدة سوف تكون، بالنسبة للصراع العربى ـ الإسرائيلى، أقرب إلى إدارة جورج بوش الأب ومواقفها الإيجابية حين أوقفت قرضا لإسرائيل خلال حكومة إسحاق شامير الليكودية بقيمة ١٠ بليون دولار كانت سوف تستخدم فى بناء المستوطنات، كما نظمت مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط الذى أطلق عملية السلام فى أوائل التسيعنات، كذلك قام هذا التوقع على أساس تصور العلاقات البترولية والتجارية التى تربط شخصيات الحزب الجمهورى بالعالم العربى ومصالحهم فيه؟.

غير أن هذا التوقع لم يضع فى حساباته أن الإدارة الجديدة سوف يسيطر عليها ويصيغ فكرها ومفاهيمها المجموعة التى سوف تعرف بـ "المحافظين الجدد" والذى يقع الحفاظ على مصالح إسرائيل فى مركز

إستراتيجيتهم وأدبياتهم منذ التسعينات، وهو ما يفسر كيف تطورت سياسة إدارة بوش فى إدارة الصراع العربى ـ الإسرائيلى إلى ما يقترب من التوافق مع مفاهيم الليكود وممارساته ضد الفلسطينيين.

والآن ومع اقتراب انتخابات الرئاسة الأمريكية، وفى ضوء التجربة المريرة للعالم العربى مع إدارة بوش سواء فى العراق أو مع الفلسطينيين، يتجه التوقع إلى إدارة ديمقراطية جديدة لعلها، فى إطار ما هو متوقع إذا ما جاءت إلى الحكم، أن تعيد تكييف السياسة الخارجية الأمريكية فى مجملها ومراجعتها لعديد من مفاهيم إدارة بوش ومن بينها أسلوب تعاملها مع الصراع الفلسطينى ـ الإسرائيلى، فهل سيتحقق هذا التوقع؟ . الواقع أن المرجعيات التى لدينا حتى الآن لمحاولة الإجابة على هذا التساؤل هى البيانات والتصريحات التى صدرت حتى الآن عن المرشح الديمقراطى جون كيرى، ففى المراحل المبكرة من حملته الانتخابية قدم المرشح الديمقراطى ما يعبر عن رؤيته ومواقفه من قضايا متصلة بالصراع الفلسطينى ـ الإسرائيل،ى فقد عبر فى هذه التصريحات عن تأييده لسياسة شارون فى فك الارتباط المنفرد وبناء الجدار الأمنى وكذا حول العزل السياسى لياسر عرفات. وقد جاءت هذه التصريحات بالنسبة للمتابعين لمواقف كيرى مناقضة لموقفه تجاه عملية السلام فى الشرق الأوسط وتأييده لعملية سلام أوسلو وتقدم تناقضًا واضحًا لوجهات نظره عندما كان شابًا مناهضًا للحرب فى بداية السبعينات ولما عبر عنه لعدد من الشيوخ الأمريكيين عام ١٩٧١ بأن ما يفعله الجنود الإسرائيليين فى الأراضى الفلسطينية لا يحقق أى أهداف حميدة ولكنها تدمر النسيج الأخلاقى لمجتمعهم. وفى خلال اجتماع حديث فى ولاية نيويورك بين حون كيرى و٤٠ من القادة اليهود اجتهد كيرى لكى يقلل من مخاوفهم النقد الديمقراطى لسياسة بوش الخارجية. وأن هذا النقد لا ينسحب على الموقف من اسرائيل وتأييدها وقد وصف من حضروا هذا الاجتماع أن كيرى كان يوافق بوضوح على سياسة الإدارة على عزل رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات وتأييد خطة رئس الوزراء شارون بالانسحاب المنفرد من غزة وخطته حول الجدار الأمنى. وفى مقابلة لكيرى مع

Associated Press فى ٨ مارس قرر أن ياسر عرفات "خارج عن القانون" Outlaw وأنه "كان عقبة فى عملية السلام" وفى هذا الإطار كذلك فإن من المتوقع أن كيرى لن يؤيد أى مفاوضات تبدأ من حيث انتهت مفاوضات طابا حيث لا تشير أى من بياناته إلى مفاوضات طالبا أو اتفاق جنيف ولكن تشير هذه البيانات إلى تأييد كيرى لخطة بوش حول خريطة الطريق وهى الخطة التى ينظر إليها الآن على أنها متوقفة. ورغم ان كيرى فى بياناته المبكرة وعد أنه عند انتخابه سوف يعين مبعوثًا خاصًا للشرق الأوسط مثل كارتر أو كلينتون أو وزير الخارجية الأسبق جيمس بيكر إلا أنه بعد لقاءه مع القادة اليهود فى نيويورك اعتبر أن اختياراته هذه ليست ملامة وخفضها إلى مستوى سيدنى برجر مستشار كلينتون للأمن القومى أو دنيس روس المبعوث الأمريكى السابق للشرق الأوسط وهى شخصيات ينظر إليها باعتبارها أكثر قبولاً من جانب إسرائيل واللوبى اليهودى.

ورغم أن كيرى فى العالم الماضى وفى حديثه أمام جمهورًا من العرب الأمريكان أعتبر أن الحاجز الأمنى الذى تبنيه إسرائيل هو عقبة فى طريق السلام An Obstacle to peace إلا أنه يبدو أن كيرى قد غير مواقفه الآن إلى حد كبير حيث اعتبر أنه ليس لديه مشكلة الآن من الحاجز مادام طريقة قد تغير رغم ما هو معروف أن الحائط مازال مقامًا بشكل كامل على الأراضى المحتلة ويسبب أضرار جسيمة للفلسطينيين وخرقًا واضحًا للقانون الدولى وبالصورة التى أقرتها مؤخرًا محكمة العدل الدولية.

ويتذكر المراقبون لمواقف كيرى من اسرائيل المقال الذى نشره فى صيف عام ٢٠٠٣ والذى قال فيه أنه فى هذا الوقت الصعب "علينا أن نؤكد اعتقادنا بأن قضية إسرائيل يجب أن تكون قضية أمريكا وقضية كل الناس ذوى الضمائر فى كل مكان.

ورغم ما ذكرناه عن أن كيرى قد أعلن قبوله لخطة الطريق واعتبرها "أسلوبًا مقبولا لدعم عملية السلام" إلا أنه لم يتعرض لإزالة المستوطنات أو وقف التوسع فيها واكتفى بالتصور الغامض حول أن إسرائيل يجب أن تكون مستعدة لاتخاذ

خطوات لرفع الصعاب عن الشعب الفلسطينى إذا ما حاربت السلطة الفلسطينية بفاعلية الإرهاب ضد المواطنين الإسرائيليين.

وقد عاد كيرى فى رسالته التى بعث بها إلى القادة اليهود فى شهر يونيو وأطلق عليها "ورقة موقف Position Paper" لكى يكرر تأييده للسياج الأمنى وخطة الفصل ووعد بوش ورفضه التفاوض مع الرئيس ياسر عرفات بوصفه "زعيما فاشلا"، واعتبر كيرى الجدار الفاصل أو السياج الأمنى بحسب تعبيره خطوة مشروعة تندرج فى إطار حق إسرائيل فى الدفاع عن نفسها لمواجهة ما أسماه "موجه التطرف" ويعرب عن معارضته تدخل جهات دولية فى هذه المسألة، وكان فى ذلك يسعى إلى تبديد الانطباع الذى ساد خلال حديثه أمام المعهد العربى الأمريكى وبدا فيه كأنه يعارض الجدار، كما أعلن كيرى دعمه لما قدمه جورج بوش من وعود لرئيس الوزراء الإسرائيلى خاصة حول قضيتى اللاجئين، من حيث عدم السماح لأى منهم بالعودة إلى إسرائيل، والحدود من حيث الاعتراف بالمستوطنات الكبرى فى الضفة الغربية جزءا من إسرائيل فى إطار أى تسوية دائمة للنزاع.

وتستعرض "ورقة الموقف" مواقف كيرى فى مسائل كثيرة أخرى تدعم موقف إسرائيل مثل معارضة تقليص حجم المساعدة الخارجية لإسرائيل، ودعوة الأمم المتحدة إلى اتخاذ مواقف أكثر توازنا من الصراع الإسرائيلى ـ الفلسطينى، ودعم فكرة نقل السفارة الأمريكية فى إسرائيل إلى القدس، والمحافظة على التفوق العسكرى لإسرائيل ، وانتقاده عدم اتخاذا الإدراة الحالية موقفا صارما من المملكة العربية السعودية. وقد أرسلت "ورقة الموقف" هذه إلى آلاف من الناخبين اليهود.

وفى مقابلة أخيرة لكيرى نشرتها صحيفة هارتز الإسرائيلية يوم ٢٣ يوليو، ذكر كيرى بأن الدولة اليهودية ليس لديها من تتفاوض معه على الجانب الفلسطينى وأنه لن يحاول أن يفرض اتفاقية سلام إذا ما تم انتخابه، كما ردد ما قاله الرئيس بوش من أن عرفات يمثل عقبة فى طريق إحياء عملية السلام ويجب تنحيته، وقدم نفسه على

أنه يمكن أن يكون أكثر تأثيرا على العرب، وأنه سوف يقوم بعمل أفضل لخفض التهديدات التى تتعرض لها إسرائيل والعالم.

وتوحى هذه البيانات والتصريحات بوضوح أن كيرى إنما يخاطب المجتمع الأمريكى اليهودى ويؤكد لهم أنه لن يكون أقل تأييدًا فى موالاته لإسرائيل من جورج بوش. وإذا كانت مواقف المرشح الديمقراطى تشير إلى شئ فيما يتعلق بالعامل والدور الأمريكى فى الصراع العربى ـ الإسرائيلى، فإنما تشير إلى أن التأييد الأمريكى لإسرائيل هو من القضايا التى يتفق حولها الحزبان الجمهورى والديمقراطى، وأن توقع أى تغيرات أساسية فى هذه المواقف ليس من الأمور الورادة ايا كان الحزب الذى يحكم، وهى الحقيقة التى تعيد تأكيد أهمية موقف عربى يتعدى النداءات والبيانات، ومن ناحية أخرى العمل على توسيع القاعدة الدولية لإدارة عملية السلام فى المنطقة والتركيز على دور "الرباعية" Quarter وفى مركزها الدور الأوروبى وحث أطرافه على ممارسة دور مستقل وفاعل.

الشرق الأوسط فى انتخابات الرئاسة الأمريكية ٢٠٠٤

تقديم

استقطبت انتخابات الرئاسة الأمريكية الأخيرة ـ أكثر مما فعلت أى انتخابات رئاسية أمريكية، اهتمام وقلق وترقب العالم ـ ويبدو هذا مفهوما فى ضوء دور الولايات المتحدة فى القضايا العالمية والذى تمارسه بفعل ما تملكه من قدرات عسكرية وتكنولوجية واقتصادية لا تتوفر مجتمعة لقوة أو لقوى أخرى، كما يبدو هذا الاهتمام مبررا بشكل اكثر بفعل السياسات والمفاهيم والاستراتيجيات التى تبنتها إدارة الرئيس الأمريكى جورج دبليو بوش خلال الأربع السنوات الماضية والتى تبدو أنها مصممة على أتباعها إذا ما اتيح لها ولاية ثانية وقد شهد العالم الولايات المتحدة وهى تدخل فى حربيين وتعبئ العالم لحرب عالمية ضد عدو مراوغ هو الإرهاب وأن تفعل ذلك وفقا لشروطها واستراتيجيتها لإدار ة هذه الحروب.

وإذا كان هذا الاهتمام العالمى بانتخابات الرئاسة الأمريكية مفهوما فى ضوء هذه الحقائق، فقد كان من المتصور أن يكون مفهوما بشكل أكثر فى العالم العربى والإسلامى، ذلك أنه فى واقع الأمر فأن مناطقه تمثل الساحة الحقيقة التى تنطبق عليها مجمل السياسات والمفاهيم الأمريكية والتى تدور حول أن الأمن الأمريكى، ومن ثم أمن العالم، يهدده الإرهاب الدولى وأن هذا الإرهاب وعناصره ومنظماته ينبع أساسا من مناطق الشرق الأوسط والعالم الإسلامى، وأن هذه العناصر والمنظمات هى نتاج للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تسود فى هذه المناطق وأنها المنابع الحقيقية التى تغذى الإرهاب الدولى وتدفعه إلى تعدى أداوره المحلية لكى يعبر عن نفسه فى مناطق أخرى من العالم وخاصة الولايات المتحدة والغرب وكانت أحداث ١١ سبتمبر تجسيدا لذلك. وعلى هذا كانت مناطق العالم العربى والإسلامى هى ساحة تلك الحربين اللتين شنتهما الإدارة الأمريكية، وكانت المفاهيم والاستراتيجيات التى صاغتها توجه فى التحليل الأخير للتعامل مع هذه المناطق والتهديدات المتصورة التى تنبع فيها، مفاهيم مثل الحرب الاستباقية preemptive وسياسات مثل إصلاح الشرق الأوسط بمفهومه الجغرافى الواسع، واستهدافها لأقطار مثل سوريا ولبنان، وإيران، والسودان وترك الخيارات فيها مفتوحة أمام العمل الأمريكى.

ولعل من أبرز ما أثرت فيه السياسات الأمريكية للسنوات الأربع الماضية هى القضية الفلسطينية ومصير عملية السلام فى المنطقة، ذلك أن ما تبنته الإدارة الأمريكية ـ وخاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر من مفاهيم واستراتيجيات قد صبت فى صالح التحالف الأمريكى الإسرائيلى وخلق توافقًا بين المفاهيم والسياسات الأمريكية والمفاهيم التى تبناها رئيس الوزراء الإسرائيلى شارون والتى جاءت الأكثر تطرفًا فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى وأدت إلى تقويض الإنجازات التى حققتها عملية السلام فى السنوات العشر الماضية فضلا عن الدمار الذى لحق بالشعب الفلسطينى وتدمير البنية التحتية التى شيدها، من خلال التعاون الدولى، خلال هذه السنوات.

فى ضوء هذه الحقائق جميعا كان من المتصور أن تكون شعوب العالم العربى والإسلامى الأكثر انشغالا وتتبعا للحملة الانتخابية الأمريكية وما سوف تسفر عنه، وأن كـان هذا الانشغـال قد تخلله أو قلل منه، شعور عام ليس فقط فى قطاعات الرأى العام، بل لدى الخبراء، بأن السياسـات الأمريكيـة لـن تختـلف أيـا كان من سيقيم فى البيت الأبيض، وساعد على هذا الشعور متابعتهم للمناظرات والمجادلات بين المرشحين والتى أظهرت أنهما وأن اختلفا حول بعض قضايا السياسـة الخارجيـة، فأن هذه الأهـداف لا تنطبـق بشكـل خاص على القضيـة الفلسطينيـة وقضايـا النزاع العربـى الإسرائيـلى والتأييد الأمريكـى المطلق لإسرائيل.

تستعرض هذه الدراسة انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام ٢٠٠٤ من خلال مناقشتها: للبيئة الدولية التى أحاطت بهذه الانتخابات والقضايا التى دارت حولها مناظراتها وبشكل خاص قضايا الأمن الأمريكى والإرهاب والعراق، والمفاهيم التى تبنتها الإدارة الجمهورية سواء بفعل عقائدها الأيديولوجية ومجموع المستشارين والخبراء الذين أحاطوا بها، أو بفعل الأثر الذى فعلته أحداث ١١ سبتمبر فى العقلية والفكر الأمريكى، وباعتبار أن تركيز الدراسة هو على قضايا الشرق الأوسط فسوف تناقش ذلك من خلال تحليل وتتبع مواقف الإدارات الأمريكية المتتباعة سواء كانت جمهورية أم ديمقراطية وبهدف تبين عنصر الاستمرار أو التغير فى سياساتها تجاه القضية الرئيسية وهى النزاع العربى الإسرائيلى وكذلك العراق، كما ستناقش الدراسة المواقف والاتجاهات التى صدرت خلال الحملة الانتخابية تجاه القضية الفلسطينية وما عبر عنه كلا المرشحين وكذلك برامج أحزابهم حـول رؤيتـه لهـذه القضيـة الفلسطينيـة وأسلوبه فى التعامل معها، وتخلص الدراسة إلى تحليل نتيجة الانتخابات ومعانيها وتوقعاتهـا بالنسبـة لسياسات الرئيس المنتخب.

أولاً: البيئة الدولية الانتخابات الرئاسة الأمريكية

منذ أكثر من جيل لم تطفو قضايا الأمن والسياسة الخارجية فى الانتخابات الرئاسة الأمريكية مثلما ظهرت فى انتخابات عام ٢٠٠٤ويقف وراء هذا أنها أول انتخابات تجرى بعد أحداث ١١ سبتمبر، والحرب على الإرهاب، التى أصبحت فى قمة أولويات السياسية الخارجية الأمريكية ثم وسط الحرب على العراق وتداعياتها. فقد جاءت أحداث ١١ سبتمبر لكى تغير من نظرة الولايات المتحدة لنفسها وللعالم ولكى تغير تقييمها للبيئة الأمنية الداخلية والعالمية وتهز قناعات كانت ثابتة عن أمنها وما تتمتع به من حصانة، فقبل ١١ سبتمبر نظرت الولايات المتحدة إلى نفسها باعتبارها مجتمعا محصنا ومجتمعًا اجتمعت فيه كل الثقافات، وخلال تاريخها لم تتعرض لعدوان خارجى وجرت كل الحروب التى خاضتها مثل الحربين الأولى والثاني وحروب مثل كوريا وفيتنام خارج حدودها، وحتى حادثة بيرل هاربر حدثت فى أبعد ولاياتها وهى ولاية هاواى وعلى بعد ثلاثة آلاف كيلو وكان الهدف عسكريًا وليس مدنيًا، كذلك جرت الأعمال الإرهابية التى تعرضت لها الولايات المتحدة خارج أراضيها فى لبنان والصومال والسفارات الأمريكية فى كينيا وتانزانيا وحادث الطائرة لوكيربى والمدمرة كول فى اليمن، ومن هنا جاءت أحداث ١١ سبتمبر لكى تغير هذه الصورة، وهذا اليقين عن الأمن الأمريكى، أصبح المجتمع مهددا من الداخل والخارج وبدت القوة العسكرية الجبارة غير قادرة على حماية الأمن الأمريكى. وقد جاء هذا التحول وما صاحبه من تصور لتهديدات نوعية جديدة لم تختبرها الولايات المتحدة من قبل، كى تذكى مفاهيم واستراتيجيات جديدة تستجيب لهذه التهديدات وطبيعتها، ومن ثم صاغت الإدارة الأمريكية ورئيسها ـ الذى ولد من جديد، والمجموعة التى أحاطت به والتى عرفت "بالمحافظين الجدد" ، استراتيجية جديدة للأمن القومى الأمريكى تقوم فى جوهرها على نظرية "الضربات الاستباقية"، فالولايات المتحدة، فيما عبر رئيسها فى تقديمه لهذه الاستراتيجية فى سبتمبر ٢٠٠٢ لن تقف مكتوفة الأيدى وهى ترى الأخطار

تتجمع فلابد من استباقها والتعامل معها قبل أن تتحقق. وقد طبقت الإدارة هذا المفهوم فى موضعين هما أفغانستان والعراق، وجرى التساؤل عما إذا كان هذا مقدمة لضربات ومواقع أخرى، وجرى الحديث تحديدا حول مواقع مثل كوريا الشمالية وإيران التى جمعها الرئيس الأمريكى فيما اسماه "محور الشر" بل وجرى الحديث أيضا عن مواقع أخرى مثل ليبيا، قبل التصالح معها، وسوريا والسودان.

وإذا كانت الحرب الأمريكية على كل من أفغانستان والعراق قد حققت نصرا عسكريا سريعا، إلا أن هذا لم يترجم، وخاصة فى العراق، إلى نصر سياسى واستقرار أمنى، وواجهت الولايات المتحدة تداعيات الحرب على العراق بتكلفتها المادية ـ ١٢٠ بليون دولار ـ والبشرية التى تعدت الخسائر حتى الآن الألف قتيل، ولم يبدو أن ما كانت الإدارة الأمريكية تبشر عن عراق حر وديمقراطى ومستقر بعيدة عن التحقيق، وهو ما أثار تفاعلات عميقة فى الولايات المتحدة، وأسئلة أكثر عمقًا عن دوافع الحرب على العراق، وصحة افتراضاتها والأسس والتبريرات التى قامت عليها.

وهكذا كانت قضايا الأمن الأمريكى فى الداخل والخارج فى قمة المعركة الانتخابية، وكانت تدور حول من هو المرشح الأكثر قدرة على حماية الأمن الأمريكى والتعامل مع قضاياه وتحدياته والعودة إلى التقاليد الأمريكية فى بناء تحالفات والعمل معها وقيادتها. وحول العراق وحيث استعرض المرشح الديمقراطى الأوضاع المتدهورة فيه لكى يثير الشكوك حول تصورات الإدارة الجمهورية لهذه الحرب التى وصفها بالحرب الخاطئة بالمكان الخطأ والزمان الخطأ بل وشكك فى مصداقية الرئيس الأمريكى وصحة ما قدمه من تبريرات لهذه الحرب، وفى غياب تصور واستراتيجية سليمة لما بعد الحرب وإدارة الحرب بشكل جعل الولايات المتحدة تقف وحيدة وتحمل عبء الحرب منفردة، وقدم نفسه على أنه الرئيس الذى سيدير الحرب بشكل أكثر حكمة وكفاءة وجذبا لتعاون العالم مع الولايا ت المتحدة.

وهكذا فالمتأمل فى القضايا التى سيطرت على السياسة الأمريكية، ومن ثم على مجادلات ومناظرات الحملة الانتخابية، وهى قضايا الأمن والإرهاب والعراق، سيكتشف أنها تدور أساسًا حول العالمين العربى والإسلامى، واعتبار أنها التربة التى تولد وترعى الإرهاب، وأن نظمها السياسية وما تتسم به من غياب الديمقراطية، وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وما ينتج عنها من فقر وبطالة وإحباط، وثقافتها التى تتغذى على التطرف وكراهية الآخر، ومن ثم كان من تبريرات الحرب على العراق أنها سوف تؤدى إلى تقديم نموذج للديمقراطية فى العالم العربى، وأخطر من هذا جرى التوافق بين ممارسات الحكومة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين وبين محاربة الإرهاب، وتم تصوير الفلسطينيين الذين يقاومون الاحتلال باعتبارهم إرهابيين، وجرت مقارنة بن لادن بياسر عرفات، وهكذا كانت القضية الفلسطينية والنضال الفلسطينى من ضحايا أحداث ١١ سبتمبر.

ثانيًا: عوامل الاستمرار والتغير فى السياسات الأمريكية تجاه الصراع فى الشرق الأوسط

تعتبر السياسة الأمريكية وقضاياها والمواقف الأساسية والعريضة منها من الأمور التى يتحقق لها قدر كبير من الاستمرارية فى السياسة الأمريكية مع تعاقب وتغير الإدارات فيها جمهورية كانت أم ديمقراطية. يصدق هذا على فترات ومراحل الحرب الباردة وصراعاتها، حيث كان الخط الرئيسى للسياسة الأمريكية، ولكل الإدارات هو احتواء الاتحاد السوفيتى ، وتأكيد التفوق العسكرى والاستراتيجى الأمريكى، وملاحقة النفوذ والتأثير السوفيتى فى كل مناطق العالم، فضلا عن محاولة التطويع الداخلى للنظام السوفيتى والدول الحليفة له فى شرق أوروبا، كما قد تحققت هذه الاستمرارية الحليفة سواء فى أوروبا أو مع اليابان وإدارة علاقات معها بشكل يؤكد القيادة الأمريكية ويخدم الأهداف الاستراتيجية العليا للتحالف الغربى، أو مع قوى مناوئة مثل الصين وإدارة العلاقات معها، فقد كانت إدارة نيكسون الجمهورية هى التى أنهت القطيعة مع بكين، وكانت إدارة كارتر الديمقراطية هى التى واصلت هذا الخط وأكملت عملية التطبيع مع جمهورية الصين الشعبية، كذلك

نجد هذه الاستمرارية ـ على النطاق الاستراتيجى والعالمى ـ تتفق بعد الحرب الباردة من حيث تأكيد الدور والقيادة الأمريكية، قد كان الرئيس الجمهوري جورج بوش الأب هو الذى صك مفهوم النظام الدولى الجديد وما يتضمنه من تفرد الولايات المتحدة، وانتهى الرئيس الديمقراطى كلينتون، خاصة فى العامين الأخيرين من ولايته الأولى، من تأكيد وجوب أن تأخذ الولايات المتحدة دورا قياديا فى قضايا العالم، بدا هذا بوضوح بإلقائه الثقل الأمريكى فى مشكلة البوسنة بعد طول تردد من حلفائه الغربيين وثبوت افتقارهم للإرادة والرؤية الموحدة.

وبين مناطق العالم وصراعاتها الإقليمية، تقف منطقة الشرق الأوسط من أكثرها التى يتحقق حولها قدر كبير من التوافق فى الاستراتيجيات والأهداف والدوافع العامة، ومن استمرارية المواقف فى العهود الأمريكية المختلفة، يفسر هذا ثبات وعدم الاختلاف حول المصالح والأهداف الأمريكية الأساسية القريبة والبعيدة فى المنطقة، وتحقق أيضا قدر كبير من قبول وتأييد الرأى العام الأمريكى لهذه الأهداف، وحيث كانت فى مرحلة الحرب الباردة تتطور حول منع هذه المنطقة من أن تقع ضمن النفوذ السوفيتى الأيديولوجى والسياسى بما يمثله هذا من خطر على مصالح خيوية للولايات المتحدة وحلفائها الغربيين وفى مقدمتها مصادر الطاقة وإمداداتها وخطوط مواصلاتها، ومع تراجع إطار الحرب الباردة واختفاء التهديد السوفيتى، ظلت أهداف ضمان المصالح الأمريكية فى المنطقة باقية وأضيف إليها أبعاد جديدة وهى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ومقاومة الإرهاب والأصوليات الدينية تحديدا الأصولية الإسلامية والدول والقوى التى تمارسها وترمز إليها، ويرتبط بذلك بشكل وثيق احتواء وحصار وعزل دول مثل العراق وإيران وليبيا والسودان. وقد تبدو استمرارية السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط بوضوح فى المواقف من أهم نزاعاتها وهو النزاع العربى ـ الإسرائيلى فى مراحله وتطوراته المختلفة، وحيث كان يحكمها من ناحية التزام مطلق بأمن إسرائيل حتى لو اتخذ هذا الأمن صورا عدوانية مثل حرب ١٩٦٧ ـ وهو ما دافعت عنه إدارة جونسون الديمقراطية، أو إنقاذ هذا الأمن فى المواقف الحرجة مثل حرب أكتوبر

١٩٧٣ والذى فتحت له إدارة نيكسون الجمهورية مخازن الجيش الأمريكى ونظمه العسكرية التى لم يستخدمها بعد، وكذلك الالتزام بضمان التفوق العسكرى خاصة فى مستواه النوعى لإسرائيل على كل جيرانها العرب، وهو الالتزام الذى تؤكده باستمرار وتنفذه كل الإدارات الأمريكية. فى إطار هذه الالتزامات الأمريكية الثابتة تجاه إسرائيل، اشتركت الإدارات الأمريكية المختلفة وعلى مستويات مختلفة فى العمل على أن تقدم نفسها كوسيط للتوصل إلى حلول وتسويات سياسية لجوانب النزاع العربى ـ الإسرائيلى متوازيا مع كل التأييد العسكرى والشامل الذى قدمته إدارة نيكسون الجمهورية لإسرائيل خلال حرب أكتوبر، اتجهت، وللمفارقة، بفعل هذا التأييد على التوصل لتسويات ليس فقط النتائج المباشرة للمعارك العسكرية وإنما لإيجاد إطار جديد للعلاقات بالمنطقة ومجرى الصراع فيه وبفعل التدخل المباشر واليومى لوزير خارجيتها هنرى كيسنجر، وهو العمل الذى أفضى إلى اتفاقيات فض الاشتباك على الجبهتين المصرية والسورية، وهى الاتفاقيات التى هيأت فى الواقع وكانت مقدمات للتطور الكبير الذى تابعته وحققته إدارة كارتر الديمقراطية بتدخل شخصى ومباشر من رئيسها محققة بذلك اتفاقية كامب ديفيد، والتى كانت فى الواقع الأساسى الذى ستتطور عليه وفى اتجاهه العملية السياسية فى المنطقة وتفاعلاتها. وقد تابعت إدارة ريجان الجمهورية الركود الذى ألم بالعملية السياسية بعد كامب ديفيد فيما يتعلق خاصة بالجانب الفلسطينى، وحيث أصدرت فى أول سبتمبر ١٩٨٢ ما عرف "بمبادرة ريجان" وكانت أول اقتراب جاد لقضيتين هامتين وهما قضية المستوطنات الإسرائيلية، حيث طالبت بوقف بنائها، وقضية الكيان الفلسطينى ـ وإن تصورته فى علاقة مع الأردن، غير أن مبادرة ريجان لم تلق الإرادة ولا الثقل المطلوب من الإدارة، حيث تركت لمبعوثين يفتقدون للثقل السياسى. أما ما يمكن اعتباره اهتماما جادا ومتماسكا فى اتجاه البحث عن تسويات سلمية فى النزاع العربى ـ الإسرائيلى، فهو الذى تبنته إدارة بوش والتى تبلورت جهودها فى النهاية فى جمع أطراف النزاع فى الشرق الأوسط المباشرين وغير المباشرين فى مؤتمر دولى تحضره أيضا أطراف دولية، وهو ما تحقق فى مؤتمر مدريد

للسلام فى الشرق الأوسط والذى أرسى مبادئ وقواعد العملية السلمية، وفى جوهرها مبدأ الأرض مقابل السلام، جنبا إلى جنب مع التنظيمات الأمريكية والأطراف العربية التى تزامنت مع الدعوة للمؤتمر، والتى تحدد بوضوح المواقف الأمريكية من عناصر التسويات السياسية على مختلف المسارات.

وتجدر الإشارة اتصالا بالدور الأمريكى فى العمل على عقد مؤتمر مدريد إلى الأسلوب الذى اتبعته الإدارة فى دفع إسرائيل وحكومة الليكود بزعامة شامير إلى المؤتمر فضلا عن موقفها الذى سبقه فيما يتعلق بالقروض الأمريكية لإسرائيل وربطها بعدم استخدامها فى بناء المستوطنات. أما تطورات ما بعد مدريد، وإن لم يحدث فى إطاره المباشر وغير المباشر، فقد وقعت خلال عهد إدارة كلينتون الديمقراطية، ونعنى بها أساسًا اتفاقيات أوسلو وملحقاتها بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، والإتفاق الإسرائيلى الأردنى. وقد تلقفت إدارة كلينتون هذه الاتفاقيات وباركتها بل جعلتها من إنجازاتها فى السياسةءالخارجية، ومن خلال ذلك ارتبطت وبشكل عاطفى، بشخصيات أطرافها: رئيس الوزراء الإسرائيلى رابين وخليفته شيمون بيريز، والرئيس الفلسطينى ياسر عرفات، والملك حسين. ومثل هذا الارتباط السياسى والعاطفى بالاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية والأردنية الإسرائيلية، هو الذى يفسر من جانب التأييد العلنى الذى قدمته إدارة كلينتون لحماية تطور هذه الاتفاقيات سواء فى صورة دعوتها الحماسية لمؤتر شرم الشيخ، واتصال ذلك بتفصيلها الواضح لحزب العمل وزعامته وفرصة فى الانتخابات الإسرائيلية، وحيث اعتبرت أنه يقدم فرصا أكثر لتطور العملية السلمية وعلى المسارات المختلفة، وشأن الإدارات الأمريكية السابقة، وربما بشكل أكثر التزاما منها، فقد اعتبرت إدارة كلينتون أن تحقيق تقدم على المسار الإسرائيلى السورى هو من الشروط الأولية إذا ما أريد لسلام شامل فى المنطقة أن يتحقق، وهو الأمر الذى عكس الاهتمام المكثف والشخصى لوزير الخارجية الأمريكى وارين كريستوفر وبتأييد واضح من الرئيسى الأمريكى للتقريب بين الخطوط الإسرايلية السورية، الأمر الذى وإن لم يكن قد حقق تقدما كبيرا breakthrough ،

إلا أنه من الواضح خاصة بعد تولى بيريز رئاسة الوزارة قد خلق مناخا مواتيا لمزيد من التقدم. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الرئيسي السورى حافظ الأسد ـ الذى عرف عنه اختياره لكلماته ـ قد وصف دور كلينتون بأنه دور "شريف فى تعامله مع عملية السلام فى السنوات الماضية"، غير أن تعامل إدارة كلينتون مع عملية السلام ومحاولاتها دفع عملية السلام وبناء ما تحقق فيها من اتفاقيات قد تقاطع بشكل خطير مع الانتخابات الإسرائيلية ونتائجها، حيث اختفى الشريك الإسرائيلى، الذى راهنت عليه الإدارة، وبروز الليكود وزعيمه بنيامين نتانياهو فى انتخابات عام ١٩٩٦بما اقترن به من أيديولوجية يمينية متطرفة، ومبادئ برنامج معلنة تناقض أسس عملية السلام، ولم يكن خافيا صدمة الإدارة الأمريكية بهذا التطور، إلا أنه كان لابد فى النهاية من التعامل معه وهو التعامل الذى بدأ بتأكيد الالتزام الأمريكى بدعم إسرائيل وأمنها، وبمحاولة احتواء ردود الفعل العربية الأولى، ونصحا للدول العربية ألا تقفز إلى النتائج، وأن تنتظر لترى سياسات نتانياهو حين تختبر فى الواقع، ثم بدأت اللغة الأمريكية تتطور إلى ما عبر عنه وزير الخارجية الأمريكي من الحاجة إلى "التكيف" مع الواقع الجديد فى إسرائيل، ومع اختيار الشعب الإسرائيلى ـ غير أنه فى الوقت نفسه كانت حكومة الليكود الجديدة تحاول أن تتخلص من المبادئ وتصيغ من الخطوط الاسترشادية، بل وتمارس على الأرض كل ما يتناقض أسس ومبادئ العملية السلمية سواء فيما يتعلق بالقدس، أو المستوطنات، أو مبدأ الأرض مقابل السلام، ويتوازى مع هذا ما يكاد يكون إنكارا عمليا لما أتفق عليه من اتفاقيات أوسلو وتراجعا عنه، وهو التطور الذى أصاب العملية السلمية فى مجملها بالركود وهددها فى أسسها ومستقبلها.

ومنذ البداية ذهب كل من يعرف المسرح الداخلى الأمريكى، والاعتبارات التى تتحكم فيه، خاصة فى ظروف انتخابية، إلى استبعاد أن تمارس الإدارة الأمريكية أى شكل من أشكال النفوذ على الحكومة الجديدة لكى تعيد النظر فى مواقفها ومنطلقاتها الجديدة بما يسمح باستئناف عملية السلام على أسس واقعية.بل بدت

الإدارة الأمريكية فى بعض الأحيان وكأنها تعتذر لنتانياهو عن التأييد الذى قدمته لخصمه بيريز، وهو ما بدا بوضوح خلال زيارة وزير الخارجية كريستوفر لإسرائيل، وتأييد الوزير الأمريكى للصيغ التى بدأ نتانياهو فى ترديدها مثل الاستعداد للتفاوض "بدون شرط مسبقة" كما تأكدت خلال زيارة نتانياهو لواشنطن وتأكيده لبرامجه الانتخابية ورؤيته لمبادئ عملية السلام، ووضوح عدم استعداد أو قدرة الإدارة الأمريكية على إعادة توجيه نتايناهو نحو متطلبات عملية السلام، وإن كان هذا بطبيعة الحال لم يمنع الإدارة الأمريكية من العمل على أن تظـل عمليـة السـلام حية على الأقل فى صورة التوصل إلى اتفاق حول إعـادة الانتشـار فى الخليـل، ودعوتهـا لجمـع الأطـراف لاجتـماع القمـة الأخـير فى واشنطن.

وبعد انقضاء انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ١٩٩٦، وضمان كلينتون فترة ولاية ثانية وأخيرة، توقع المراقبون إننا سنكون إزاء رئيس جديد تحرر من الاعتبارات الانتخابية وضغوطها وأنه سوف يتصرف تماما وفقا لاعتبارات المصالح الأمريكية القومية وأنه وفقا لعدة اعتبارات فإنه لن يدع نتنياهو وتحالفه يدمرون عملية السلام وفرص الاستقرار فى منطقة حيوية لأمريكا والعالم، أو يهزءون من مبادئ وأسس ساهمت أمريكا نفسها فى صياغتها وأقرها المجتمع الدولى. وقد كان من الممكن تفهم هذا التوقع ولكن ليس على إطلاقه، فرغم أن الاعتبارات الانتخابية كانت تفرض على كلنيتون قيودا، إلا أنه وبعد تحرره منها ظل يواجه قيودا أخرى من أهمها: جدول الأعمال الحافل الذى ينتظر إداراته، والذى سوف يتعامل معه فى ظل كونجرس جمهوريى مستعد لتحديد وتحدى وإحباط كل مشاريعه، وإثارة ومواصلة الدعاوى الشخصية ضده، وهى الأوضاع التى جعلت إدارة كلينتون تنتظر طويلا قبل أن تقدم بعمل خطوة جادة لتحريك عملية السلام وهو ما أقدمت عليه وذلك قبل ٦ شهور فقط من إنهاء ولايتها الثانية حين دعت الجانب الفلسطينى والإسرائيلى إلى مؤتمر فى كامب ديفيد فى يوليو ٢٠٠٠ اقتربا فيه من التوصل إلى اتفاق نهائى.

وفى إطار سياستها العامة بالابتعاد عن الكثير من المواقف الإقليمية والدولية التى اتبعتها إدارة كلينتون، باعدت إدارة بوش التى جاءت إلى الحكم فى يناير ٢٠٠٠ بينها وبين الانغماس فى تفاصيل عملية السلام الفلسطينية ـ الإسرائيلية بل وانتقدت إدارة كلينتون على انغماسها فى صراع الشرق الأوسط، وأعلن كولن باول "أنه لن يعين مبعوث خاص للمفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية وأن الولايات المتحدة تقف مستعدة للمساعدة ولكنها لا تصر، أن الأطراف أنفسهم فقط يستطيعون إقرار السلام ونطاق ومضمون أى مفاوضات".

غير أن اتجاه الإدارة الجديدة المتباعد عن عملية السلام قد تغير بعد أحداث ١١ سبتمبر، وفى سعيها للحصول على تأييد العالم العربى فى حربها ضد الإرهاب تجدد اهتمام الإدارة لتنشيط عملية السلام وبلغ هذا الاهتمام قمته حين أعلن الرئيس الأمريكى فى ٢٤ يونيو ٢٠٠٢ رؤيته لدولة فلسطينية قابلة للحياة تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل وأن كان ربط هذا بظهور قيادة فلسطينية جديدة، وذكر أنه يطور فى نطاق الرباعية "خريطة الطريق" نحو دولة فلسطينية. بهذا الإعلان والالتزام الشخصى بعملية السلام فى الشرق الأوسط عاد الرئيس الأمريكى إلى ما اكتشفه رؤساء أمريكيون سابقون من أن تحقيق تقدم حقيقى فى قضية الصراع العربى ـ الإسرائيلى يتطلب دورًا أمريكيا فاعلا وأن هذا الدور لابد ان يرتبط بشخص الرئيس واسمه. غير أن المتأمل فى نهج بوش فى التحرك نحو تسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين وخاصة بعد الحملة على العراق يلاحظ أن الإدارة، وبما يميزها عن إدارات سابقة، تعالج عملية السلام الإسرائيلية ـ الفلسطينية فى نطاق أوسع يشمل رؤيتها لشرق أوسط جديد تتطور فيه أوضاع بلدانه ومؤسساتها السياسية والاقتصادية والثقافية معتبرة أن هذا التطور إنما يرتبط بالأمن الأمريكى كما فهمته من أحداث ١١ سبتمبر. كذلك يبدو أن الإدارة قد اكتشفت أن هذا الحلم بشرق أوسط جديد لن يتحقق طالما أن الشرق الأوسط تسيطر عليه محنة الفلسطينيين وربما يفسر هذا الإدراك تحول الرئيس الأمريكى الذى لم يكن منذ عامين مستعدا للقيام بأى تحركات جريئة ، وقيامه برحلته للشرق الأوسط ولقاءاته

فى المنطقة مع زعمائها وهو ما يوحى بإدراكه أن الظروف قد تغيرت الآن وأنه أصبح له رؤية كبيرة أوسع وأكثر خطورة مما حلم به رؤساء سابقين. وفى قمتى شرم الشيخ والعقبة أكد الرئيس الأمريكى التزام إدارته، وأكثر من هذا التزامه الشخصى، بمتابعة عملية السلام فى الشرق الأوسط وأوضح هذا الالتزام بقوله "أنه مستعد لإعطاء كل الوقت اللازم لتقدم عملية السلام فى الشرق الأوسط أول وأهم أولوياتـه "كـذلك ذكـر فى تأكيد التزامه" أنه أيا كانت الصعوبة فأنكم تستطيعون أن تحصلـوا على التزامـى بأن سـوف أبـذل الطاقـة والجهـد الضـرورى لدفع عملية السلام. "وتبع الرئيس الأمريكى هذا بتعيين ممثل خاص له هو جون وولف والذى سيقـود فريقـا مـن المراقبـين سيكـون مهمته تقرير ما إذا كان الطرفين يوفيان بالتزامهما.

إزاء هذا التحول فى الارتباط الأمريكى بعملية السلام فى الشرق الأوسط وإزاء تأكيد الرئيس الأمريكى بالتزامه الشخصى بمتابعة تقدم هذه العملية كان السؤال الرئيس الذى آثاره المراقبون يدور حول المدى الذى ستذهب إليه الإدارة الأمريكية والرئيس الأمريكى فى استمراره فى هذا التوجه الجديد ومدى إصراره على تطبيق "خريطة الطريق" وخاصة فى وجه التحفظات الإسرائيلية عليها أو ما قد يثيره شارون وحكومته عن عقبات وتحديات أمام تطبيق هذه الخريطة.

وفى الإجابة على هذا التساؤل ظهرت مدرستين فى التفكير تقول الأولى أن رئيسا أمريكيا مقبلا على انتخابات رئاسية سوف يتردد كثيرا قبل أن يتبع سياسات تتضمن ما لا يرضى عنه اللوبى اليهودى فى الولايات المتحدة وتضيف هذه المدرسة تذكر جورج بوش لتجربة أبيه عندما اتخذ قبل الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٢ مواقف معارضة لإسرائيل (رفض منح قروض لتمويل المستوطنات وإجبار الحكومة الإسرائيلية على حضور مؤتمر مدريد) وبأن هذه المواقف كانت من عوامل سقوطه فى انتخابات الرئاسية التالية، وتثير هذه المدرسة اعتبارات متعلقة بالظروف التى أحاطت بانتخابات الرئيس الحالى والهامش الضيق الذى انتخب به فضلا عن تراجع الأوضاع الاقتصادية فى الولايات المتحدة الأمريكية.

أما المدرسة الأخرى فقد أثارت اعتبارات لا تتفق بالضرورة مع هذا الطرح التقليدى وهى الاعتبارات التى من شأنها أن لا تجعل بوش يقلق كثيرا إذا ما اتبع سياسات قد لا ترضى عنها إسرائيل كلية أو إذا ما اضطر للضغط عليها لمواءمة سياستها مع متطلبات عملية السلام و "خريطة الطريق".

غير أنه يبدو أن وجهة نظر المدرسة الأولى قد تحققت، ذلك أن الرئيس الأمريكى الذى فاخر مساعدوه بأنه أول رئيس يتحدث عن دولة فلسطينية سرعان ما قوض أسس هذه "الرؤية" بالوعود التى قدمها رئيس الوزراء الإسرائيلى شارون فى ١٤ إبريل حول قضايا الحدود واللاجئين والمستوطنات وبناها حول مفهوم الوقائع على الأرض.

إذا كان هذا استعراضا لمواقف الإدارات الأمريكية المختلفة من قضية النزاع الفلسطينى ـ الإسرائيلى، فأن الموقف من العراق قد شهد أيضا مستوى من الاستمرارية وأن أختلف فى الدرجة بين إدارة وأخرى، فرغم لجوء بوش إلى الحرب على العراق وإسقاط نظام الحكم فيها، فأننا يجب أن لا ننسى أن سلفه الديمقراطى كلينتون قد أخضع العراق لحصار اقتصادى خلال ولايته، ووجه ضربات حيوية مكثفة فى عملية ثعلب الصحراء عام ١٩٩٨ فضلا عن فرضه منطقتى الحذر الجوى فى شمال العراق وجنوبه، وكانت هذه السياسة فى الواقع امتدادا للتحالف الدولى الذى شكله وقاده الرئيس الأسبق جورج بوش على العراق عام ١٩٩١.

ثالثا: قضايا الشرق الأوسط فى انتخابات الرئاسة الأمريكية ٢٠٠٤

ومع توقع الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٤ وتأثيرها على السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط وقضاياه المشتعلة فى فلسطين والعراق، ناقشت الدوائر الدبلوماسية والأكاديمية والإعلامية سؤلان مركزيان، كان الأول هو ما إذا كان ثمة فرق بين المرشحين من شأنه أن يحدث تأثيرا أو تحولا فى المواقف الأمريكية، وبمعنى أخر هل سيتبع المرشح الديمقراطى فى حال فوزه سياسات جديدة تختلف عن تلك التى اتبعتها الإدارة الجمهورية فى السنوات الأربع الماضية وهى السنوات التى كانت

الأسوء على الإطلاق فى التاريخ الدبلوماسى الحديث للقضية الفلسطينية. أما السؤال الثانى الذى دار حوله الجدل والنقاش، فقد دار حول ما إذا كان الرئيس الجمهورى الحالى سيكون فى حالة فوزه بولاية جديدة، رئيسا أفضل مما كان عليه فى ولايته الأولى، وقد استند من تبنوا هذا التوقع إلى تصور أن بوش سوف يتعلم من خبرته ولايته الأولى، ويعيد تقييم سياساته الخاصة بعد ما تبين من عدم صحة العديد من الافتراضات التى قامت عليها، ومما أدت إليه من تباعد الولايات المتحدة عن العالم وتدنى صورتها ومصداقيتها، وخاصة فى العالمين العربى والإسلامى، فضلا عن العالم الغربى.

كما استند هذا التوقع، فيما يتعلق بالصراع العربى ـ الإسرائيلى، أن الرئيس فى ولايته الثانية سيكون قد تحرر من قيود السياسية الداخلية والضغوط الانتخابية ويصبح أكثر تحررا فى إتباع سياسات متوازنة.

وفى محاولة الإجابة عن السؤال الأول المتعلق بالمرشح الديمقراطى واتجاهاته المتوقعة تجاه القضية الفلسطينية، لم يكن هناك للحكم إلا بياناته وتصريحاته حول قضايا الصراع العربى الإسرائيلى، فضلا عن ما ورد فى برنامج الحرب الديمقراطى حول الشرق الأوسط، والنتيجة المباشرة التى خلص إليها تحليل هذه البيانات ومقارنتها بسياسات إدارة بوش، فضلا عن برنامج الحزب الجمهورى، هى أنه ليس هناك فارق يذكر بين المرشحين وأن هذا يؤكد الحقيقة التى لازمت السياسة الأمريكية لعقود طويلة وهى أن قضية الصراع فى الشرق الأوسط، والموقف من التأييد المطلق لإسرائيل هى من قضايا السياسة الخارجية التى يتفق عليها الحزبين الجمهورى والديمقراطى. وتفصيل ذلك، وفيما يتعلق بالمرشح الديمقراطى، فقد أعرب فى بياناته عن تأييده لسياسة شارون فى فك الأرتباط المنفرد، وبناء الجدار الأمنى، وحول العزل السياسى لياسر عرفات. والواقع أن هذه التصريحات جاءت فى البداية بالنسبة للمتابعين لمواقف كبرى مناقضة لمواقف سابقة تجاه عملية السلام فى الشرق الأوسط وتأييده لعملية سلام أوسلو، وتناقضا واضحا لوجهات نظره

عندما كان شابا مناهضا للحرب فى بداية السبعينات، وما عبر عنه لعدد من الشيوخ الأمريكيين عام ١٩٧١ بأن ما يفعله الجنود الإسرائيليين فى الأرض الفلسطينية، لا يحقق أى أهداف حميدة ولكنها تدمر النسيج الأخلاقى لمجتمعهم، غير أن كيرى وخلال اجتماعه حديثا مع عدد منقادة اليهود، اجتهد لكى يقلل من مخاوفهم بأن النقد الديمقراطى لسياسة بوش الخارجية يتضمن نقدا فى تقارب بوش مع إسرائيل. وقد وصف من حضورا هذا الاجتماع أن كيرى كان يوافق بوضوح على سياسة الإدارة حول عزل عرفات، وأكد هذا فى مقابلة مع وكالة ساسوشيندبرس فى ٨ مارس الماضى اعتبر فيها ن ياسر عرفات "خارج عن القانون" وأنه "كان عقبة فى طريق السلام" . ورغم أن كيرى فى بياناته المبكرة قد وعد أنه عند انتخابه سوف يعين مبعوثا خاصا للشرق الأوسط فى مستوى كارتر أو كلينتون أو وزير الخارجية الأسبق جيمس بيكر، إلا أنه وبعد لقائه مع القادة اليهود فى نيويورك وبعد ما ظهر أن الشخصيات الثلاثة يجمعهم شئ واحد وهو كراهية شارون، اعتبر أن اختياراته هذه ليست ملائمة وخفضها إلى مستوى سيدنى برجر مستشار للأمن القومى، أو دنيس روس المبعوث الأمريكى السابق للشرق الأوسط وهى شخصيات ينظر إليها على أنها أكثر قبولا من جانب إسرائيل واللوبى اليهودى. ورغم أن كيرى فى العالم الماضى وفى حديثه أمام جمهور من العرب الأمريكان، اعتبر أن الحاجز الأمنى الذى تبنيه إسرائيل عقبة فى طريق السلام، عاد كيرى فى رسالة بعث بها إلى القادة اليهود فى شهر يونيو الماضى، وأطلق عليها "ورقة موقف"، لكى يعلن تأييده للسياج الأمنى وخطة الفصل،واعتبر كيرى أن الجدار العازل خطوة مشروعة تندرج فى إطار حق إسرائيل فى الدفاع عن نفسها لمواجهة ما اسماه "موجة التطرف"، وذهب كيرى إلى حد إعلان تأييده لما قدمه جورج بوش من وعود حول قضيتى اللاجئين من حيث عدم السماح لأى منهم بالعود إلى إسرائيل، والحدود وحق الاعتراف بالكتل الاستيطانية الكبرى والضفة الغربية كجزء من إسرائيل فى إطار أى تسوية دائمة للنزاع. وفى مقابلة لكيرى نشرتها صحيفة هى أرست الإسرائيلية يوم ٢٣ يوليو الماضى، ذكر كيرى أن الدولة اليهودية ليست لديها من تتفاوض معه على

الجانب الفلسطينى وأنه لن يحاول أن يفرض اتفاقية سلام إذ ما تم انتخابه. وقد كان المغزى المباشر لبيانات كيرى بأنه كان يخاطب المجتمع الأمريكى اليهودى، وإنه لن يكون أقل تأييدا فى موالاته لإسرائيل من جورج بوش، وأنه إذا كان له انتقادته على سياسة بوش الخارجية فأنها لا تنسحب على قضايا الصراع العربى ـ الإسرائيلى والتأييد الأمريكى التقليدى لإسرائيل.

كذلك جاء ما ورد فى برامج الحزب الديمقراطى حول الشرق الأوسط، لكى يؤكد لى ثلاث مبادئ:

١ ـ ضمان محافظة إسرائيل على تفوقها النووى فى تأمين أمنها وحقها فى الدفاع عن النفس.

٢ ـ القدس عاصمة لإسرائيل ويجب أن تبقى مدينة غير مقسمة.

٣ ـ إن إنشاء دولة فلسطينية يجب أن تحل قضية اللاجئين الفلسطينيين عن طريق السماح لهم بالإقامة فى تلك الدولة بدلا من إسرائيل.

٤ ـ يدرك الجميع أن من غير الواقعى ان نتوقع من المفاوضات حول الوضع القانونى النهائى أن تؤدى إلى العودة الكاملة إلى خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩، وتدرك أن كل المفاوضات حول الوضع النهائى يجب إن يوافق عليها الطرفين.

وبمقارنة هذه الأسس بما ورد فى برنامج الحزب الجمهورى حول الشرق الأوسط، سوف نجد توافقا حول النقاط الرئيسية التالية:

١ ـ الالتزام بالتفوق النوعى لإسرائيل فى الدفاع عن أمنها.

٢ ـ أن حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين يجب أن يتم فى إطار دولة فلسطينية وليس فى إسرائيل.

٣ ـ أنه من غير الواقعى أن تكون نتائج المفاوضات حول الوضع النهائى ستؤدى إلى عودة كامل وتامة إلى خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩.

٤ ـ ومما يجذب النظر حول رؤية الجانبين الجمهورى والديمقراطى للصراع الفلسطينى ـ الإسرائيلى، أنه فى المناظرة الأولى بين المرشحين والتى جرت فى ٣ سبتمبر وناقشت فيها قضايا السياسة الخارجية والأمن، فأن المرشحين لم يتطرقا إلى هذه القضية، وفسر بعض المراقبين هذا بأنه نتيجة لعدم وجود خلاف حولها، وفى رأينا أنه كان كذلك لغياب رؤية استراتيجية متماسكة لدى كلا منهما حول هذه القضية وأكثر من هذا إلى غياب الاهتمام خاصة وأن هذه المناظرة قد جرت فى وقت تصاعدت فيه أعمال العنف فى الأراضى الفلسطينية والممارسات الإسرائيلة التى بلغت حد المذابح ضد الفلسطينيين. الأمر الذى جعل افتتاحية صحيفة كبرى مثل النيويورك تايمز بتاريخ ١٨ أكتوبر وهى تقيم المرشحين وحملاتهم الانتخابية ومواقفهما من القضايا الكبرى عن طبيعة أمنها بسبب ابتعاد المرشحين عن الحديث عن "الانهيار المفجع لعملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. "وأضافت أن "هذين المرشحين آثارا التنافس على اكتساب تأييد شارون وأتباعه فى الولايات المتحدة بدلا من أجل السلام"، وحذرت الصحيفة من أن هذا الإهمال "سيأتى ليلسعنا فى السنوات المقبلة".

أما فيما يتعلق بالعراق فقد كانت المحور الرئيسى الذى دارت حوله مجادلات الحملة الانتخابية ونقطة الضعف التى ركز عليها كيرى فى انتقاده لسياسات بوش حيث اعتبر أن الحرب على العراق كانت خيارا خاطئا وفى المكان الخطأ وشكك فى قدرات بوش وإحكامه فى التعامل مع قضايا الأمن الأمريكى وذلك بعد أن ثبت زيف التبريرات التى قدمها بوش لحملته على العراق وأنه حول الأنظار عن الهدف والخطر الحقيقى وهو الإرهاب، وعن العدو الحقيقى هو بن لادن وليس صدام حسين، وعدم بنائه لاستراتيجية للسلام. غير أنه على الرغم من هذه الانتقادات إلا أن نقطة الضعف فى موقف كيرى كانت فى سجله فى الكونجرس حيث كان من مؤيدى القرار الذى عرضه بوش لشن الحرب، وفى إنه لم يقدم بديلا واضحا لما سيفعله فى العراق إذا ما انتخب خاصة وأنه رغم انتقاده للحرب وأداء الإدارة فيها إلا أنه لم يختلف حول أهدافها النهائية بل أنه ظل لفترة طويلة لا يتحدث عن سحب

القوات الأمريكية ولم يفعل ذلك إلا تحت ضغط الجناح اليسارى فى حزبه. وتحت الضغوط المتزايدة حول غموض موقف كيرى واستراتيجيته تجاه العراق، حاول مع نهاية الحملة الانتخابية وفى خطاب أمام جامعة نيويورك أن يقدم رؤية محددة للوضع فى العراق:

أولا: أن العراق لم يكن أبدا تهديدا للولايات المتحدة وأن الحرب لم تكن أمرا مبررا وأن تركيز بوش على العراق يعمينا عن العدو الحقيقى هو بن لادن.

ثانيا: أن أمريكا تخسر الحرب على العراق فالخسائر تتصاعد، والتمرد ينتشر والحياة اليومية تصبح أكثر بؤسا.

ثالثا: أنه فى وقت كهذا فإن القادة الشجعان يجب أن يقولوا الحقيقة لشعب أمريكا وقدم تجربته فى فيتنام وما فعله بعد أن شارك فى الحرب فيها وعودته لكى يقول الحقيقة وكان المعنى المباشر لهذه الإشارة هو أن العراق فيتنام جديدة. وأخيرا أعلن كيرى أنه قد حان الوقت للخروج بداية من الصيف المقبل وكانت الرسالة واضحة أنه إذا انتخب كيرى فإن قوى الدفع للسياسة الخارجية الأمريكية سيكون نحو خروج القوات الأمريكية من العراق وتحويل المسؤولية إلى بلدان أخرى.

وكانت الفقرة الحاسمة فى خطابه هى "إن المبدأ الذى يجب أن يحكم السياسة الأمريكية فى العراق الآن وفى المستقبل واضحة وأننا يجب أن نجعل العراق مسئولية العالم لأن العالم له مصلحة فى النتيجة وأن الأخرون يجب أن يشاركوا فى العبء".

وبلور كيرى خطته من أجل انتشال الولايات المتحدة من المستنقع العراقى، فضلا عن جذب التأييد الدولى وعودة الحلفاء لتحمل مسئوليتهم إلى جانب الولايات المتحدة، الإسراع بالحصول على مساعدات لإعادة إعمار العراق، وتدريب الجيش وقوات الأمن العراقية للقيام به وهى الأساس فى حماية العراق، وأخيرا إعطاء العراقيين الحق فى إدارة بلادهم بالشكل الذى يرونه.

ورغم حديثه عن الخروج الأمريكى من العراق، إلا أنه توقع أن يتطلب الأمر أربع سنوات لإنجاز العملية، ويلاحظ المراقبون أن هذا بالضبط هو ما احتاجه الخروج من فيتنام عند انتخاب نيكسون فيه الذى وعد به فى حملته الانتخابية على أنهاء التورط الأمريكى هناك ومن عام ١٩٧٣ الذى وقع من اتفاق السلام فى باريس. وقد كانت هذه السنوات أكثرها دموية فى حرب فيتنام بما فهمه المراقبون بأن كيرى يبشر بأربع سنوات من الحرب فى حال انتخابه على الرغم من اعتباره الحرب على العراق كان خطأ إلا أنه قال "علينا أن نفعل كل ما فى إمكاننا لإنجاز العمل وإتمام المهمة".

رابعا: ولاية بوش الثانية: استمرار أم تغيير؟

يجدد إعادة انتخاب الرئيس جورج دبليو بوش لولاية ثانية، السؤال الذى ثار خلال الحملة الانتخابية حول مستقبل السياسة الأمريكية فى حالة نجاح بوش، وهل ستكون هذه السياسة استمرارا للمفاهيم والاستراتيجيات التى تبناها خلال ولايته الأولى مدفوعا بمعتقداته الشخصية أو بتأثير المجموعة التى أحاطت به وعرفت "بالمحافظين الجدد" أم أن سياساته ومفاهيمه فى ولايته الثانية ستخضع للمراجعة وتأخذ فى الاعتبار خبرة وتجربة ولايته الأولى وآثار سياساته وانعكاساتها على صورة أمريكا الدولية وعلى علاقاتها مع العالم بمن فيهم شركاء وحلفاء أمريكا التقليدون.

حول هذا السؤال نشأت مدرستين، رأت الأولى أن بوش إذا ما فاز بولاية ثانية سيكون رئيسا مختلفا وأنه سيعيد تكييف مفاهيمه وسياساته بشكل يتجاوب مع دروس ولايته الأولى ومع ما تكشف عن عدم صحة ما قدم له من نصائح ومبررات دفعته إلى قرار الحرب على العراق، كما سيصبح رئيسيا متواضعًا تختلف سياساته من طابع الغطرسة ويميل إلى الاعتماد على الدبلوماسية وليس القوة العسكرية، والتعاون مع الآخرين والاستماع لهم وإعطاء اهتمام أكثر للصراع الفلسطينى - الإسرائيلى.

أما المدرسة الثانية فهى التى خالفت هذا المنطق، واعتبرت أن بوش فى ولايته الثانية سينطلق وفقا لعقائده الشخصية وأيدلوجيته والتى تصادف أن توافق معها أفكار ونظريات مستشاريه، وأن شخصيته تتسم بالعزم والتصميم والغطرسة وهو نمط الشخصية التى لا تميل إلى الاعتدال والانفتاح، كما رفضت هذه المدرسة الرأى القائل بأن الرئيس فى ولايته الثانية يكون متحررًا من القيود حيث ستكون عينه دائما على فرص حزبه الانتخابية، وأنه ليس بالضرورة أن تكون الولاية الثانية وهى ولاية القرارات الصعبة، فثمة روساء مثل ايزنهاور وكارتر وريجان أطلقوا مبادرات حول الشرق الأوسط خلال ولايتهم الأولى، هذا فضلا عن احتمال استمرار الفريق اليمينى الذى ارتبط به وبل من المحتمل أن العناصر المعتدلة فى الإدارة مثل كولن باول هى التى سترحل.

وتتصور هذه الدراسة أن توقع الحكم على سياساته بوش خلال ولايته الثانية سيكون أكثر وضوحا من خلال مناقشة القضايا الرئيسية التى ستواجهه والتى هى فى واقع الأمر امتداد للقضايا التى واجهته فى ولايته الأولى، وهى قضايا الإرهاب الدولى، والعراق، والصراع الفلسطينى ـ الإسرائيلى، والإصلاح فى الشرق الأوسط ومنع الانتشار.

فسوف تظل محاربة الإرهاب الدولى تتبع آثار ١١ سبتمبر هى محور السياسة الأمريكية فى هذه الإدارة والإدارات التى تليها، مثلما كان احتواء الاتحاد السوفيتى هى محور السياسة الأمريكية خلال الحرب الباردة، وستظل هى المنظار الذى تنظر من خلاله إلى القضايا الدولية، والمعيار الذى تقيس به سلوك الدول الأخرى وتحدد العلاقة معها. وفى تتبع الإرهاب الدولى وخلاياه ومنظماته ستظل مقتنعة انها لا تعيش أو تزدهر إلا إذا كانت هنالك دولا تدعمها ومن ثم من المهم أيضا ملاحقة هذه الدول.

وترتبط قضية الحرب على الإرهاب فى تفكير بوش وإدارته بقضيتين الأولى هى منع الانتشار النووى، الثانية هى قضية الإصلاح فى الشرق الأوسط. فرغم أن

قضية منع الانتشار قد أصبحت من أولويات السياسة الأمريكية من حيث احتمال حصول جماعات إرهابية على مواد وأسلحة نووية، وتمتلئ تصريحات الرسميين الأمريكية وفى مقدمتهم رامسفيلد بالتحذير من هذا الاحتمال وتوقعه ولذلك لم يكن غريبا أن يتكون "محور الشر" من ثلاث دول وهى: العراق، وكوريا الشمالية وإيران، والتى يجمعها عامل مشترك هو جهودها لتطوير وامتلاك أسلحة نووية، بل أنه بالنظر إلى طبيعة الحكم فى هذه الدول، فإن المنظور الأمريكى لا يستبعد أن تزود الجماعات المتطرفة والإرهاب بهذا السلاح. ومن هذا المنظور كانت الحرب على العراق وملاحقة كلا من إيران وكوريا الشمالية، وهو الخط الذى سيظل من مرتكزات سياسة بوش وسيظل الاختيارات مفتوحة فيما يتعلق بأساليب التعامل معها وبشكل خاص مع إيران.

أما قضية الإصلاح فى الشرق الأوسط فقد تطورت كذلك من الجدل الداخلى الذى دار فى أوساط إدارة بوش الأولى وهو الجدل الذى انتهى إلى أن الإرهاب هو محصلة المجتمعات تربت ونشأت فيها عناصره وهى نتاج مباشر للنظم السياسية التى تغيب فيها الديمقراطية والمشاركة السياسية وتنتج أفرادا محبطين ويائسين يلجأون للعنف للتعبير عن أنفسهم وينقلون هذا التعبير من "العدو القريب" الذى هو حكوماتهم إلى "العدو البعيد" الذى هو مجتمعات الغرب وأمريكا، كما أنهم نتاج الظروف الاقتصادية التى يشيع فيها الفقر والبطالة والفساد، فضلا عن النظام التعليمى والمناخ الثقافى الذى لا يشجع على التسامح ويحث على كراهية الآخر.

ومن هذا التحليل استخلصت إدارة بوش أنه من أجل "تجفيف منابع الإرهاب فلابد من شرق أوسط جديد" وقال بوش "أن الأحداث فى الشرق الأوسط الموسع ستحدد النصر فى الحرب على الإرهاب .. والسلام الدائم لن يتحقق إلا عندما نتعامل مع الظروف التى أنتجت الإرهابيين وهذا يعنى نوع أخر من الشرق الأوسط"، ونظرت الإدارة نظرة نقدية لسياسات الإدارات الأمريكية السابقة التى

تسامحت كثيرا مع هذه النظم والوضع فى الشرق الأوسط، وكان هذا التفكير وراء العديد من المبادرات التى عرضت على قمة الثمانية فى يونيو ٢٠٠٤ بل ونالت مباركة القوى الأوروبية. ونتصور أن هذا التحليل لأوضاع الشرق الأوسط وارتباطه بقضية الإرهاب ومصادره سيظل ملازما لإدارة بوش الثانية وسيظل مطالبتها للنظم الحاكمة فى المنطقة بإدخال الإصلاحات على بناها السياسية والاقتصادية والثقافية.

وقد رأينا كيف أن القضية الرئيسية فى انتخابات ٢٠٠٤ كانت عما إذا كان الناخبون الأمريكيون سيرفضون غزو بوش واحتلاله للعراق أم أنها سيؤيدونها وإعطائه ولاية ثانية، وقد كان هذا السؤال واضحا ومباشرا وكانت الإجابة عليه تعنى أن هزيمة بوش تعطى إشارة للعالم وللحزب الجمهورى أن قرار الحرب قد رفضه الشعب الأمريكى كشئ غير مبرر وغير حكيم، وكان انتصار بوش يشير إلى شئ أقرب إلى العكس أن أمريكا فضلت ودعمت القرار وبذلك تكون حرب بوش قد تحولت إلى حرب أمريكية. والآن وبعد فوز بوش فأن أكبر تحدى سيواجهه سيكون العراق وسوف تقرر مواجهة هذا التحدى ليس فقط مصداقية إدارته وصحة قرار الشعب الأمريكى ولكن أيضا وضع أمريكا فى العالمين العربى والإسلامى. وثمة اختبارات تواجه بوش فى هذا التحدى: أما تصعيد الحرب أو الاستمرار على مستواها الراهن أو الخروج منها. وفيما يتعلق بالخيار الثالث فأن بوش خلال حملته الانتخابية لم يصدر عنه أى إشارة إلى الخروج من العراق على الأقل "قبل استكمال المهمة"، بل أنه بدا مصر على قرار الحرب وعلى تحديه وتصميمه، وكان يقول أن "أى تراجع الآن سوف يخون مهمتنا وكلمتنا وأصدقائنا " وكان يتصور أن أى انسحاب للقوات الأمريكية قبل أن تستقر العراق سوف يعنى اسوء الاحتمالات الممكنة: فبعد ما بذل من مال ورجال لإسقاط صدام فأن العراق يمكن أن يتفكك ويتجه نحو حرب أهلية وعدم استقرار فى المنطقة، وبهذا الشكل ستكون هزيمة ساحقة فى المنطقة بل أنها قد تذكر بهزيمة الاتحاد السوفيتى أمام المجاهدين الأفغان. ونتصور أن هذا التفكير سيظل يسيطر

على فكر بوش خلال ولايته الثانية ويجعل بقاؤه فى العراق أطول، وسيكون أحد التحديات التى تواجهه هى الانتخابات المقبلة فى العراق وكيف يجعلها ممكنة وخاصة فى الولايات التى يسيطر عليها المتمردون. غير أن التغير النوعى الذى طرأ على إدارة بوش للوضع فى العراق فهو أنه أصبح أكثر استعدادًا لقبول المشاركة الدولية، وهو بدأ هذا حتى خلال ولايته الأولى حين قبل بل وطلب إشراف الأمم المتحدة على الانتخابات، وطلب من حلفائه فى الناتو المشاركة فى تدريب قوات الأمن العراقية كذلك ابدى بويش فى اعقاب انتخابه مباشرة استعداده للانفتاح والتقارب مع الأوروبيين، وإن كان التجاوب الأوروبى وخاصة من القوى الرئيسية مثل فرنسا والمانيا ليس مطلقا، فقد أكدا أنهما لن يرسلا قوات للعراق، وسيظل لهم مفهومهم فى بناء الاستقرار فى العراق، الأمر الذى سيتضح فى مؤتمر شرم الشيخ المقبل الذى ينعقد بمشاركة أن لم يكن بترتيب أمريكى، فسوف يحدد هذا المؤتمر ونتائجه الإطار الدولى والإقليمى الذى سيجرى من خلال التعامل مع الوضع فى العراق فى الفترة المقبلة، وسوف يعكس هذا المؤتمر الإمكانيات العرابية وكذلك إيران وتركيا فى لعب دور إيجابى يعيد للعراق سيادته وتكامله مع بيئته العربية والإقليمية.

أما فيما يتعلق بقضية الصراع الفلسطينى الإسرائيلى، فثمة اتفاق بين المحللين إن إدارة بوش منذ مجيئها للحكم قد عاملت هذا الصراع بعدم الاهتمام أن لم يكن الأهمال، وتطور موقفها إلى نوع من التناقض، فكما لاحظنا من قبل فأن الشهور الأولى لإدارة بوش قد شهدت تباعدا عن هذه القضية بل أنها انتقدت إدارة لكينتون على انغماسها فيها، ولم تبدأ الأدارة فى الاهتمام بهذه القضية إلا بفعل أحداث ١١ سبتمبر ورغبتها فى الحصول على التأييد من الشعوب العربية والإسلامية، ومن ثم شهدنا بعض المبادرات التى حملها مبعوثين أمريكيين مثل ميتشل وتنت وزينى، وإن كانت الإدارة لم تتخذ أى خطوات عملية لوضع أفكارهم موضوع التنفيذ، أما التطور الذى اعتبرته الإدارة اسهامها المنفرد فى القضية الفلسطينية فهو ما أعلنه الرئيس بوش عن "رؤيته" لدولة فلسطينية قابلة للحياة ومتصلة تعيش جنبا إلى

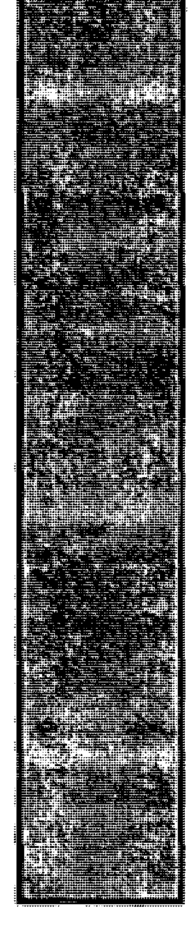
جنب مع دولة إسرائيل، غير أن كل خطوة خطتها الإدارة الأمريكية جعلت التطبيق لهذه الرؤية مستحيلا وبشكل خاص بعد الوعود التى قدمها بوش إلى رئيس الوزراء الإسرائيلى والتى جاءت فى الواقع نقضا لمفهوم الدولة الفلسطينية حيث رأنها قررت سلفا قضايا رئيسية مثل الحدود واللاجئين والمستوطنات وانطلاقها من مفهوم الأمرالواقع الذى يعارض العودة لحدود ١٩٦٧ ومبدأ عودة اللاجئين الفلسطينيين، ويسمح بضم كتل استيطانية لإسرائيل، وكانت نتيجة هذا هو انهيار عملية السلام وسقوطها فى دائرة العنف واليأس وجعل السلام أكثر بعدا وأكثر تعقيدا بالنسبة للإسرائيليين والفلسطينيين.

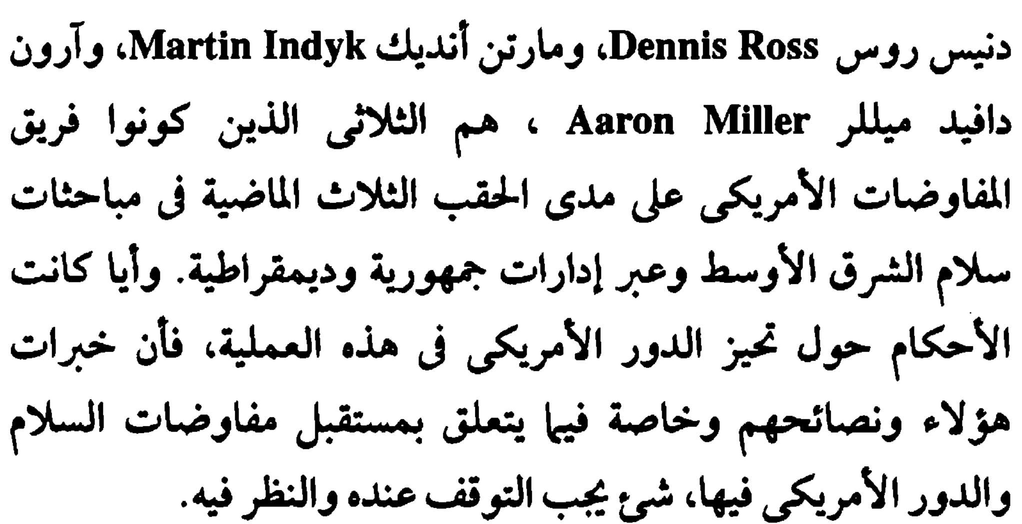
هذا هو الوضع الذى يواجهه الرئيس الأمريكى فى ولايته الثانية فيما يتعلق بقضية الصراع الفلسطينى ـ الإسرائيلى والذى يجعل السؤال الملح هو هل ستترك إدارته هذا الوضع والركود الدامى يستمر أم أنه سيفرض نفسه على أولويات الإدارة، وهل سيدرك بوش زيف هذا الافتراض الذى رافق حربه على العراق بأن "الطريق إلى القدس يمر عبر بغداد"، وإن أسلوبه فى التعامل مع الصراع وانتصاره العلنى لجانب على الآخر كانت نتيجته مدمرة للإسرائيليين والفلسطينيين وللبحث عن السلام، وهل سيدرك مدى تأثر تبنيه للمفاهيم الشارونية وصورته الشخصية بأنه أصبح "فى جيب" شارون على مصداقيته وصورة أمريكا فى العالم العربى والإسلامى وعلى ما يعتبره قضيته وحربه الرئيسى وهى الحرب على الإرهاب؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة سوف تعتمد فى جانب منها على السؤال الذى أثرناه فى البداية عما إذا كان بوش وسياساته ومفاهيمه سيكون استمرارًا لولايته الأولى وأنه سوف يتصرف وفقا لمن حللوا شخصيته على أساس من العقيدة Faith based وليس على أساس العقل Reason based وأنه سوف يظل يحتفظ بمجموعة مستشارين والخبراء الذين يجعلون أمن إسرائيل جزءا من الأمن الأمريكى؟ أم أنه سوف يتحلى بالمسؤولية وإعادة النظر فى سياساته ومنطلقاتها. غير أنه إذا كان جانبا

من أسلوب إدارة بوش الثانية مع القضية الفلسطينية سوف يعتمد على ما سوف تتبناه الإدارة من مواقف ومفاهيم إلا أنه سوف يعتمد كذلك على مواقف القوى الإقليمية والدولية وقدرتها على فرض عملية السلام على الأجندة الأمريكية وعلى مطالبتها الرئيس الإمريكى بتطبيق رؤيته لدولة فلسطينية وفقا لقرارات الشرعية الدولية. وهنا تبدو أهمية التحرك العربى العاجل مع الإدارة وبالتعاون والتنسيق مع آلية "الرباعية" وفى مركزها الدور الأوروبى واستثمار تزايد أدراكه ـ كما بدا من تصريحات رئيس الوزراء البريطانى أثناء الانتخابات الأمريكية ـ "بأن الصراع الفلسطينى ـ الإسرائيلى هو التحدى السياسى الوحيد فى العالم اليوم "والحاجة إلى إطلاق مبادرة للسلام تعكس إرادة المجتمع الدولة والشرعية الدولية.

عملية سلام الشرق الأوسط: خبرات أمريكية





دنيس روس Dennis Ross، ومارتن أنديك Martin Indyk، وآرون دافيد ميللر Aaron Miller ، هم الثلاثى الذين كونوا فريق المفاوضات الأمريكى على مدى الحقب الثلاث الماضية فى مباحثات سلام الشرق الأوسط وعبر إدارات جمهورية وديمقراطية. وأيا كانت الأحكام حول تحيز الدور الأمريكى فى هذه العملية، فأن خبرات هؤلاء ونصائحهم وخاصة فيما يتعلق بمستقبل مفاوضات السلام والدور الأمريكى فيها، شئ يجب التوقف عنده والنظر فيه.

وقد نشر دنيس روس مؤخرا حصيلة خبراته حول مفاوضات السلام فى كتاب تحت عنوان "السلام المفقود" The Missing peace, The inside story of the fight for Middle East Peace. وقد ركز دينيس فى كتابه على خبرات ودروس اتفاقيات أوسلو وأسباب فشلها، وكذلك على قمة كامب دايفيد الثانية وأدوار الفلسطينيين والإسرائيليين والأمريكيين فى إخفاقها . فبالنسبة لأوسلو يقول روس

أنها فشلت بفعل أحداث كارثية متتالية، أما الحدث الرئيسى فى رأيه فهو أن كلا من رئيس الوزراء الإسرائيلى رابين والرئيس الفلسطينى ياسر عرفات كانا قد طورا علاقة عمل انتهت باغتيال رابين فى نوفمبر ١٩٩٥ ومجئ ناتيناهو، بعد فترة قصيرة حاول فيها التركيز على المسار السورى ولكنه لم ينجح، وكان عداء ناتيناهو لاتفاقيات أوسلو معروفا وقد أصبح رئيس الوزراء المكلف بتطبيقيها، كذلك أرجع روس فشل أوسلو إلى عدم قدرة الأطراف على "تحويل" transform أنفسهم ومقاومة ضغوط السياسات الداخلية. أما ما كان يجب فعله فأن روس يعتبر أن الإجابة على هذا تتطلب عدم السماح لواقع واحد أن يتطور على مائدة المفاوضات وواقع آخر مختلف يتطور على الأرض، وفى هذا كتب أن الولايات المتحدة فشلت فى أن تؤدى مسئولياتها وفشلت فى وضع الفلسطينين والإسرائيليين موضع المحاسبة، ومن أجل السلام تأصلت الأفعال التى قوضت السلام، "فغالبا أنصرفنا عن إلقاء المسئولية على طرف أو آخر لأننا خشينا أن ندمر عملية السلام التى كان لها وعودها الكبيرة"، أما عن المستقبل، فأن روس يوصى بأن على الولايات المتحدة أن تصر على أن يقبل الجانبيين قاعدة سلوك Code of conduct وأن تجعل أجندتها فى العملية" تعتمد اعتماد علنى على الحلول الوسط وعلى وفاء كل طرف بالتزامات بالطريق التى تلائم العملية السليمة. ويستخلص روس أنه لأن الهدف النهائى غير محدد فأن كل جانب سعى لكى يزيد من قوة ضغطه، فشكوك الإسرائيليين بأن الفلسطينيين سوف يقبلون دولة إسرائيلية، جعلت إسرائيل تكره التنازل عن الأرض، كذلك فأن شكوك الفلسطينيين من عدم استعداد إسرائيل للانسحاب من كل الأرض المحتلة جعلتهم مترددين فى التخلى عن استخدام العنف الذى يعتبرونه وسيلتهم الوحيدة للضغط. ورغم أن روس لا يقول ذلك صراحة فأنه يشير ضمنا إلى أن أوسلو قد فشلت لأنه لا الفلسطينيين ولا الإسرائيليين قد مرا بعملية تحول ضرورية. ويصدر روس أحكامه على دور ناتنياهو فى إدارة العملية السلمية وإفشالها فيقول أنه بين ١٩٩٦ ـ ١٩٩٩ وضع ناتنياهو العقبات فى طريق السلام كما أنه لم يكن يتقبل مقترحات كلينتون ولكنه فى النهاية يعطيه نظرة مختلطة باعتباره أنه

لم يكن قادرًا "أن يصالح طموحه بأن يكون صانع سلام تاريخى مع واقع قبيلته السياسية التى لا تؤمن بأن السلام مع الفلسطينيين شئ ممكن". أما مفاوضات كامب دايفيد الثانية فأن روس يعتبران ما قدم فيها إلى ياسر عرفات كان أفضل فرصة له. وتتعدد روايته لما طرح على عرفات ما بين ٩٠ ـ ٩٦ فى المائة من الضفة الغربية مقابل أن تضم ما بين ١ ـ ٣ فى المائة من الأراضى فى إسرائيل وبشكل يسمح للفلسطينيين "إقامة دولة على ما يقرب من ٩٧٪ من الضفة الغربية، وبشكل يسمح أيضًا لإسرائيل ان تحتفظ بالمستوطنات الرئيسية وما يقارب ٨٠٪ من المستوطنين، وفى القدس الشرقية فأن الجوار الفلسطينى والإسرائيلى سوف يقع تحت السيادة الفلسطينية والإسرائيلية أما اللاجئين الفلسطينيين فسوف تكون أمامهم عدة خيارات ولكن قبولهم فى إسرائيل سوف يخضع لقراراتها. ومن وجهة النظر الفلسطينية فقد كان الاقتراح متفوقا فى كل الوجوه عما قدم قبل كامب دايفيد ولكنه كان يقصر فى تلبية أمانيهم على الأقل من ناحيتين: فهم يريدون اعترافا من حيث المبدأ لحق اللاجئين فى العودة وأن كانوا مستعدين لقبول حدود على العدد الذى سوف يقبل، وكانوا مصرون على المساواة فى تبادل الأراضى حتى لا يفقدوا خسارة كاملة من الأرض. أما روس فقد كان يعالج الأمر من رؤية ما يحتاجه الطرفان وليس ما يريدانه أو أنهما مؤهلان له، وكان يفضل أن يكون تبادل الأرض فى حدود ٦ ـ ٧ فى المائة ولم يكن مستعدا لخفض هذا السقف.

وقد الحق دنيس روس كتابه بمقالة فى مجلة فورون آفيرز تحت عنوان The American Predicament, Washington in theMiddle East، ركز فيها فيما يتعلق بالنزاع الفلسطينى ـ الإسرائيلى على الموقف الذى خلقه رحيل ياسر عرفات واعتبر أن الولايات المتحدة عليها استغلال اللحظة المواتية خاصة أن الفشل فى استغلالها سيكون باهظ التكلفة، فالوقت الآن وقت الواقعية لا الأوهام مشددا على أنه لا توجد قيادة فلسطينية منتخبة من الشعب الفلسطينى أو غير منتخبة يمكنها تقديم تنازلات بشأن القضايا المصيرية مثل القدس والحدود واللاجئين، وأن كان يعتبر أن الاتفاق حول هذه القضايا مستحيل دون تنازلات متبادلة، وينتهى إلى أن الخلاصة

التى لا مفر منها والمستخلصة من الماضى فى الشر الأوسط أن هذه اللحظة إذا ضاعت فأن العالم سيصحب أكثر سوءاً.

كذلك كتب مارتن أنديك معقبًا على مرحلة ما بعد عرفات يقول .. أنه فى الوقت الذى يصر فيه الرئيس بوش على أن الفلسطينيين يجب أن يقيموا الديمقراطية أولاً، فأن إدارته لديها أيضًا وعودها لكى توفى بها، فالقليل هم الذين يتذكرون أن بوش وهو يتبنى خريطة الطريق وعد أن الولايات المتحدة سوف تتبع رسالة محددة من أجل " تدريب وإعادة بناء "قوات الأمن الفلسطينية"، من هنا فأن بوش يحتاج أن يقود جهدًا دوليًا لاعادة بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية. وثمة مهمة لها طابع التحدى السياسى وهى دمج استئناف خطة الطريق بالانسحاب من غزة والانتخابات الفلسطينية، وهذه عملية دقيقة مازالت معرضة للاختراقات العنيفة، ولكنها لم تعد عملية ميئوس منها وإذا ما تراجعت الولايات المتحدة ووضعت المسئولية على الفلسطينين فى إقامة الديمقراطية قبل أن يتدخل الرئيس، فأن الفرصة المتاحة يمكن أن تفقد، ويخلص مارتن أنديك إلى أنه ما هو مطلوب الآن هو الالتزام الاستراتيجى من بوش لكى يتوقف عن شكه وحذره، وهو ما كان يميز ولايته الأولى، من أجل جهد مستديم فى ولايته الثانية لتحقيق رؤية حول دولة فلسطينية تقف جنبًا إلى دولة إسرائيل الآمنة.

أما آرون ميللر فقد وجه نصائحه إلى وزيرة الخارجية الأمريكية الجديدة كونالديزا رايس فيما يتعلق بما يجب أن تفعله أو لا تفعله فى إدارتها لمفاوضات سلام الشرق الأوسط.

ـ أن تجعل هذه القضية أولوية، فالسلام العربى ـ الإسرائيلى يحتاج إلى جهد يومى يدار على أعلى مستوى، فانخراط الرئيس الأمريكى حاسم ولكنه يجب أن يدخر للحظات الحرجة، فوزير الخارجية أو مبعوث خاص هو الذى يجب أن يكون مستعدًا لتقديم التزام دائم.

ـ يجب أن لا تتجاهل السلوك السيئ، فلم تكن إدارة كلينتون حازمة بما فيه الكفاية لجعل الفلسطينيين يحاربون العنف والإثارة، وكذلك فى جعل الإسرائيلين يوقفون توسيع المستوطنات، وكلا العمليين سمما المناخ وقوضًا التأييد الشعبى وفرضا فإنها على ما كان كل طرف مستعد لتقديمه ومثلما لم تتسامح إدارة بوش مع الإرهاب والإثارة قيودًا يجب عليها أيضا أن تضغط لوقف نشاط المستوطنات ومصادره الأراضى.

ـ على الولايات المتحدة أن تتحكم فى سياساتها، فكثيرا ما اسمحت أمريكا للآخرين أن يكون لهم نفوذ على تكتيكاتها واستراتجيتها.

ـ حاذروا من الصفقات المؤقتة وأخطاء لقاءات القمة .. فأيا من الجانبين ليس مستعدا الآن لتقديم القرارات المطلوبة حول قضايا القدس والحدود واللاجئين وفى نفس الوقت لا نستطيع العودة إلى أسلوب الاتفاقيات المؤقتة الذى يجعلنا نفقد رؤية نهاية المطاف، والآن فأن أمريكا تحتاج إلى تأييد انسحاب إسرائيل كامل من غزة وحث كل الطرفين على استكشاف بهدوء ماذا يمكن عمله فى الضفة الغربية، كما تحتاج امريكا أن تضع المقاييس التى توجه المفاوضات حول القضايا الرئيسية، ها الأسلوب لن يعترض المفاوضات على الجانبيين عندما يكونوا غير مستعدين ولكنه سوف يعيد الأمل بأن تسوية نهائية لست مطلوبة فحسب بل وممكنة.

ـ على وزيرة الخارجية أن تكون حاسمة وصارمة، فالأمريكيين الثلاث الذين قدموا مساهمات تاريخية لسلام الشرق الأوسط: كسينجر وكارتر وبيكر قد جمعو الصرامة والتقمص العاطفى مع إحساس حاد حول متى يتشفعوا لدى الجانبيين.

وفى موضع آخر كتب آرون ميللر أنه فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ـ الإسرائيلية فأن تغييرا فى سياسة الولايات المتحدة ليس ضرورويا فحسب وإنما هو ممكن اليوم، فلا يمكن لأى عمل نتخذه الآن وبشكل فورى أن يفعل المزيد لتعزيز مصداقية الولايات المتحدة وتحسين صورتها وتعزيز مصالحها الإقليمية ، بما فيها الحرب على

الإرهاب، أفضل من جهد أمريكى جاد وصادق على الأزمة الإسرائيلية الفلسطينية.

وقد لخص ميللر فى مقال كتبه يوم ٣١ / مايو ٢٠٠٥ خبرته فى العمل مع ٦ وزراء خارجية أمريكيين فى المفاوضات العربية الإسرائيلية بقوله أن الدفاع عن إسرائيل وحدها لن يحقق سلاما أقليميا، وأنه إذا كان على الولايات المتحدة أن تلعب دور الوسيط الأمين والفعال فى القضية العربية والإسرائيلية فإن عليها أن يكون لها عميل واحد وهو اتباع ما يلبى حاجات ومتطلبات الجانبين وأن تعمل كمحامى ومدافع عنهما معا. وتعتقد ميللر أن الولايات المتحدة قد استمعت واتبعت قيادة إسرائيل بدون أن تفحص بشكل تقدمى ما الذى يعنيه هذا لمصالحها وللجانب العربى والنجاح الشامل للمفاوضات، وبإدارة الولايات المتحدة لكل شئ وفقا لسياسة إسرائيل أولا فقد جددت نفسها من الاستقلال والمرونة المطلوبة لصنع جاد للسلام. ويتساءل ميللر كيف يمكن أن تكون وساطة أمريكية فعالة فى الوقت الذى تكون فيه نقطة بدايتها ليس ما هو مطلوب للتوصل إلى أتفاقية مطلوبة للجانبين ولكن ما سوف يقبله جانب واحد هو إسرائيل فى هذا الشأن يعتبر ميللر أن إدارة بوش ليست مستعدة لبداية جديدة فقد كانت دائما مذعنه Deferential بشكل زائد لحاجات إسرائيل الأمنية والسياسية بدون إلى حساسية مقابلة للزعيم الفلسطينى بتحديد محمد عباس الذى يمتلك كل الغرائز والنوايا الطبيعية ولكنه يحتاج إلى مساعدتنا. ويستخلص ميللر أنه إذا كان إدارة بوش مستعدة لأن تكون صارمة وعادلة ومدافعة عن الجانبين الإسرائيلى والفلسطينى فقد تجد نفسها أمام فرصة حقيقية ليس فقط لإنجاح خطة غزة ولكن أيضا للتحرك ووضع الأساس لدولتين تعيشان جنبا إلى جنب.

وهكذا، وبعد أن انتهت إدوارهم فى عملية السلام، يقدم هذا الفريق نصائح وخبرات تبدو فى أغلبها موضوعية ومتوازنة وهو ما كنا نود تعمل بها الادارة الأمريكية كما نود أن يتحلوا بها خلال مشاركتهم فى عملية البحث عن السلام المضنية والطويلة.

من هنرى كيسنجر إلى كوندليزا رايس



لعل من اكثر وزراء الخارجية الأمريكيين تاثيرا فى أوضاع الشرق الأوسط ومجريات النزاع الفلسطينى الإسرائيلى والاتجاه الذى اخذه خاصة بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ هو هنرى كيسنجر الذى شغل منصب مستشار الأمن القومى ووزير الخارجية الأمريكى لمدة سبع سنوات لم يكن خلالها فحسب هو منفذ السياسة الخاصة الأمريكية بل كان أيضًا منظرها وصاحب مبادراتها وواضع اسسها الفكرية والفلسفية. فحتى حرب أكتوبر كان كيسنجر متباعدا عن الوضع فى الشرق الأوسط وراضيا عن حالة اللا سلم واللا حرب التى كانت تسود المنطقة، ولم يكن مستعدا أن ينغمس فى هذا النزاع أو يلقى بثقله فيه ربما لانشغاله بالحرب فى فيتنام أو بالترتيبات التى كان يعد لها لاعادة صياغة العلاقات الأمريكية السوفيتية فى إطار مفهوم الوفاق، وإيضا لتصوره أن الوضع فى الشرق الأوسط لا يمثل تهديدا وشيكا، فاسرائيل تسيطر على الأرض التى احتلتها عام ١٩٦٧، ومصر والدول العربية غير قادرة على تحدى هذا الوضع أو تغييره بالقوة. وحتى قبل حرب أكتوبر بيوم واحد وفى لقائه

مع وزير الخارجية المصرى محمد حسن الزيات فى نيويورك كان كيسنجر واضحا فى إنه لن يفتح ملف الشرق الأوسط الأن، وأن على مصر أن تنتظر الانتخابات الإسرائيلية واعدا الوزير المصرى بانهما قد يلتقيان فى العام المقبل (راجع مذكرات الدكتور عصمت عبد المجيد "سنوات الانكسار والانتصار".

غير أن حرب أكتوبر جاءت لكى تغير الصورة وتقدم لكيسنجر ساحة تستثير قدراته الفكرية والدبلوماسية ويطبق فيها مفاهيمه عن إدارة الازمات والحروب وبشكل خاص نظريته فى توازن القوة Balance of Power، فقد جاء الانجاز العسكرى المصرى المبكر لكى يهز اليقين الإسرائيلى حول قوتها وسيطرتها العسكرية والذى كان وراء تعنتها ورفضها المبادرات الدولية للتوصل إلى حل سياسى، وعلى هذا اصبح فى الامكان امام كيسنجر أن يبدا فى العمل الدبلوماسى، ومن حسن حظه أن يجد استجابة من القيادة السياسية المصرية التى كانت تفكر فى نفس الاتجاه، ومن ثم شهد المسرح تحولات توجت باتفاقيتى فض الاشتباك الأولى، يناير ١٩٧٤، والثانية اغسطس ١٩٧٥، وكانتا تمهيدا لتحركات ومبادرات اوسع قادت فى الواقع إلى اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٨، واتفاقية السلام المصرى الإسرائيلى عام ١٩٧٩ والتى حولت البيئة السياسية فى المنطقة وفتحت فصلا جديدا فى الصراع العربى الإسرائيلى. ووسط هذا اكتسبت السياسة الأمريكية مركز الصدارة فى دبلوماسية الشرق الأوسط فى مقابل تراجع دور ومكانة منافسها الاتحاد السوفيتى، الأمر الذى سيكون له تأثيرات بعيدة المدى نحو تآكل وضعه الدولى.

فى مقابل شخصية هنرى كسنجر ودوره فى النزاع فى الشرق الأوسط، نشهد اليوم شخصية أخرى يحمل تاريخها اوجه شبه مع حياة وتاريخ هنرى كسنجر وصعوده فى الساحة الأمريكية والدولية، ففى الوقت الذى يعود فيه كسنجر إلى اصول المانية تنتمى رايس إلى اقلية سوداء، كذلك جاءت، مثل كيسنجر ايضا من الوسط الاكاديمى وكان اهتمامها الرئيسى هو الاتحاد السوفيتى، الذى كان أيضا مركز الفكر الاستراتيجى لكيسنجر، ومثلما سيطر كيسنجر على فكر رئيس امريكى

هو ريتشارد نيكسون، كذلك اصبحت كوندليزا رايس من اقرب المقربين إلى الرئيس جورج بوش وموضع ثقته. غير انه فى نطاق الشرق الأوسط فأن اهتمام ونقاط تركيز رايس قد تعدى اهتمام كيسنجر، فرغم ان النزاع الفلسطينى الإسرائيلى يشغلها وتود تحقيق انتصار فيه، إلا أن ثمة قضية أخرى لم تكن تشغل بال كيسنجر أو يوليها اهتماما وهى قضية الإصلاح السياسى فى الشرق الأوسط، وتكتسب هذه القضية بالنسبة لرايس بعدا اشمل إذ يتحكم فيها مفهوم أن الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية فى العالم العربى تنعكس وتؤثر على الأمن الأمريكى ولذلك فإن تغيير هذه الأوضاع يجب أن يكون اهتماما ورسالة أمريكية. وقد انعكس هذا الوضع على زيارتها الاخيرة للقاهرة وعلى خطابها الموجه إلى الرأى العام وممثليه، كما بدا فى خطابها فى الجامعة الأمريكية وحيث اعتبرت "أنه لستون عاما فقد ايدت الولايات المتحدة الاستقرار على حساب الديمقراطية، ولكنها لم تحصل على أى منهما، والأن فاننا نسلك طريقا مختلفًا" أما المبدأ الذى تهتدى به وتروج له فهو "أن الحرية هى التطلع العالمى لكل روح، والديمقراطية هى الطريق المثالى لكل امه"، غير أنه، وكما عبر المحلل الأمريكى David Ignatius، فقد كان على رايس وهى تبشر بهذه القيم ان تقدم اجابات على اسئلة واوضاع مثل سجن جوانتاناموا، وسجن ابو غريب، والمهانة التى يتعرض لها الفلسطينيين يوميا، وتدمير العراق.

على اية حال، فإذا كنا قد جمعنا بين شخصيتى هنرى كيسنجر وكوندليزا رايس والمكانه التى بلغاها فى السياسة الأمريكية والدولية، فإن المراقب لابد أن يستخلص حقيقة فى شأن هاتين الشخصيتين، فهنرى كيسنجر الذى هاجر إلى الولايات المتحدة فى الخامسة عشر من عمره هربا من المطاردة النازية، يصل بقدراته العقلية إلى ارفع مناصب التأثير والمكانة فى القوة الرئيسية فى العالم، وكوندليزا رايس التى اتت من اصول عرقية كانت حتى الستينات تعانى من العزلة والتفرقة، تصبح ركنا اساسيا فى إدارة تعتبر أن أمريكا وقوتها تؤ هلها لقيادة العالم بل وعلى تغييره.

والواقع أنه أيا كانت انتقاداتنا وغضبنا من السياسة الأمريكية إلا أننا لا نملك إلا أن نستخلص أن صعود مثل هاتين الشخصيتين إلى هذه المكانة لم يكن ممكنا إلا فى مجتمع يقوم على الحرية والتعدديه والانفتاح واتاحة الفرصة للجميع بدون عائق من عقيدة أو جنس أو لون.

أمريكـــا وأوروبـــا

- ❑ فى أصول الخلاف الأمريكى الأوروبى
- ❑ القوة والضعف فى العلاقات الأمريكية الأوروبية.
- ❑ أمريكا وأوروبا: هل تتغلب عوامل الوحدة أم الخلاف؟
- ❑ أمريكا وأوروبا: لغة جديدة ومواقف ثابتة.
- ❑ العلاقات الأمريكية الأوروبية: تحالف أم تباعد؟
- ❑ العلاقات الأمريكية الأوروبية بعد أحداث ١١ سبتمبر؟
- ❑ الولايات المتحدة وأوروبا: صفحة جديدة حقا ؟

فى أصول الخلاف الأمريكى ـ الأوروبى

على الرغم مما يبدو أن القضية العراقية وطريقة إدارتها هى جوهر الخلاف بين الولايات المتحدة من ناحية وبين حلفائها الأوروبيين خاصة فرنسا وألمانيا من ناحية أخرى، إلا أن الأمر فى الحقيقة هو أبعد من ذلك ويتصل بقضايا سياسية وأمنية وتجاربه خلافية أشمل وإلى عوامل وخبرات تاريخية ومادية وأيديولوجية تجعل هذا الخلاف أكثر تعقيدا. فكما عبر المفكر الاستراتيجى الأمريكى ـ روبرت كاجان فى مقاله الذى لاقى اهتماما عالميا (power and weakness, policy Review) بأن معادلة القوة والضعف هى التى تفسر اختلاف نظر الأمريكيين والأوروبيين إلى العالم.

فعندما كانت أوروبا قوية كانوا يعتقدون فى القوة والعظمة العسكرية واستخداماتها، أما الآن فإنهم يرون العالم بعيون القوة الأضعف، والآن وبعد أن أصبحت الولايات المتحدة هى القوة الأقوى فأنها تتصرف كما تتصرف القوة الأقـوى ويستخلص كاجان أن زوايا النظر المختلفة

هذه، القوة فى مقابل الضعف، هى التى تنتج بالطبيعة إحكاما إستراتيجية مختلفة، وتقديرات مختلفة للتهديدات والوسائل السلمية لمواجهة هذه التهديدات، بل وحسابات مختلفة للمصالح، غير أن هذا الجانب المادى المتصل بمعادلات القوة ليس إلا جانبا واحدا، فهناك كذلك الجانب الآيديولوجى، فأوروبا بسبب الخبرة التاريخية الفريدة لنصف القرن الماضى والتى بلغت قمتها فى الحقبة الماضية بإنشاء الاتحاد الأوروبى قد طورت مجموعة من الأفكار للأمريكيين الذين لم يشاركوا هذه الخبرة، وعلى هذا فإذا كانت الهوة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وأوروبا تبدو اليوم، أكثر من أى وقت مضى وهى تتسع بمعدلات مقلقة، فإن ذلك لأن هذه الاختلافات المادية والأيديولوجية أنها يدعم أحدها الآخر.

وقد يبدو أن هذه الاختلافات الأمريكية والأوروبية فى النظر إلى العالم ومعالجة القضايا الاستراتيجية بوجه خاص وليدة اليوم فقط خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة واختفاء التهديد المشترك الذى كان يمثله الاتحاد السوفيتى، وأن هذا التهديد والتحالف ضده هو الذى وحد بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين خلال عقود الحرب الباردة وإيجاد تحالفها العسكرى والسياسى والذى وصف بأنه كان أقوى وأنجح تحالف فى التاريخ غير أن قراءة وتفحص ومتابعة العلاقات الأوروبية - الأمريكية حتى خلال فترة الحرب الباردة وتطورها إنما ينبئ عن خلافات ومواقف مستقلة اتبعتها بشكل خاص الدولتان الأساسيتان فى المحيط الأوروبى هما فرنسا وألمانيا ، وإنهما وبفعل الخبرة التاريخية والخصائص الحضارية والجيوسياسية قد تبنيتا فى إدارتهما للحرب الباردة ومواجهتها مواقف اختلفت عن الولايات المتحدة وأن بعضا من هذا المواقف الأوروبية قد ثبتت صحة توجههما التاريخى بل أصبحت التيار الذى تبنته الولايات المتحدة فى سياستها للوفاق مع الاتحاد السوفيتى.

فمع بداية الستينيات وبداية استعادة أوروبا لعافيتها السياسية والاقتصادية وثقتها فى نفسها بدأت القوة الأوروبية وفى إطار استمرار تحالفها وانتمائها السياسى

والأيديولوجى مع الولايات المتحدة تشكك فى السلطة الأمريكية وحقها فى التحدث باسمها وباسم التحالف كله، كما أخذت تنظر إلى نفسها كشريك لأمريكا وتطالب فى تقرير سياسات التحالف فى حرب شاملة ولوحظ أن هذه القوى الغربية بدأ يتملكها القلق من أن تزج بها الولايات المتحدة فى حرب شاملة نتيجه إدارتها للمواجهة مع القطب الآخر مثل المواجهات التى دارت حول كوبا وتصاعد الحرب فى فيتنام بل أنها خشيت أن تصل الولايات المتحد إلى تأسيس سيطرة مشتركة condominium مع الاتحاد السوفيتى والتصرف على حسابها ومن وراء ظهرها، وقد بدت هذه المخاوف، ومن ثم التصرف على أساسها خصوصا لدى قوتين أوروبيتين رئيسيتين هما فرنسا وألمانيا الاتحادية.

وفى منتصف الستينيات أوصل الجنرال ديجول العلاقة مع الولايات المتحدة وقيادتها للتحالف الغربى إلى نقطة الأزمة الكبرى عندما أصر أن يغير من طابع العلاقة السياسية بين واشنطن وحلفائها بل إلى أن يجعل من نفسه المتحدث باسم أوروبا القارية، ولعبت ليس فقط شخصية ديجول وفكره بل خبرة فرنسا التاريخية والأوروبية دورا أساسيا فى هذه التوجهات فمن خلال تقويم ديجول لعلاقات القوى فى العالم ومعانيها بالنسبة لفرنسا وأوروبا، وكذلك تصوره الفلسفى والتاريخى لدور فرنسا ومكانتها تصور أن فرنسا يجب أن يكون لها سيطرتها على مصيرها الخاص بهذا التصور بدأ ديجول سلسلة إجراءاته لفك العلاقة العسكرية لفرنسا مع حلف شمال الأطلنطى وهى الإجراءات التى انتهت فى عام ١٩٦٦ بسحب فرنسا لقواتها من الناتو وانسحاب القوات الأمريكية من الأراضى الفرنسية عام ١٩٦٧ ـ ومما يذكر بالجدل الدائر اليوم بين الولايات المتحدة وفرنسا وبالحملة الأمريكية ض فرنسا واتهامها بالجحود ونكران الجميل فقد آثار موقف ديجول وطلبه سحب القوات الأمريكية من فرنسا غضب الرئيس الأمريكى جونسون الذى بعث مبعوثا إلى الجنرال ديجول يحمل رسالة يتساءل فيها "هل سيتضمن سحب القوات الأمريكية سحب جثث الجنود الأمريكيين المدفونين فى فرنسا والذين ضحوا بحياتهم من أجلها فى الحرب العالمية الثانية؟" ويتصل بهذه النظرة

والموقف المستقل لفرنسا بقرار ديجول من فتح حوار وبناء جسور مع روسيا، كما كان يسمى الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية مدفوعا برؤيته الاستراتيجية لانتهاء عصر التكتلات اعتقادا منه أن هذا التفاهم هو أمر لا غنى عنه للحفاظ على السلام فى أوروبا.

أما التحول الآخر فى نطاق التحالف العسكرى الأوروبى نحو سياسات أوروبية مستقلة، فقدصدر عن القوة الأوروبية الرئيسية الأخرى وهى إلمانيا الاتحادية، وبدأ هذا التطور مع قيام حكومة ائتلافية فى ١٩٦٦ شرعت تعيد النظر فى عدد من مفاهيم إدارة علاقاتها الدولية واستخلصت أن المشكلة الألمانية لا يمكن أن تحل فى مناخ الحرب الباردة الجامد وبلغ هذا التطور مداه عام ١٩٦٩ عندما جاء إلى الحكم الحزب الديمقراطى الاشتراكى بزعامة فيلى برانت الذى اتبع سياسة التوجه شرقا ostopolitik والتى انطلقت منها التطورات التى تلت ذلك فى علاقة الشرق بالغرب عموما ومكنت من عقد مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى فى هلسنكى عام ١٩٧٣، وفى إطار هذه السياسة أمكن التوصل فى أغسطس ١٩٧٠ إلى اتفاقية عدم الاعتداء بين الاتحاد السوفيتى وألمانيا الإتحادية كان جوهرها احترام التكامل الإقليمى لدول أوروبا فى نطاق حدودها الراهنة الأمر الذى يساهم فى إيجاد حالة من الاسترخاء والأمن فى القارة ومثلما أثارت المواقف الفرنسية المستقلة وتعاونها مع الاتحاد السوفيتى غضب الولايات المتحدة، كذلك أثارت المبادرات الألمانية تحفظ بل وغضب واشنطن واعتبرتها آنذاك إضعافا للتحالف الغربى.

أما التحليل الذى اثبتته التطورات لهذه الخطوات الاستقلالية الفرنسية والألمانية، فقد كان اعتبارها تخفيفا لمصادر التوتر فى القارة الأوروبية بل أن هذه السياسات الأوروبية هى التى مهدت إلى ما سوف تتبناه بعد ذلك السياسة الأمريكية نفسها فى عملية إعاد ترتيب علاقاتها مع الاتحاد السوفيتى فى أوائل السبعينيات.

وهكذا فإن استدعاء هذه المواقف والمبادرات الفرنسية والألمانية خلال فترة الحرب البارد يدل على صحة هذه المواقف والتى وإن كانت قد أثارت اعتراض

وغضب الولايات المتحدة فى هذا الوقت، إلا أن هذه المواقف قد اثبتت صحتها على المستوى الاستراتيجى وهيأت الواقع والمناخ لأوضاع وتطورات سلمية فى القارة الأوروبية ونقلت العلاقة بين الشرق والغرب من مستوى المواجهة إلى مستوى الحوار والتعاون، وليس من المصادفة أن تكون القوتان الرئيسيتان فى أوروبا وموقفهما ومبادراتهما المستقلة إزاء قضايا الحرب الباردة هما نفس القوتين اللتين تتزعمان المواقف الأوروبية عن القضية العراقية وقضايا أخرى فهل ستثبت الأحداث صحة توجههما أيضا فى الأزمة الراهنة؟

القوة والضعف فى العلاقات الأمريكية الأوروبية

تقديم

بعد انتهاء الحرب الباردة واختفاء الاتحاد السوفيتى الذى كان يمثل العامل الذى وحد وجمع التحالف الغربى، والذى من أجل مواجهته تقبلت واحتملت الدول الأوروبية القيادة والزعامة الأمريكية، وتماسكت المؤسسات التى انشاها التحالف وفى مقدمتها حلف شمال الأطلنطى، بدأت مظاهر الخلافات تطفو على سطح العلاقات الأمريكية الأوروبية، وبدأت الدوائر الأمريكية تنظر بالشك والتخوف من تحول أوروبا إلى القوة المنافسة للولايات المتحدة أو على الأقل المشارك لها فى زعامة العالم، وعبر عقد التسعينات اخذت-مظاهر الخلاف حول قضايا أمنية وسياسية وتجارية تتطور بين الجانبين، ورغم لحظة المشاركة العاطفية التى جاءت نتيجة لاحداث ١١ سبتمبر وما تعرضت له الولايات المتحدة، إلا أن هذه اللحظة وما لبثت أن تبـددت وبدأت تظهر من جديد وبشكل أقوى ، عناصر الاختلاف فى

الرؤيـة للعـالم وقضايـاه، وكـان الاختـلاف الذى حدث حول العراق يعكس فى حقيقتـه خلافـا حول المكانـة فى العـالم وحـول رفـض الجانـب الأوروبـى، وعلى الأقل قواه الرئيسية لأسلوب الهيمنة الأمريكية وتجاهل السياسات والاتفاقيات الدولية.

وقد كان من الطبيعى أن تنشغل مدارس الفكر والبحث بهذه الحالة وأن تناقش إبعادها المختلفة والاتجاه الذى ستأخذه، وفى هذا الشأن نشأت مدرستان تركز الأولى على عناصر الخلاف وترى أنها عميقة فى البنية الفلسفية والثقافية على الجانبين فضلا عن معادلات القوة المختلفة، وبهذا الاعتبار فإن هذه الخلافات ستظل قائمة بل قد تتزايد، وتنبه المدرسة الثانية إلى العناصر التى تجمع بين الجانبين من القيم والمصالح المشتركة التى تدفعهما إلى العمل والتعاون معا ومواجهة أخطار مشتركة يصعب مواجهتها إذا عمل منفردا.

تهدف هذه الدراسة إلى الاستعراض التحليلى لهاتين المدرستين والأسس التى تستند إليها ثم تخلص إلى معنى حالة العلاقات الأمريكية الأوروبية بالنسبة للعالم العربى ومنطقة الشرق الأوسط.

فى الأعقاب المباشرة لأحداث ١١ سبتمبر وما تعرضت له الولايات المتحدة، سادت مشاعر التعاطف المشترك للعلاقات الأطلنطية، وظهرت فى الصحف الأوروبية ما عبر عن التضامن مع الشعب الأمريكى ـ كلنا أمريكيون ـ وعلى المستوى الرسمى تعاقبت زيارات القادة الأوروبيين للبيت الأبيض، وإثار حلف الأطلنطى للمرة الأولى فى تاريخه المادة الخامسة من ميثاقه والتى تقول أن أى اعتداء على دولة عضو هو الاعتداء على أعضاء الحلف جميعا، غير أنه بعد عدة أشهر بدأت هذه المشاعر تتبدد ويحل محلها تدريجيا شعور أوروبا بالاستياء من الولايات المتحدة وإدارتها وأسلوبها المنفرد فى إدارة العلاقات الأطلنطية والقضايا الدولية وفى مقدمتها الحرب على الإرهاب وقضايا الشرق الأوسط. وظهرت كتب تحمل عناوين "لماذا يكره الناس امريكا؟" وحملت بيانات وتصريحات رسميين أوروبيين

انتقادات للسياسة الأمريكية واتهامها بتبسيط القضايا الدولية والانفراد بالقرار الدولى والغطرسة بل أن محللين أمريكيين تصوروا أن الناتو الذى كان مركز للتحالف الأطلنطى قد "دفن". وهكذا بدت العلاقات الأطلنطية فى أدنى مستوياتها وظهرت كتابات تتحدث ن تباعد هذه العلاقات وتفكك العناصرو القيم التى كانت تجمعها، وكتب المفكر الأمريكى فوكوياما ـ الذى بشر بعد انتهاء الحرب الباردة بالانتصار النهائى لقيم الغرب وايدلوجيته أن التحالف الذى خاض الحرب الباردة قد قام على أساس تحالف يستند لقيم حضارية وثقافية مشتركة إلا أن ـ هوة كبيرة بين التصورين الأمريكى والأوروبى للعالم قد نشأت وتراجع بشكل متزايد شعور المشاركة فى القيم، وتوقف الحديث عن الحضارة الغربية باعتبارها تعبر عن الولايات المتحدة والغرب معا وتساءل فوكوياما هل يمكن بعد هذه العلاقات وخاصة فى عالم القيم الحضارية والثقافية والنظر إلى العالم الحديث عن هذه الوحدة، وهل مازال هذا المفهوم "للغرب" ذا معنى فى العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وهو الحد الفاصل فى النظر إلى العالم هو ذلك القائم بين "الغرب" وبقية العالم أو: بين الولايات المتحدة وبقية العالم؟

غير أن أكثر من كتبوا فى التباعد الحادث فى العلاقات الأوروبية الأمريكية كان الباحث الأمريكى روبرت كاجان Robert Kagan وذلك فى مقالته التى حظيت باهتماا عالمى Power and Weekness ونشرها فى دورية Policy Review عدد يونيو ٢٠٠٢ ثم طورها فى كتاب ظهر تحت عنوان of Paradise and power: America an Europe in the - Near World order, Knoph, 2002 ، فى هذا المقال/ الكتاب اعتبر كاجان أن الوقت قد حان للتوقف عن الادعاء أن الأوروبيين والأمريكيين يشتركون فى نظرة مشتركة للعالم أو حتى أنهم يشغلون نفس العالم، وحول كل قضايا القوة المهمة وتأثير القوة وأخلاقية القوة وجاذبية القوة Desirability ، فإن وجهات نظر الأوروبيين الأمريكيين تتباعد، فأوروبا تتحول بعيدا عن القوة وتتحرك نحو عالم ذاتى من القواعد والقوانين والمفاوضات الدولية والتعاون وهى تدخل عالم كانط "للسلام الدائم" أما الولايات المتحدة فهى

منغمسة فى عالم "هوبز" حيث القوانين الدولية والقواعد لا يمكن الاعتماد عليها وحيث الأمن الحقيقى والدفاع والترويج للنظام الليبرالى مازال يعتمد على امتلاك واستخدام القوة العسكرية. وهذا هو السبب فى أنه حول كل القضايا الاستراتيجية والدولية اليوم فإن الأمريكين يبدو أنهم من كوكب المريخ والأوربيين من كوكب الزهرة فهم متفقون على القليل ويفهمون بعضهم البعض أقل فاقل، ويبدو أن هذه المسالة ليست عارضة أو أنها نتيجة الانتخابات الأمريكية أو الإحداث الكارثية، فبسبب الانقسام الأطلنطى عميق وهو طويل فى تطوره ومن المحتمل أن يستمر وحتى يصل الأمر إلى حسم الأولويات القومية وتقرير التهديدات وتحديد التحديات وصياغة وتنفيذ السياسات الخارجية والدفاعية، فإن الولايات المتحدة وأوروبا تظلا مفترقتين.

وباعتبار أن كاجان قد أقام تقييمه للعلاقات الأمريكية الأوروبية ونظرتها للعالم وسلوكها الدولى على أساس ما يمتلكانه من قوة أو ضعف، لذلك فقد استخلص أنه من غير المحتمل أن تتناقض قوة الولايات المتحدة كما أنه ليس من المحتمل أن تزداد قوة أوروبا إلا بشكل هامشى فإن المستقبل يبدو أكيد فى اتجاه تزايد التوتر الأطلنطى وبحيث يصبح الخطر هو اقتراب الولايات المتحدة وأوروبا من بعضهما البعض، فسوف يصبح الأوروبيين أكثر حدة فى هجومهم على الأمريكيين وتصبح الولايات المتحدة أقل ميلا للاستماع أو حتى الاهتمام وسوف يأتى اليوم أن لم يكن قد حل بالفعل، الذى لن يصغى فيه الأمريكيون لتصريحات الاتحاد الأوروبى بأكثر مما يفعلون مع بيانات منظمة الاسيان.

غير أن رصد مظاهر وعناصر التباعد الأمريكى الأوروبى لم تقتصر فحسب على الفترة التى تلت أحداث ١١ سبتمبر أو أيضا على فترة إدارة بوش الحالية وإنما جرى هذا النقاش خلال عقد التسعينات وفى اعقاب انتهاء الحرب الباردة واختفاء التهديد الذى كان يجمع التحالف الأمريكى الأوروبى، وبدا التفكر أن تكون أوروبا هى القطب الأخر الذى يوازن الولايات المتحدة، وبدا النقاش يدور حول

عناصر الاختلافات الكامنة والجديدة سواء حول قضايا أمنية ودفاعية وسياسية أو الاقتصاد أو التجارة. فقد تركز النقاش حول مستقبل حلف شمال الأطلنطى وظهر من يقول ان أى تحالف لا يستطيع أن يدوم بعد أنقضاء التهديد الذى فرضه، وعلى الرغم من الولايات المتحدة قد عملت على تجاوز هذه الحقيقة بالعمل على إعادة أحياء الحلف وخلق مهام جديدة له وتوسيع نطاق الحلف وعضويته كى يضم بلدان اوروبا الشرقية بل وصاغت استراتيجية جديدة له وتوسيع نطاق الحلف وعضويته كى يضم بلدان أوروبا الشرقية بل وصاغت استراتيجية جديدة للحلف تخرجه عن طابعه الدفاعى الأول وتعطى له الحق فى التدخل فى مناطق خارج نطاقه الأقليمى، وعلى الرغم من هذا فإن خبراء استراتيجين بدأوا يشككون فى إمكان أن يصمد الحلف امام صراعات المصالح التى بدأت تطفو بوضوح خلال الحقبة التى أعقبت اختفاء الاتحاد السوفيتى.

كذلك تبلورت خلال حقبة التسعينات خلافات على المستوى الأمنى والعسكرى وحول قضيتين الأولى: أتجاه دول الاتحاد لبناء قدرتها الدفاعية الذاتية، والثانية هى المشروع الأمريكى لبناء نظام قومى للدفاع ضد الصواريخ NMD حيث كان الصراع فى كوسوفو قد كشفت بشكل مهين عن اعتماد أوروبا العسكرى على الولايات المتحدة والذى كان صدمة للولايات المتحدة ذاتها حيث طالبت الأوروبيين أن يزيدوا من ميزانياتهم العسكرية ومن تحملهم للعبء العسكرى بل إن أشارت مسيئة تجاه الأوروبيين قد صدرت من الكونجرس الأمريكى فى هذا الشأن، وقد جاء رد الفعل الأوروبى غير متوقع وبمشروع يعطى للاتحاد الأوروبى قدرة عسكرية بحجم ٦٠.٠٠٠ رجل وبدعم بحرى وجوى قادر على العمل المستقل تحت قيادة الاتحاد الأوروبى، وقد جاء رد الفعل الأمريكى على هذا المشروع الطموح حذرا وناقدا من حيث أنه يمكن أن يكون مصدر انقسام فى الناتو وكان هذا الموقف من مشروع القوة الأوروبية ذو دلالة على حقيقة الموقف الأمريكية من العملية الأوروبية لاستكمال بناء وحدتها التى تشمل إلى جانب الوحدة الاقتصادية والسياسة الخارجية والدفاعية كما أنه يخفى مخاوف الولايات

المتحدة من أن أوروبا الموحدة والقوية ستكون أقل أذعانا للسياسات الأمريكية سواء داخل حلف الأطلنطى أو خارجه.

وعلى المستوى السياسى، بدا المحللون يرصدون عناصر الاختلاف فى الرؤية والمصالح بين الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين وكان الصراع فى البوسنة شاهدا على ذلك، كما رفضت معظم الدول الأوروبية سياسة الاحتواء المزدوج لكل من إيران والعراق حيث قاوم الأوروبيين سياسة العقوبات الاقتصادية على إيران واختلفوا مع واشنطن حول أسلوب التعامل مع كوبا كما كان للأوربيين وجهات نظرهم المختلفة حول قضايا عملية السلام فى الشرق الأوسط، وحول هذه القضية الشائكة والمعقدة اشتكى الأوروبيون من عدم حساسية الولايات المتحدة للاعتبارات والمصالح الأوروبية فى هذه المنطقة ولعوامل القرب الجغرافى لشمال أفريقيا والشرق الأوسط لأوروبا، والحقيقة أن أوروبا تشارك فى حوض البحر المتوسط مع دول عربية ومسلمة لجنوب وشرق المتوسط، وإن ثمة قرابة ٢٠ مليون مسلم يعيشون فى الدول الأوروبية وحيث يكون المسلمون ١٠٪ من سكان فرنسا الأمر الذى يجعل فرنسا بوجه خاص معرض للحسابات العربية والإسلامية؟ وفى قضايا دولية وقفت الولايات المتحدة وحدها تقريبا فى مؤتمرات مثل الحظر العالمى على الالغام الأرضية كما كانت الوحيدة فى الناتو التى صوتت ضد إنشاء المحكمة الدولية لمحاكمة المتهمين بخرق حقوق الإنسان كما أصبحت اجتماعات مجموعة السبع فى معظمها تنتهى دائما دون توافق الإراء.

وفى النقاش الذى دار حول عناصر الخلاف الأمريكى الأوروبى كان المستوى الاقتصادى والتجارى والتكنولوجى أكثر الجهات خطورة ولإمكانيات الخلاف وربما الصراع بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين بعد نهاية الحرب الباردة وقد ضاعف من ذلك اتجاه الاقتصاد إلى العالمية وحرية الأسواق مما جعل عددا من الخبراء الاقتصاديون يتوقعون أن كلا الطرفين يتحركون نحو صراع لا مصالحة فيه حول مصالح اقتصادية وصناعية واعتبروا أنه فى بيئة العولمة يتجه التطور الطبيعى

إلى التنافس الصناعى وخاصة فى الصناعات الاستراتيجية عالية التكنولوجيا التى يعتبرها الجانبان جوهرية للسيادة الإحادية والأمن القومى وهو ما لوحظ فى الاندماجات الصناعية التى بدأت بالفعل تلقى الصراعات الاستراتيجية الأوروبية ضربة قاضية فى أول يوليو ١٩٩٧ بعد اندماج شركتى بوينج وماكدونالد دوجلاس الأمريكيتن العملاقتين فى مجال صناعة الطائرات، وقد ضاعف من هذه المخاوف الأوروبية أن هذا الاندماج الذى ستكون مبيعاته السنوية ٤٨ مليار دولار يأتى بعد عام واحد من إنشاء مجموعة بلا تهويد مارتن الأمر الذى سيتيح لها ومعها مجموعة لورال السيطرة التامة على سوق الصناعات العسكرية وبالصورة التى لا تترك للأوروبيين إلا الفتات. وواضح أن هذا كان وراء موافقة فرنسا وبريطانيا وبمشاركة من ألمانيا فى مؤتمر ١٩٩٧ على إعادة هيكلة صناعاتهم الدفاعية لمواجهة المنافسة الاقتصادية مع شركات أمريكية العملاقة وتوقيع ٦ دول أوروبية فى يوليو ٢٠٠٠ على اتفاق نوايا ينص على إزالة كل العوائق أمام تسريع اندماج الصناعات العسكرية الدفاعية ومجاله ودلالته، أن يختار وزراء دفاع بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا والسويد توقيع خطاب النوايا هذا فى معرض "فرنيرو = الجوى ـ ٢٠٠" وحيث شكل الاتفاق إطارا عاما سياسيا وقانونيا للمجالات الست الرئيسية للتعاون المشترك الذى يستطيع أن يغير طريقه عالم الصناعات الدفاعية فى أوروبا ويعزز من المنافسة مع عمالقة الصناعات العسكرية الأمريكية. من ناحية أخرى فقد جاء ظهور العملة الأوروبية الموحدة ـ اليورو ـ مع بداية ١٩٩٩ بين ١٠ دول أوروبية يمثل تحديا آخر يواجه العلاقة الأطلنطية على الجبهة الاقتصادية، فمنذ ظهور اليورو اعتبره عدد من الخبراء ثورة عام ١٩٩٩باعتبار أنها تمثل عملة منافسة للدولار وصعود قوة أوروبية ضخمة على الساحة الدولية ومرحلة فاصلة فى علاقة الولايات المتحدة وأوروبا بل واعتبرت أكبر الأحداث أهمية من أجل التعاون الأوروبى منذ معاهدة ١٩٥٧ وأكثر الأحداث أهمية بالنسبة للولايات المتحدة منذ انهيار الشيوعية ذلك أنه من الآن فإن جدول الأعمال الاقتصادى لن يوضع بشكل تلقائى بواسطة الولايات المتحدة ومن خلال بنك الأحتياطى الفيدرالى لتقرير

معدلات سعر الفائدة العالمى حيث سيمتلك البنك المركزى الأوروبى، وفقا لاحصاءات منظمة التعاون الاقتصادى الأوروبى ١.١ تريليون دولار مقابل ٧.٨ تريليون للولايات المتحدة ومن ثم فسوف يقرر سعر فائدته. وهكذا كان التوقع أن العملة الأورةبيو الموحدة خاصة بعد أن تعبر مرحلتها الانتقالية سوف تصبح تلقائيا منافسا للدولار باعتبارها عملة احتياطية دولية وكمؤشر للتجارة الدولية بل أن بعض الاقتصاديين قد تصوروا أن اليورو سيكون واحدا من أعظم عملتين فى السنوات القادمة وأنه سوف يأتى اليوم الذى سترجو فيه الولايات المتحدة الأوروبيين أن يدعموا عملتها.

إلى جانب هذه العوامل الأساسية التى رأى الباحثون أنها تحرك إمكانات الصراع الاقتصادى بين الولايات المتحدة والأوروبيين، هناك المشاحنات التى تفرض نفسها على لقاءات الجانبين مثل الاختلافات حول قيود أوروبا على اللحوم الأمريكية والواردات من المواد الأمريكية وهى القيود التى ردت عليها الولايات المتحدة بغرض رسوم بلغت ٣٠٠ بليون دولار على المنتجات الأوروبية.

ثانيا: أم وحدة فى القيم والمصالح؟

غير أنه فى مقابل هذا التيار الذى يركز على عوامل الاختلاف والتباين بين الولايات المتحدة وأوروبا ثمة تيار آخر يرى العلاقات بينهما فى ضوء عوامل الوحدة وما يجمعهما من قيم ومصالح مشتركة.

ويستند هذا التيار فى تقييمه إلى أن اتجاهات الجانبين المختلفة حول استخدام القوة التى تمنعهم من استخدام القوة معا كما حدث فى البلقان وافغانستان.

ومع التسليم بالخلافات التى تنشأ عن الاختلاف فى القوة فإن السؤال يظل عما إذا كان هذه الخلافات أساسية وبشكل تستطيع معه الولايات المتحدة أن تلفظ حلفائها الأوروبيين وتعتبرهم غير ذى أهمية وأن تستنتج أنها أما أنها لا تحتاجهم أو أنها تستطيع أن تحصل على حلفاء أفضل والإجابة المنطقية على هذا السؤال بالنفى، ذلك أنه رغم الخلاف الذى تطور خاصة بعد احداث ١١ سبتمبر فالحقيقة تظل

دائما أن المصالح والقيم الأساسية لم تتحول وظلت الديمقراطيات الأوروبية بالتأكيد أكثر التصاقا بالولايات المتحدة من أى منطقة فى العالم، رغم أن أساليبهم تختلف فى بعض الأحيان فإن الأوروبيين والإمريكيين يشتركون بشكل واسع فى الإمانى، الديمقراطية والليبرالية لمجتمعاهم وللعالم، فلديهم مصلحة مشتركة فى التجارة العالمية والاتصالات المفتوحة والطرق المتاحة لإمدادات الطاقة العالمية وفى منع انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل ومنع المآسى الإنسانية واحتواء المجموعة من الدول الصغيرة الخطرة التى لا تحترم حقوق الإنسان والمعادية للقيم والمصالح الأوروبية المشتركة.

كذلك يستند هذا التيار إلى ما يعكسه الرأى العام فى كل من الولايات المتحدة وأوروبا من تقارب أكثر من الاختلاف، فقد أظهرت استطلاعات الرأى العام شمولا فى سبتمبر ٢٠٠٠ للاتجاهات الأمريكية والأوروبية أن الرأى العام الأمريكى والأوروبى يظهر تشابها أكثر من اختلافا حول كيف يرى العالم بل أن الأمريكيين قد اظهروا عدم الراحة تجاه أسلوب الإدارة الإمريكية المنفرد حيث ايد ٦١٪ الأسلوب المتعدد الأطراف فى السياسة الخارجية ومشكلاتها، وقال ٦١٪ من الأمريكيين أن الولايات المتحدة يجب أن تغزو العراق فقط بعد موافقة الأمم المتحدة وضمان أمريكا لتأييد حلفائها وحول استخدام القوة، كان الأوربيين على الأقل من ناحية المبدأ مستعدون مثل الأمريكين لاستخدام القوة لإعلاء شأن القانون الدولى ومساعدة السكان الذين تضر بهم المجاعة، وتحرير الرهائن أو تدمير معسكرات الإرهابين، كذلك اظهرت استطلاعات أخرى للرأى تشابها فى الاتجاهات الأمريكية والأوروبية أكثر مما توحى به الخلافات بين القادة الأوروبيين وإدارة بوش ، فقد تظهر أن أغلبية الأمريكيين تقف فى صف قضايا مثل التغير المناخى وانضمام أمريكا إلى معاهد كيوتو والمحكمة الجنائية الدولية مختلفة فى الرأى فى هذا مع أسلوب إدارة بوش، كما يؤيد معظم الأمريكيين التصديق على معاهدة الحظر الشامل للأسلحة. وهكذا فإنه رغم الاختلافات الأمريكية الأوروبية الرسمية حول هذه القضايا فإن اتجاهات الرأى العام حول هذه القضايا وغيرها لا تظهر أى دليل على مجتمعان "يتعايشان فى عالمين مختلفين" كما يقول كاجان.

ويناقش هذا التيار ما يقوله انصار التيار الأول من أنه حين يجد الجد أى حين يجب التهديد بالقوة أو استخدامها، فإنه من الصعب الاعتماد على الأوروبيين، فإنه إذا كانت الاتجاهات نحو القوة بالتأكيد تختلف بين الولايات المتحدة وأوروبا، وأن الأوروبيين لأسباب كثيرة أكثر ميلا لاستخدام الأسلوب الدبلوماسى، إلا أن سجل التسعينات والسنوات الأولى من عام ٢٠٠٠ لا يتمشى مع الصورة التى رسمت لأوروبا والتى تصورها على أنها حالمة لا أمل فيها ومسالمة بشكل ليس أمام الأمريكيين من محبذى استخدام القوة من خيار إلا البحث عن حلفاء أخرين أو التصرف بمفردهم. ففى حالات مثل حرب الخليج ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ كان الأوروبيين مترددين لدخول الحرب شأنه فى ذلك شأن ٤٧ سيناتور أمريكى بعض القادة العسكريين الأمريكيين ولكنهم فى النهاية أيدوا العملية فى الأمم والمتحدة وقدموا مئات الألوف من القوات وساهموا ببلايين الدولارات فى الجهد الأمريكى لطرد العراق من الكويت، وقد تكرر نفس المشهد فى البلقان حين احتاج الأمر لسنوات لكى تتغلب الولايات المتحدة على ترددها للتصرف العسكرى، وفى بعض الوقت فى البوسنة وكوسوفو كانت بريطانيا اكثر استعدادا من الولايات المتحدة للتهديد باستخدام القوة أو المخاطرة بنشر قوات على الأرض وبعد ذلك اشتركت أوروبا والولايات المتحدة بشكل فعال للقيام بمهام الناتو العسكرية وحيث قامت القوات العسكرية الأوروبية بمئات الطلعات وقدمت قواعد وتأييدا لوجسيتيكيا ولعبت أدوار حربية ثم فى عمليات حفظ السلام. وحتى فى أزمة الحرب على العراق التى تبدو وكأنه جسدت الاختلافات الأمريكية الأوروبية، فإن التيار الذى يقلل من خطورة هذه الاختلافات، يشير إلى الخطاب المفتوح الذى ايدت فيه ٨ دول حلف الناتو هى جمهورية التشيك والدانمارك والمجر وإيطاليا وبولندا والبرتغال واسبانيا والملكة المتحدة سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق فى خطاب لاحق انضمنت إليهم عشر دول أخرى من أوروبا الشرقية هى البانيا وبلغاريا وكرواتيا واستوينا ولاتفيا وليتوافيا ومقدونيا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا، ونلاحظ أن منهم من الدول المتقدمة لعضوية الاتحاد الأوروبى الأمر الذى جعل وزير الدفاع

الأمريكى رامسفيلد يصف هذه الدول "بأوروبا الجديدة" تمييزا لها عن أوروبا التقليدية المتمثلة فى ألمانيا وفرنسا ومما يعنى فى النهاية أننا لسنا فقط إزاء خلاف أمريكى أوروبى بل إيضا خلاف أوروبى أوروبى.

والدرس الذى يستخلصه هذا التيار من هذه الوقائع جميعا هو أن أوروبا ليست غير مستعدة لاستخدام القوة أو ليس ليها ما تساهم به ولكن الأمر يتوقف على مدى ما تظهره الولايات المتحدة من القيادة وبشكل تصبح قادر على جذب الحلفاء معها حتى للحرب. وواضح أن هذا التصور يقف وراء مواقف إدارة بوش وتصميمها على إبداء التصميم وفعل ما تراه مناسبا وصحيحا حتى لو بدت أنها تقف منفردة، وهذا ما تعكسه استراتيجية الأمن القومى الى أعلنت فى سبتمبر ٢٠٠٢ والتى ارتكزت على أن الولايات المتحدة هى التى تقرر ما هو صحيح وأن تستخدم قوتها غير المسبوقة لتحقيق أهدافها.

وردا على التيار الذى يبرز الخلافات والنزاعات الاقتصادية والتجارية بين الولايات المتحدة وأوروبا وكذلك للضعف الذى ألم بحلف الأطلنطى بعد الحرب الباردة، يقدم التيار المعارض صورة إيجابية للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجانبين وكذلك لعناصر التجديد التى جدت على حلف الاطلنطى، فاقتصاديا وبناء على الاحصاءات التى نشرتها وزارة التجارة الأمريكية وصلت الصادرات الأمريكية لأوروبا عام ٢٠٠١ ، ١٥٥.٧٨٨ بليون دولار بما يمثل ٢٢٪ من حجم الصادرات الأمريكية بينما تلقت وزارتها من أوروبا ٢١٩.٤٩٢ بليون دولار بما يمثل ٢٠٪ من حجم الواردات، وفى عام ١٩٩٩ بلغ الاستثمار الأمريكى المباشر فى أوروبا ٥٨.٨ بليون دولار بما يمثل ٥١٪ من حجم استثماراتها الكلية وبلغت الاستثمارات الأوروبية فى أمريكا ٦٨٥.٨بليون بما يمثل ٦٠٪ من حجم الاستثمارات الأجنبية فى أمريكا كما خلقت تجارتهما الثنائية ٦٠٠ مليون وظيفة فى كل من أمريكا وأوروبا.

أما على المستوى الأمنى، وبدلا من تفكك الناتو بعد الحرب الباردة كما حدث لحلف وارسو، فقد توسع الناتو بشكل مستمر وتتبنى الولايات المتحدة وأوروبا

متوقفا فى الأساس فيما يتعلق باستراتيجية الناتو الجديدة وتوسيع وظيفته الدفاعية، ففى إبريل ١٩٩٩ وافقت قمة الناتو على مفهوم جديد لاستراتيجية التحالف حيث اصبح من الممكن أن يتصرف الناتو بدون تفويض من مجلس الأمن وإن عليه أن يستجيب للصراعات فى المناطق المحيطة به، وقد تكون هناك خلافات حول هذا المفهوم ولكنهم فى النهاية قبلوا تطور الناتو من "تحالف دفاعى جماعى" إلى "تحالف لحماية القيم الديمقراطية" . وقد جاء ١١ سبتمبر لكى يجعل الولايات المتحدة وأوروبا تدركان أنهما يجب أن تشتركان فى التعامل ليس فقط مع التحديات الأمنية التقليدية ولكن أيضا مع تهديدات الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والقوى الدينية المتطرفة والجريمة عبر الحدود، كما سوف يقدمان فى السنوات العشر القادمة لروسيا ٢٠ بليون دولار لمساعدتها على معالجة أسلحتها النووية المتقادمة وفضلاتها وكذلك اسلحتها الكيماوية والبيلوجية، وفى هذا سوف تشارك أمريكا بـ ١٠ بليون دولار بينما سوف تشارك ٤ دول أوروبية وكندا واليابان بالباقى.

من هذا التحليل لجوانب العلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية من جانب الأطلنطى يستخلص هذا التيار الذى يركز على عناصر الوحدة والاتفاق أنه رغم بعض الخلافات الحادة والتناقضات المعقدة حول قضايا أمنية وسياسية وتجارية فإن هذه التناقضات التى تتحول إلى صراعات أو مواجهات، وباعتبار أن هذه الخلافات تحت سيطرة فإنها لن تؤدى على ما يقول به البعض إلى تصدع علاقات التحالف، ولا يقتصر هذا التحليل على المدى الزمنى الراهن أو الأجل بل يمتد إلى المدى البعيد، وما يمكن أن يحمله المستقبل من تحولات وما سيبدو عليه العالم بعد ثلاثين عاما، فغند هذا ـ فإن عالم ما بعد ثلاثين عاما قد تأخذ شكلين مختلفين جذريا، الاحتمال الأول هو أنه حول هذا التاريخ فإن كلا من الولايات المتحدة سوف تواجه المتاعب نفسها مع جزء أو أخر من العالم، وأن هذه المتاعب سوف تؤثر فيهم بإشكال ودرجات مختلفة خاصة أنه فى القرن الواحد والعشرين سوف تتدفق التجارة والسفر والمعلومات بحرية أكثر وتصل الصواريخ إلى مسافات أبعد وأبعد بحيث أن ما يقلق الولايات المتحدة سوف يقلق الأوروبيين حتما، وفى تقدير

أصحاب هذا النظر أن المصادر التى يمكن أن تأتى منها المتاعب هى بالترتيب روسيا إذا ما بعثت من جديد ولكن بشكل عصابى Neurotic حيث يسيطر على قادتها أن الطريق الوحيد هو اتباع سياسة خارجية متطرفة، أما المصدر الثانى للمتاعب فهو تزايد عدد الدول الصغيرة التى تجمع بين امتلاك أسلحة نووية وبيلوجية ويتحكم فيها رجال لا يملكون الرشد الكافى لاستخدامها، والمصدر الثالث هو الصين، فإذا ما تحققت هذه المتاعب مجتمعة أو أيا منها فإن أمريكا وأوروبا سوف يشتركان فى نفس القلق وتجمعهما الأهداف نفسها. غير أن عدم تحقق المتاعب أمر وارد، فقد تختار الصين التركيز على أوضاعها الداخلية وعمليات التنمية فيها وتركز على أن تكون أكثر غنى، وقد تظل روسيا حريصة على العلاقات التعاونية وقد يتم حصر انتشار أسلحة الدمار الشامل والتحكم فيها، فى هذه الحالة سوف تظل الولايات المتحدة القوة الأعظم الوحيدة وتطفو منها وبين أوروبا خلافات حول التجارة والهوية الثقافية أو أسلوب إدارة المجتمعات، غير أن هذه الخلافات ستظل فى نطاق الظلال Nuance مقارنة بما يجمع أمريكا وأوروبا معا فكلتاهما لها جذورها فى العملية التاريخية التى بدأت فى عصر النهضة وعبر حركة الإصلاح وعصر التنوير وكلتاهما تعتقد مع اختلافات ضئيلة فى الديمقراطية السياسية والاقتصادية، وحتى حين يختلفان بشكل حاد بينهما، فإن الفجوة بينهما تظل ضئيلة مقارنة بالفجوة الايدلوجية التى فصلت الاتحاد السوفيتى عن الغرب، وعدم الفهم الحارة الذى مازال يفرق المتطرفين الإسلاميين عن العالم الحديث والقومية المتطرفة التى قد تؤدى بروسيا والصين إلى صدام مع الديمقراطيات، وإضافة إلى هذه الخبرة القديمة فإن بعض الخبراء يذهبون إلى أن هذه الخبرة من التاريخ والأفكار التى ربطت بين الجانبين قد تدعمت بقوة نتيجة لخبرة الأعوام الخمسين الأخيرة، وبديل أصحاب هذه الرؤية بما ذكرته شخصية سياسية فرنسية هى جيسكار ديستان من أن نسيج الثقافة الأمريكية الأوروبية تختلفان ولكنهما ليسا متعاديان، فالأوربيون بالنظر إلى تاريخهم يؤكدون على السلام والشرعية والقدرة على الحلول الوسط، وبالسنبة للأوروبيين فأن القضية هى كيف يساهمون فى نهج

السلام ولكن هذا لا يعنى أنهم متخاذلين ولا يعنى أن يكونوا فى مواجهة مع الولايات المتحدة وحيث يمكنهما العمل سويا ولكن ليس ضروريا أن يتفقا فى كل الأوقات ولكن فى القضايا الأساسية مثل الديمقراطية والسوق الحرة فإن قيمهم بالتأكيد مشتركة.

الخلاصة:

بعد أن استعرضنا هاتين المدرستين فى النظر إلى واقع ومستقبل العلاقات الأمريكية الأوروبية، وحيث ركزت الأولى على أوجه الخلاف والتباعد واعتبرت انهما يعيشان فى عالمين مختلفين وأن علاقتهما فى سبيلها إلى مزيد من الاغتراب، بينما أكدت الثانية على عوامل الوحدة فى القيم والمصالح المشتركة وعلى أنه ليس هناك منطقتين فى العالم لديهم ما يجمعهم وما يمكن أن يفقدوه معا إذا ما فشلا فى الوقوف معا فى جهد لدعم القيم والمصالح المشتركة، نقول أنه يجب أن نتساءل عن ماذا تعنى امكانيات الخلاف أو الوحدة بين الولايات المتحدة وأوروبا بالنسبة للعالم العربى ومنطقة الشرق الأوسط؟ بداءة من المتفق عليه أن البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم بوجه عام وبلدان المنطقة العربية بوجه خاص يهمها أن تعيش فى عالم متعدد الأقطاب لا تتحكم فيه قوة وحيدة تفرض اختباراتها ورؤيتها خاصة إذا كانت هذه القوة لها تحيزاتها تجاه صراع مثل الصراع العربى الأسرائيلى كما أن لها مخططاتها الأوسع فى المنطقة التى لا تتفق بالضرورة مع مصال وخصائص بلدان وشعوب هذه المنطقة، لذلك يصبح المسعى الأوروبى كى يكون له قوته وقدراته المستقلة التى توازن بها القوة والهيمنة الأمريكية أمرا يهم الدول العربية ويتعين العمل على تشجيعه لا من أجل خلق نظام قطبى له صفة وخصائص الصراع مثل ذلك الذى كان فى مرحلة الحرب الباردة، وإنما نظام تتعدد فيه المراكز ويحول دون انفراد قوة وحيدة بالقوة والقرار الدولى وتتيح للدول الصغيرة والمتوسطة حرية الحركة وتعدد الاختيارات. ويقف الصراع العربى الإسرائيلى والجهود الدولية لتوفير حل سياسى له شاهدا على تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالساحة الدولية خلال عقد

التسعينات وبالتالى كان احتكارها لجهود الحل السلمى فى المنطقة من الثغرات الخطيرة فى هذه الجهود بالنظر إلى التحيز الأمريكى المعروف لإسرائيل، غير أن إدراك أوروبا لهذا مع سعيها لتأكيد نفسها ومواقفها على المسرح الدولى وبناء قدراتها الذاتية بدا الدور الأوروبى لتنشيط عملية السلام فى الشرق الأوسط، الأمر الذى افرز صيغة "الرباعية" والتى كانت تهدف لتوسيع قاعدة المشاركة الدولية فى عملية السلام فى الشرق الأوسط وهو ما انتج "خارطة الطريق" باعتبارها إلية للعمل من أجل تحقيق دولة فلسطينية مستقلة.

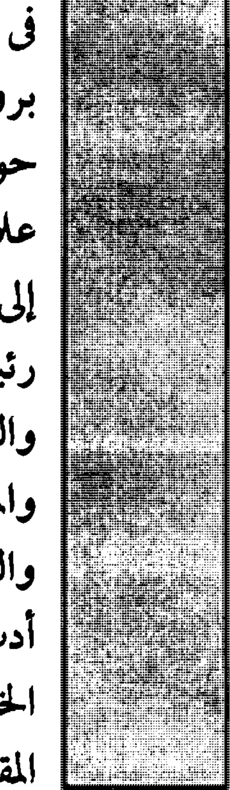
وتدرك اسرائيل وتتابع التفاعلات التى تجرى فى العلاقات الأوروبية الأمريكية ومغزاها بالنسبة لها بمعنى أن الانصياع الأوروبى للولايات المتحدة سوف يمنعها من معارضة السياسات الأمريكية المؤيدة لإسرائيل فى الشرق الأوسط. وفى هذا كتب محلل إسرائيلى يقول "أن تأثر إسرائيل بنتائج الشقاق بين جانى الأطلنطى بالغ العمق، ففى حال تقليص الفجوة بين طرفى الأطلنطى خاصة بعد انتصار الأمريكيين فى العراق فإن هيمنة الولايات المتحدة عالميا سوف تزداد قوة وسوف تتصرف بالشكل إلى يستكمل السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ولا تقف عائقا لها".

ولكن كيف يساهم العالم العربى فى خلق بيئة ونظام دولى تعدد فيه المراكز والأقطاب بشكل يتفق مع مصالحهم؟ أن تحليل معادلات القوة الراهنة بين الولايات المتحدة وغيرها من القوى الدولية الرئيسية يوحى بأن الوضع المتفوق للولايات المتحدة وتربعها على قمة النظام الدولى سوف يستمر ربما لحقب قادمة بحكم ما تمتلكه من عناصر القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية بشكل لا يتحقق مجتمعا لقوة أخرى مثل الاتحاد الأوروبى. وعلى هذا يصبح المنفذ القائم لتحقيق واقع دولى تعدد فيه الاقطاب وتتوازن فيه المصالح هو دعم واصلاح الأمم المتحدة وجهازها الرئيسى وهو مجلس الأمن وإعادة تشكيله بحيث يضم القوى والمجموعات الدولية والأقليمية ويصبح جهازا فعالا يقرر فى قضايا الأمن الدولة

وفقا لمبادئ الميثاق والقانون الدولى وليس وفقا لإرادة منفردة. وهذا هو المجال الذى تستطيع الدول العربية أن تساهم وتؤيد فيه القوى الدولية والإقليمية التى يهمها قيام أمم متحدة ومجلس أمن قوى يعكس الإرادة الدولية مجتمعة، وأن تحرك مبادرات سابقة فى هذا الاتجاه مثل دعوة رؤساء الدول خلال اجتمعاهم الاستثنائى فى يناير ١٩٩٢ ومطالبتهم الأمين العام لوضع تقرير يتضمن توصياته ومقترحاته لدعم وتقوية دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وهى التوصية التى وضع على أساسها الأمين العام ما بعد "أجندة السلام" وكذلك ما أقره قادة رؤساء الدول فى سبتمبر ٢٠٠٠ ومستهل الألفية الثالثة بشأن تصحيح مسار النظام الدولى. وعلى مستوى أخر فإن المساهمة العربية فى خلق نظام دولى متعدد الأقطاب يمكن أن تتحقق من خلال دعم المنظمات الأقليمية وبشكل خاص منظمتهم ـ الجامعة العربية ـ ذلك أنه بناء نظام عربى أقليمى قوى ومتماسك يعنى مناعة المنطقة ضد تدخلات واستدعاءات القوى الأجنبية، ومن هنا فإن الأوراق والمشروعات والمبادرات العربية المقدمة لتفعيل عمل الجامعة العربية إذا ما اخذت بجدية أنها تصب فى نهاية الأمر فى صالح النظام الدولى الذى تتعدد فهى وتتوازن الإرادات والمصالح الدولية.

أمريكا وأوروبا:

هل تتغلب عوامل الوحدة أم الاختلاف؟



ناقشنا حال علاقات التحالف الأمريكى ـ الأوروبى منذ اختفاء الاتحاد السوفيتى، والذى كان وجوده وما يمثله أحد العوامل الرئيسية فى بناء واستمرار ونجاح هذا التحالف، وما تعرض له نتيجة لذلك من بروز عوامل الخلاف سياسيا فى صورة تباين وجهات النظر والمواقف حول عدد من القضايا الأقليمية والدولية، واقتصاديا، حيث وصلت علاقاتها ـ كما وصفها أخيرا أحد وزراء الخزانة الأمريكيين السابقين ـ إلى حافة الصراع، وعسكريا حيث اختلف الجانبان حول قضيتين رئيسيتين هما: المشروع الأمريكى لبناء نظام للدفاع ضد الصواريخ، والذى اعتبره الأوروبيون أنه يهدد التوازن الاستراتيجى العالمى، والمشروع الأوروبى لبناء قوة للتدخل السريع تحت قيادة أوروبية، والذى اعتبره الأمريكيون أنه يمكن أن يقوض تحالف الأطلنطى. وقد أدت هذه الخلافات بعدد من الخبراء والمحللين إلى تصور أن مثل هذه الخلافات، المدفوعة بالمصلحة لا بالرغبة، سوف تؤدى عبر الحقبتين المقبلتين إلى منافسة عميقة بين جانبى الأطلنطى وربما ضد إرادة طرفيه.

غير أنه مقابل هذا الرأى ثمة تيار آخر يعتقد أن ما يوحد ويجمع بين جانبى الأطلنطى أكثر وأشمل مما يفرقهما، وهو التصور الذى نفصله فى هذا المقال، ويقوم اصحاب هذا التيار مستقبل العلاقات الأطلنطية على مستويين، الأول هو المستوى الراهن الذى يمثل واقع وإمكانات هذه العلاقات، وهم ينطلقون فى هذا من أنه فى الوقت الذى تبدو فيه الخلافات فإن العلاقة بين جانبى الأطلنطى لم تكن فى يوم ما أقوى مما هى اليوم، فيوميا يتحرك بينهما بليون دولار فى صورة سلع واستثمارات وبشكل يجعل كلا منهما أهم سوق بالنسبة للآخر، وفى الوقت الذى تبدو فيه فرنسا أكثر الأصوات معارضة سياسيا وثقافيا للولايات المتحدة، فأن أكبر موفر للوظائف بعد الحكومة الفرنسية هى الـ ١٢٥٠ شركة أمريكية التى تعمل فى فرنسا، وفى ألمانيا فإن أكثر الأفلام شيوعا وانتشارا هى أفلام هوليوود، كما أن ثمة تداخلا عضويا بين كبرى الشركات الأمريكية والألمانية، وشأنها شأن زميلاتها الأوروبيات، فإن مديرى الشركات الألمانية يفضلون التحدث بالإنجليزية، وهكذا، فى تصور أصحاب هذا التيار، فأن نسيج الرابطة الاقتصادية والثقافية عبر الأطلنطى هو من الاتساع بشكل يجعل من الصعب تصور كيف يمكن للعلاقات السياسية أن تضعف أو تتعدى نقطة الخطر"، وتصورا لأخطار مثل هذا الاحتمال فإن السياسيين على جانبى الأطلنطى بدأوا يعملون لدعم التحالف، فبعد انتخاب الرئيس الأمريكى الجديد، عام ٢٠٠٠ زارت سلسلة من وزراء الخارجية الأوروبيين واشنطن كى يؤكدوا علاقاتهم به، وكان تونى بلير أول رئيس وزراء أوروبى اهتماما بالعلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة وبريطانيا ودورها كصديق قوى لواشنطن (وهو ما أكده القصف المشترك للعراق)، وكجسر بين امريكا وأوروبا، وحول أكثر المشكلات حساسية بن الجانبين وهو مشروع درع الصواريخ الأمريكى، تتالت الإشارات من بريطانيا تلاها ألمانيا وفرنسا حول إمكان الحوار والتفاهم بين الجانبين، وبدأ الجانب الأوروبى يتقبل من حيث المبدأ المنطق الأمريكى فى المشروع، وقابل بوش هذا بالإعراب عن أن أمريكا تساند مشروع قوة التدخل السريع الأوروبية واعتبار أنها متفقة مع أهداف الناتو.

أما المستوى الآخر الذى يقوم على أساسه أصحاب هذا التيار مستقبل العلاقات الأمريكية - الأوروبية فهو اعتبار أن الولايات المتحدة هى القوة الأعظم الوحيدة، وتطفو بينها وبين أوروبا خلافات حول التجارة، وحول الهوية الثقافية أو أسلوب إدارة المجتمعات، غير أن هذه الخلافات تظل فى نطاق الظلال Nuance مقارنة بما يجمع أمريكا وأوروبا معا، فكلتا هما لها جذورها فى العملية التاريخية التى بدأت فى عصر النهضة وعبر حركة الإصلاح وحركة التنوير، وكلتاهما تعتقد، مع اختلافات ضئيلة، فى الديمقراطية السياسية والاقتصادية، وحتى حين يختلفان بشكل حاد بينهما فإن الفجوة بينهما تظل ضئيلة - مقارنة بالهوة الأيديولوجية التى فصلت مثلا الاتحاد السوفيتى عن الغرب، وعدم الفهم الحضارى الذى مازال يفرق المتطرفين الإسلاميين عن العالم الحديث، والقومية المتطرفة التى قد تؤدى بروسيا والصين إلى الصدام مع الديمقراطيات، إضافة إلى العناصر التى تجمع بين أمريكا وأوروبا فإن بعض الخبراء يذهبون إلى أن هذه الخبرة القديمة والمشترك من التاريخ والأفكار التى ربطً بين الجانبين، قد تدعمت بقوة نتيجة لخبرة الأعوام الخمسين الأخيرة.

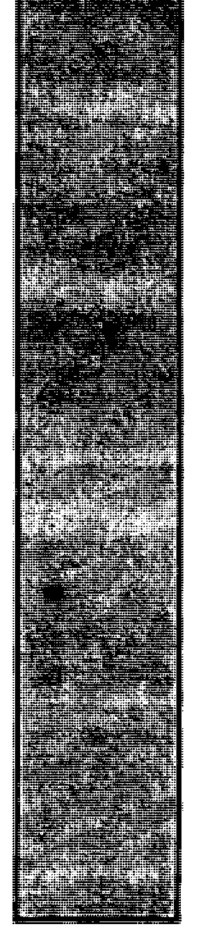
فى ضوء هذا يستخلص هذا التيار حول اتجاه العلاقات الأمريكية - الأوروبية عددا من الاستنتاجات حول مصير العوامل التى تفرقهما الآن، أولها أن ما يقف إلى جانب استمرار التحالف الأطلنطى أن كلا من الولايات المتحدة وأوربا قد تحتاج إلى مساعدة قواتهما المسلحة فى وقت ليس ببعيد، وتحت قيادة واحدة، ومن ثم لن تكون هناك حاجة لقيادتين، وهو ما سيكون له معانيه بالنسبة لما يتجادل حوله الأوروبيون لإنشاء هويتهم الدفاعية، وهو نفس ما ينطبق على نظام الدفاع الصاروخى الأمريكى، فقد يكون الأوروبيون على حق فى أنهم لا يريدون دفع روسيا والصين إلى توسيع ترسانتيهما من الصواريخ الهجومية، إلا أن الهدف الرئيسى من نظام الصواريخ إذا ما تحقق ليس الصين أو روسيا، وإنما القادة غير الراشدين لدول صغير تمتلك عددا من الصواريخ المزوده بأسلحة نووية وبيولوجية ذات تدمير شامل، إذا ماذا ما تزايد عدد هذه الدول وهؤلاء القادة فى السنوات المقبلة، فإن أوروبا قد ترغب فى مشاركة أمريكا فى أى نوع من الدفاع تقيمه ضدهم.

أما الاستنتاج الثانى الذى يستخلصه هذا التيار من رصده للأوضاع الجيوبوليتيكة المحتملة على المدى البعيد، الأمر الذى يعتمد على ما سيبدو عليه العالم بعد ثلاثين عاما من الآن، فعند هذا التيار فإن عالم ما بعد ثلاثين عاما قد يأخذ شكلين مختلفين جذريا، وكذلك أيضا التحالف الأطلنطى: الاحتمال الأول هو أنه حول هذا التاريخ فإن كلا من الولايات المتحد وأوروبا ستواجه المتاعب نفسها مع جزء أو آخر من العالم، وأن هذه المتاعب سوف تؤثر فيهم بأشكال ودرجات مختلفة خاصة، أن فى القرن الحادى والعشرين، ستتدفق التجارة والسفر والمعلومات بحرية أكثر، وتصل الصورايخ إلى مسافاتٍ أبعد وأبعد، فإن ما يقلق الولايات المتحدة سوف يقلق الأوروبيين حتما، وفى تقدير أصحاب هذا الرأى أن المصادر التى يمكن أن تأتى منها المتاعب هى بالترتيب:روسيا، إذا ما بُعثت من جديد، ولكن بشكل عصابى Neurotic وحيث يسيطر على قادتها أن الطريق الوحيد لتوحيد بلادهم هو اتباع سياسة خارجية متطرفة، أما المصدر الثانى للمتاعب فهو تزايد عدد الدول الصغيرة التى تجمع ما بين امتلاك أسلحة نووية وبيولوجية ويديرها ويتحكم فيها رجال لا يملكون الرشد الكافى لاستخدامها، والمصدر الثالث هو الصين. فذا تحقق واحدا من هذه المتاعب أو تحققت مجتمعة وكان لها ما يبررها، فإن أوروبا وأمريكا سوف يشتركان فى القلق نفسه وتجمعهما الأهداف نفسها. غير أن عدم تحقق هذه المتاعب وارد كذلك، فقد تختار الصين وتركز جهدا فى ان تكون اكثر غنى، وقد تظل روسيا حريصة على علاقاتها التعاونية، وقد يثمر التغلب على مصادر التوتر المختلفة وحصر انتشار الأسلحة ذات التدمير الشامل والتحكم فيها.

فى هذه الحالة سوف تظل الولايات المتحدة هى القوة الأولى عام٢٠٣٠، فهو أن تحالف الأطلنطى، أيا كانت التسمية التى سيحملها، سوف يحتاج لتحديد وتعريف جديد للأسباب التى يقوم من أجلها، فما لم يظهر نظام مشاكس فى روسيا فإن التحالف سوف يأخذ طابعا تعاونيا حقا يدافع فيه الأمريكيون والأوروبيون عن مصالحهم المشتركة فى أماكن خارج أوروبا، وهذا ما جعل كثيرين، مثل مادلين أولبرايت، يدعون إلى "ناتو عالمى" فإذا لم تتطور الأمور بشكل سيئ، وستقرت

الأوضاع فى البلقان، فإن حرب كوسوفا ستكون آخر حرب بين الأوروبيين لفترة طويلة مقبلة، ومن ثم سوف يفقد تحالف الأطلنطى الذى ينحصر هدفه فى حفظ سلام الأوروبيين سبب وجوده، ولكن إذا ما أدركت أوروبا أن مصالحها تتهدد بحدث يحدث خارج أوروبا، فإنها سوف تحتاج لمساعدة أمريكا، كذلك ستحتاج أمريكا لمساعدة أوروبا للتعامل مع المشكلة نفسها، وهذا تحديدا ما يبرر تحالفا أكثر توازنا للقرن الحادى والعشرين، وفى مثل هذا التحالف فإن الناتو سوف يتطور بشكل طبيعى وبطئ إلى شئ مختلف، فسوف يستخدم الناتو بصورة أقل كمظلة مؤسسيه للعمليات حول العالم (وهو الدور الذى لم يصمم له الناتو) ، وبصورة أكثر كمصدر تستطيع الدول الأعضاء أن تستمد منه المعدات، والتدريب والخبرة للعمل معا، وبمثل هذا النوع من الدعم، وكما حدث فى حرب الخليج، فإن تحالفات تقوم لغرض خاص AD HOC سوف تظهر كضرورة تتولى أوروبا فى بعضها القيادة وتتولى أمريكا فى البعض الآخر. وخلال هذا فإن المصالح السياسية والاستراتيجية الخاصة سوف تدعمها المصالح المشتركة التى حركت التحالف منذ إنشائه.

أمريكا وأوروبا:
لغة جديدة ومواقف ثابتة



ربما كان غلاف مجلة الإيكونوميست البريطانية (٩ ـ ١٥ يونيو ٢٠٠١) من أكثر التعليقات بلاغة فى التعبير عن حالة العلاقات الأمريكية ـ الأوروبية عشية اجتماعات قمة الأطلنطى والقمة الأمريكية ـ الأوروبية وزيارات الرئيس الأمريكى لعدد من العواصم الأوروبية (١١ ـ ١٦ يونيو)، فقد ربطت المجلة بين رحلة الرئيس الأمريكى الأوروبية وبين هبوط أنسان إلى القمر دلالة على البعد والاستكشاف وربما المخاطر.

والواقع أن هذه المرحلة مهما صاحبها من لقاءات أمريكية أوروبية تمثل أول لقاء بين الرئيس الأمريكى وحلفائه الأوروبيين قد حدث وسط شعور قوى بالغيوم التى تحيط بعلاقات الحلفاء ووسط تزايد الشكوك والمخاوف حول مصير علاقاتهم وتباعد مصالحهم واهتمامهاتهم وأولوياتهم. وكما أوضحنا من قبل فإن ما تتعرض له العلاقات الأمريكية ـ الأوروبية ليس وليد اليوم وإنما يتطور منذ نهاية الحرب البـاردة واختفاء الاتحاد السـوفيتى الذى كان يمثل العامل الرئيسى فى

بناء وتماسك تحالف الأطلنطى ومؤسساته، وباختفاء هذا العامل بدأت تطفو على السطح اختلافات على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية بل واختلافات فى "القيم" الأخلاقية بين شاطئ الأطلنطى (راجع الاختلافات حول عقوبة الإعدام، والأجهاض، والأغذية المعدلة وراثيا) وإذا كانت هذه الاختلافات قد ظهرت خلال ولايتى إدارة كلينتون (١٩٩٣ ـ ٢٠٠٠)، إلا أنها تأكدت وازدادت حدة منذ مجئ الإدارة الحالية، بل وخلال الحملة الانتخابية، فق جاءت عدد من البيانات ثم المواقف لكى توحى بسياسات الإدارة الجديدة الانفرادية. unilateralism، والتى تعنى عمليا "أمريكا أولا"، وبدون أن تأخذ فى الاعتبار وجهات نظر ومصالح الجانب الأوروبى. بدأ هذا منذ التصريحات حول سحب القوات الأمريكية من البلقان، وهو الاتجاه الذى ظل يتراوح، حتى الزيارة الأخيرة، ما بين التعاون مع أوروبا فى المنطقة وبين القول بأن الوقت قد حان لعودة الجنود الأمريكيين. بينما كانت إدارة كلينتون قد أبدت بعض الاعتبار لاعتراضات الأوروبيين على مشروع الدرع المضادة للصواريخ الباليستيتة، وكان ذلك من دوافع تأجيل اتخاذ قرار بشأنها، فأن إدارة بوش جاءت لكى تعلن تصميمها على المضى فى المشروع بل وتعلن أنها مستعدة للتضحية باتفاقية للصواريخ المضادة APM ، واعتبارها من مخلفات الحرب الباردة وأنها لم تعد ملائمة للبيئة الأمنية المتغيرة بعد الحرب الباردة، وفى الوقت الذى يعتبر الأوروبيون أن الاتفاقية تمثل أساس منظومة اتفاقات الحد من التسلح وأنها كانت أساسًا متوازنا استراتيجيا على مدى العقود الملاضية فضلا عما اعتبروه أن المشروع الأمريكى سوف يطلق سباقا للتسلح خاصة من جانب روسيا والصين. أما على المستوى السياسى فإن سلوك الإدارة الجديدة فى عدد من المناطق مثل الشرق الأوسط وشبه الجزيرة الكورية قد أثار مخاوف الأوروبيين حيث بدت الإدارة تباعد فيما بينها وبين الوضع المتفجر فى الشرق الأوسط، كما بدت سياستها تجاه كوريا الشمالية وكأنها تجهض تطورا إيجابيا كان قد حدث فى اتجاه التصالح بين الكوريتين فى أعقاب لقاء زعمائهما. وعلى المستوى الاقتصادى فرغم أن الحقبة الماضية قد شهدت تزايد مظاهر التنافس الاقتصادى والتجارى بين الجانبين، فقد

جاء قرار إدارة بوش الأخير للحد من واردات الصلب لكى يثير الأوروبيين وبعمق عناصر الخلاف وربما الصراع الاقتصادى.

وعلى مستوى القضايا الدولية جاء قرار إدارة بوش رفض بروتوكلات كيوتو حول التغير المناخى Global warming، على أساس أنه غير متوازن ويضر بالاقتصاد الأمريكى لكى يثير حنق الأوروبيين من "الأنانية الأمريكية" رغم مسئوليتها، وهى التى تمثل ٤٪ من سكان العالم، عن ٢٥٪ من الغازات التى تؤدى إلى رفع درجة حرارة العالم.

أما ردود الفعل الأوروبية تجاه هذه المواقف الأمريكية، فقد انعكست على مستوى الرأى العام فى تعليقات الصحافة الأوروبية التى اعتبرت" أن الوجه الأمريكى القبيح يطل من جديد" وتساءل بعضها عما إذا كانت الولايات المتحد قد تحولت إلى دولة مارقة. أما ردود الفعل الرسمية من جانب دول الاتحاد الأوروبى، فقد جاءت لكى تزيد من اهتمامها ودورها فى قضايا مثل الشرق الأوسط، كما أوفدت وفدا برئاسة رئيس وزراء السويد إلى كوريا الشمالية لمحاولة إنقاذ خطوات التصالح بين الكوريتين ، وعلى مستوى السياسة الدفاعية أعلن خافير سولانا أن ١١ دولة من دول الاتحاد سوف تزيد العام القادم من ميزانياتها العسكرية لمواجهة احتياجات قوة التدخل السريع الأوربية. وعلى المستوى الاقتصادى فردا على القرار الأمريكى الحد من واردات الصلب الأوروبية هدد الاتحاد الأوربى بفرض عقوبات على الولايات المتحدة تصل إلى ٤ بلايين دولار وهو ما اعتبره الممثل التجارى الأمريكى أنه إذا ما تحقق فسوف يكون "مثل إلقاء قنبلة نووية على النظام التجارى الدولى" أما التعبير الأوروبى الأخير عن عدم رضاهم عن السلوك الأمريكى فقد بدا فى إحباطهم لاحتفاظ أمريكا بمقعدها فى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

كانت هذه هى الأجواء التى أحاطت بعلاقات الولايات المتحدة بحلفائها الأوروبيين حين توجه الرئيس الأمريكى لزيارته الأوروبيين وعقد قمة مع رؤساء

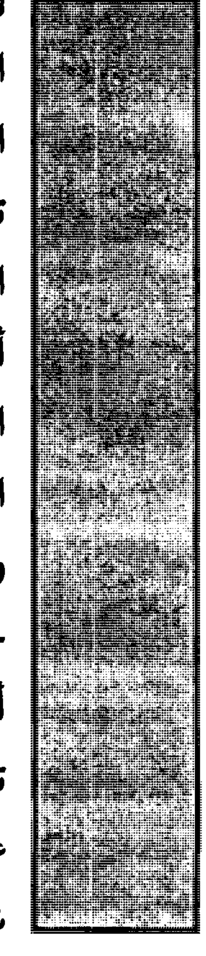
دول الاتحاد الأوربى وحلف الأطلنطى. وإدراكا لهذه الأجواء ورغبة فى تخفيف المخاوف الأوروبية من شخصه ومن توجهاته، فقد كتبت مستشارته للأمن الوقمى عشية الزيارة مقالا تعتبر فيه أن "أمريكا وأوروبا شركاء غدا وبعد غد" وتؤكد المصالح المشتركة التى تربطهما حيث تقدم الصادرات الأمريكية لأوروبا وظائف لـ ١.٣ مليون أمريكى، وأن التجارة فى السلع والخدمات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى تضاعفت تقريبا فى التسعينيات، وأشارت إلى العمل المشترك لتطوير إطار استراتيجى للتعامل مع الأخطار المشتركة. الإرهاب، حرب المعلومات، أسلحة الدمار الشامل، وبلهجة من "التواضع" انتهت إلى أن هذه الأجندة المهمة وإحدى الصفات المحددة لهذا العصر العالمى هو أنه ليس هناك أمة واحدة ـ حتى ولو كانت فائقة القوة ـ يمكن أن تحقق هذه الأهداف بمفردها. كذلك أطلقت الإدارة عشية وخلال اجتماع القمة الأمريكى الأوروبى والزيارة الأوروبية عددا من التنظيمات منها فتح الحوار مع روسيا بعد أن تجمد خلال الشهور الخمسة الأخيرة، واستئناف الحوار مع كوريا الشمالية، وإرسال رئيس المخابرات الأمريكية إلى الشرق الأوسط، والإعراب عن أن مشروع درع الصواريخ ليس مقصودا به فقط حماية الولايات المتحدة وإنما حلفاؤها كذلك، وأيضا التلميح إلى تقديم مشروع بديل لبروتوكولات كيوتو. وباختصار قدم الرئيس الأمريكى نفسه باعتباره الرئيس المنفتح، المستعد للحوار والتشاور والاستماع إلى وجهات النظر الأوروبية، وهو الأسلوب الذى انعكس من ردود فعل وبيانات عدد من الزعماء الأوروبيين خاصة المستشار الألمانى ورئيس وزراء بريطانيا، وجعل المفوض الأوروبى للشئون الخارجي كريس باتن يكتب عقب القمة يقول إنه "بعد الاجتماعات نحن نتعامل مع إدارة عالمية فى نظرتها، منفتحة للحوار، ومستعدة لتطوير، وليس التخلى، عن علاقة أمريكا بأوروبا ..".

ولكن هل يعنى هذا أن الخلافات الأساسية بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى، خاصة حول موضوعى الدرع الصاروخية وبروتوكول كيوتو، قد انتهت؟ إن نتائج القمة الأمريكية الأوروبية لا توحى بذلك، ذلك أن الولايات

المتحدة قد احتفظت بمواقفها الأساسية، وأوضح بوش بجلاء أنه لا شئ مما يمكن أن يقوله الأوروبيون سوف يغير من آرائه خاصة حول هاتين القضيتين، بل إن دولا أوروبية مثل أسبانيا، وبريطانيا وإيطاليا وبولندا والتشيك، أصبحوا أكثر تفهما للمنطق الأمريكى حول درع الصواريخ، أما السياسة الأمريكية حول علاقة الناتو بالاتحاد الأوروبى فقد مزجت بينهما. فى مفهوم وكيان واحد على أساس من الزعامة والقيادة الأمريكية وبشكل لا يخطأ، بل إن زعماء أوروبيين، مثل المستشار الألمانى شرويدر قد تبنى هذا المفهوم، وبصورة دفعت بعض المراقبين إلى وصف هذا الموقف بالجبن. وعلى هذا فإنه يمكن القول إن الدول الأوروبية قد خرجت من الزيارة الأمريكية بمجرد الاستعداد الأمريكى للنقاش والحوار وإجراء المزيد من البحث وتقديم التفصيلات وبشكل خاص حول مشروع درع الصواريخ الأمر الذى سيظل عائقا فى علاقات الجانبين لفترة طويلة مقبلة.

العلاقات الأمريكية ـ الأوروبية :

تحالف أم تباعد؟



فى اعتقاد العديد من مؤرخى الحرب الباردة والمؤسسات والتحالفات التى صاحبتها أن حلف شمال الأطلنطى الذى أسسته رسميا الولايات المتحدة مع أحدى عشرة دولة أوروبية فى إبريل عام ١٩٤٩ كرد على ما تصوروه من تهديد سوفيتى، خاصة بعد توسعه وامتداد نفوذه الأيديولوجى والسياسى والعسكرى فى وسط وشرق أوروبا كان أنجح تحالف عسكرى فى التاريخ الحديث من حيث نجاحه فى تحقيق السلام للقارة الأوروبية التى مزقتها الحرب الثانية، وما أتاحه للشركاء الأوروبيين فى هذا التحالف من بيئة آمنة لاعادة بناء اقتصادياتهم ومجتمعاتهم بل نحو التكامل الاقتصادى والسياسى. غير أنه إذا كانت خبرة حقب الحرب الباردة والتماسك الذى أظهره تحالف الاطلنطى قد أكدت هذه الحقيقة، فإن انقضاء الحرب الباردة وضروراتها قد أظهرت تغيرات هيكلية بدأت تمارس ضغوطا على العلاقة الأطلنطية وتظهر علامات لا يمكن تجاهلها عن عوامل ومظاهر الخلاف والتباعد بين شـركاء الأمس . فعلى مدى الأربعين عاما الماضية كانت عوامل ثلاث

وراء تماسك العلاقة بين الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين: كان العامل الأول هو القوة وتصورات التهديد السوفيتى، والتزامه بالثورة العالمية، وجواره الجغرافى، كل هذا جعل الأوروبيين مستعدين للتقليل من خلافاتهم مع الولايات المتحدة من أجل المحافظة على جبهة مشتركة، وكان العامل الثانى هو المصلحة الأمريكة الاقتصادية فى أوروبا، أما العامل الثالث فان وجود ميل من النخبة الأوروبية والأمريكية التى كانت خلفياتها الشخصية وخبرات حياتها تدفعها للالتزام بقوة وبفكرة الوحدة الأطلنطية. غير أن اختفاء الاتحاد السوفيتى وانقضاء الحرب الباردة قد عرض هذه العوامل للتآكل وأبرز الحقيقة التاريخية التى تقول أن أى تحالف لا يستطيع أن يدوم بعد انقضاء التهديد الذى فرضه. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قد عملت على تجاوز هذه الحقيقة بالعمل على إعادة أحياء حلف الأطلنطى وإعادة تكييفه مع حقائق ما بعد الحرب الباردة وخلق مهام جديدة له، كما أتجهت إلى توسيع نطاق الحلف وعضويته لكى يضم بلدان أوروبا الشرقية، بل وصاغت استراتيجية جديدة للحلف تخرجه عن طابعه الدفاعى الأول وتعطى له الحق فى التدخل فى مناطق خارج نطاقه الأقليمى، بل وتتحدث وزيرة خارجيتها عن "الناتو العالمى" The Global NATO ، على الرغم من هذا فإن خبراء إستراتيجين بدأوا يشككون فى أمكان أن يصمد التحالف أمام صراعات المصالح التى بدأت تطفو بوضوح خلال الحقبة التى أعقبت غياب الاتحاد السوفيتى، ومن ثم غياب العامل الرئيسى الذى كان يكبت هذه الخلافات ويمنعها من الظهور. فخلال حقبة التسعينيات بدأت بالفعل صراعات المصالح تبدو أكثر وضوحا وتعبر عن نفسها على ثلاث جبهات: السياسية، والاقتصادية، والأمنية.

فسياسيا أظهر عدد من الأزمات والقضايا ذات الطابع الدولى والإقليمى اختلافات فى الرؤية والتقييم والمصالح بين الولايات المتحدة وشركائها الأوروبين، وكان الصراع فى البوسنة شهادة على ذلك، كما رفضت معظم الدول الأوروبية سياسة الاحتواء المزدوج لكل من إيران والعراق، حيث قاوموا سياسة العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران، وضعف استعدادهم لدعم برنامج أوفسكوم

للتفتيش فى العراق، وعلى الرغم من النكسة التى تعرض لها اليورو بدءا من النصف الثانى من عام ٢٠٠٠ وحيث انخفضت قيمته تجاه الدولار من ١.١٧ دولار إلى ٨٣ سنتا، فإن استاذا للاقتصاد مثل Paul Kugman لم يعتبر هذا نكسة نهائية لليورو بل أكد أنه سيكون واحدا من اعظم عملتين فى السنوات القادمة، وبرغم أنه قد يكون من الصعب تصور هذا فى وقت ازدهار الدولار وتراجع اليورو، فإنه فى تقديره سوف يأتى اليوم الذى سوف ترجو فيه الولايات المتحدة الأوروبيين أن يدعموا عملتها وإلى جانب هذه العوامل الأساسية التى تحرك إمكانيات الصراع الاقتصادى بين الولايات المتحدة والأوروبيين هناك المشاحنات التى تفرض نفسها على لقاءات قادة الجانبين مثل الاختلافات حول قيود أوروبا على اللحوم الأمريكية، والواردات من الموز الأمريكى وهى القيود التى ردت عليها الولايات المتحدة بفرض رسوم بلغت ٣٠٠ بليون دولار على المنتجات الأوروبية. أما على المستويين العسكرى والأمنى فقد تبلورت الخلافات حولها بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى حول قضيتين: الأولى هى اتجاه دول الاتحاد لبناء قدرتها الدفاعية الذاتية، والثانية هى المشروع الأمريكى لبناء نظام قومى للدفاع ضد الصواريخ N M S فقد كشف الصراع فى كوسوفا، وبشكل مهين، عن اعتماد أوروبا العسكرى على الولايات المتحدة والذى كان صدمة للولايات المتحدة ذاتها، وحيث طالبت الأوروبيين بأن يزيدوا من ميزانتياتهم العسكرية ومن تحملهم للعبء العسكرى، كما صدرت عن الكونجرس الأمريكى أشارات مسيئة للأوروبيين فى هذا الشأن.

وقد جاء رد الفعل الأوروبى غير متوقع وبمشروع يعطى للاتحاد الأوروبى قدرة عسكرية بحجم ٦٠.٠٠٠ رجل وبدعم بحرى وجوى قادر على العمل المستقل تحت قيادة الاتحاد الأوروبى. قد جاء رد الفعل الأمريكى على هذا المشروع الطموح حذرا بل وناقدا من حيث أنه يمكن أن يكون مصدر انقسام فى الناتو، وطالبت واشنطن وبإعطاء أكيدات بأن الأقطار الأوروبية غير الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى سيكون لها صوت فى خط الدفاع الأوروبى،وعلى المستوى الأوسع تشير التحفظات الأمريكية على مشروع قوة الدفاع الأوروبية إلأى حقيقة الموقف

الأمريكى من العملية الأوروبية لاستكمال بناء وحدتا لكى تشمل إلأى جانب الوحدة الاقتصايدة والسياسية ، السياسة الخارجية والدفاعية ورغم ما رحب به كلينتون فى اجتماعه فى يونيو ٢٠٠٠ مع زعماء الاتحاد الأوروبى فى لشبوته من أن الولايات المتحدة ترحب بأن ترى أوروبا قوية لأنها ستكون شريكا قويا، فإن هذا لا خيفى، وحسب خبراء امريكيين، مخاوف الولايات المتحدة ترحب بأن ترى أوروبا قوية لأنها ستكون شريكا قويا، فإن هذا لايخفى، وحسب بخبراء أمريكيين، مخاوف الولايات المتحدة من أوروبا الموحدة والقوية ستكون أقل أذعانا للسياسات الأمريكية سواء داخل حلف الأطلنطى أو خارجه حول أسلوب التعامل مع كوبا، كما كان للأوروبيين وجهات نظرتهم المختلفة حول قضايا عملية السلام فى الشرق الأوسط وفى قضايا دولية وقفت الولايات المتحدة وحدها تقريبا فى مؤتمرات مثل البيئة والحظر العالمى على الألغام الأرضية، كما كانت الوحيدة فى الناتو التى صوتت ضد إنشاء المحكمة الدولية لمحاكمة المتهمين بخرق حقوق الإنسان، كذلك كانت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة فى الناتو التى صوتت ضد إنشاء المحكمة الدولية لمحاكمة المتهمين بخرق حقوق الإنسان، كذلك أصبحت اجتماعات مجموع السبع فى معظمها تنتهى دائما بدون توافق فى الآراء. وعلى هذا المستوى السياسى أيضا يستفز الخطاب الأمريكى شركاءه الأوروبيين بتأكيده أن الهيمنة الأمريكية أمر حتمى بل وأخلاقى وهو الخطاب الذى جسدته تصريحات وكتابات وزيرة الخارجية الأمريكية عن "الأمة التى لا غنى عنها"، ودعوتها للأمريكيين" أن يكونوا صناع تاريخ عصرنا".

ويمثل المستوى الاقتصادى والتجارى والتكنولوجى أكثر الجبهات خطورة لإمكانيات الخلاف وربما الصراع بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين بعد نهاية الحرب الباردة. وقد ضاعف اتجاه الاقتصاد إلى العالمية وحرية الأسواق من إمكانيات الخلاف والتنافس مما جعل عددا من الخبراء الاقتصاديين يتوقعون أن كلا الطرفين يتحرك نحو صراع لا مصالحة فيه حول مصالح اقتصاية وصناعية، وعندهم أنه فى بيئة من العولمة يتجه التطور الطبيع للتنافس الصناعى، وبخاصة فى

الصناعات الاستراتيجية وعالية التكنولوجيا، والتى يعتبرها الجانبان جوهرية للسيادة الاقتصادية والأمن القومى، يتجه إلى الاندماجات الصناعية وهو ما بدا بالفعل حين تلقت الصناعات العسكرية الأوروبية ضربة قاضية فى أول يوليو ١٩٩٧ بعد اندماج شركتى بوينج وماكدونالد دوجلاس الأمريكتين العملاقتين فى مجال صناعة الطائرات، وقد ضاعف من هذه المخاوف الأوروبية أن هذا الاندماج الذى ستكون مبيعاته السنوية ٤٨ مليار دولار، يأتى بعد عام واحد من إنشاء مجموعة بلا تهويد مارتن، الأمر الذى سيتيح لها، ومعها مجموعة لورال السيطرة التامة على سوق الصناعات العسكرية وبصورة لن تترك للأوروبيين إلا الفتات. وأوضح أن هذا كان وراء موافقة فرنسا وبريطانيا وبمباركة من ألمانيا فى نوفمبر عام ١٩٩٧ على إعادة هيكلة صناعاتهم الدفاعية لمواجهة المنافسة الاقتصادية مع الشركات الأمريكية العملاقة، وتوقيع ٦ دول أوروبية فى يوليو ٢٠٠٠ على اتفاق نيات ينص على إزالة كل العوائق أمام تسريع اندماج الصناعات الدفاعية العسكرية، ومما له دلالته أن يختار وزراء دفاع بريطانيا، وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وأسبانيا والسودي توقيع خطاب النيات هذا فى "معرض فرنبروالجوى ٢٠٠٠" وحيث يشكل الاتفاق إطارا عاما سياسيا وقانونيا للمجالات الست الرئيسية للتعاون المشترك الذى ينتظر أن يغير تطبيقه عالم الصناعات الدفاعية فى أوروبا ويعزز من المنافسة مع عمالقة الصناعات العسكرية الأمريكية، وقد جاء ظهور العملة الأوروبية الموحدة ـ اليورو ـ مع بداية عام ١٩٩٩ بين ١٠ دول أوروبية لكى يمثل تحديا آخر يواجه العلاقة الأطلنطية على الجبهة الاقتصادية.

وعند ظهور اليورو اعتبره عدد من الخبراء ثور عام ١٩٩٩ باعتبار إنها تمثل عمله منافسة للدولار وصعود قوة أوروبية ضخمة على الساحة الدولية ومرحلة فاصلة فى العلاقة بين الولايات المتحدة وأوروبا بل واعتبرت أكبر الأحداث أهمية بالنسبة للولايات المتحدة منذ انهيار الشيوعية ذلك أنه من الآن فان جدول الأعمال الاقتصادى لن يوضع بشكل تلقائى بواسطة الولايات المتحدة ومن خلال بنك الاحتياطى الفيدرالى لتقرير معدلات سعر الفائدة العالمى حيث سيمتلك البنك

المركزى الأوروبى وفقا لإحصاءات منظمة التعاون الاقتصادى الأوروبى، ٨.١ تريليون دولار مقابل .

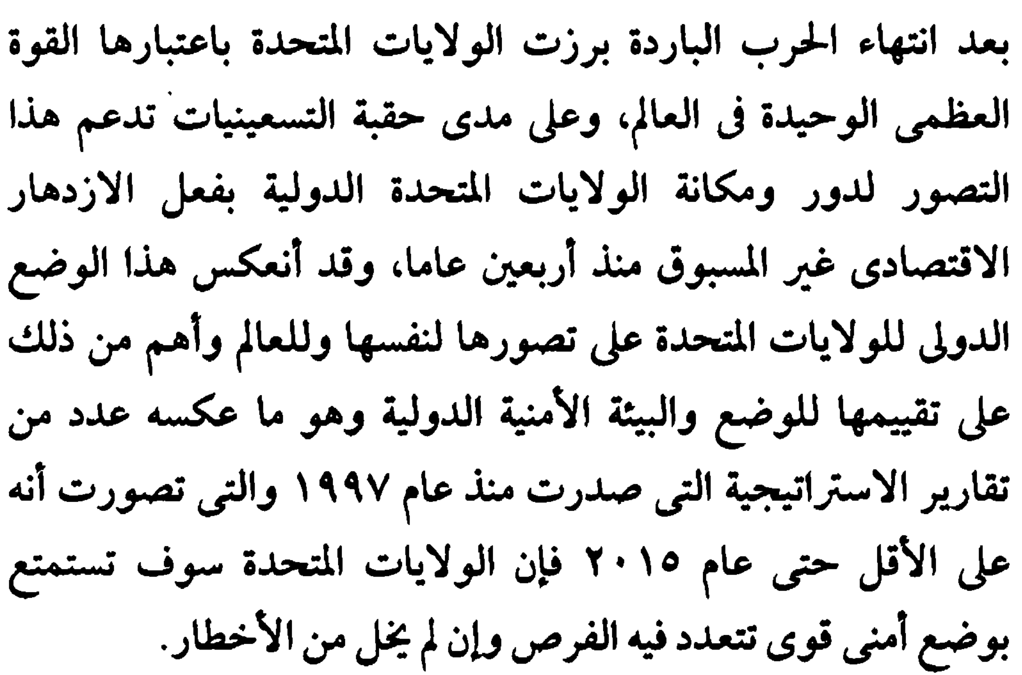
أما المشروع الأمريكى لبناء نظام للدفاع ضد الصواريخ الباليستية فقد نال الصدارة فى لقاء كلينتون بالقادة الأوروبيين فى لشبونة، وبرغم أن كلينتون قد طمأنهم بأن أمريكا سوف تجعل تكنولوجيا هذا النظام متاحة "للدول المتحضرة" فإن قادة الاتحاد الأوروبى اعتبروا هذا المشروع فاتحة لسباق تسلح جديد، وتهديدا لنظام منع الانتشار، وإيجادا لازدواجية أمنية داخل حلف الأطلنطى، وهو بهذا الشكل يمثل تهديدا للاستقرار الدولى. وقد لخص المستشار الألمانى إبرهاردر شرودر الموقف الأوروبى بأن دعا الولايات المتحدة وهى تمارس حقها، فى الدفاع عن أمنها، أن تنظر أيضا فى انعكاساته الدولية وأن تعالجه بمنطق المشاركة مع حلفائها الأورونبيين والمراعاة لاهتماماتهم. وفى أول سبتمبر ٢٠٠٠ أعلن الرئيس الأمريكى السابق كلينتون تأجيل البت فى المشروع وتركه للرئيس الذى سيخلفه لكى يقرر فيه. ورغم أن كلينتون فى بيانه الذى أعلن فيه قرار التأجيل رفض أن يكون لأحد فيتو على القرار الأمريكى، إلا أنه المح إلى أنه من بين دواعى تأجيل المشروع ما أبدته الدول الأوروبية من اعترضات وإلى إتاحة مزيد من الوقت للتشاور حوله مع الحلفاء الأوروبيين. غير أنه لم يكن هذا هو السبب الرئيسى وراء قرار التأجيل حيث كان من دوافعه الرئيسية عدم ثبوت الصلاحية الفنية والتكنولوجية للمشروع خاصة بعد فشل تجربتين عليه. وقد عاد الجدل حول المشروع يتجدد وبشدة بعد مجئ الإدارة الجمهورية الجديدة وتأكيد رئيسها ومستشاريه بقوة أنه مصمم على السير فى المشروع، بل وتحويله من مشروع وطنى إلى مشروع عالمى. وقد كان من الطبيعى ان تثير هذه الخلافات والتوترات التى طفت على سطح العلاقات الأمريكية ـ الأوروبية للتساؤلات حول طبيعة هذه الخلافات وحدودها وهل سيمكن التحكم فيها أم أنها تنبئ عن "صدام قادم" وعن دوافع الأوروبيين فى بناء وحدتهم للولايات المتحدة المتفرد فيها.

حول هذه التساؤلات قدم عدد من الخبراء والمحللين تصورات حول الاتجاه الذى يمكن أن تأخذه العلاقات بين جانبى الأطلنطى من المنظور المتوسط والبعيد. وابتداء ثمة اتفاق على أن المجموعة الأوروبية حين بدأت وواصلت بناء وحدتها الاقتصادية وخطواتها لتكوين هويتها الدفاعية المشتركة لم تكن مدفوعة فى ذلك فى تحدى الولايات المتحدة إذ ليس لديها الإرادة ولا القدرة على ذلك خاصة فى ظل غياب سلطة سياسية موحدة، غير أن انتفاء الرغبة فى التحدى لم يمنع قوة الأحداث، وقضايا المنافسة التجارية والسيطرة الصناعية والسيادة الاستراتيجية أن تفرض نفسها. وأن تدفع بالخلافات إلى السطح وأن يساعد عليها ما أصبحت دول الاتحاد الأوروبى تمتلك من مصالح مشتركة، وعملة موحدة، واستقلال صناعى وديناميكية ونجاح تكنولوجى وتوسع تجارى.

كل هذه العوامل، وفى وجه التقليد الشائع فى الدبلوماسية الأمريكية التجارية لبث الانقسام بين الأوروبيين، سوف توحد بشكل أكثر المواقف الأوروبية تجاه الولايات المتحدة. وعلى هذا استخلص هذا التيار فى تقويم مستقبل العلاقة الأمريكية ـ الأوروبية أن المصلحة Interest وليست الرغبة أو الرؤية Vision هى التى ستؤدى عبر الحقبتين المقبلتين إلى منافسة عميقة بين جانبى الأطلنطى وربما ضد إرادة طرفيها.

غير أنه مقابل هذا التيار فى تقويم مستقبل العلاقة الأطلنطية نجد تيار آخر يعتقد أن ما يوجد ويجمع بين جانبى الأطلنطى أكثر مما يفرقهما، وأن الأوروبيين قد يدركون ـ خاصة على المدى البعيد ـ أن المشروعات التى يختلفون حولها مع الولايات المتحدة قد تتفق مع مصالحهم.

العلاقات الأمريكية ـ الأوربية
بعد ١١ سبتمبر



بعد انتهاء الحرب الباردة برزت الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة فى العالم، وعلى مدى حقبة التسعينيات تدعم هذا التصور لدور ومكانة الولايات المتحدة الدولية بفعل الازدهار الاقتصادى غير المسبوق منذ أربعين عاما، وقد أنعكس هذا الوضع الدولى للولايات المتحدة على تصورها لنفسها وللعالم وأهم من ذلك على تقييمها للوضع والبيئة الأمنية الدولية وهو ما عكسه عدد من تقارير الاستراتيجية التى صدرت منذ عام ١٩٩٧ والتى تصورت أنه على الأقل حتى عام ٢٠١٥ فإن الولايات المتحدة سوف تستمتع بوضع أمنى قوى تتعدد فيه الفرص وإن لم يخل من الأخطار.

وفى نطاق هذا التصور لحق بالوضع الأمنى لولايات المتحدة تغيرات نوعية حيث لم يعد من المحتمل أن تواجه منافسين استراتيجيين عالميين مثل الاتحاد السوفيتى السابق، كذلك لم يعد من المحتمل أن تظهر قوة إقليمـية أو تحالف دولى له القدرة على تحدى الولايات المتحدة . غير أن

هذا التصور لم ينف وجود تحديات وتهديدات جديدة لولايات المتحدة من جانب قوى أضعف مثل: الجريمة الدولية، والأخطار البيئية، والإرهاب، وكذلك تهديدات لا يمكن التنبؤ بها غير أنه فى المحصلة النهائية بدا الموقف على مدى ١٠ ـ ١٥ عاما على الأقل تتغلب فيه الفرص على التحديات. وقد استمر هذا التصور خلال الشهور الأولى من إدارة بوش بل اكتسب لمسات أوضح لتأكيد القوة والمكانة الأمريكية وانتقدت الإدارة السابقة لعدم استخدامها للظرف الدولى الذى أتاحته انتهاء الحرب الباردة للولايات المتحدة لتأكيد مكانتها وإعلاء المصالح الأمريكية وأعطائها الأولوية.

غير أن أحداث ١١ سبتمبر جاءت لكى تقلب هذا التصور وإلى إعادة تقييم الوضع الدولى وإن تغير على الأقل مؤقتا ـ التفكير الذى يوجه استراتيجية الولايات المتحدة، وكان ابرز ما فى هذا التغيير هو التركيز على أمن الولايات المتحدة بالذات وفى التقرير الذى نشر فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١:

Quadremnial Defense review اعترفت الولايات المتحدة للمرة الأولى بأن التفوق فى القوة والوضع الجغرافى الفريد الذى تتمتع به لم يعد يحمى الشعب الأمريكى وأرضه وبنيته التحتية من هجمات مباشرة، وأن العولمة الاقتصادية والتجارة عبر حدود الولايات المتحدة قد جعلت من الممكن لدول وكيانات منافسة شن هجمات داخل الولايات المتحدة، وذهب هذا التقييم إلى أبعد من هذا إلى اعتبار أن التهديدات التى تواجه الولايات المتحدة أصبحت أكثر تعقيدا ولا يمكن التنبؤ بها، وهكذا استخلص التقرير أن أمن الولايات المتحدة قد أصبح مهددا للغاية.

وقد كان من الطبيعى أن تكون ردود الفعل المباشرة لهذا التقييم هو إعادة تكييف توجهات السياسة الخاصة الأمريكية لكى تتلاءم مع هذه البيئة الأمنية الجديدة، وأن يكون جوهر هذا التكييف وسعيها لتشكيل وبناء تحالف دولى ضد الإرهاب هو أن تتخلى الولايات المتحدة عن سياستها الانفرادية uniateral وإن تصبح مستعدة لتعاون دولى تواجه به ما أصبح يشكل المعيار الذى وضعته السياسة الأمريكية للتمييز بين الأصدقاء والإعداء.

غير أنه خلال هذا التعاون والتنسيق الذى ظهر بعد أحداث ١١ سبتمبر مباشرة بين الولايات المتحدة وحلفائها وأصدقائها ومع قوى مثل روسيا والصين وأبدت خلالها السياسة الخارجية بعض إشارات التعاون والاستعداد للتنسيق، خلاله هذا، كان السؤال الذى يحوم هو ما إذا كان ذلك يعكس اتجاها دائما سوف يكتب له الاستمرار والاستقرار، أم أنه فقط يلبى حاجة مؤقتة أملتها ضرورات أجواء أحداث ١١ سبتمبر، وأنه مع تطور الحرب ضد الإرهاب وتصدى إدارة الولايات المتحدة لها سوف تكشف عن خلافات فى الرؤية ووجهات النظر حول حدود هذه الحرب ومداها وارتباطها بعدد من قضايانا الإقليمية الشائكة تختلف الأساليب حول التعامل معها. والواقع أن هذا التساؤل قد تأكد واكتسب مضمونا، خاصة بعد نجاح الحملة الأمريكية فى أفغانستان وإعادة تأكد تفوق القوة العسكرية الأمريكية، وبعد الإعلان الأمريكى عن الإلغاء المنفرد لمعاهدة الصواريخ المضادة ABM ، وبعدما بدا من تصميم أمريكى على توسيع دائرة الحرب، وبعد المواقف السلبية من تدهور عملية السلام فى الشرق والأوسط ومعاناة الفلسطينيين من الاحتلال الإسرائيلى. كذلك تأكد هذا التساؤل مع عودة السياسة الأمريكية إلى أساليبها فى العمل المنفرد وتأكيد تصورها الخاصة للعالم الأمر الذى انعكس فى خطاب حالة الاتحاد الذى القاه الرئيس الأمريكى فى ٢٨ يناير ٢٠٠٢ وهو الخطاب الذى قوبل بشكل خاص بالنقد من جانب حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين، ووصفوه بأنه تبسيط Simplisitic ومتسلط Arrogant، ويختزل كل مشكلات العالم فى نضال ضد الارهاب، ومع اتجاه الولايات المتحدة لتوسيع حربها ضد الإرهاب، بدأ عدد من قادة أوروبا يميزون بين الهجوم على أفغانستان، والهجوم على بلدان أخرى مثل العراق وإيران وكوريا الشمالية وهى الدول التى وصفها بوش "بمحور الشر" وقد بلور كريس باتن مفوض العلاقات الخارجية بالاتحاد الأوروبى الموقف الأوروبى من تصور الولايات المتحدة للحرب ضد الإهارب ووصفه بالسطحية والاستبداد على نحو خطير تجاه بقية دول العالم، وانتقد اندفاع الولايات المتحدة إلى اتخاذ مواقف منفردة وطالب الحكومات أن تصبح مستعدة للتعاون الدولى لمواجهة

به ما أصبح يشكل جوهر سياستها الخارجية وهو الإرهاب، وقد تلازم مع هذا أو ذاك أنه مهما بلغت قوة الولايات المتحدة العسكرية وإمكان أن تقوم بعملياتها العسكرية منفردة، إلا أنها ستظل فى حاجة إلى أشكال عديدة للتعاون الدولى معها، ومن ثم عليها أن تتعاون وتنسق خاصة مع حلفائها وأصدقائها بل مع قوى تعتبرها الولايات المتحدة خصوما محتملين potential مثل الصين وروسيا. وهكذا بدت السياسة الخارجية الأمريكية عقب ١١ سبتمبر مباشرة مهتمة بالبحث عن التعاون والتنسيق مع القوى التى تعتبر أن لها دورا فى التحالف الدولى التى بدأت تشكله ضد الإرهاب فى اليوم التالى لـ ١١ سبتمبر بدأ الرئيس الأمريكى ووزير خارجيته سلسلة اتصالات مع حلفائه الأوروبيين مؤكدا على الأهمية القصوى لحصول الولايات المتحدة على تأييد حلفائها، وشهدت العاصمة الأمريكية سلسلة من زيارات الزعماء والساسة الأوروبيين، وكان هذا فى الواقع فى تناقض واضح مع الأسلوب المتشدد الذى اتبعته الإدارة الأمريكية خلال الشهور التى سبقت أحداث ١١ سبتمبر والذى اتجه إلى التصرف المنفرد وبدون الاهتمام بالتشاور والتنسيق مع الحلفاء. وقد استجابت الدول الأوروبية بشكل مباشر للمطالب الأمريكية ففى ١٣ سبتمبر، وللمرة الأولى، أثار حلفاء الناتو المادة ٥ من معاهد الدفاع المشتركة واعتبروا أن هجوم ١١ سبتمبر هو هجوم على التحالف كله، وعقب هذا الإعلان أبدت الدول الأوربية تعاونها النشيط مع العمليات العسكرية الأمريكية ضد الإرهاب وأرسلت بلدان الناتو مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وتركيا قوات لها للاشتراك فى العمليات العسكري ضد طالبان بل أن دولا فى مثل ألمانيا واليابان عدلت من قوانينها الداخلية لكى تسمح لها بإرسال قوات خارج نطاق الناتو.

ومع دول وقوى مثل روسيا والصين فقد اختفت اللهجة المتشددة تجاه روسيا التى سبقت ١١ سبتمبر، خاصة حول موضوع الدرع الصاروخية ومعاهد الصواريخ المضادة، ولم تعد الصين، كما اعتبرتها إدارة بوش فى شهورها الأولى، "المنافس الاستراتيجى" Stratigic competitor وهو التوجه الذى استجابت له بكين وموسكو، فلم تعترض الصين على الحملة الأمريكية فى أفغانستان ، وكانت

قبل ذلك تدين مثل هذه الأعمال وتعتبرها تدخلا فى الشئون الداخلية، وسمحت روسيا، بل وشجعت دول آسيا الوسطى، فناءها الخلفى، على تقديم قواعد عسكرية للولايات المتحدة فضلا عن ألوان من المساعدات للعمل الأمريكى ضد طالبان.

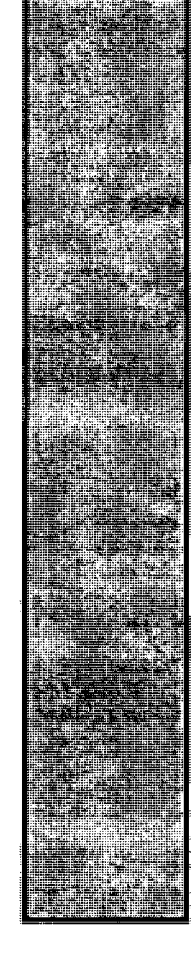
أما أتجاه الدول العربية، وفى سبيل كسب تعاونها، فقد صدرت عن الإدارة الأمريكية إشارات إيجابية حيث تحدث الرئيس الأمريكى عن "دولة فلسطينية قابلة للحياة"، وصاغ وزير خارجيته باول "رؤية" أمريكية اقتربت من الجوانب والأبعاد الأساسية للصراع الفلسطينى الإسرائيلى. وتجاوبت الدول العربية ـ خاصة على المستوى الرسمى ـ بإدانة الهجمات ضد الولايات المتحدة، وقدمت أشكالا من التعاون مع الحملة الأمريكية ضد أفغانستان. وهكذا بدت القوى الرئيسية فى العالم متعاونة ومستجيب مع الولايات المتحدة وهو نجد أن الأمر ما لبث أن تحول بفعل ما صدر عن الولايات المتحدة من سياسات ومفاهيم جعلت مسئول دورى يقول أنه يجد صعوبة فى تصديق أن السياسة الأمريكية حول ما تسميه "محور الشر" قد اتخذت بعد إمعان وتفكير حيث لا فائدة منها وقارن ذلك بالسياسات الأوروبية التى تعتمد على إقامة علاقات بناءة مع القوى المعتدلة فى سياسة ايران وبيونج يانج مما سيؤدى إلى تحقيق نتائج تفوق تلك التى تحققها السياسة الأمريكية التى تتألف من عبارات طنانة بلا مضمون. وكانت تصريحات كريس باتن وغيره من القادة الأوروبيين تعكس تزايد القلق فى العواصم الأوروبية إزاء لغة الحرب الصادرة من العاصمة الأمريكية وغضبها من مفهوم "محور الشر" بل إن مسئولين بالاتحاد الأوروبى قد حذروا من احتمال حدوث خلاف كبير بين أوروبا والولايات المتحدة على نحو لم تشهده العلاقات منذ ٥٠ عاما.. وواضح أن هذا هو ما دفع خافير سولانا رئيس السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبى أن يدعو الجانبين إلى التصرف بشكل ناضج وكراشدين Adults، وهو أيضا ما أضطر الرئيس الألمانى، والمفروض أنه فوق السياسة، أن يذكر الولايات المتحدة أن التضامن ليس بلا شروط، وأن نجاح العمل المشترك فى المستقبل سواء سياسيا أو اقتصاديا يجب ألا يكون وفقا

لقرارات منفردة خاصة إذا ما تعلق الأمر باستخدام القوة الأمر الذى يجب أن يتحقق له القبول الدولى لكى يضمن له النجاح والاستمرار، وتأكيده أن الشركاء يجب أن يكونوا مستعدين للاستماع إلى بعضهم البعض والتحدث إلى بعضهم البعض ثم العمل بشكل مشترك.

إلى جانب هذه الخلافات الأوروبية الأمريكية حول تداعيات احداث ٣٦ سبتمبر وقضاياها، جاء تطور جديد على مستوى العلاقات التجارية حين فرض الرئيس الأمريكى تعويضات حمائية من ٨ ـ ٣٠٪ على واردات الصلب الأوروبية الأمر الذى أثار الأوروبيين ووصفها تونى بلير ـ اقرب الحلفاء إلى الولايات المتحدة ـ بإنها إجراءات غير مقبولة وخاطئة، وقال باسكال لامى المفوض التجارى للاتحاد الأوروبى أن سوق الصلب العالمية ليست هى الغرب الأمريكى حيث يستطيع أى أحد أن يفعل أى شئ يروق له فثمة قواعد يجب أن تراعى.

وهكذا يمكن أن نستخلص أنه حدث نوع من "تبدد الوهم" لدى الأوروبيين، فقد كانوا يتصورون أن أحداث ١١ سبتمبر، وحاجة واشنطن لبناء تحالف دولى ضد الإرهاب سوف يعنى استعدادها للعمل وبشكل دائم بصورة وثيقة مع حلفائها وإبداء اهتمام أكبر بوجهات نظرهم واهتمامهم، غير أنه، وفى تقدير عدد من المراقبين الأوروبيين، بل والأمريكيين، يبدو أنهم كانوا مخطئين وأنهم أدركوا أن الولايات المتحدة، أصبحت من القوة بشكل لا يمكن كبح اندفاعها، وأنها أصبحت أكثر من أى وقت مضى أكثر إصرارا على اتباع طريقها الخاص وأكثر رفضا لوجهات نظر الأوروبيين سواء حول إعادة بناء أفغانستان أو قضايا الشرق الأوسط أو توسيع نطاق الحرب ضد الإرهاب، أو معالجة مصادره وأسبابه الحقيقية، أو القضايا المتعلقة بالتجارة وقواعدها العالمية. [١]

الولايات المتحدة وأوروبا:
صفحة جديدة حقا ؟



كانت الحرب الباردة وضروراتها وما تصوره المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة عن تهديد الاتحاد السوفيتى لمصالحه الأمنية هو العامل وراء وحدة هذا المعسكر وتماسكه وإنشاء حلف شمال الأطلنطى عام ١٩٤٩ والذى اثبت أنه أنجح تحالف فى التاريخ، وبهذا التحالف ارتضت الدول الأوروبية أن تقبل هيمنة الولايات المتحدة وزعامتها. غير أنه مع انتهاء الحرب الباردة واختفاء الاتحاد السوفيتى، انتفى الدافع الرئيسى وراء قيام التحالف الأطلنطى، وبدات الشقوق تدب بين جانبى الأطلنطى، وبدأت الدول الأوروبية تريد أن تؤكد نفسها ووحدتها التى أخذت شكل الاتحاد الأوروبى ومعاهدة مساتريخت، وبدأت التوترات تظهر بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين حول قضايا سياسية واقتصادية وأمنية، فسياسيا ظهرت خلافات حول قضايا مثل أزمة الشرق الأوسط واحتواء العراق وإيران ، وفى قضايا عالمية مثل البيئة ، والحظر العالمى على الألغام

والإرهاب والاحتباس الحرارى، والمحكمة الجنائية الدولية، واقتصاديا بدا الأمر بالنسبة للمراقبين أن الجانبين يتحركان نحو صراع لا مصالحة فيه حول مصالح اقتصادية وصناعية، كما جاء ظهور العملة الموحدة اليورو مع بداية عام ١٩٩٩ لكى تمثل تحديا آخر يواجه العلاقة الاطلنطية على الجبهة الاقتصادية، أما على المستوى العسكرى والأمنى فقد تبلورت العلاقات حول قضيتين: الأولى هى اتجاه دول الاتحاد الأوروبى لبناء قدرتها الدفاعية الذاتية، والثانية هى المشروع الأمريكى لبناء نظام قومى للدفاع ضد الصواريخ NMD .

غير أن العلاقة الأطلنطية قد وصلت إلى أسوأ مستوياتها مع مجئ إدارة بوش الجمهورية عام ٢٠٠٠، ورغم الإشارات المعتدلة التى تبنتها فى شهورها الأولى إلا أن التحول الحقيقى نحو الصدام الأطلنطى قد حدث بعد أحداث ١١ سبتمبر، فعلى الرغم من التعاطف والتأييد الذى أبدته الدول الأوروبية تجاه الولايات المتحد وما تعرضت له، إلا أن التطور ما لبث أن كشف عن شقوق عميقة وعن رفض الدول الأوروبية وخاصة قواها الرئيسية مثل فرنسا وألمانيا لتوجهات الإدارة الأمريكية الجديدة وسياستها الانفرادية فى اتخاذها للقرارات الدولية وتجاهلها للاتفاقيات الدولية ومفاهيمها واستراتيجيتها حول الحرب الاستباقية، وقد تعمقت هذه الشقوق بفعل الخلاف حول اتجاه الولايات المتحدة للحرب على العراق وهو ما عارضته بصفة خاصة كل من ألمانيا وفرنسا فضلا عن المجتمعات الأوروبية حتى فى الدول التى أيدت الإدارة الأمريكية مثل بريطانيا وإسبانيا، وقد انعكس هذا بوضوح حول انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ٢٠٠٤ حيث كان الشعور السائد فى كافة المجتمعات الأوروبية هو توقع بل وتمنى هزيمة بوش، وهكذا تمثلت فى هذه اللحظة قمة الخلافات بين الجانبين وتدهور علاقاتهما، ووصل الأمر إلى حد أن كتب أحد المفكرين الأمريكين ـ روبرت كاجان ـ يقول أن كلا من الولايا ت المتحدة وأوروبا يعيشان فى عالمين مختلفين وإن خلافاتهما ترتكز على اختلاف موازين ومقومات القوة وعلى الأسس الفلسفية التى توجه كلا منهما.

غير أن نجاح بوش واكتسابه فترة رئاسة ثانية قد واجه الدول الغربية وخاصة ألمانيا وفرنسا لمعضلة أن عليهما التعامل مع الرئيس الأمريكى لسنوات أربع مقبلة والحاجة لإعادة تكييف سياستهم حول قضايا ملحة مثل العراق، وقد توافق هذا من جانب آخر مع صدور الاستعداد للتعاون والتنسيق مع أوروبا وتراجع عن بيانات مستفزة مثل "أوروبا القديمة" وعكست هذه البيانات أدراك أن القضايا والتحديات التى تواجه العالم لا تستطيع قوة واحدة ـ حتى الولايات المتحدة ـ أن تعالجها منفردة، وعكست وزيرة الخارجية الأمريكية الجديدة هذا الاتجاه وبلورته فى قولها "إن هذا هو وقت الدبلوماسية"، وتبعت هذا بزيارة باريس وبرلين ومقر الاتحاد الأوروبى والناتو فى بروكسل. فى هذه الرحلة، أعلنت كوندليزا رايس أن الوقت قد حان لفتح صفحة جديدة فى علاقاتنا ودعت فرنسا وألمانيا إلى وضع خلافاتهما مع الولايات المتحدة جانبا والشروع فى جهد مشترك لتوسيع الحرية فى العالم العربى، وبناء عراق جديد وتحقيق سلام فى الشرق الأوسط، كما حرصت رايس على التأكيد للأوروبيين أن والولايات المتحدة تريد أن تتعاون معها مستخدمة الأفكار بدلا القوة مؤكدة "أن الولايات المتحدة لديها كل شئ لتكسبه من أوروبا أقوى كشريك فى عالم أكثر أمنا وأفضل" ولهذا خاطبت الأوروبيين بقولها "دعونا نضع على المائدة أفكارنا وخبرتنا ومواردنا ودعونا نناقش ونقرر معا كيف نستخدمها بشكل أفضل من اجل تقدم ديمقراطى "وقولها" أن هذا الوقت يمثل فرصة غير مسبوقة لشراكتنا الأطلنطية، فإذا ما جعلنا الحرية العالمية هو مبدأنا المهيمن لهذا القرن فسوف نجعله تقدما عالميا تاريخيا نحو العدالة والرخاء والحرية والسلام" ولكن ما كان له دلالة قولها "أن الأجندة العالمية تتطلب مشاركة عالمية لهذا دعونا نؤكد جهدنا المشترك".

وهكذا لمس الأوروبيون كما عبر الرئيس الفرنسى الأسبق جيسكار ديستان لهجة أمريكية جديدة، وأن الولايات المتحدة تبحث عن مشاركة وأن تلعب أوروبا دورا وهو الأسلوب الذى ترحب به فرنسا.

فهل كانت زيارة كوندليزا رايس لأوروبا تعنى أن صفحة جديدة تفتح حقا فى العلاقات الأمريكية الأوروبية، وأن الخلافات التى تفرق بينهما قد تراجعت؟ الواقع أن الذين تتبعوا رحلة كوندليزا رايس الأوروبية قد لاحظوا أن خطبها وبياناتها قد أعطت ذكرا ضئيلا للقضايا التى تقسم أوروبا والولايات المتحدة وخاصة خلافاتهما حول التعامل مع الموضوع الإيرانى وحيث تشكك الولايات المتحدى فى فاعلية الرغبة الأوروبية لدفع طهران للتخلى عن برنامجها النووى بتقديمها حوافز اقتصادية وسياسية، كما لم تعالج الخلافات التى درات حول العراق فيما عدا القول بأن الولايات المتحدة ، وأوروبا تحتاجان إلى أن يذكروا أنفسهم بالعمل الذى قاما به معا بدلا من التركيز على الخلافات، كذلك لم يكن هناك ذكر للخلافات حول المحكمة الجنائية الدولية ولا اتفاقية كيوتو، وأيضا الانتقادات الأمريكية لأوروبا لاتجاهها إلى رفع القيود على مبيعات السلاح للصين. كذلك مما يلفت النظر هو مؤتمر الأمن القومى الذى انعقد فى ميونيخ ـ وتوافق مع زيارة كوندليزا رايس ـ وحضره وزير الدفاع الأمريكى رامسفيلد ـ ففى هذا المؤتمر فجر المستشار الألمانى شرودر ما يشبه القنبلة فى معالجته للتحالف الأطلنطى ومنظمته عندما اعتبر أن الحلف لم يعد هو المكان الذى يستطيع فيه الشركاء الأطلنطين "أن يتشاروا وينسقوا استراتجياتهم" وأن الاتصالات بين الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة ليست جيدة جدا ولهذا فقد اقترح لجنة عالمية المستوى من الخبراء للبحث عن طرق جديدة للحوار الأطلنطى. وقد جاء رد فعل وزير الدفاع الأمريكى سريعا حين أنكر الحاجة إلى مثل هذا الأجراء وقد لفت نظر المراقبين أن يصدر هذا التشكيك فى قدرة حلف الأطلنطى على التعامل مع القضايا المشتركة من ألمانيا بالذات والتى كانت على مدى سنوات الحلف ـ تمثل هى والولايات المتحدة الدعامة القوية للمنظمة.

وقد جاءت زيارة كونداليزا رايس لأوروبا تمهيدا وخلقا لإجواء إيجابية لجولة بوش الأوروبية والتى كانت أول زيارة خاصة له بعد إعادة انتخابه بما يحمل دلالة الأولوية التى يعطيها فى ولايته الثانية للانفتاح على أوروبا وإعادة ترتيب العلاقات

معها والتماسك لحلف الأطلنطى. ففى بروكسل خاطب بوش كلا من حلف الأطلنطى والاتحاد الأوروبى وحرص على أن يشدد على تجاوز خلافات الماضى والتركيز على القواسم المشتركة. فحول القضية الفلسطينية، التى يعرف أنها موضع اهتمام الأوروبيين، ذكر أن أمريكا ، أوروبا تشتركان فى بناء السلام الدائم فى الشرق الأوسط، ونحن مصممون على بلوغ حل للدولتين الديمقراطيتين الفلسطينية والإسرائيلية تعيشان جنبا إلى جنب" وحدد الرئيس بوش البرنامج المشترك بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى للأعوام المقبلة فى "الشرق الأوسط الكبير" وتحدث عن تصميم الجانبين على إنجاز الهدف الإستراتيجى المتمثل فى دفع مسيرة السلام العادل والدائم والديمقراطية، واعتبر "إن أعظم فرصة لنا والهدف العاجل هو السلام فى الشرق الأوسط" بل وذهب إلى أن "مستقبل امتنا ومستقبل الشرق الأوسط مرتبطان وسلامنا يعتمد على أمنهم وتنميتهم وحريتهم" . وعكس بوش الانسجام مع القارة فى الموقف إزاء الأحداث فى سوريا ولبنان انطلاقا من قرار مجلس الأمن ١٥٥٩، وحول إيران خفف بوش من مخاوف الأوروبيين من توجيه ضربة عسكرية لإيران معتبرا أن الدبلوماسية مازالت فى أول خطواتها وإن كان قد اعتبر أن كل الخيارات تبقى مفتوحة، وفى موضوع العلاقات عبر الأطلنطى أكد بوش انفتاحه على عهد جديد، وبدلا مما كان يردده رامسفيلد من محاولة التقليل من شان الحلف وتأكيده على مفهوم "تحالف الراغبين" • Coalition of the Willing مما يعنى التحالفات المؤقتة التى تحددها المهام، ذهب بوش إلى أن تحالف أوروبا وأمريكا الشمالية "لن تفرقه أى قوة فى العالم حيث أنه يمثل الأساس للأمن المشترك فى القرن الجديد".

• على عكس هذا التصور كتب دونالد رامسفيلد خلال زيارة بوش لأوروبا مقالا ينفى فيه الانطباع الذى ساد منذ سنوات عن حلف الأطلنطى وأنه ينهار أو أصبح غير ذى موضوع واستدعى رامسفيلد الأحداث التاريخية التى حدثت فى السنوات الأخيرة والدور الذى لعبته فيها الولايات المتحدة وأوروبا فضلا عن توسع الناتو وضمه لعدد من الدول الحريصة على أن تلعب دورا فى الحلف بشكل قوى، وألمح رامسفيلد إلى الخلافات حول العراق واعتبرها خلافات بين أصدقاء وحلفاء كما أنها ليست شئيا جديدا مشيرا إلى خلافات الماضى حين انسحبت فرنسا من الناتو وأخرجت مقره من فرنسا، وخلافات فى الثمانينات حول نشر الصواريخ متوسطة المدى فى أوروبا، وانتهى رامسفيلد أن الحلف ظل وسيظل متماسكا لأنه يجمعه قيم وتاريخ مشتركة فضلا عن تهديد الإرهاب الذى يواجهه.

وفى زيارة بوش لبرلين ترددت على لسان مستشارها اجواء ولغة التصالح حيث وصف شرودر المباحثات بأنها سوف توضح فى مصاف أهم محادثات سياسية أجريت بين البلدين حتى الآن إذ سادت فيها للمرة الأولى روح التعامل بوضوح من الألف إلى الياء، وفى هذا السياق أبدت برلين أعتباطها لتأكيد بوش خلال الزيارة أنه لن يستخدم تعبير "التحالف الأطلسى بقيادة الولايات المتحدة" مما يوحى فى الرغبة فى التعاون على قاعدة الشراكة المتساوية ويفسر هذا ما أعلنه المستشار الألمانى فى المؤتمر الصحفى "إن صفحة جديدة من العلاقات الألمانية الأمريكية فتحت الآن بعدما أصبحت الخلافات التى نشأت بسبب الحرب على العراق من الماضى "أما العراق الذى كان الخلاف حوله هو أساس التباعد الأمريكى الأوروبى، فقد اعترف بوش أن بعض الدول الأوروبية اختارت أن لا تؤيد الحرب فى هذا البلد ولكن اليوم فإن كل الأمم لها مصلحة فى نجاح هذا البلد ودعا إلى جهود منسقة لمساعدة العراق على تحسين الاستقرار وبناء الديمقراطية. واستجابة لهذه الدعوة رد سكرتير عام الحلف شيفر "أن الدول الأعضاء الستة وعشرين يعملون معا للاستجابة لطلب الحكومة العراقية لدعم وتدريب قواتها العراقية الأمنية " وهو الأمر الذى كانت الولايات المتحدة تعمل من أجله بقوة لضمان اجماع اقوى حلف عسكرى فى العالم لعملية التدريب وبشكل خاص بعد الانتخابات الأخيرة، كذلك يأمل الناتو فى توسيع مهمته فى سبتمبر المقبل للسماح الناتو فى إدارة أكاديمية عسكرية خارج بغداد إذا مله ساهم اعضاؤه فى القوات والمال، ومما له دلالته أن عرضت فرنسا تدريب ١٥٠٠ من قوات الشرطة العراقية خارج العراق وهو البرنامج الذى سيكلف فرنسا ٢٠ مليون دولار وعبر شيراك حول هذا بإن فرنسا تريد أن تساهم فى استقرار العراق "وفى التنسيق بين حلف الأطلنطى والاتحاد الأوروبى أعلن خلال زيارة بوش أنهما قد بعثتهما التدريبية فى العراق وأنهما سوف يفتتحان مكتبا فى بغداد لتدريب القضاة العراقيين والمدعيين العموميين وحراس السجون، وفى مبادرة أخرى أعلن رئيس وزراء لوكسمبورج الذى ترأس بلاده الاتحاد الأوروبى ويعد لقاء القمة مع بوش أن كلا من الولايات

المتحدة والاتحاد الأوروبى قد وافقا على التبنى المشترك لمؤتمر دولى حول إعادة أعمار العراق.

مع هذه التفاهمات والاتفاقيات ـ التى دارت جميعها حول الشرق الأوسط ـ فإن نقطة الخلاف التى برزت فى الحوار الأمريكى الأوروبى الجديد كانت حول الصين وحول اعتزام الاتحاد الأوروبى رفع الحظر على مبيعات السلاح لبكين والذى فرضته فى أعقاب أحداث بنيامين عام ١٩٩٨، أعرب بوش خلال زيارة بروكسل أن ثمة "قلقا عميقا" فى الولايات المتحدة إذا ما رفع الاتحاد الأوروبى الحظر على السلاح للصين ذلك أن من شأن ذلك أن يغير من ميزان القوة بين الصين وتايوان ويقلب الميزان العسكرى فى آسيا وأن كان الأوروبيين قد حاولوا أن يخففوا المخاوف الأمريكية بالقول أنهم سوف يحددون نقل التكنولوجيا عالية الدقة: للصينين بتطويرهم "قاعدة سلوك" Cool of Conduct صارمة أو بروتوكول لصادرات السلاح. ورغم أن بوش قد ذكر أن الولايات المتحدة ستظل تستمع للأوروبيين، إلا أن رسميين أمريكيين قد أكدوا معارضتهم لرفع الحظر فى الوقت الذى أكد فيه الرئيس الفرنسى على "إزالة أخر العقبات مع الصين" الأمر الذى يوحى بأن المجال ضئيل للجانبين للتفاوض حول هذه القضية.

وهكذا يبدو من الجولة الأمريكية فى أوروبا والتجاوب الأوروبى معها أن لغة المصالح المشتركة قد تغلبت وأن هذا قد حدث بفعل إدراك الأوروبيين أن ليس أمامهم إلا التعامل مع الرئيس الأمريكى لأربع سنوات قادمة أيا كانت تحفظاتهم على سلوكه الدولى وأن من خلال الحوار والعمل المشترك يمكنهم إعادة تكييف سياسته وقد ساعد على ذلك إدراك بوش من خلال خبرته فى العراق حاجته إلى التعاون الدولى وخاصة من خلال حلفائه الأوروبيين ومؤسساتهم وأنه، أيا كانت دعاوى مجموعة المحافظون الجدد من حوله بأن وضع الولايات المتحدة الدولى كالقوة الأولى فى العالم وقوتها العسكرية تمكنها من العمل المنفرد ومن صياغة جدول أعمال وتنفيذه، وعلى الرغم مما كتبه المحافظون الجدد خلال زيارة بوش

لأوروبا فى دورياتهم ينتقدون غصن الزيتون الذى يقدمه بوش لأوروبا ويكررون اعتقادهم أن أوروبا أنها تريد قطبا مناوئا للولايات المتحدة فى الشؤون الدولية، وأن هدفهم الرئيس هو تقويض الناتو باعتبار أنه يمثل أعظم نفوذ الولايات المتحدة عبر الأطلنطى، وما صدر عن المحافظون الجدد خلال الزيارة يعكس قناعتهم القديمة بأن على الولايات المتحدة أن تعارض جهود أوروبا لبناء سياسة خارجية مشتركة باعتبار أن هذا يناقض المصالح الأمريكية ويريدون احتواء أوروبا بشكل نشط. على الرغم من هذا فقد اثبتت الخبرة أن قضايا العالم المعقدة فأن قوة منفردة لا تستطيع التعامل معها وأنها تحتاج إلى تعاون الأخرين كذلك ساعد على ذلك خفوت لغة بوش وإدارته التى كانت تتسم بالغطرسة إزاء الأوروبيين، غير أنه مع هذا التقارب الجديد وكما لاحظ عدد من المراقبين فإن هذا التقارب قد اعتمد على أخفاء الخلافات ولكن الحديث عنها يعبر عن توتر. واستبعاد المواضيع التى تعوق والتركيز على أن كل جانب فى حاجة للآخر، وفى كل هذا سوف يبقى الخلاف الفلسفى بين الجانبين حيث يسعى الأوربيون إلى تغيير العالم بطرق أخرى غير المواجهة والصراع التى ميزت سياسات بوش ومفاهيمه خلال ولايته الأولى والتخوف من أنه مهما أبدى بوش من استعداد لإعادة تكييف سياساته إلا أن هذا الأسلوب سيظل كامنا فيها.

يبقى موضوع الشرق الأوسط فى التقارب الأمريكى الأوروبى الجديد والذى من أبرز علاماته سيطرة قضايا الشرق الأوسط على محادثاته سواء كان حول العراق أو الصراع الفلسطينى الاسرائيلى وإيران أو الأزمة السورية اللبنانية. ومن المفارقات إنه إذا كان الشرق الأوسط ممثلا فى العراق، كان هو جوهر الخلاف الأمريكى الأوروبى، فإن التقارب الجديد يتحقق بفعل التوافق على قضية شرق أوسطية وهى الحالية اللبنانية والوضع السورى فى لبنان، وإذا كانت دولة مثل فرنسا هى التى دعمت المعارضة الأوروبية للحرب الأمريكية على العراق، فإن فرنسا هى التى عكست التوافق الأوروبى مع الولايات المتحدة حول لبنان. وفى الجوهر فإن التلاقى الأمريكى الأوروبى وزيارات وزيرة الخارجية الأمريكية والرئيس

الأمريكي لأوروبا قد حدثت وسط أجواء إيجابية بإمكانية التقدم فى النزاع الفلسطينى الإسرائيلى ووسط تأكيد الرئيس الأمريكى بأن هذا النزاع هو من أهم أولويات إداراته وهو الأمر الذى كانت أوروبا تحث عليه الإدارة الأمريكية على لعب دور إيجابى وفعال نحو التسوية ويتضمن هذا الموقف اعتراف أمريكى بدور إيجابى لأوروبا فى عملية السلام وهو ما كانت الولايات المتحدة دائما لا تشجعه، وقد تمثل هذا فى دعوة وزيرة الخارجية الأمريكية للجنة الرباعية للاجتماع لمتابعة تفاهمات شرم الشيخ وتعميقها توجها نحو تنفيذ خريطة الطريق، وتوحى متابعة خطابات الرئيس الأمريكى أن ثمة اقتراب أمريكى من المفاهيم الأوروبية حول قضايا الشرق الأوسط، فقد أقر بأن تسوية النزاع الفلسطينى الإسرائيلى سوف يدفع بعملية الاصلاح فى الشرق الأوسط، ولم تكن الإدارة الأمريكية توافق على هذا الربط، كذلك اتفق الرئيس بوش على ان الإصلاح الديمقراطى فى الشرق الأوسط، هو عملية داخلية ولا يمكن فرضها من الخارج وأنها عملية تطورية مثلما حدث فى الولايات المتحدة نفسها، وهو المفهوم الأوروبى الذى حاولت أوروبا أقناع الولايات المتحدة به وانعكس بالفعل فى اجتماع قمة الثمانية فى سى آيلاند فى يونيو ٢٠٠٤. أما فى إيران فأن التاثير الأوروبى حول التعامل مع برنامجها النووى وأضح من حيث عدم موافقتها على احالة الملف الإيرانى لمجلس الأمن على الأقل قبل استيفاء كل الوسائل الدبلوماسية هو ما قبلته الإدارة الأمريكية واعتبار أن الدبلوماسية مازالت فى أول الطريق رغم التوافق مع الموقف الأمريكى حول الحالة اللبنانية فإن أوروبا قد رفضت المطلب الأمريكى اعتبار "حزب الله" منظمة إرهابية واعتبرت أنه قوة سياسية وأنها جزء من النسيج القومى والسياسى اللبنانى.

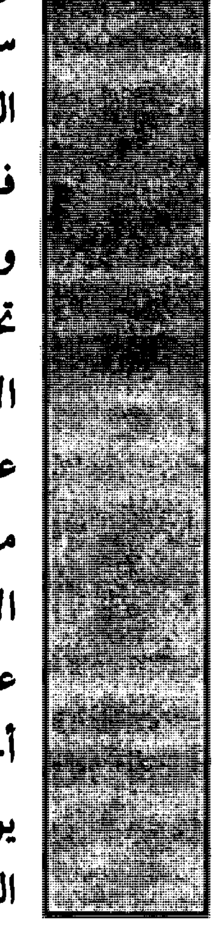
نخلص من هذا، إن التقارب الأمريكى الأوروبى ليس بالضرورة كما يذهب البعض هو على حساب المصالح العربية، وأنه يمثل صفقة لحماية المصالح الأمريكية الأوروبية المشتركة. فما تقدم يوحى بأن هذا التقارب والدور الأوروبى فيه، قد يكون فى صالح توفير تسويات وحلول عادلة للقضايا العربية، وأن اتصال القنوات الأوروبية مع الولايات المتحدة قد تكون فرصة لأوروبا لكى تعدل من السياسات

والمفاهيم الأمريكية وتفرض قيودا على جموحها، غير أن الدور الأوروبى هذا وتماسكه واستقلاليته يتوقف إلى حد كبير على دور عربى متماسك، فلن يستطيع الأوروبيون الدفاع عن قضايا عالم عربى مفكك ومتناثر وغير قادر على تقديم مبادرات تحظى بالتوافق، وما يوازى ذلك أهمية حوار عربى أوروبى متصل على المستوى الثنائى والجماعى ولكى تظل القضايا العربية حية ومطروحة بقوة على جدول أعمال واهتمامات الدول والمؤسسات الأوروبية.

أمريكــا وروســـيا

- العلاقات الأمريكية الروسية بعد أحداث ١١ سبتمبر.
- القمة الروسية الأمريكية.
- الشخصي والموضوعي في العلاقات الأمريكية الروسية.
- روسيا "ومحور الشر".

العلاقات الأمريكية ـ الروسية
بعد ١١ سبتمبر



مع التحولات التى حدثت فى خريطة العالم السياسية أثر أحداث ١١ سبتمبر فى الولايات المتحدة، كانت التحولات التى حدثت فى العلاقات الأمريكية الروسية أسرعها وأكثرها جذبا لانتباه المراقبين، فحتى ١٠ سبتمبر، ورغم تعدد الاتصالات والمفاوضات بين البلدين وعلى مستويات رئاسية ووزارية ومستوى الخبراء، إلا أن الغيوم ظلت تحوم حول علاقاتها وأساسا بسبب برنامج الدرع الصاروخية الأمريكية وإصرار الإدارة الأمريكى على المضى فيها وإعلانها عن عزمها إلغاء معاهدة الصواريخ المضادة ABM بموافقة روسيا، وعدم موافقتها، وحتى هذا التاريخ كان دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكى يهاجم بشدة روسيا لتزويدها الدول المارقة بتكنولوجيا عسكرية حساسة ولمعارضتها مشروع الدرع الصاروخية، غير أنه بعد أحداث ١١ سبتمبر تراجع هذا النمط من العلاقات وحل محله نمط يوحى بالتعاون وبأن تصبح روسيا جزءا فاعلا ومشاركا فى التحالف العالمى الأمريكى ضد الإرهاب.

فبعد تردد لم يدم طويلات حزم الرئيس الروسى فلاديمير بوتين أمره حين واجهته أحداث سبتمبر باختيارين: الأول هو طريق العزلة وربما المواجهة مع الولايات المتحدة والغرب، والثانى هو التوافق مع التحالف والمشاركة فيه، وقد اختار بوتين الطريق الثانى واتخذ عددا من الإجراءات استجابة لمتطلباته، فقد قررت روسيا فتح أجوائها أمام الطائرات الأمريكية المتجهة إلى أفغانستان، وأعربت عن استعدادها للمشاركة فى عمليات إنقاذ داخل الأراضى الأفغانية، وتزويد التحالف الشمالى بالسلاح، فضلا عن تقديم المعلومات الأستخبارية عن بن لادن وقواعده، وقد ذهب بوتين إلى أبعد من هذا بأن سمح لبلدان آسيا الوسطى بأن تسمح للولايات المتحدة باستخدام أجوائها وكذلك للقواعد العسكرية السوفيتية القديمة فيها.

ورغم أن روسيا طالبت بأن يكون هناك دور لمجلس الأمن إلا أنها لم تصر على استصدار قرار من مجلس الأمن يسمح للعمليات العسكرية ضد أفغانستان.

ويتصل بالسؤال الخاص بدوافع بوتين واعتباراته فى هذا التحول سؤال آخر حول مدى عمق التحول ومدى استمراره وصموده أمام المخاوف الداخلية، وأهم من ذلك عدم تحقق ما يتوقعه بوتين من مقابل أمريكى وغربى لمشاركته فى هذا التحالف. بداءة ومقابل حماس بوتين لتحويل سياسة بلاده ثمة معارضة أو تخوفات داخلية حتى بين الموالين له وكذلك من كبار العسكريين ومن بينهم وزير الدفاع فثمة مخاوف من أن روسيا بسماحها باستخدام الولايات المتحدة لأجواء وقواعد بلدان آسيا الوسطى إنما تسلم مفاتيح هذه المنقطة للولايات المتحدة وترسخ وجودها فيها، كما تتخوف بعض القوى الروسية من أن الولايات المتحدة سوف تعيد ترتيب الأوضاع فى أفغانستان دون تشاور مع روسيا ودون مراعاة لمصالحها، كذلك؟ مع احتمالات التوصل إلى اتفاق يسمح للولايات المتحدة بمشروع الدرع الصاروخية أن تتأثر علاقات روسيا بالصين التى تعتبر أن هذا المشروع موجه ضدها، هذا فضلا ما يثيره المتشككون واستدعاؤهم لتجربة روسيا مع الولايات

المتحدة خلال الحقبة الماضية واحباطاتها، فحتى فى عهد جورباتشوف الذى ظن أن تأييده للوحدة الألمانية سوف يمنع توسع الناتو شرقا إلا أن النتيجة كانت أن انضمت إليه ثلاث دول من حلف.

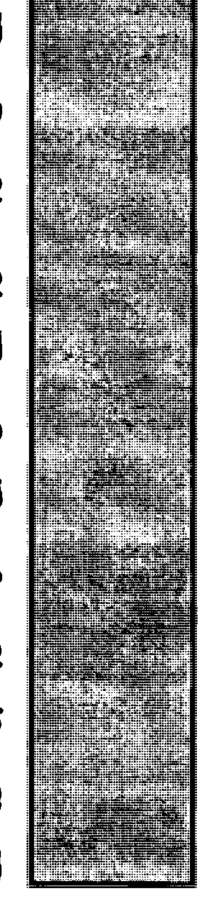
غير أن التحول الروسى لم يقتصر على الولايات المتحدة بل تعدا إلى الغرب وقضايا العلاقات معه، ففى لقاءاته مع التجمعات الغربية والقادة الغربيين أوضح بوتين أن جـذور روسيـا ترتـد إلى القيـم الغربيـة، وفى تحـول أبعد أشار بوتين إلى أن روسـيا ترغـب فى علاقـات وثيقـة، بـل وربـما عضـوية فى كل من الناتو والاتحـاد الأوروبـى وهـما المنظمتـان اللتان كانت روسيا تعتبرهما من ميراث الحـرب البـاردة، واتفـق على لقاءات شهرية بين كبار الشخصيات الغربية ونظرائهم الروس.

فإذا كان التحول الروسى يبدو حتى الآن بهذا الاتساع، فما هى دوافع بوتين ذلك؟ يستخلص المراقبون أن بوتين لابد قد قرر أن العالم يمر بمرحلة تحول وأن عليه أن يختار بالشكل الذى يتفق مع مصالح روسيا العليا كمايراها وعلى أى جانب تقع، وأن بوتين قد وجد هذه المصالح فى وقف الحرب فى الشيشان ووقف الانتقادات الأمريكية والغربية لها، وربما تصور أنه باشتراكه فى التحالف سوف يتيح لروسيا ‘عادة صياغة تواجهاتها الاستراتيجية والأقليمية والدولية، وأن الانعزال يعنى أن تفقد موسكو فرصة المشاركة الدولية التى ستحدد مصير أفغانستان وآسيا الوسطى وتحرم نفسها من إمكانيات التعاون مستقبلا مع الغرب، وتوحى تصريحات كوندوليزا رايس مستشار الأمن القومى الأمريكى بأن بوتين بات مقتنعا بأن مشروع الدرع الصاروخية ليس تهديدا لروسيا، وان الرئيس الأمريكى سوف يعرض عليه عند لقائهما المرتقب فى تكساس فى ٢٣ نوفمبر الجارى صيغة لمشروع الدرع الصاروخية ولكن بدو ن التخلى عن معاهدة الصواريخ المضادة، والذهاب أبعد منها بأجراء خفض عميق فى المخزون النووى الأمريكى والروسى وبشكل يسمح لروسيا بالحفاظ على العنصر الباقى لها كقوة أعظم بالحفاظ على التعادل

الاستراتيجى ، وفى عهد يلتسين تخلى عن نفوذ الاتحاد السوفيتى السابق فى مناطق آسيا الوسطى والقوقاز لكى يرى تدفق الشركات والوجود الأمريكى فى هذه المنطقة، هذا فضلا عما يشعر به الأصلاحيون من خيانة صندوق النقد والبنك الدولى وعدم تقديم المساعدات المتوقعة لإصلاحاتهم، ثم جاءت حملة الناتو عام ١٩٩٩ ضد يوجوسلافيا حليف روسيا القديم، ورغم اقناع حليفتها بالاستسلام والجهد الدبلوماسى الذى بذلته فى ذلك، إلا أن روسيا لم يكن لها دور فى تقرير أوضاع يوغوسلافيا بعد ذلك ،كذلك مما يثيره المتشككون فى سياسة بوتين الجديدة واندفاعه نحو الولايات المتحدة والغرب، احتمال أن تفقد روسيا تأثيرها فى العالم الثالث خاصة إذا ما اتجهت الولايات المتحدة إلى توسيع نطاق عملياتها العسكرية كى تشمل بلدانا مثل العراق، ومدى صمود علاقات وتعاون روسيا الاقتصادى والعسكرى مع دولة مثل إيران أمام التحول فى العلاقات الأمريكية ـ الروسية وحيث لا تخفى الولايات المتحدة معارضتها للتعاون الروسى ـ الإيرانى.

إزاء تجارب روسيا مع الولايات المتحدة والغرب خلال الحقبة الماضية، وإزاء ما يثيره احتضان روسيا للتحالف الدولى الذى تقود للولايات المتحدة المقدر له أن يستمر لسنوات بعيدة، يتساءل المتشككون عما إذا كانت سياسة بوتين وتوقعاته من الولايات المتحدة والغرب سوف تلقى نفس مصير توقعات جورباتشوف ويلتسين، وأن لا تتلقى روسيا، كما هو حادث حتى الآن، إلا الكلمات والوعود، فإذا تحقق ذلك، ولم يتحقق ما يتوقعه بوتين من عائد لسياسته الجديدة، فإذا تحقق ذلك، ولم فإن هذا قد يعرضه لضغوط داخلية شديدة ويجعل من تحوله الجديد مغامرة شخصية كبيرة قد تجبره على التراجع عنها.

الشخصى والموضوعى
فى العلاقات الأمريكية الروسية



يوحى تاريخ العلاقات . الروسية ـ حتى فى العهد السوفيتى ـ بتداخل الاعتبارات الشخصية المتعلقة بشخصيات القادة والزعماء ورؤاهم وتقييمهم بعضهم بعضا، مع الاعتبارات والعوامل الموضوعية المتصلة بحقائق وقضايا التنافس بين القوتين.

بدا هذا فى عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة وبدء ظهور مؤشرات الحرب الباردة حين غلبت شخصية الرئيس الأمريكى فرانكلين روزفلت وتقييمه لشخصية الزعيم السوفيتى ستالين ودوافعه وتقديره لسيطرة الاعتبارات الأمنية عليه، الأمر الذى دفعه إلى محاولة أرضاء هذه الاعتبارات والاستجابة لها وكان ذلك وراء التوصل إلى اتفاقيات يالتا عام ١٩٤٥ التى قررت أوضاع منطقة وسط وشرق أوربا وهو ما تعرض بسببه روزفلت ونظرته الشخصية إلى الانتقاد من دوائر عديدة فى الولايات المتحدة الحالية الذى أتهم فيه بالسذاجة وعدم إدراك النوايا الحقيقية والتوسعية للزعيم السوفيتى ، واشتد هذا الهجوم بعدما

تغلبت على ستالين الاعتبارات الموضوعية والواقعية وحين فرض السيطرة السياسية والأيدويولوجية على بلدان شرق أوروبا متجاهلا ما توقعه زورفلت من أجراء انتخابات ديمقراطية حرة فى هذه البلدان.

كذلك بدا التداخل بين الاعتبارات الشخصية والموضوعية فى تاريخ البلدين خلال عهدى الزعيم السوفيتى خروشوف والرئيس الأمريكى كنيدى وذلك عند لقائهما الأول فى فيينا عام ١٩٦٠ وحيث تصور خروشوف من هذا اللقاء، ومن خلال "قياسه" لشخصية الرئيس الأمريكى" أنه يمكنه نشر الصواريخ السوفيتية على أعتاب الولايات المتحدة فى كوبا، وأن شخصية الرئيس الأمريكى "الشاب" لن تسمح له بالرد على هذه الخطوة السوفيتية، وهو التقدير الذى كذبه الموقف الحازم، وأن اتسم بالمرونة، الذى اتخذه الرئيس الأمريكى خلال أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢ والتى كادت، بناء على سوء هذا التقدير، أن تؤدى إلى مواجهة نووية بين القوتين.

أما أكثر العهود الأمريكية التى ظهر فيها تأثير الرؤية الشخصية للرئيس الأمريكى بالنسبة للعلاقات مع الاتحاد السوفيتى وقادته فقد كانت خلال حكم الرئيس الأمريكى رونالد ريجان ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨م والذى جاء إلى الحكم برؤية شخصية مغالية فى المحافظة والتشكك فى أهداف ونيات الاتحاد السوفيتى وطبيعة شخصيات قادته ففى أول بياناته اعتبر الاتحاد السوفيتى "امبراطورية الشر"، ووصف قادته بأنهم قوم "لا يتورعون عن الكذب والخداع فى سبيل تحقيق أهدافهم النهائية" ودعا إلى التعامل معهم على هذا الأساس، فقد ظل ريجان وإدارته يدير العلاقات مع الاتحاد السوفيتى على أساس من هذه الرؤية الأمر الذى أدى إلى وقف كل مستويات الحوار والتفاوض بين القوتين وأعاد ما عرف بالحرب الباردة الثانية، وظل هذا حتى مجيئ الزعيم السوفيتى جورباتشوف، مارس ١٩٨٣، برؤيته الجديدة لبلاده وللعالم وهى الرؤية التى حولت العلاقات الأمريكية السوفيتية بل وانتهت إلى تحويل مجمل العلاقات الدولية.

وفى عهد الرئيس الأمريكى كلينتون، ١٩٩٣ ـ ٢٠٠٠، كان من أكثر ما أتهم به هو رؤيته الشخصية السياسية الأمريكية، واستخدم للتدليل على ذلك إدارته

للعلاقات مع روسيا الاتحادية الخارجية وبشكل خاص مع رئيسها بوريس يلتسين حيث غلب كلينتون حرصه على بقائه فى السلطة ودعمه داخليا على الاعتبارات الواقعية المتصلة بحالة الأوضاع الأقتصادية والداخلية لروسيا فضلا عن جوانب من سياستها الخارجية.

وعلى الرغم من أن الرئيس الأمريكى الحالى جورج بوش وحزبه الجمهورى؛ كان من أكثر من انتقدوا كلينتون خلال الحملة الانتخابية على هذا الأساس، إلا أن المراقبين بدأوا ينتقدون بوش لنفس هذا السبب وبشكل خاص عقب اجتماعه مع الرئيس الروسى بوتين فى سلوفينيا فى ١٥ يونيو ٢٠٠١.

فلأن بوش قد توجه إلى الاجتماع برغبة فى طمأنة حلفائه الأوروبيين بوجه خاص من أنه لا يتصرف بعقلية الحرب الباردة، وأنه لم يجمد الحوار مع روسيا، التى يهم الأوروبيون أدماجها فى المنظومة الأوروبية، فقد وجه بوش المديح الزائد للرئيس الروسى حيث وصفه بأنه "رجل أمين" ومباشر ووطنى مستعد للحوار، ولم أكن أدعوه لمزرعتى أن لم أكن أثق فيه"، وقد دفع هذا الوصف ببعض المعلقين الأمريكيين إلى وصف بوش "بالسذاجة" مذكرينه بمواقف بوتين الداخلية وحملته على الصحافة فضلا عن سلوكه فى شيشينا، اللهم إلا إذا كان بوش مستعد للتضحيه بهذه القضايا أمام الحصول على موافقة بوتين على مشروع الصواريخ المضادة.

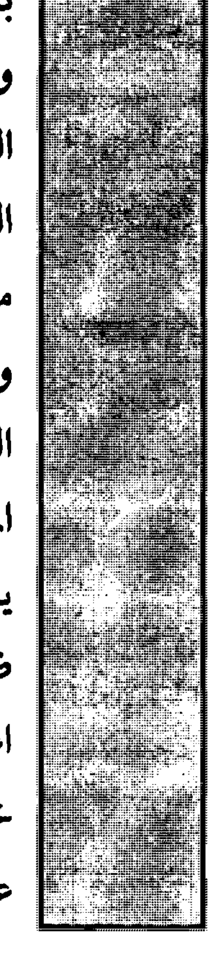
غير أنه يبدو أن ثناء بوش الشخصى على بوتين لم يخفى عناصر الواقع فى علاقات البلدين، فبعد عدة أيام من عبارات بوش، وفى مؤتمر صحفى لبوتين مع عدد من مراسلى الصحف الأمريكية استمر لمدة ثلاث ساعات، وكأنه أعد خصيصا لتوصيل رسالة معينة لبوش أكد الرئيس الروسى أنه إذا ما استمرت الولايات المتحدة فى بناء مشروعها للدفاع الصاروخى فى أرضها وأراضى حلفائها، فإن روسيا سوف تحدث ترسانتها النووية برءوس متعددة وبشكل يقلب ما تحقق من إنجازات فى تقييد التسلح فى الحقب الماضية، ولكى تثبت أنها تستطيع أن تتغلب على هذه الدرع وبأقل تكلفة، كما أوضح بوتين أنه رغم رضاه عما وعد به بوش بأن واشنطون وموسكو سوف تتعاونان فى الشهور القادمة لبحث الآثار الكاملة لرؤية بوش حول إطار أمنى جديد يتضمن الدفاع الصاروخى، إلا أن روسيا حذرة جدا

من أى تصرفات منفردة من جانب الولايات المتحدة، وردا على تصريحات صدرت عن كوندوليزا رايس مستشار الأمن القومى الأمريكى من أن الولايات المتحدة سوف تواصل مشروعها للدفاع الصاروخى بروسيا أو بدونها قال بوتين أن روسيا لن تهدد أو تحاول منع أعمال أمريكا ولكنها سوف تدعم قواها النووية بوضع رءوس نووية متعددة على صواريخها وبدون اعتبار للمعاهدات التى تتطلب تصفية الرءوس المتعددة، ولن يكلف هذا روسيا إلا مبالغ ضئيلة، ولكن ترسانتها النووية سوف تتدعم عدة مرات.

واللافت للنظر أن بوتين لم يقتصر فى حديثه عن المشروع الأمريكى وأثاره على روسيا فقط بل تعرض أيضا إلى الصين فى إشارة إلى مستوى التفاهم والتنسيق بين البلدين حول هذا الموضوع، فقد ذكر أنه بالنسبة للصين فإن المرء يجب أن يكون حريصا، فالشفافية فى عملنا هامة جدا، وحتى لا تشعر أى من القوى النووية أنها قد تم تجاهلها، أو أن بلدين يعقدان اتفاقيات من وراء ظهرها خاصة أن هناك التزاما للمحافظة على توازن القوى الحاصل الآن فى العالم، وبهذا المعنى، فإن الصين عامل هام جدا .. ونبه بوتين الولايات المتحدة إلى أهمية أن تراعى إمكانيات الصين الاقتصادية القوية وقدراتها المتزايدة على الاستجابة لما يهدد أمنها القومى ومشيرا إلى أن ما يزيد من شعور بالخطر هو إمكان أن يسفر نظام الدفاع الصاروخى الأمريكى عن تسارع سباق التسلح الذى لا يمكن التحكم فيه على حدود روسيا والبلدان المجاورة.

وهكذا تتغلب الاعتبارات الموضوعية المتعلقة بالمخاوف والأهداف الحقيقية لكلتا القوتين، فحين تتصور الولايات المتحدة أن أمنها مهدد من صواريخ تطلقها ما تعتبره دولا مارقة فإن روسيا تشعر، ومعها الصين، أن المشروع الأمريكى سوف يجردها مما تمتلك من الأوراق القليلة المتبقية لها لكى تبدو قوة مساوية لأمريكا من المكانة الدولية.

القمة الروسية ـ الأمريكية



بعد مواجهات الحرب الباردة بين الولايات المتحدة وروسيا السوفيتية، وبعد عشر سنوات من العلاقة التى جمعت ما بين الصداقة ونوبات الغضب والتوتر، تدخل علاقات روسيا مرحلة نوعية جديدة مع الولايات المتحدة والغرب، وقبل أحداث ١١ سبتمبر كانت الغيوم مازالت تحيط بهذه العلاقة، وبشكل خاص بعد مجئ إدارة بوش، وكانت تدور حول قضايا استراتيجية مهمة مثل الخلاف حول الدرع الصاروخية الأمريكية، ومعاهدة الصواريخ المضادة واتجاه الولايات المتحدة إلى إنهائها بشكل منفرد، وتوسيع حلف الأطلنطى شرقا كى يصل إلى الحدود الروسية وإلى حلفائه السابقين بل إلى مناطق كانت ضمن الاتحاد السوفيتى السابق مثل دول البلطيق، وقد أخذت اعتراضات روسيا على هذه القضايا شكلا حادا فى بعض الأحيان خلال عهد يلتسين وبصورة ذكرت بمناخ الحرب الباردة، إلا أنه فى عهد الرئيس الحالى فلاديمير بوتين : ورغم استمرار الاعتراضات

الروسية إلا أنها أخذت شكلا هادئا وعبرت عنها بأسلوب تصالحى وبعيدا عن المواجهة وواضح أن بوين كان مدفوعا فى هذا النهج بتقييمه لأوضاع روسيا الداخلية، وبأن قضيته الرئيسية ليست هى الدخول فى مواجهات مع الولايات المتحدة والغرب لا تقوى عليها روسيا باقتصادها المنهك وأوضاعها الداخلية المتهرئة، أما قضيته الرئيسية فقد تصورها فى خلق علاقات وبيئة دولية مستقرة وخاصة مع الولايات المتحدة والغرب تضمن له أدوات أنهاض الاقتصاد الروسى والحصول على ما تحتاجه من استثمارات ومعرفة تكنولوجية ودمج روسيا والحصول على ما تحتاجه من استثمارات ومعرفة تكنولوجية ودمج روسيا فى الاقتصاد العالمى من خلال عضوية منظمة التجارة العالمية.

وقد جاءت أحداث ١١ سبتمبر لكى تقدم لبوتين الفرصة لكى يحدث تحولا حقيقيا فى سياسية وعلاقات روسيا مع الولايات المتحدة، ولكى يقدم روسيا مع الولايات المتحدة، ولكى يقدم روسيا كشريك مسئول يمكن الاعتماد عليه والثقة به، وقد ذهب بوتين إلى اتخاذ خطوات عملية لم تكن متصورة من قبل وجعلت وزير الخارجية الأمريكية باول يقول بان ما تحقق فى العلاقات مع روسيا هو من أهم إنجازات الإدارة الأمريكية، فقد كان بوتين هو أول رئيس أجنبى يتصل ببوش بعد أحداث ١١ سبتمبر لكى يعبر عن تضامنه مع الولايات المتحدة، ومنذ اليوم الأول للحملة الأمريكية فى أفغانستان قدمت روسيا كل أشكال الدعم، واعتبر الرئيس الأمريكى أنه يفتح "صفحة جديدة تماما فى العلاقات مع روسيا" واعتبر المحللون أن قيمته الرئيسية أن قضايا التسلح النووى لن تعود، كما كانت خلال الحرب البادرة وحتى بعد انقضائها، هى القضية المركزية فى علاقات القوتين بل ستحل محلها قضايا أخرى ستحدد أولوياتها وفقا لمصالح ذات اهتمامات كل منهما، فبالنسبة للولايات المتحدة فإن قضية مكافحة الإرهاب الدولى والتعاون فيه ستكون هى الأساس الذى تستند إليه وتقوم به علاقات القوتين، هذا فضلا عن قضايا مثل منع الانتشار النووى وإقناع روسيا بعدم التعاون مع دول مثل إيران تعتبر الولايات المتحدة أنها تسعى للحصول على أسلحة نووية وهى القضية التى اكتسبت بعدا

أضافيا بعد أن ربطتها الولايات المتحدة بالإرهاب، كذلك من القضايا التى تتطور فى علاقات الولايات المتحدة بروسيا هى اهتماماتها بمنطقة آسيا الوسطى ومصادرها البترولية والرغبة فى الحصول على التعاون والتسامح الروسى مع الوجود الأمريكى فى هذه المنطقة، أما روسيا فأن قضايا علاقتها الجديدة مع الولايات المتحدة تتركز فى انتظار عوائد هذه العلاقة فى دعم جهود النهوض الاقتصادى فى روسيا من خلال الاستثمارات الأمريكية والمعرفة التكنولوجية، وإلغاء أو خفض الديون الروسية ـ ١٤٠ بليون دولار ـ وإلغاء القوانين والتشريعات الأمريكية التى تقيد تجارة روسيا مع الولايات المتحدة، وتحول دون منح روسيا حق الدولة الأولى بالرعاية، مساعدة روسيا على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، فضلا عن التفهم للحملة الروسية فى الشيشان، هذه التوقعات من الجانبين تضمنها بالفعل عدد من الوثائق التى صدرت عن اجتماع قمة موسكو مثل: "وثيقة الشراكة الاستراتيجية الجديدة" ، "التعاون فى مكافحة الإرهاب" "حوار جديد" حول الطاقة وحول هذه التوقعات الروسية بشكل خاص، ثمة من يشكك وينتقد الثقة التى يضعها بوتين فى الولايات المتحدة التعاون من إتاحة فضاها الجوى للطائرات الأمريكية وتقديم المعلومات الاستخبارية ومساعدة قوات التحالف الشمالى فى أفغانستان، والاشتراك فى عمليات أنسانية، بيد أن أهم تطور كان فى سماح روسيا وربما تشجيع دول آسيا الوسطى، والتى تمثل الجوار المباشر لروسيا، لإقامة واستخدام قواعد أمريكية فى أراضيها، وقد واجه بوتين المخاوف التى ثارت فى روسيا من أن يصبح الوجود الأمريكى فى آسيا الوسطى وجودا دائما تستخدمه لاحتواء وتطويق روسيا والصين، فضلا عن استغلالها مصادر البترول والغاز فى المنطقة، واجه بوتين هذه المخاوف بالتقليل من شأنها والمح أنه ربما كانت عامل استقرار.

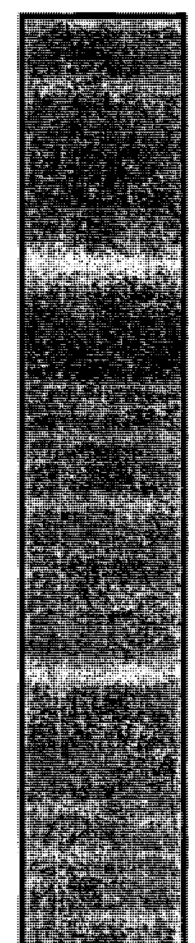
وقد واكب هذا تطور آخر فى علاقات روسيا مع حلف شمال الأطلنطى، وهو التطور الذى نقل هذه العلاقة من الخصومة والعداء التى سادت خلال سنوات الحرب الباردة، والتوتر والخلاف الذى نشأ بعد انقضاء الحرب الباردة بسبب

سياسات حلف الأطلنطى فى التوسع شرقا، نقلته إلى مرحلة من التعاون والمشاركة، ففى ١٥ مايو هذا العام وافق الاجتماع الوزارى لحلف شمال الأطلنطى فى اجتماعه فى ربيكيافيك فى إيسلندا وبحضور وزير خارجية روسيا، على صيغة جديدة للتعاون بين روسيا والحف وإنشاء "مجلس روسيا وحلف الأطلنطى" وبمقتضى هذه الآلية سوف تحصل روسيا على وضع متساو مع أعضاء الحلف التسعة عشر الدائمين، ولكن فى بعض المناسبات وحول موضوعات محددة مثل منع الانتشار النووى وقوات حفظ السلام، وإدارة الإزمات وضبط التسلح والإرهاب الدولى، وبمقتضى هذا التطور أصبح التوسع لحلف الأطلنطى شرقا، وبتعبير وزير خارجية روسيا "قضية ميتة" وفى الوقت الذى أعلن فيه عن اتفاق روسيا مع حلف الأطلنطى، أعلن عن توصل المفاوضين الروس والأمريكيين إلى اتفاق لخفض ترساناتهما من الأسلحة الاستراتيجية بمقدار الثلثين، ولكى تصل مع عام ٢٠١٢ إلى ما بين ٢٢٠٠ ـ ١٧٠٠ من مستواها الحالى وهو ٦٠٠٠رأس نووى، وقد أعد هذا الاتفاق لكى يكون الوثيقة الرئيسية التى ستصدر عن اجتماع القمة بين الرئيسين الأمريكى والروسى فى موسكو فى ٢٤ ـ ٢٥ مايو ٢٠٠٢ والاعتماد عليها، ويعتبر أن بوتين يرتكب الخطأ نفسه الذى ارتكبه جورباتشوف حين قدم تنازلات ضخمة بالانسحاب من أوروبا الشرقية وحول مدينة برلين مقابل وعود من إدارة بوش الأب بعدم توسع حلف الأطلنطى شرقا، كما يرتكب الخطأ نفسه يلتسين حين توقع مساعدات أمريكية ضخمة للاقتصاد الروسى لم يتحقق منها إلا اليسير مثل هذه الشكوك الروسية هى التى تثير التساؤلات حول المدى الذى ذهب إليه بوتين فى التقارب مع الولايات المتحدة، وهل سيكتب له الاستمرار والاستقرار، أم أن قضايا خلافية، مثل التى ظهرت خلال القمة حوا إيران والعراق فضلا عن عدم تحقق الوعود الأمريكية فى مساعدة روسيا اقتصاديا واستمرارها، كما كانت وعودا مراوغة، سوف تعترض مسيرة هذه العلاقة الجديدة، وهل سيستطيع بوتين ان يقنع القوى السياسية الروسية بأن تستوعب هذا التطور، وإذا ما واجه بوتين الفشل فى توقعاته فما هى بدائله، وكيف سيتراجع عنها. نتصور أن ما سيحدد مصير هذه

العلاقة الجديدة هو مدى وفاء الولايات المتحدة بما تتوقعه بالعلاقة مع روسيا: هل هو التيار الذى يدعو إلى التعاون البناء والإيجابى معها، أم التيار الذى ما زال يعتبر أن روسيا مازالت تمثل خطرا يجب احتواؤه، كما سوف تعتمد على المستوى الروسى، على مدى ما يحققه بوتين من استقرار داخله ومساهمة ذلك ف إعادة بناء مؤسسات الدولة الاقتصادية والمصرفية، ومكافحة الفساد وأعطاء أحساس بالهدف للمجتمع الروسى.

على أية حال، فإن السؤال الذى تفرضه العلاقة الروسية الأمريكية الجديدة، فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط هو ا إذا كانت مواقف روسيا من قضايا مثل التعاون مع إيران، ومعارضة الاتجاه الأمريكى لضرب العراق، والقضية الفلسطينية، سوف تظل روسيا تحتفظ بمواقفها منها، أم أنها سوف تعمد إلى تطويع هذه المواقف وأخضاعها لمتطلبات علاقتها الجديدة مع الولايات المتحدة، وعدم تعريضها لهزات تؤثر فى اتجاهها.

روسيا و "محور الشر"



كان من أبرز الآثار الدولية لأحداث ١١ سبتمبر هو التحول الذى أحدثته فى العلاقات الأمريكية الروسية وحيث اعتبر أنها أعادت هذه العلاقات إلى مرحلة تحالف الحرب العالمية الثانية وقبل أن تنطلق الحرب الباردة، وحقيقة كان الرئيس الروسى فلاديمير بوتين أول رئيس أجنبى يتصل بالرئيس الأمريكى ويعبر له عن تضامنه مع الولايات المتحدة ولم يكتف بوتين بالأقوال بل قرنها بسلسة من الأفعال جعلت روسيا من أبرز الدول التى أيدت الحملة الأمريكية ضد أفغانستان.

ولم تقتصر روسيا على نفسها بل أيدت وشجعت دول آسيا الوسطى على أن تقدم فضاءها الجوى وقواعدها للقوات الأمريكية، وربما كانت هذه الاستجابة الروسية هى التى جعلت وزير الخارجية الأمريكى كولين باول يعتبرها من أكبر انجازات السياسة الخارجية الأمريكية، بل جعلت البعض من المحللين يعتقدون أنه يمثل النهاية الحقيقية

للحرب الباردة غير أنه ومن ناحية أخرى فسر البعض هذا التحول الروسى على أنه هزيمة استراتيجية لروسيا حولها إلى قوة تابعة للولايات المتحدة لا تملك إلا أن توافق على السياسات الأمريكية وقبول أمور كانت تعارضها بل تتحدى فيها الولايات المتحدة مثل الموقف من توسيع حلف الأطلنطى، والوجود الأمريكى فى آسيا الوسطى، وإلغاء اتفاقية الصواريخ المضادة من طرف واحد، والتمسك بنظام الدفاع الصاروخى الأمريكى، كل هذه القضايا "ابتلعتها" القيادة الروسية، الأمر الذى قدم روسيا بصورة التابع وليس الشريك للولايات المتحدة على المسرح الدولى.

غير أن الصورة التى انطبعت عن وضع روسيا الدولى وعلاقاتها بالولايات المتحدة قد تعرضت للمراجعة أخيرا بفعل عدد التحركات والمواقف الروسية وحول قضايا تعتبر حساسة بل حاسمة بالنسبة للولايات المتحدة وأولوياتها وقد تركزت هذه التحركات الأمريكية، الروسية حول قضايا تتعلق بثلاث دول تعتبرها أمريكا مؤيدة للإرهاب ووضعتها ضمن ما سمته "محور الشر" وهى العراق، إيران، كوريا المتحدة.

فهل هذه التحركات الروسية مع الدول الثلاث تعتبر حقا تحولا فى علاقات روسيا الجديدة مع الولايات المتحدة كما تطورت بعد أحداث ١١ سبتمبر، وهل هذه عودة لأسلوب ومضمون المواجهة مع الولايات المتحدة بالشكل الذى كانت عليه خلال الحرب الباردة، فى الإجابة على هذه التساؤلات فأنه من المهم التوقف عند تأكيدات بوتين أنه لا عودة إلى طابع المواجهة مع الولايات المتحدة بسبب بسيط أن روسيا لا تمتلك مقوماته وعند حقيقة أن القوة الدافعة لبوتين وسياساته الدولية هى توفير الظروف والأدوات للنهوض بالاقتصاد الروسى وهو ما أكده بوتين فى اجتماعه مع سفراء روسيا فى العالم أخيرا داعيا لهم بأن يجعلوا من المصالح الاقتصادية الروسية أولوياتهم فى العمل وبناء علاقات تعود بالنفع على روسيا اقتصاديا.

وخلال الجدل الأخير حول علاقات روسيا مع الدول الثلاث اهتم المسئولون الروس بالتركيز على دوافع روسيا الاقتصادية حيث اعتبروا مثلا أن روسيا تشترك مع كوريا الشمالية فى حدود ولها روابط تجارية طويلة مع هذا البلد، كذلك حاولت موسكو فى دفاعها وتبريرها لعلاقاتها مع كوريا الشمالية أن تقدم نفسها باعتبارها الطرف الذى يدفع بيونج إلى الاعتدال والتعاون، سواء مع كوريا الجنوبية حول قضايا وحدة الكوريتين ومع الولايات المتحدة حول برامج كوريا الشمالية النووية وتطويرها للصواريخ عابرة القادرات ونفس الشئ ينطبق على العراق وإيران، وخلال هذا الجدل بدا أن ما تهتم به روسيا بالنسبة للوضع فى العراق هو المحافظة على مصالحها الاقتصادية وضمان أن أى نظام فى العراق سوف يلتزم بسداد ديون العراق لروسيا والتى تبلغ بلايين دولار، فمع هذه الدول الثلاث شهدت الفترة الأخيرة تطوير روسيا لعلاقاتها معها حول قضايا سياسية واقتصادية واستراتيجية جعلت بعض المحللين يذهبون إلى أو روسيا قد عادت من جديد إلى سياسة الحرب الباردة وتأكيد نفسها ودورها فى مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية.

فمع العراق فضلا عن موقف روسيا العلنى فى معارضة عمل عسكرى أمريكى ضد العراق، زار وزير الخارجية العراقى موسكو فى أوئل سبتمبر وارتبطت زيارته بالحديث عن تعاقدات بين روسيا والعراق لمدة ١٠ سنوات وبقيمة ٤٠ بليون دولار لتسويع الاستثمارات الاقتصادية بين البلدين، ومع إيران كشفت الحكومة الروسية فى نهاية يوليو عن مشروع برنامج لمدة ١٠ سنوات لتوسيع التعاونالعلمى مع إيران وتضمن مشروع اتفاقية التى لم توقع بعد مقترحات لبناء خمسة مفاعلات نووية والذى يمثل أحد أهم عناصر الخلاف بين موسكو وواشنطن وحيث تعتبر واشنطن أنه سوف يمكن إيران من تطوير أسلحة نووية أما مع كوريا الشمالية فقد زار الزعيم الكورى الشمالى كيم جونج إيل فى نهاية أغسطس الماضى روسيا والتقى بالزعيم الروسى فلاديفو ستوك وكان هذا هو لقاء القمة الثالث بين الزعيمين، وقد انصبت المحادثات حول خط سكك حديدية يمر عبر الأراضى الروسية ويربط شبه القارة الكورية، ويصبح بذلك طريقا تجاريا عبر القارة إلى أسواق أوروبا وهو

المشروع الذى سوف يتيح فى النهاية ملايين الدولارات كرسوم مرور تصب فى الاقتصاد الروسى.

وقد أثارت هذه التحركات الروسية ليس فقط تصورات المحللين عن عودة مظاهر الحرب الباردة بين روسيا وأمريكا ولكن أيضا انتقادات وتحذيرات حادة وجهها بشكل خاص دونالد رامسيفلد وزير الدفاع الأمريكى لروسيا محذرا "أنه إلى الحد الذى تعبر فيه روسيا أنها تريد استعراض علاقاتها مع دول مثل العراق وليبيا وسوريا وكوريا الشمالية، فإنها بذلك ترسل إشارات عبر العالم بإنها ترى من الأشياء الجيدة التعامل مع الدول الإرهابية، وأنها بذلك تهدد بتآكل وضعها الدبلوماسى والاقتصادى مع الولايات المتحدة" وأن يواصل التزامه بالعقود الاقتصادية التى وقعت معه فى السنوات الأخيرة والتى تضمن العمل للشركات، والمؤسسات الروسية، وهو العقد الذى تفهمه وزير الخارجية الأمريكى خلال لقائه مع وزير الخارجية الروسى فى نيويورك أخيرا حيث اعتبر أن الولايات المتحدة تدرك "الأبعاد الاقتصادية" للمسألة العراقية بالنسبة لروسيا، وقد فسر بعض المحللين هذا بأن الولايات المتحدة تعرض على روسيا صفقة تضمن فيها المصالح الاقتصادية الروسية مقابل تطويع روسيا لمواقفها تجاه العراق، بل إن ثمة إشارات لما هو أبعد من هذا تتعلق بإمكانية أعفاء روسيا من ديونها للولايات المتحدة.

ورغم أنه من الواضح أن بوتين يضع اهتمام ومصالح روسيا الاقتصادية فى قمة اهتماماته، وتصوره أنه فيما يتعلق باحتياجات روسيا من الاستثمارات والتجارة والتكنولوجيا والاندماج فى الاقتصاد العالمى إنما تقع بشكل أساسى لدى الولايات المتحدة والغرب، فإنه يدرك أيضا أن خبرة السنوات العشر الأخيرة ووعود الولايات المتحدة بالشكل الذى كانت تتوقعه روسيا، لم تتحقق كذلك لابد أنه فى حسابات بوتين أنه من الصعب أن يتوقع استثمارات أمريكية الأخيرة، وحيث أصبح رأس المال الأمريكى حساسا تجاه مخاطر الاستثمار فى بيئات لا تتوافر لها القوانين الثابتة والمستقرة كذلك فإن ليس من المحتمل أن تقدم أوروبا سواء فى

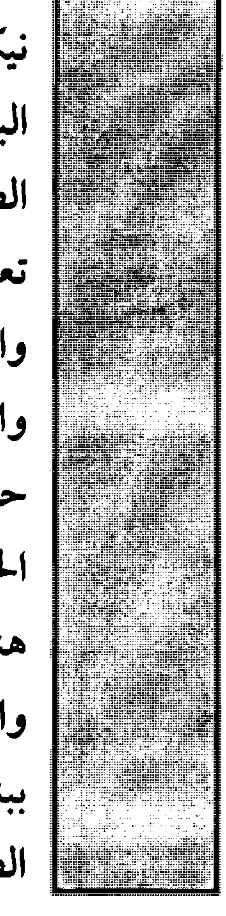
المدى القصير أو المتوسط ما تتوقعه منها روسيا حيث ستكون أوروبا مشغولة بعملية توسيع الاتحاد الأوروبى الذى سوف تسيطر على جدول أعماله فى العقد المقبل ولن تتيح المصادر والموارد المطلوبة لدفع دمج روسيا فى أوروبا.

فى ضوء هذا يأتى حرص بوتين على تنويع وتوسيع علاقات روسيا الاقتصادية والتجارية حتى مع الدول التى لا ترضى عنها الولايات المتحدة، ولكنه يدير ذلك بالصورة التى يأمل ألا تضعه فى صدام أو مواجهة مع الولايات المتحدة، ومن ثم فمن المتوقع أن تتسم إدارته لعلاقاته مع الولايات المتحد فى مناطق الخلاف بالمرونة والبرجماتية.

أمريكا والصين

❑ إلى أين تتجه العلاقات الأمريكية الصينية؟

إلى اين تتجه العلاقات الأمريكية الصينية؟



على مدى ربع قرن، منذ زيارة الرئيس الأمريكى السابق ريتشارد نيكسون لبكين فى فبراير ١٩٧٢، متجاوزا بها عقود من الخصومة بين البلدين، والإدارات الأمريكية المتعاقبة تتابع سياسة الانفتاح على الصين والتعامل معها كقوة جيواستراتيجية فى منطقتها. وخلال ذلك تعرضت العلاقات بين واشنطن وبكين لمستويات من القيود والتوترات حول قضايا مثل تايوان، والتبت وحقوق الإنسان والتجارة. على أن ما قد يميز إدارة الولايات المتحدة لعلاقاتها مع بكين حتى بداية التسعينات انها كانت تجرى فى ظل ظروف واعتبارات الحرب الباردة والتنافس مع الاتحاد السوفيتى، والتركيز كما عبر وقتها هنرى كسنجر، على متطلبات توازن القوى فى النظام الدولى والاتجاهات طويلة المدى للسياسة العالمية. غير أن التغير الذى لحق ببنية النظام الدولى بانتهاء الحرب الباردة وضع العلاقات الأمريكية الصينية فى اطار جديد. إذ برزت الولايات المتحدة باعتبارها القوه

العظمى الوحيدة فى العالم. وأصبح شاغل الفكر الاستراتيجى فيها هو كيف تحافظ على مثل هذا الوضع الفريد والابقاء عليه لاطول فترة ممكنة ومنع أى قوة من تحديه أو المشاركة فيه.

ولعل من أهم من عبروا عن هذا الفكر هو زبيغنيو بيرجنسكى، حيث عالج الصين ضمن قارة أسيا التى اعتبرها "رقعو الشطرنج الكبرى" والقارة الحاسمة فى ما يتعلق بمحافظة الولايات المتحدة على وضعها المتفوق عالميا، إذ اعتبر برجنسكى الصين من اللاعبين الجيواستراتجيين ومن ثم يمكنها تحدى الولايات المتحدة فى منطقتها والعالم. غير أن الأمر لم يكن مقصورا على التغير الذى لحق بالنظام الدولى وعلاقات القوى فيه، وانما رافقه تطور نوعى فى عدد من السياسات الصينية المحلية والاقليمية والدولية والتى تتصل بقضايا ذات اهمية حيوية بالنسبة إلى السياسة الأمريكية، وبدت هذه السياسات فى البرامج الصينية المتعلقة بتجارة الصين فى الصواريخ والتكنولوجيا النووية، وبرامج التحديث العسكرى الصينى ومشترواتها من السلاح ومنازعاتها الاقليمية فى بحر الصين ثم الفائض التجارى المتزايد مع الولايات المتحدة والذى بلغ ٥٠ بليون دولار فى مصلحة الصين.

وحركت كل هذه العوامل جدلا ونقاشا داخل الولايات المتحدة حول ما إذا كانت الصين ستبرز فى القرن المقبل كقوة اعظم تلعب دورا مشابها للدور الذى لعبه الاتحاد السوفيتى خلال الحرب الباردة أم ستتبع نموذج اليابان فى الاكتفاء بمكانه العملاق الاقتصادى؟

فى الإجابة على هذا السؤال الرئيسى ظهرت مدرستان فى التفكير الأمريكى تتجادلان وتختلفان حول اسلوب التعامل مع الصين: هل تواصل الولايات المتحدة دعم الانفتاح معها وبناء "مشاركة" partnership حول القضايا المختلفة، أم تتبع سياسة الاحتواء" containment شبيهة بتلك التى اتبعتها مع الاتحاد السوفيتى عندما برز كقوة منافسة بعد الحرب العالمية الثانية؟

فى هذا الجدل الواسع اعتمدت المدرسة التى دعت إلى الحذر من الصين والعمل على احتوائها على تنبؤها بصعود الصين كقوة "محاربة" belligerent مما سيؤدى حتما

إلى عدم الاستقرار فى اسيا وبصورة تتحدى المصالح الحيوية الأمريكية، كما توقعت هذه المدرسة ان الصين القوية ستسعى إلى تحقيق قائمة طويلة من الطموحات الاقليمية، الأمر الذى يلزم أن تواجهه الولايات المتحدة بحسم ودعم حلفائها على الحدود وزيادة الانتشار لقواتها فى اسيا.

وجادلت هذه المدرسة بانه وأن بدت الصين أكثر انفتاحا مما كانت عليه منذ الثورة الصينية عام ١٩٤٩، إلا انها ومنذ نهاية الثمانينات، والقادة الصينيون بخاصة بعد ضعف دنج تشاوبنيج، يصيغون اهدافا معاكسة للولايات المتحدة ويعملون على خفض النفوذ الأمريكى فى اسيا، ودعم وجود الصين فى بحار الصين الشمالية الشرقية وبشكل يمكنها من التحكم فى الخطوط البحرية الاساسية للمنطقة.

وعلى المستوى العسكرى ترصد هذه المدرسة مجموعة من التطورات فى اتجاه بناء القوة العسكرية الصينية: التحول المثير فى القيادات العسكرية التى تؤكد على التكنولوجيا المتقدمة والحرب المتشعبة، والبحوث والتطوير مع المشروعات من التكنولوجيا العسكرية الاجنبية، والوصول المتزايد إلى التكنولوجيات التجارية ذات الاسهامات العسكرية. وهكذا تستخلص هذه المدرسة أن أهداف الصين فى الحصول على مركز بارز فى آسيا انها تتناقض بوضوح مع هدف اساس حاربت أمريكا من أجله ثلاثة حروب كبرى فى النصف الثانى من هذا القرن. وهو منع أى بلد منفرد من الوصول إلى مركز القوة المسيطرة فى آسيا.

أما المدرسة الثانية التى تبنت الدعوة إلى الارتباط والتعاون مع الصين ومواصلة الانفتاح عليها، فهى تبدأ من مقدمة أن الولايات المتحدة لا تواجه اليوم علاقة أكثر تحديا باكثر مما تواجهه مع الصين، وانه مع مطلع قرن جديد فإن علاقاتها مع الصين ستحدد مدى وجودها فى آسيا، أسرع مناطق العالم نموا، وهو ما يبرر أن تكون الولايات المتحدة قادرة على أن ترتبط بشكل خلاق مع أكثر دول العالم سكانا. كما تنطلق هذه المدرسة من افتراض أن الصين وإن كانت تنمو بشكل قوى إلا أن نياتها فى حال سيولة بحيث أن استباق افتراض علاقة خصومة وعداء مع الصين سيحقق نبؤة لم تتحقق بعد. من هنا تدعو هذه المدرسة إلى توسيع نطاق العلاقات

الاقتصادية والحوارات الرسمية حول قضايا الأمن وحقوق الإنسان والقضايا العالمية المشتركة، إذ من شأن ذلك أن تتصرف الصين بطريقة تتفق مع المصالح الأمريكية. ويؤكد أصحاب هذه المدرسة منطلقاتهم تلك بأن قادة الصين يعطون اليوم اهمية واولوية للنظام العالمى والحصول على التكنولوجيا الغربية، وكل هذه الأمور ضرورية لتحقيق الرفاهية التى يرونها اساسية للاستقرار فى وطنهم، ويقوى هذا التصور عندهم رؤيتهم لرفاقهم فى موسكو يسقطون من السلطة أساسا بسبب الفشل فى دفع التنمية الاقتصادية. أما على المستوى العسكرى فإن اتباع مدرسة الانفتاح على الصين يرون فى ما يتردد فى وسائل الإعلام الأمريكى والنظام السياسى حول ما يسمى بالتهديد الصينى مبالغة لا تقوم على أساس. فالتحديث العسكرى الصينى ما يزال بعيدا على تلبية حاجتها الدفاعية، كما أن معظم التقديرات الموثوق بها تقدر انفاق الصين العسكرى بـ ٣٠-٥٠ بليون دولار سنويا وهو مبلغ كبير ولكنه ليس مقلقا فهو يقارن بانفاق دولة متوسطة مثل اليابان وبريطانيا وفرنسا والمانيا. والصين ما تزال فى تقدير عدد من الخبراء العسكريين دولة فقيرة، ومن المحتمل أن يشكل هذا الوضع قيودا كبيرة على قدرتها على الاحتفاظ ببناء عسكرى ضخم والاستمرار فيه، كما أن موقعها الجيوستراتيجى لا تحسد عليه، باعتبار أن عليها التعامل مع جيران متعددين بمن فيهم منافسون حاليون ومحتملون وعبر حدود طويلة، وهكذا يستخلص من يدافعون عن علاقات ايجابية مع الصين، انها على الاقل لثلاثين عاما مقبلة، لن تكون قادرة على أن تخطط لعمليات عسكرية بعيدة عن الشاطئ، وأن قدرات جيش التحرير الصينى ستكون محدودة ولن تتعدى نطاق "المناوشات البرية السريعة" خلال هذه الفترة. واكد هنرى كيسنجر باعتباره من اقوى المدافعين عن مواصلة ودعم الانفتاح على الصين، هذه النظرية فقال عشية زيارة كلينتون للصين "ليس من شك أن القوة العسكرية الصينية ستنمو بشكل مناسب على نموها الاقتصادى ولكنها لن تكون قوى عسكرية عالمية على الاقل لربع قرن مقبل".

ازاء هاتين المدرستين، اختارت إدارة كيلنتون ما اسماه رئيسها قبل أيام من زيارته للصين فى يونيو ١٩٩٨ طريقا مختلفا عن ما تدعو إليه المدرستان من مواقف مطلقة، إذ أوضح أن اختياره فى التعامل مع الصين يقوم على اساس الاعتبارات المبدئية وكذلك الدوافع العملية: عمليا بتوسع مجالات التعاون مع الصين، ومبدئيا بشكل صريح ومباشر حول قضايا الاختلاف على أنه رغم ما اسماه كلينتون بالطريق المختلف إلا إن اختياره واكثر من هذا وقائع ونطاق زيارته للصين، كانت دليلا على أنه يرفض منظور مدرسة الاحتواء بل أنه وصفها بانها لن تفيد وانه حتى اصدقاء وحلفاء أمريكا لن يوافقوا أو يلتزموا بها وانها لن تجدى إلا فى عزل الولايات المتحدة وسياستها.

أما الإدارة الحالية فقد انتقدت منذ مجيئها "الشريك الاستراتيجى" واعتقدت أن مصالح أمريكا فى آسيا تقع إلى حد كبير فى علاقة قوية مع الشريك الديمقراطية فى المنطقة وهى اليابان، ومنذ البداية حدد بوش رؤيته للاسلوب الامثل فى التعامل مع الصين، فهو وان كان يرى مناطق تتطلب التعاون معها مثل منع انتشار اسلحة الدمار الشامل وتحقيق السلام مع شبه القارة الكورية إلا أنه يدرك أن سلوك الصين فى الخارج ينذر بالخطر، وسلوكها فى الداخل مرعب وقد تستخدم الصين ثروتها النامية فى بناء الاسلحة النووية والاستراتيجية وبناء صواريخ باليستية جديدة واسطول بحرى وقوة جوية بعيدة المدى وهو ما يمثل تمهديا للولايات المتحدة، كذلك بركز بوش على سلوك الصين فى قضايا حقوق الانسان وعلى ما يصفه بالعداء للحرية الدينية ودعوتها للاجهاض بشكل "يخلو من الرحمة والعقل".

هذه الرؤية التى تتبناها إدارة بوش منذ أن جاءت إلى الحكم هى التى تفسر لنا ما طفى على السطح مؤخرا فى علاقات البلدين على المستويين الأمنى والتجارى، فعلى المستوى الأمنى وخلال وجوده فى سنغافورة فى ٤ يونيو ٢٠٠٥، اتهم وزير الدفاع الأمريكى رامسفيلد الصين بقلب التوازن العسكرى الدقيق فى آسيا بزيادة قدرتها العسكرية واستعراضها للقوة وبناء قواتها الصاروخية التى تسمح لها بالوصول إلى مناطق كثيرة فى العالم وطرح الوزير تساؤلا حول جدوى الاستثمار الصينى المتزايد

فى التكنولوجيا العسكرية فى وقت لا تواجه فيه تهديدا من اى دولة، وقال رامسفيلد أن وزارة الدفاع الأمريكية فى دراسة من المقرر أن تنشر قريبا تفيد أن موازنة الدفاع فى الصين هى الاعلى فى المنطقة والثالثة فى العالم.

أما المستوى التجارى، فقد تصاعدت المشاحنات بين الجانبين حين طالب البيت الأبيض الصين بأن تترك عملتها تتحسن بالمقارنة بالدولار والمح الممثل التجارى الأمريكى على تذكير الصين بالمخالفات المتعلقة بقوانين الملكية الفكرية، فى حين يهدد الكونجرس بفرض الرسوم الجمركية مرتفعة على الصادرات الصينية ردا على الفجوة فى الفائض التجارى التى بلغت ١٦٢ بليون دولار فى مواجهة هذه الضغوط رد رئيس الوزراء الصينى فى اواخر مايو ٢٠٠٥ أن بلاده لن ترضخ للضغوط التى تطالب باعادة تقييم سعر صرف عملتها، واتهم وزير التجارة الصينى الولايات المتحدة باتباع معايير مزدوجة فى النزاع القائم مع بلاده، لمحاصرة صادرات النسيج الصينى للاسواق الأمريكية ملوحا بامكانية إغلاق الاسواق الصينية أمام المنتجات الزراعية الأمريكية والأوروبية.

وهكذا تعكس المشاحنات الأمريكية والصينية الأخيرة، والتى ستظل تلازم علاقاتهما، الطبيعة المزدوجة لهذه العلاقة وتعكس بشكل أكثر القلق الذى يسيطر على دوائر أمريكية من النمو المتزايد لقوة الصين وبصورة قد تمكنها من منافسة الولايات المتحدة على المكانة الدولية. أما الصين فإن مسؤوليها ودبلوماسييها يركزون على أن الصين ما زالت قوة نامية بل وفقيرة ويقارنون بين دخل الفرد الصيني الذى يبلغ ١٢٠٠ دولار مقابل دخل الفرد الأمريكى الذى يبلغ ٣٠ ضعفا، بما يعنى أن الصين ما تزال امامها مشوار طويل، وعلى الرغم من النمو الذى حققته الصين فى الحقب الثلاث الماضية إلا أنهم يدركون التحديات والثغرات التى تواجه هذا النمو واخطاره، ولهذا تستطيع ان نفهم قول الدبلوماسيين الصينيين، مثلما عبر مؤخرا، رئيس معهد الشعب الصينى للشئون الخارجية خلال زيارته للمجلس المصرى للشئون الخارجية، أن الصين تحتاج للعمل على بناء بيئة سلمية اقليمية ودولية تراها ضرورية لعملية "صعودها السلمى" الأمر الذى يفسر قول

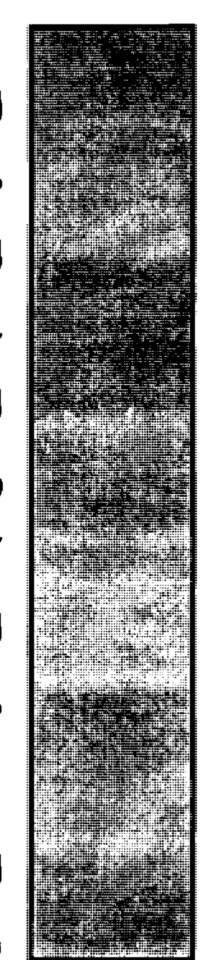
المحلل الأمريكى فريد زكريا انه وجد تصميمها من المسؤولين الصينين على عدم خوض نزاع مع الولايات المتحدة فى وقت يركزون فيه على النمو الاقتصادى لبلادهم.

"ولعل من مؤشرات ذلك ـ ورغم اعتراضها فى البداية ـ إعادة الصين تقييم عملتها: Adjustment وهو ما اعتبره المراقبون أخبارا رائعة ليس فقط للولايات المتحدة ولكن أيضا للإقتصاد العالمى غير الآمن"

أمريكـــا ومصـــر

- ❑ ضرورات الحوار الاستراتيجى المصرى الأمريكى

ضرورات الحوار الإستراتيجى المصرى الأمريكى



١ ـ من الحقائق التى ستظل مرتبطة بالعلاقات المصرية الأمريكية، أن الولايات المتحدة هى قوة لها مصالحها وتحالفاتها ووجودها العالمى، ضاعف من ذلك تطورات ما بعد الحرب الباردة وتصورها أنها باتت القوة الأولى والوحيدة فى العالم بحكم ما تمتلكه من قدرات لا تتحقق مجتمعة لقوة أو قوى أخرى، كما ترسخ هذا الاعتقاد بمجيئ إدارة بوش الابن وتبنيها واعتمادها لمفاهيم القوة وتأكيد القيادة الأمريكية والسلوك المنفرد إذا ما اقتضت الضرورة، أما مصر فهى قوة إقليمية كان لها عبر مراحل تاريخها دورها ومسؤولياتها فى إقليمها بحكم اعتبارا ت تتصل بمركزها الجغرافى والبشرى والثقافى وسوف يظل هذا الدور لصيقا بها ويفرض نفسه عليها.

٢ ـ وقد كانت العلاقات المصرية الأمريكية وتفاعلاتها فى نصف القرن الأخير شاهدا على هذه الحقيقة ومتأثرا بها، وبدأت بما توقعته الولايات المتحدة فى منتصف الخمسينات من أن تتجاوب مع مصر وتتعاون مع

خططها لإدخال الشرق الأوسط ضمن ترتيبات سياسية "الاحتواء" ضد الاتحاد السوفيتى، وهو التوقع الذى تقاطع مع تصورات وتوجهات السياسة المصرية فى هذا الوقت، الأمر الذى يفسر طابع التوتر وربما الخصومة التى سادت العلاقات المصرية الأمريكية فى حقبة الخمسينات والستينات.

ورغم التحول الذى حدث فى العلاقات المصرية الأمريكية فى منتصف السبعينات وانتقالها من الخصومة إلى المشاركة الاستراتيجية وتأسيس نطاق عريض من الاهتمامات والأهداف المشتركة، إلا أن حقائق اختلافات المصالح واعتبارات القوة الدولية عن القوة الإقليمية ظلت تلاحق علاقات القوتين وطفت إلى السطح فى صورة اختلافات مثل التى حدثت حول قاعدة راس بناس واستدعاء السفير المصرى فى تل أبيب عقب إحداث صبرا وشاتيلا، وحادث طائرة لوكيربى وحول قضايا إقليمية مثل العقوبات على العراق وليبيا والسودان واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وتمديد معاهدة منع الانتشار النووى وانعقاد مؤتمر الدوحة الاقتصادى، وقد كان من الواضح من هذه الحالات التى اختلفت فيها الرؤى والتقديرات المصرية عن التوقعات الأمريكية، أن محددات موقف مصر كانت تنبع أساسًا من اعتبارات وضعها الإقليمى وما يمليه عليها من مسؤوليات لا تستطيع تجاهلها وإلا كانت تضر بمصالحها الوطنية الأشمل ومصداقيتها بل وصورتها الدولية.

٣ ـ لذلك لم يكن غريبا أن يستخلص الدارسين والمشتغلين بالعلاقات المصرية الأمريكية والمهتمين بتوفير أرشد الأدوات لإدارتها بشكل يضمن توصل البلدين إلى تفهم أفضل الاعتبارات كلا منهما ودوافعه ومصالحه، أن يستخلصوا أهمية إنشاء آليه ومستوى جديد من الحوار بين البلدين يقوم على مستوى مؤسسى institutional ويتسم بالدورية regularity والانتظام، ويجرى على عدة مستويات multi levels . وقد دفع هذا الإدراك بالفعل ـ ومع تشجيع مصرى وتردد أمريكى ـ إلى بدء مثل هذا الحوار باجتماع على مستوى وزارء الخارجية فى واشنطن فى يوليو ١٩٩٨، وعقدت الجولة الثانية من هذا الحوار على مستوى

مساعدى وزير الخارجية فى ديسمبر ١٩٩٨ فى القاهرة، وعقدت الجولة الثالثة على نفس المستوى فى واشنطن فى فبراير ١٩٩٩، وكان مقدرا أن تعقد جولة رابعة على مستوى وزراء الخارجية خلال زيارة الرئيس مبارك لواشنطن فى يوليو ١٩٩٩.

وعلى الرغم من أن الفترة الزمنية التى جرى خلالها الحوار الاستراتيجى ما بين يوليو ١٩٩٨ وديسمبر ١٩٩٩ وعدد جولاته لا تسمح بالحكم على مدى فاعليته فى تقديم فهم أكثر لوجهات النظر بين البلدين حول القضايا المحورية فى علاقاتهما، فإن الغيوم التى تلت ذلك فى علاقات البلدين وتمثلت فيها إثارته الولايات المتحدة حول قانون الجمعيات الأهلية فى مصر، وتفجر المشاعر المصرية بسبب حادث الطائرة المصرية بوينج ٩٩٠، ثم ما أثاره فشل مؤتمر كامب ديفيد الثانى فى يوليو ٢٠٠٠، والانطباعات الأمريكية حول نصائح مصر للفلسطينيين بعدم التجاوب مع المؤتمر، فى هذه الأحداث الثلاث وأن اختلفت التفسيرات حول دلالاتها وطبيعتها وهل هى عرض متكرر لطبيعة العلاقات بين البلدين أم أنها سحابة طارئة لا تلبث أن تنقشع أمام واقع حاجة البلدين للآخر وفى مجالات حيوية تتصل بمصالح البلدين العليا، مع تعدد هذه التفسيرات إلا أن العامل المشترك فيها كان الحاجة إلى إليات أكفأ وأكثر واقعية ومتعددة المستويات لفهم كل جانب لدوافع وحدود الآخر وما هى الخطوط التى يصعب عليه أن يتخطاها.

٤ ـ الخلاصة، إنه إذا كانت التفاعلات فى العلاقات المصرية الأمريكية خلال العقد الماضى على الأقل قد اظهرت الحاجة إلى آلية فعالة لإدارة هذه العلاقات وضمان توفير أساس من الفهم المشترك وتجاوز التداعيات السلبية، فإن هذه الحاجة قد تأكدت وبشكل حاد خلال السنوات الثلاث الماضية بفعل ثلاث تطورات: ـ

الأول: التحولات التى طرأت على البيئة .الدولية بفعل أحداث ١١ سبتمبر وشكلت تصورا للرؤية الأمريكية لنفسها وللعالم لم تعتمد على القوة وتأكيد

الاختبارات والإرادة الأمريكية، وتصنيف العالم وقواه الصديقة وغير الصديقة لمتطلبات وإدوات مكافحة الإرهاب كما تراه الولايات المتحدة.

الثانى: التحولات التى طرأت على البيئة الإقليمية بفعل الغزو الأمريكى للعراق وما خلفته حتى الآن من عنف وفوضى فى هذا البلد وتداعياته المحتملة والتصورات التى ارتبطت بالحرب حول الأهداف الأمريكية فى إعادة صياغة وترتيب منطقة الشرق الأوسط وما صاحب ذلك من مبادرات للإصلاح قوبلت بردود فعل رافضة من المنطقة. وكذلك بفعل أنهيار عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية. وهذا التطور الأخير يمثل أهمية خاصة فى علاقات البلدين إذ كان البحث عن السلام فى الشرق الأوسط يمثل الدعامة الهامة للمشاركة المصرية الأمريكية وأحد أهدافها.

الثالث: هو التصورات والمبادرات الأمريكية حول الديمقراطية فى الشرق الأوسط، والمطالبات الأمريكية للنظم فى المنطقة، وفى مقدمتها مصر، أن تتبنى وتطبق مناهج للإصلاح الاقتصادى والسياسى وفقًا لمفهوم والإدارة الأمريكية.

٥ ـ إزاء هذه البيئة الدولية والإقليمية بالغة التعقيد تتأكد الحاجة إلى آلية فعالة لإدارة العلاقات المصرية الأمريكية، وإلى حوار مستمر ومنتظم يكون هدفه من وجهة النظر المصرية هو أن يقيم لدى الجانب الأمريكى إطار فكريا Conceptual fraework يقتنع به أنه إذا كانت مصر تتبنى فى بعض الأحيان مواقف تتمايز عن التوقعات الأمريكية حول عدد من القضايا والتطورات فى المنطقة، فأنها تفعل ذلك استجابة لضرورات ومستويات وضعها الإقليمى، وإنه بدون هذه المواقف يمكن أن تتأثر مصداقيتها ودورها كقوة واستقرار واعتدال فى المنطقة، بل أن الحفاظ على هذه المصداقية وهذا الدور يلتقى فى النهاية مع المصالح الحقيقية للولايات المتحدة.

ونتصور أنه لكى يكون هذا الحوار فعالا:

ـ فإنه يجب أن يكتسب الاستمرار والدوام.

ـ وأن لا يقتصر على لقاءات منعزلة.

ـ يجب أن يتم على أساس دورى ومنتظم.

ـ أن يكون له توقيتاته وظروفه وأوراقه المعدة سابقا.

وإلى جانب الحوار بين ممثلى المؤسسات السياسية الخارجية الرسمية بين البلدين، فإن الحوار يجب أن يمتد ويتعمق وبشكل منتظم على مستويات أخرى لا تقل تأثيرا فى صياغة السياسات الأمريكية وهى ممثلى المجالس النيابية فى البلدين والكتاب والمعلقين الصحفيين وكذلك ممثلى مراكز البحوث والدراسات ومنظمات المجتمع المدنى. ويبرر الاهتمام والتركيز على هذه المستويات من الحوار ما لوحظ أنه فى عدد من الحالات التى شهدت غيوما فى العلاقات المصرية الأمريكية كان مصدرها الاختلاط والتشويش الذى صدر عن الكونجرس الأمريكى وكذلك فى كتابات وتعليقات عدد من الكتاب والمعلقين فى الصحافة الأمريكية، وهو التشويش الذى نفترض أنه يصدر فى جانب منه عن غياب الرؤية وسوء الفهم والتقدير لدوافع مصر واعتباراتها فى قضية من القضايا، لذلك إذا كان الأعداد والتحضير الجيد للحوار على المستوى الرسمى ضرورة، فإنه لا يقل عن ذلك على المستويات غير الرسمية وبشكل خاص من حيث انتقاء الجانب المصرى وقدرته على التخاطب والإقناع وفهم العقل الأمريكى.

السفير الدكتور / السيد أمين شلبى

حاصل على:

- ليسانس الآداب من جامعة القاهرة عام ١٩٥٧.
- ماجستير فى العلوم السياسية من جامعة القاهرة عام ١٩٦٠.
- دبلوم العلاقات الدولية من جامعة أكسفورد عام ١٩٧٦.
- دكتوراه فى العلوم السياسية من جامعة القاهرة عام ١٩٨٠.

خبرته فى المجال الدبلوماسى:

- التحق بالسلك الدبلوماسى المصرى عام ١٩٦١.
- عمل من درجة ملحق إلى مستشار فى كل السفارات المصرية فى براج وبلجراد وموسكو ولاجوس.
- عمل وزيرا مفوضا فى سفارة مصر فى واشنطن ١٩٨٢-١٩٨٦.
- عمل سفيرا لمصر فى النرويج ١٩٩٠-١٩٩٤.
- حاصل على وسام الاستحقاق من النرويج.

ثالثا صدرت له الأعمال الآتية:

١- "التنظيم الدولى فى مفترق الطرق"، (الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ١٩٦٧.

٢- "هنرى كيسنجر، حياته وفكره"، (الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ١٩٧٦.

٣- "الوفاق الأمريكى السوفيتى"، (الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ١٩٨١.

٤- "قراءة جديدة فى الحرب الباردة"، (دار المعارف)، ١٩٨٣.

٥- "الدبلوماسية المعاصرة"، (عالم الكتب)، ط١/ ١٩٨٩ ط ٢/ ١٩٩٦.

٦- "من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولى جديد" (الهيئة العامة للكتاب)، ١٩٩٦، الطبعة الثانية ٢٠٠٥.مكتبة الأسرة.

٧- "العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٤٦-١٩٥٦" (مترجم) (مكتبة مدبولى) ١٩٩٦.

٨- "ما بعد الحرب الباردة: قضايا وإشكاليات" (مركز الدراسات الاستراتيجية الأهرام)، ١٩٩٧.

٩- "الصين وروسيا: من الخصومة إلى المشاركة الاستراتيجية"، (مركز الدراسات الآسيوية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة)، ١٩٩٨.

١٠- "جورج كينان: الدبلوماسى المؤرخ"، (الهيئة العامة للكتاب)، ١٩٩٧.

١١- "حوارات المستقبل"، (هيئة قصور الثقافة) ١٩٩٨.

١٢- "داج هامر شولد: حياته وفكره"، (الهيئة العامة للكتاب)، ١٩٩٩.

١٣- "نظرات فى آرنولد توينبى" (دار قباء)، ٢٠٠٠.

١٤- "الغرب فى كتابات المفكرين المصريين" (دار الهلال)، ٢٠٠٠. ط. ثانية ٢٠٠٣ مكتبة الأسرة.

١٥- "ادباء من الشمال"، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠٠٣.

١٦- "موقع مصر فى السياسة العالمية"، (محرر)، المجلس المصرى للشئون الخارجية، ٢٠٠٣.

١٧- "مصر والعرب والولايات المتحدة" (محرر)، المجلس المصرى للشئون الخارجية، ٢٠٠٤.

١٨- "مصر فى عهد محمد على"، (مراجع)، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٤.

● نشر العديد من الدراسات والمقالات فى الصحف والمجلات والدوريات المتخصصة فى مصر والخارج، كما شارك فى ندوات ومؤتمرات مصرية وأجنبية.

● حاضر فى كل من: معهد الدراسات الدبلوماسية وأكاديمية ناصر وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

● عضو بالمجلس الأعلى للثقافة (لجنة العلوم السياسية).

مطـابـع آمـــون

٤ ش الفيروز متفرع من إسماعيل أباظة
لاظوغلى - القاهرة
تليفون : ٧٩٤٤٥١٧ - ٧٩٤٤٣٥٦